

مركز البحوث والمعلومات

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز

البحوث والمعلومات



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

السنة الثانية والعشرون (إبريل ٢٠٠٤)

مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ربع سنوية ★ عِلْميَّة ★ مُحَكَّمة

فى هذا العدد

- خارطة طريق للتدريب وثقافة البورصة

أ.د. حمدي عبد العظيم

- التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي

أ.د. عبد المطلب عبد الحميد

- تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصري

د. مصطفى كمال السيد طايل

- مدخل جديد لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري

د. عمرو التقي

- نظام الإدارة المحلية في مصر مقاربة في الإصلاح الإداري الشامل

د. ماجد رضا بطرس

عدد خاص



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية





مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية، علمية، مُحكَّمة — السنة الثانية والعشرون — العدد الثاني – إبريل ٢٠٠٤

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
جمهورية مصر العربية:	١٠٠ جنيه مصري	٤٠ جنيهاً مصرياً
الدول العربية والأجنبية:	٦٠ دولاراً	٢٠ دولاراً
الإعـــلانـــات:	يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.	

عنـوان المـراسـلات:

- السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

في هـــذا العـــدد

م	الموضوع		الصفحة
أولا	افتتاحية العدد:		
	• خارطة طريق للتدريب وثقافة البورصة	أ.د/ حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات	٥
	• التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي في الألفية الثالثة	أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات	٧
ثانيا	بحوث مُحَكَّمة :		
	• المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية	د. سامية طلعت د. عزة محمد مصطفى د. فاروق الغندور	١٤
	• أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة	دكتور/ عمرو التقي	٣٦
	• دراسة تحليلية للدين العام الداخلي بمصر مقارنة بالمملكة الأردنية	دكتور/ شريف محمد على أحمد	٦١
	• تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣ (الأسباب – العلاج – التقييم)	دكتور/ مصطفى كمال السيد طايل	٧٨
	• أثر السياسات النقدية على تجارة مصر الخارجية في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد	دكتور / وحيد محمد مهدي عامر	١٠٩
	• مدخل جديد لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري في ضوء التجارب العالمية	دكتور/ عمرو التقي	١٢٢
	• دراسات اقتصادية على تعقيم المخلّفات الحيوانية باستخدام الإشعاع	دكتورة/ إيمان محمد حسن محمود	١٦٠
	• نظام الإدارة المحلية في مصر مقاربة في الإصلاح الإداري الشامل	دكتور/ ماجد رضا بطرس	١٦٧
	* Proposed Interior Routing Simulation Model to increase Network Performance	Dr. Alaa El Din. M. El-ghazali Dr. Mohamed. M. Eassa Ahmed. M. Eassa Fathy E. Eassa	١٩٤
	* Building an Agent –based Search Engine	Nasser Al Biqami Abdulfatah Mashat Sakher Ghanem	٢٠٧
ثالثا	شخصية العدد:		
	السيد الأستاذ الدكتور/ علي لطفي محمود لطفي		٢١٤

خارطة طريق للتدريب وثقافة البورصة

أ. د./ حمدي عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

تبرز أهمية التدريب على أعمال البورصة فى ضوء التنامى المتزايد لعمليات التداول وحجم الأوراق المالية المصدرة ، وتزايد أعداد شركات الوساطة المالية والحفظ المركزي والمقاصة والتسوية وشركات المحافظ وصناديق الإستثمار وشركات ضمان رأس المال المخاطر ومؤسسات التأمين على مخاطر سوق المال ....الخ .

وذلك بالإضافة إلى ظهور أدوات مستحدثة فى معاملات البورصة تحتاج إلى التعرف عليها والتدريب على كيفية التعامل معها داخلياً وخارجياً فى ظل الإتجاهات الحديثة إلى عولمة أسواق المال والنقد وربط البورصة المصرية بالبورصات العربية المجاورة توطئة لإتساع نطاق الربط فى المستقبل بالبورصات الدولية النشيطة. ويتطلب ماسبق التدريب على التعامل مع المشتقات المالية مثل: عقود وعمليات المستقبليات والعمليات الآجلة وعقود الاختيارات خارج الموازنة وعمليات التحوط فضلاً عن أعمال المضاربات فى ضوء التوقعات الخاصة بالعناصر المؤثرة على الربحية ومضاعفة السهم وأسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية وأساليب التحليل الفنى المالي، والتحليل المالي .

ومن ثم فإن التدريب يعتبر أداة هامة ومساعدة للإدارة على رفع إنتاجية العناصر البشرية العاملة فى مؤسسات وشركات البورصة وفى الجهات الإدارية المشرفة على بورصة القاهرة والإسكندرية والهيئة العامة لسوق المال وغيرها .

ولا يخفى أن الخطوة الأولى فى وضع خارطة طريق للتدريب تتطلب تحديد الاحتياجات التدريبية أو المهارات اللازم توافرها فى العاملين فى تلك الجهات والمؤسسات في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية الجديدة مثل مهارات التحليل باستخدام الحاسبات الآلية ومهارات التقييم للأوراق المالية وللشركات المصدرة له ومهارات التنبؤ بالمتغيرات المحتملة فى القيمة السوقية وفى العوائد المحتملة وأسعار الفائدة وأسعار الصرف المتوقعة وعلاقة ذلك بعمليات المضاربة والتحوط من المخاطر المرتبطة بعقود المشتقات المالية وغيرها . ويلى ما سبق تحديد المادة التدريبية الملائمة وأسلوب التدريب الفعال والتوقيتات الزمنية لتنفيذه ومكان التنفيذ (تدريب خارجى – تدريب داخلى) أو تدريب محلى وتدريب فى الخارج وتعتبر عملية تقييم التدريب عملية هامة جداً للحكم على فعالية خارطة طريق التدريب حيث يجب أن يتم التقييم بواسطة المتدربين أنفسهم أولاً ثم بواسطة مؤسسات التدريب ذاتها من خلال متابعة آداء المتدربين فى العمل بعد العودة من التدريب ومقارنته بأداء المتدربين قبل الحصول على التدريب على مستحدثات البورصة .

ويمكن طرح اقتراحات بإنشاء مؤسسة خاصة بالتدريب على عمليات وأنشطة سوق المال بحيث تكون متخصصة وخاضعة لإشراف الهيئة العامة لسوق المال . وتهتم كذلك بتأهيل العاملين الجدد الراغبين فى الإلتحاق بالوظائف ذات الصلة بأعمال البورصات ومؤسساتها .

ثقافة البورصة

تعتبر أعمال الاستثمار والبورصات والبنوك من الأعمال المتخصصة التى يقوم بمزاولتها أفراد محترفون لديهم المعرفة الفنية والخبرة العملية التراكمية والتي يفتقدها غيرهم من العاملين فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى والمتخصصين في مهن أخرى عملية أو فنية أو مهن حرة أو مهن غيرهم . ورغم ذلك فإن كافة هؤلاء الأفراد يبحثون عن مجالات جديدة أو أوعية حديثة لاستثمار مدخراتهم بما يحقق لهم الأرباح المرتفعة أو العائد المناسب مع وجود الأمان من المخاطر الاقتصادية أو السياسية أو غيرها .



وفى معظم الأحوال لا يجد هؤلاء الأفراد أمامهم سوى مجال الودائع فى البنوك الوطنية العامة والخاصة لإيداع أموالهم والحصول على عائد مناسب ، أو الاستثمار في البورصة من خلال شراء الأوراق المالية المصدرة والمتداولة فى السوق ثم بيع هذه الأوراق للحصول على فرق موجب عندما ترتفع أسعار هذه الأوراق فى السوق وتحقيق أرباح رأسمالية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو عن طريق شركات السمسرة والأوراق المالية أوشركات المحافظ المالية أو عن طريق شراء وثائق تصدرها صناديق الاستثمار المنشأة بواسطة بعض البنوك وبعض شركات التأمين وتتولى إدارتها شركات إدارة متخصصة وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وفى حالة عدم حدوث زيادة فى أسعار الأوراق المالية المقتناه يكون المستثمر بالخيار بين الاحتفاظ بالأوراق المالية والحصول على توزيعات الأرباح في نهاية السنة المالية أو التخلص من الأوراق المالية كلية وتحقيق خسائر قريبة خوفاً من تحقيق خسائر أكثر فداحة في المدى البعيد إذا ماكانت التوقعات تنطوى على اعتبارات تشاؤمية.

ومن سياق ما سبق نجد أن أصحاب المدخرات الذين يرغبون فى استثمار مدخراتهم في البورصة يجب أن يكون لديهم قدر من الثقافة أو المعرفة غير المتعمقة أو غير المتخصصة فى أمور الاستثمار والبورصات تتيح لهم فهم ما يحدث في سوق الأوراق المالية وتفسير ما قد يكون هناك من تناقضات بين المركز المالى للشركات المصدرة للأوراق المالية واتجاهات أسعار هذه الأوراق فى السوق. وذلك بالإضافة إلى معرفة الأسس البسيطة للتحليل الفني، والتحليل المالي وميكانيزم البورصة ودور كل المؤسسات العاملة فى السوق وكيفية نقل الملكية وزمنها وقواعد المضاربة الاقتصادية والفرق بينها وبين المقامرة، وأفضل توقيتات الشراء، وأنسب توقيتات البيع، وكيفية التعامل مع شركات المقاصة والحفظ المركزي وغيرها من الموضوعات التى تبدو غامضة على الكثيرين لدرجة تجعلهم ينظرون إلى البورصة على أنها صندوق أسود ملئ بالأسرار التى لا يتمكن من معرفة محتوياتها سوى المتخصصون . ومن ثم فإن هناك ضرورة قصوى للقيام بطرح استراتيجية قومية للتوعية بثقافة البورصة على مختلف المستويات بدءاً بالمناهج الدراسية فى المدارس والجامعات خاصة وأن البورصة المصرية ظلت لسنوات طويلة معطّلة خلال فترة التطبيق الاشتراكي المركزي في حقبة الستينات وجانباً من حقبتى السبعينات والثمانينات حتى صدر قانون سوق المال عام ١٩٩٥ فقط؛ لينظم أعمال البورصات ويحقق لها الشفافية والإفصاح والرقابة الكاملة لهيئة سوق المال على أعمال بورصتى القاهرة والإسكندرية في ضوء اللائحة التنفيذية للقانون، ولقد أثلج صدورنا ما أعلنه رئيس البورصة من تبرع البنوك الاستثمارية من أجل تمويل برنامج عن أعمال البورصة تتولى وزراة التربية والتعليم تنفيذه فى مختلف المراحل التعليمية وذلك بالتعاون بين الوزارة وإدارة البورصة والبنوك، الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الوعى لدى النشئ بأعمال البورصات والإقبال على التعامل فيها وتصحيح المفاهيم أو الصورة الخاطئة التى يتصورها البعض عن البورصة والنظر إليها على أنها مجال محفوف دائماً بالمخاطر والخسائر أو المقامرة على خلاف الحقيقة. ولا يخفى أهمية أن تتكامل هذه الجهود مع جهود وسائل الإعلام المختلفة (صحافة وإذاعة وتليفزيون وسينما ومسرح ... إلخ) متبعة الأساليب العلمية المتقدمة .



التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي فى الألفية الثالثة

أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد
أستاذ الاقتصاد
وعميد مركز البحوث والمعلومات

لعل من المناسب، بل ومن الضرورى فى هذه الافتتاحية بل وفى هذه المرحلة التاريخية التى تطلق منها المبادرات المتعددة من جهات مختلفة حول إصلاح النظام العربى أن نضع القارئ أمام عدد من الملاحظات الهامة التى تدور حول التوجيهات المستقبلية للتعاون والتبادل الاقتصادي العربى فى القرن الحادى والعشرين والألفية الثالثة، هذا القرن الذى يمكن أن يكون قرن الفرصة الأخيرة لمن يريد أن يتقدم اقتصادياً بل ويتكتل اقتصادياً أيضاً، ويقتنص المكاسب المحتملة من توجهاته السليمة نحو المستقبل. فما أجمل أن تستخلص المجتمعات الواعية الدروس المستفادة من تجاربها الماضية وأن تعى التحديات التى وضعتها أمامها التغيرات والمتغيرات الإقليمية والعالمية وتضع لها استراتيجية المواجهة . ومن المتصور فى هذا المجال أن تكون تلك الاستراتيجية المستقبلية على المستوى العربى هى استراتيجية دفاعية ما تلبث أن تتحول بعد فترة من الزمن إلى استراتيجية دفاعية هجومية فى إطار علاقتها بالنظام الاقتصادي العالمى الجديد الذى أخذ يتشكل ويتحدد فى عدد من الملامح الرئيسية مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين وهو عقد التسعينيات، وسرعان ما ستتحدد معالمه بشكل أوضح فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين على أقصى تقدير. هذا النظام الاقتصادي العالمى الجديد الذى قام على أساس أن السياسة عليها أن تتبع وتخدم الاقتصاد فى ظل ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence ليعم الرخاء والرفاهية وترتفع مستويات المعيشة للأطراف المكونة له من خلال زيادة وتنشيط التجارة العالمية وتحقيق زيادات أكبر فى الدخل القومى لكل دول العالم .

ونعود ونقول إن الاستراتيجية الدفاعية الهجومية التى نريدها أن تشكل للنظام الاقتصادي العربى الجديد فى القرن الحادى العشرين هى التى يجب أن يكون محورها الرئيسى متمركزاً حول ضرورة قيام تكتل عربى فى مواجهة تحديات العولمة، وفى ضوء سعى معظم مناطق العالم إلى تكوين تكتل اقتصادي بين كل مجموعة دول متجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً وحضارياً لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة لكل دول الإقليم الاقتصادي، لتخرج كل دولة من هذه الدول كاسبة وليست خاسرة ويشعر الجميع أن كل طرف يحصل على عائد أو منفعة أكبر مما بقى بعيداً دون أن ينضم إلى هذا التكتل الاقتصادي المنشود .

ومن هنا ننوه بأن تكون استراتيجية التوجه العربى نحو قيام تكتل اقتصادي عربى قائمة على أساس دفاعى هجومى لكى تستطيع المنطقة العربية أن تتعامل بقوة مع أى دائرة اقتصادية أو تكتل اقتصادي آخر فى نظام اقتصادي عالمى جديد يكاد يضم حوالى ٨٥% من سكانه فى حالة تكتل اقتصادي فيما بين أقاليمه المختلفة فى أنظمة تكاملية اقتصادية.

على أن يقوم التكتل الاقتصادي العربى فى ضوء المبدأ الأساسى الذى قام عليه النظام الاقتصادي العالمى الجديد وهو مبدأ الإعتماد الاقتصادي المتبادل، وبالتالى على السياسة أن تخدم الاقتصاد ، حيث أن المنطقة العربية لازالت المنطقة الوحيدة فى العالم تقريباً فى ظل النظام الاقتصادي العالمى الجديد فى بداية الألفية الثالثة هى التى تعتبر الاقتصاد رهينة للسياسة، رغم أن العكس هو المطلوب تماماً ويكفى الإشارة فى هذا المجال إلى أن ضعف التبادل





النجاري العربي البيني الذي بلغت نسبته نحو ٧,٥ % في المتوسط خلال الفترة ٨٢-١٩٨٩ ونحو ٩,٢ % عام ٢٠٠٢ عام بل وكان معدل نموها سالباً في بعض السنوات نتيجة لأنه غالباً ماكانت تحكم اتجاهات التجارة العربية البينية عوامل سياسية وليست عوامل التنافس أو الميزة النسبية والتنافسية لكل قطر وهو مايجب أن يتغير .

وفي ضوء كل ذلك فإنه يمكن أن نذكر عدة ملاحظات حول التوجهات المستقبلية للتعاون الاقتصادي العربي في القرن الحادي والعشرين على النحو التالي :

أولاً : يلاحظ أن التكتل الاقتصادي العربي المنشود لكي يكتمل في شكل سوق عربية مشتركة متكاملة عليه أن يرفع مبدأ أساسي ويسير عليه ألا وهو " على السياسة أن تتبع وتخدم الاقتصاد "، أي أن المصلحة الاقتصادية وتعظيمها لكل الأقطار العربية لابد أن تكون الهدف في أي توجهات مستقبلية وأن أي نجاح تعاون اقتصادي عربي لابد أن يكون الهدف في أي توجهات مستقبلية وأن نجاح أي تعاون اقتصادي عربي لا يعتمد بالضرورة فقط على تكامل الشركاء، بل على استثمار كل الجهود في إنجاح البرنامج المشترك في العمل الاقتصادي العربي المشترك وبالتالي فلابد أن تخضع الإدارة السياسية لمتطلبات المصلحة الاقتصادية للشعوب العربية، وأن تنحى جانباً أي خلافات سياسية تؤثر على المسيرة الاقتصادية لصالح الشعوب العربية، ومن هنا فإن توافر الإدارة السياسية هي شرط ضروري لنجاح تكوين التكتل الاقتصادي العربي المنشود في المستقبل.

ثانياً : لعل النظر إلى الآليات التي يعمل من خلالها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نجدها تحتم قيام تكتل اقتصادي عربي ليس فقط كضرورة لمواجهة أي صيغ شرق أوسطية تسعى لطمس الهوية العربية، بل في قيام هذا التكتل العربي إدراكاً واعياً للآليات التي يعمل بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويصبح المطلوب هو إعادة النظر، وإعادة التفكير حالياً في الواقع الاقتصادي العربي، لتختفي النظرة القطرية الضيقة وتسود لغة المصلحة الاقتصادية العربية العليا في مجموعها، ولا مانع من إيجاد آلية لتمويل الخاسرين أو المتضررين في الأجل القصير، في مرحلة التحول المتدرجة نحو قيام التكتل الاقتصادي العربي المنشود، فالمسألة لا تحتاج إلا الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال، والاتحاد الأوربي خير مثال يحتذى للسير على هداه في مثل تلك المجالات .

فإذا كان تطبيق أول مرحلة من مراحل التكتل الاقتصادي، الممثلة في الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة في ١٩٩٨/١/١ تتطلب تعويض بعض الدول التي تنخفض فيها الحصيلة من الرسوم الجمركية نتيجة للتخفيض التدريجي لتلك الرسوم، فإنه الآلية التمويلية التي يمكن إيجادها أو تفعيلها، وتدعيمها تتلافى في هذه العقبة وهكذا يجب أن يكون الفكر الاستراتيجي العربي، له منظور طويل الأجل، فالمنافع والعوائد التي يمكن الحصول عليها في الأجل المتوسط والطويل يجب أن تكون أكثر تفضيلاً عن تقديرات وحسابات الأجل القصير .

وبالتالي فلا مناص من تحرير التجارة العربية وتعويض الخاسرين، وتفعيل آليات السوق وتقوية القطاع الخاص وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية داخل المنطقة العربية.

ثالثاً : على العرب إدراك أن الإندماج في الاقتصاد العالمي وهم متكتلون اقتصادياً أفضل بكثير من الإندماج فرادى أي دولة دولة، في وقت لا مجال فيه لانعزال أحد عن العولمة بكل تحدياتها وآثارها الإيجابية والسلبية، إلا أن الإندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيتحقق بمرونة وبفاعلية أكثر إذا تجمعت الدول العربية مع بعضها البعض ونسقت فيما بينها سياساتها الاقتصادية واستراتيجياتها المتعلقة بالتنمية وتوجهاتها وبدأت في التفاعل على الأقل مع التكتلات الاقتصادية الأقرب جغرافياً وتاريخياً وثقافياً للمنطقة العربية مثل الاتحاد الأوروبي، وتصبح هناك إمكانية قيام هيئة تعاون اقتصادي بين التكتل الاقتصادي العربي المنشود والتكتل الاقتصادي الأوروبي ضمن صيغة المشاركة المتوسطة . والصيغة الأخيرة تعني بالأساس بحث إطار للتعاون الاقتصادي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وهي صيغة تحمل في طياتها التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل ورغم ذلك تلقى هذه الصيغة الأخيرة قدراً من الترحيب من جانب الدول العربية حتى المعارضة للشرق

أوسطية، على أساس أن الإطار المتوسطى يتعامل مع إسرائيل كدولة عادية، كسائر دول جنوب المتوسط . ويلاحظ أن غياب الولايات المتحدة الأمريكية يعنى مزيداً من التحجيم للتطلعات الإسرائيلية حيث لا يوجد لإسرائيل فى الإطار المتوسطى مكان قيادى محجوز مسبقاً، وفى نفس الوقت سيكون التكتل الاقتصادي العربى داخل هذه الصيغة أكثر قوة وفعالية من أى صيغة أخرى، والجدير بالذكر أن فكرة التعاون المتوسطى تعود إلى عدة سنوات ماضية، ولعل الدعوة الجادة لها جاءت فى خطاب الرئيس مبارك أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا فى ستراسبورج فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ عندما اقترح على أعضاء الجمعية " تنظيم منتدى حول المتوسط على أن يتم توسيع نطاقه بحيث يشمل جميع دول أوروبا وجنوب المتوسط ويكون بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسؤلين وغير المسؤلين، حيث أن الهدف من المنتدى هو تحقيق التعاون المكثف بين أوروبا ودول جنوب المتوسط وحل المشكلات ذات الأهمية المشتركة . وانطلقت الفكرة المتوسطية إلى العمل بعقد مؤتمر برشلونة فى نوفمبر ١٩٩٥ بحثاً عن مشاركة أوروبية متوسطية لإدماج دول جنوب المتوسط فى الإطار الاقتصادي الأوروبى بشكل تدريجى، لكننا ننادى هنا بأن الرضا بالتعامل مع الصيغة المتوسطية يكون على أساس أن التفاوض العربى يتم بشكل جماعى أى تكتل اقتصادي عربى فى مقابل تكتل اقتصادي أوروبى وفى إقامة علاقات اقتصادية بين تكتلين، وهنا تظهر قيمة الإسراع بقيام التكتل الاقتصادي العربى، بالتالى فإن دخول الدول العربية فرادى فى مفاوضات ثنائية بين كل دولة والتكتل الاقتصادي الأوروبى مسألة غير متكافئة .

وعموماً فإن المسألة الخاصة بالتعامل مع النظام الاقتصادي الجديد بتكتلاته الاقتصادية المختلفة تحتاج إلى وضع استراتيجية عربية محددة، تهدف ضمن ما تهدف إليه إلى تحقيق أسعار مجزية للصادرات العربية من المواد الأولية، لأن معظم الصادرات العربية فى المرحلة الحالية هى صادرات من المواد الأولية، بالإضافة إلى السعى نحو تحسين شروط الحصول على التكنولوجيا الملائمة والمعاونة على بناء القاعدة التكنولوجية العربية ؛ حيث إن معظم الاقتصاديات العربية تفتقر إلى القاعدة التكنولوجية اللازمة والمطلوبة لتحقيق التنمية الصناعية والزراعية بل وتعمل تلك الاستراتيجية على الاستفادة من تقسيم العمل الدولى بالحصول على نسب متزايدة من الإنتاج الصناعى العالمى لتزداد الصادرات الصناعية العربية، وتهيئ الاستراتيجية، لمناخ الاستثمار العربى ليؤدى إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة العربية مع العمل على تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدول العربية المدنية، ولعل ذلك يتطلب أن يحدث نوع من التنسيق بين كل الأطراف العربية حول أهداف تلك الاستراتيجية وآليات تحقيقها عند التعامل مع الأطراف والمنظمات المختلفة للنظام الاقتصادي العالمى الجديد .

رابعاً : لابد أن يسعى العرب إلى تحسين مناخ الاستثمار العربى حتى تكون الاقتصادات العربية ذات قدرة متزايدة على جذب المزيد من الاستثمارات داخل المنطقة العربية، حيث لازال يخبرنا تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية عام ٢٠٠٠ أن الاستثمارات العربية البينية من واقع المعلومات الرسمية التى أمكن الحصول عليها من الدول العربية تشير إلى أن جملة الاستثمارات العربية البينية فى المشاريع التى تم الترخيص لها خلال عام ٢٠٠٠ قد بلغت حوالى ٢,٣ مليار دولار أمريكى مقابل ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٩، ومن الواضح أن الرقْم فى حد ذاته هزيل فى صورته المطلقة، بل والمسألة تدعو للأسف عندما يقارن هذا الرقم بالاستثمارات العربية المتدفقة خارج المنطقة العربية سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا وباقى دول العالم، حيث تشير معظم التقديرات إلى أن الرقْم التراكمى الذى يمثل الاستثمارات العربية فى تلك المناطق يصل إلى أكثر من ١٢٠٠ مليار دولار أمريكى وهو ما يعنى أنه لابد من العمل بكل الوسائل الممكنة إلى عودة نسب متزايدة من هذه الاستثمارات داخل المنطقة العربية عبر مراحل تكون التكتل الاقتصادي العربى المنشود وهذا لا يتم إلا بالمزيد من بذل الجهد نحو تصحيح السياسات الاقتصادية العربية، وإصلاح قوانين وتشريعات الاستثمار، وتهيئة النظم الاقتصادية والسياسية والبيئية التنظيمية والمعلوماتية؛ لكى تشجع تدفق الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية، بل

والمصي قدماً في برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق المزيد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تعمل على جذب الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية.

بل والعمل على تحقيق التنسيق والتوافق في مجال التشريعات والإجراءات المنظمة للأنشطة الاقتصادية بحيث توفر في جوانبها المختلفة الضمانات اللازمة لرؤوس الأموال والاستثمارات وعائداتها، وقوة العمل العربية في حركتها وانتقالها من قطر لآخر، كما توفر الآليات المناسبة للتحكم وفض المنازعات حول قضايا الاستثمار في أقصر فترة زمنية ممكنة، بل والعمل بصورة تدريجية على تطبيق مبدأ " المواطنة الاقتصادية العربية " وهو الذي يتيح لرؤوس الأموال العربية من خلال إقامة السوق المالية العربية المشتركة والعمالة، الانتقال بين أجزاء المنطقة العربية بنفس المزايا التي يتمتع بها مثيلها الوطني، وإذا تحقق ذلك فمن الممكن وضع خطة عربية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية ويبدو أن وجود هذه الخطة ضروري حتى تتزايد فعالية حركة رؤوس الأموال العربية كعنصر مؤثر في التكتل الاقتصادي العربي، ويمكن أن تأخذ تلك الخطة بمفهوم التخطيط التأشيري، ويمكن من خلالها إعطاء أولوية للمشروعات ذات التأثير المتوافق لإحداث التكامل بين الاقتصادات العربية.

خامساً : يبدو أن منهج التخطيط التأشيري يمكن أن يشكل دليلاً تسترشد به عمليات التنمية القطرية التي تواجه تحديات الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية والمتوسطية واتجاهات العولمة عموماً، بل وموقع الاقتصاد العربي ضمن بيئة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إذ أن عمليات التنمية القطرية مازالت بحاجة إلى دليل عملي يعين لها اتجاهاتها ومراميها إزاء بعضها البعض بما يضمن لها قدر أكبر من التنسيق والتكامل .

ولعل من الضروري الإشارة هنا إلى أن منهج التخطيط التأشيري على الصعيد العربي ليس مجرد منهجاً فنياً بل يشكل ضرورة اقتصادية وسياسية من منظور المستقبل العربي من أجل تحقيق أكبر درجة من التناسق، ولا نقول التنسيق بين سياسات التنمية القطرية في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي وبناء درجة أكبر من التنافسية وبتعبير آخر، فإن منهج التخطيط التأشيري على الصعيد العربي سوف يساعد على تأكيد البعد القومي في الخطط الإنمائية برؤية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ونفترض من الناحية العلمية أن تنصب مجهودات التخطيط التأشيري حول قطاعات أو أنشطة رئيسية تمثل نقاط التقاطع الممكنة بين مجهودات التنمية القطرية وبين عمليات التكامل الاقتصادي العربي .

ومعنى ذلك فإن المسألة تقتضي ضرورة إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يقوم على ممارسة منهج التخطيط التأشيري المقترح للتنسيق التكاملي العربي على الأمد البعيد، وهو أمر إذا تحقق فإن الجانب العربي والتكتل الاقتصادي العربي سيكون الطرف الأقوى والأجدر بالمكاسب في مجالات التعاون الاقتصادي الإقليمي أو العالمي، وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، ومنظمة التجارة العالمية، وستكون إسرائيل في هذه الحالة في حالة تحقق السلام، مجرد دولة في مواجهة دول الإقليم العربي . ولتحقيق الصبغة العربية فإن الدراسات في التحليلات الخاصة بالتخطيط التأثيري يجب أن تتناول فرص التعاون العربية - العربية، والعربية - الإسرائيلية في حال تحقق السلام والعربية - العالمية ، مع هامش من الحرية لاستقلالية كل قطر عربي في توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده لتحقيق أهدافه الإنمائية الذاتية طبقاً لنظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع الالتزام بالحد الأدنى من صيغ ومتطلبات التنسيق والتكامل مع الخطط والسياسات الاقتصادية القطرية بما يحقق أكبر قدر من المواءمة بين أهداف التنمية وأهداف التكامل الإنمائي وبما يسمح بحل التناقضات القائمة بين المصالح القطرية في الأجلين القصير والمتوسط .

سادساً : لا أحد يختلف على المزايا التي يوفرها قيام التكتل الاقتصادي العربي وتشكيل سوق عربية مشتركة، حيث تنطوي على زيادة القدرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى الموجودة ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العربية، مما يولد المزيد من الاستثمارات والتوظيف داخل الوطن العربي، وهو ما يعني المزيد من الانتاج والدخل وزيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات

ويؤدى فى النهاية إلى زيادة التجارة البينية العربية حيث تتجه تلك التجارة إلى التزايد مما يؤدى إلى إحداث استقرار فى قيمة الصادرات العربية، وهو ما يؤدى إلى اتساع السوق أمام المنتجات العربية .

وفى إطار إمكانيات تحقق كل تلك المزايا التى يوفرها التكتل الاقتصادي العربى، فإن هذا كفيل بأن تقوم كل الأطراف العربية بعزيمة وإدارة العمل بالدراسات والتحليلات التى يمكن أن تجريها المؤسسات البحثية العربية ومراكز صناعة القرار على المستوى العربى، التى تعمل فى مجموعها على توفير السبل والأساليب للتغلب على كل المعوقات التى قد تقف عائقاً دون التكتل الاقتصادي العربى المنشود مهما كانت هذه المعوقات، سواء كانت معوقات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو مؤسسية.

ويجب وضع نصب الأعين مبدأ إبعاد العمل الاقتصادي العربى المشترك عن أى خلافات سياسية بل ووضع الضمانات الكافية لحماية المشروعات العربية المشتركة من القرارات الإنفعالية العربية، بل العمل على تنمية الإدارة السياسية لتنمية العمل الاقتصادي العربى المشترك، بل وتحيز الشعوب العربية ودفعها نحو المشروعات التكاملية، والصيغ التكاملية الاقتصادية بل وضع استراتيجية قيام التكتل الاقتصادي العربى ضمن جدول كل التنظيمات غير الحكومية العربية مثل التنظيمات التعاونية العربية وجمعيات وتنظيمات رجال الأعمال بل ومنح الفئات الأخيرة حرية الحركة والانتقال بتسهيل حركة انتقالهم من قطر إلى قطر دون عوائق، وعلى جامعة الدول العربية أن تصدر بطاقة هوية شخصية لرجال الأعمال العرب؛ لتسهيل حصولهم على التأشيرات اللازمة لتنقلاتهم بين الدول العربية، وإنشاء قاعدة بيانات لمنظمات الأعمال العربية ورجال الأعمال بل والاستفادة مما هو متاح من قواعد بيانات متوافرة لدى برنامج لتمويل التجارة العربية وجمعيات رجال الأعمال العربية وغيرها، لتكون صورة الأسواق العربية وفرص ومجالات الاستثمارات متاحة فى إطار تحركات شعبية وقطاع خاص؛ لكى تتحول إلى مشروعات اقتصادية وعلاقات اقتصادية متشابكة تعمق إحداث المزيد من التعاون الاقتصادي العربى فى العديد من الاتجاهات وهو ما يقدم المزيد نحو قيام التكتل الاقتصادي العربى ويجعله واقعاً ملموساً ويحول المنطقة العربية إلى نسيج واحد تتعاظم فيه المصالح الاقتصادية للجميع .

ولعل المتتبع للتطورات التى يعيشها الوطن العربى على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يلاحظ أن تلك التطورات تدفعه نحو إزالة كل الحواجز والمعوقات التى كانت تقف حائلاً دون تفصيل وقيام تكتل اقتصادي عربى قوى، فالقاعدة الاقتصادية تطورت والتركيبة الاجتماعية تغيرت واستقرت والأنظمة السياسية فى معظمها تبدلت وتعقلنت مما ولّد المزيد من الإدارة السياسية التى أخذت تبلور رغبة أكيدة فى قيام اقتصادي عربى فعال وهو ما يبعث على التفاؤل .

ولا يخفى فوق كل ذلك، ما يحدث على الصعيد الاقتصادي من تزايد دور القطاع الخاص وطبقة رجال الأعمال القادرة على العمل والتعامل على الساحة العربية والعالمية فى جميع الميادين والأنشطة والقطاعات سواء القطاع الصناعى أو الزراعى أو القطاع المالى والخدمات والسياحة بل والإعلام، مما أفرز رجال أعمال عرب ذوى مهارة مرتفعة بل وذات ثقل عالمى، ومن هنا بدأت تظهر قوى قادرة على اتخاذ المشروعات العربية المشتركة والتى لا تخفيها ولا تعوقها الحدود القطرية ولا مآرب الأنظمة السياسية، وسيساعدها فى ذلك تعميم التحول لآليات السوق وتعميق اقتصاديات السوق فى كل الدول العربية تقريباً .

وهو اتجاه هام وفعال يؤدى إلى تقارب الدول العربية ويلعب دوراً مؤثراً فى قيام التكتل الاقتصادي العربى وخاصة فى ظل التقائه مع التوجهات السياسية للأنظمة العربية، بل واتساقه مع وجود إدارة سياسية متزايدة وقوية نحو قيام هذا التكتل الاقتصادي العربى المنشود .

ولعل ذلك ما دعا البعض إلى الدعوة إلى خصخصة المشروعات العربية المشتركة لتساعد على إقامة سوق مالية عربية مشتركة، تكون أسهم تلك المشروعات نواة هذه السوق ويتم تداولها بين المواطنين العرب فى البورصات العربية، ومن ثم على الحكومات العربية التنازل عن ملكيتها فى المشروعات المذكورة فى إطار اتفاق الإدارة السياسية مع نمو آليات السوق والخصخصة، وهو اتجاه يدعم قيام



التكتل الاقتصادي العربى المنشود .

سابعاً : لعل الملاحظة السابقة، تجعلنا نؤكد على ضرورة العمل والسير قدماً فى برامج الإصلاح الاقتصادي التى تطبق فى معظم أو كل الدول العربية تقريباً سواء الدول النفطية فى إطار إعادة هيكلة اقتصاداتها وتحوله من نفطى يعتمد بدرجة تكاد تكون كلية على قطاع واحد هو قطاع النفط إلى اقتصاد متنوع يزداد كفاءة ونمواً اقتصادياً، وكذلك برامج الإصلاح الاقتصادي التى طبقت فى الدول العربية غير النفطية بهدف إعادة التوازن الداخلى والخارجى لتلك الاقتصاديات .

حيث يلاحظ على برامج الإصلاح الاقتصادي التى طبقت فى كل من الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية أنها تتسم بسمات مشتركة رغم اختلاف الظروف والأهداف، لعل من أهمها : أنها تعمق التحول لآليات السوق وتطبق برامج طموحة للخصخصة، وتحرر المعاملات الاقتصادية بل وتحرر التجارة الخارجية العربية من الكثير من القيود، وتزيد من دور القطاع الخاص العربى، وهو ما يخدم الهدف من قيام تكتل اقتصادي عربى فعال ويسهل من وجوده، حيث إن ذلك كله يمكن أن يؤدى إلى هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون تكاملية وليست تنافسية ويمكن العمل فى هذا المجال فى اتجاهين :

الاتجاه الأول : يتلخص فى الإسراع بعمليات وبرامج الخصخصة ودعم وتشجيع القطاع الخاص حتى تقوم المشروعات العربية على الشعوب ممثلة فى القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية العربية بدلاً من الحكومات والقطاع العام .

أما الاتجاه الثانى : فيتعلق بإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية العربية على أساس مبدأ الميزة النسبية والتنافسية من خلال العمل على تبنى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير فى المنطقة العربية، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على تخصص كل دولة عربية فى السلع والخدمات التى لها ميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومستقبلية ومن خلال هذه الاستراتيجية يمكن أن تنجح عملية إعادة هيكلة الاقتصادات العربية تلقائياً؛ لتتحول إلى اقتصاديات تكاملية وليست تنافسية وفى نفس الوقت تستطيع أن تكون على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجى، ويلاحظ أن تبنى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير فى الاقتصادات العربية يحدث نوعاً من التخصص وتقسيم العمل العربى على أساس الميزة النسبية والتنافسية لكل دولة وهو ما يساعد فى تفعيل التكتل الاقتصادي العربى ؛ نظراً لأنه يعمّق مبدأ الإعتماد المتبادل وهو ما يعظم المصلحة الاقتصادية العربية المشتركة، ويجعل النظام الاقتصادي العربى الجديد أكثر تكاملاً ويكون التكتل الاقتصادي العربى الدور الذى ينتظر منه القيام به ... ولعل المشاهد والمتابع للاقتصادات العربية يجد أنها لسبب أو لآخر متجهة إلى ذلك .

ثامناً : لابد من أن تعمل أطراف التكتل الاقتصادي العربى على توافر الإطار المؤسسى الفعال بشروطه اللازمة لنجاح منطقة التجارة العربية الشاملة فلابد من توافر حد أدنى من الترابط والتكامل الداخلى بين قطاعات الاقتصاد العربى وبين السياسات التنموية، وهو ما يعظم الاستفادة الخارجية من التكتل الاقتصادي العربى لكل دولة، وهذا يتوقف على الإدارة الاقتصادية وكفاءة مؤسسات السوق وكفاءة وفعالية البنية الاقتصادية الأساسية مثل شبكات الطرق والنقل والمواصلات وغيرها .

ومن ناحية أخرى لابد من تفعيل الدور الذى تلعبه الأجهزة الحكومية الحاكمة للاستثمار والتراخيص والتجارة الخارجية والرقابة على أنشطة المشروعات، وزيادة كفاءة أداء المنافذ الجمركية حيث تلعب دوراً أساسياً فى تيسير أو تعويق التبادل التجارى وفى تيسير أو تعويق حركة عوامل الإنتاج وكذا فى تيسير أو تعويق المشروعات العربية المشتركة عابرة القطرية والمستهدفة فى ترتيبات قيام التكتل الاقتصادي العربى.

ويضاف إلى ذلك أن السير قدماً فى الإصلاح الإدارى للأجهزة الحكومية التى تتعامل مع القطاع الاقتصادي فى كل الدول العربية مسألة ضرورية، على أن يتم ذلك متوازياً مع بناء كيان مؤسسى يطبق وينفذ ويراقب الاتفاقيات والقواعد والقرارات التى تتم فى إطار اتفاقية

منطقة التجارة الحرة، على أن يتوافر له القوة الإلزامية والسلطات التنسيقية التى تمكنه من أن يتابع ويطبق الجراءات ويفض المنازعات على أن يعرر بالقدرات الفنية والمعلوماتية التى تمكنه من القيام بدوره، على أن تنتقل المسألة بعد ذلك فى مجال تفعيل قيام منطقة التجارة الحرة العربية إلى آفاق أبعد من التنسيق فى السياسات الإنتاجية والسياسات التنموية بين الدول العربية، بما فى ذلك من مراجعة الكثير من المشروعات القطرية التى أقيمت خلال الحقبة الماضية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة وعلى إحداث التكامل .

ولعل الاتجاه إلى إحداث التنسيق والتكامل التنموى يحتاج فى حد ذاته إلى آلية مؤسسية لتحقيقه، ويتطلب تبادل وتنسيق خطط ومشروعات التنمية وتنسيق الأنشطة حتى تلك التى يقوم بها القطاع الخاص فى إطار التخطيط التأشيرى السابق الإشارة إليه . وكل ذلك يؤدى إلى تحقيق الاستفادة القصوى من المزايا النسبية والتنافسية التى تملكها كل دولة أو تملكها القطاعات الاقتصادية على مستوى المنطقة العربية، وقد تتطلب آلية التنسيق هذه أن ينشأ مجلس وزارى للتنمية والتخطيط على مستوى المنطقة العربية، بل هناك حاجة كذلك لإشراك مؤسسات القطاع الخاص مثل الغرف التجارية والاتحادات الصناعية العربية وجمعيات المستثمرين، مع ممثل الجهات الحكومية فى آليات صنع القرار فى الكيان المؤسسى الإقليمى، ويمثل إشراك هذه المؤسسات ركناً هاماً لاستكمال المقومات المؤسسية لنجاح وفاعلية منطقة التجارة الحرة العربية كأول مرحلة لقيام التكتل الاقتصادي العربى .

ويلاحظ أن النجاح فى هذه التوجهات يمكن أن يؤدى إلى وجود إمكانية لوضع خطة قومية تكاملية عربية، ويكون المجلس الوزارى للتنمية والتخطيط الذى يضم وزراء التخطيط والتنمية والاقتصاد فى الدول العربية المشاركة مجلساً أعلى للتنسيق العربى، ويمكن إنشاء فى هذه الحالة بنك أو مؤسسة تمويلية للتكتل الاقتصادي العربى يتم من خلاله التمويل اللازم للأنشطة الأساسية لتحقيق أهداف هذا التكتل، مما يؤدى إلى إحداث التكامل الاقتصادي العربى من منظور استراتيجى، حيث يمكن فى هذه الحالة أن يوفر التمويل اللازم للنهوض بالمناطق الأقل تقدماً . وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد فى المنطقة العربية بعض المؤسسات الصالحة للقيام بهذا الدور، مثل: الصندوق العربى للإنماء الاقتصادي والإجتماعى، إلا أنه يعيب على هذه المؤسسات محدودية الموارد واعتيادها على التعامل مع المشروعات المحلية محدودة الهدف، لذا فهناك ضرورة ملحة لإيجاد مؤسسات تمويلية عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية IFC لتمويل مشروعات القطاع الخاص مباشرة دون ضمان الحكومة، على أن يسهم القطاع الخاص فى رأسمال هذه المؤسسة وفى إدراتها، بل يمكن أن نتصور أنه من خلال استكمال الإطار المؤسسى للتكتل الاقتصادي العربى أن ينشأ مجلس رئاسة يمثل حكام الدول الأعضاء يتولى وضع وإقرار السياسات اللازمة لتحقيق أهداف هذا التكتل إلى جانب إنشاء برلمان للشعوب العربية لأهمية المشاركة العربية الشعبية فى تحقيق الأهداف المطلوبة، حيث إن مسيرة التنمية السليمة تحتاج إلى مشاركة شعبية واسعة وكثيفة لما تتطلبه من وجوب التزام المواطنين بأعبائها ومسئوليتها وذلك أسوة بالبرلمان الأوروبى، وتتضمن الآلية المؤسسية إقامة نظام عملى لتوزيع منافع التكامل مثل ما حدث فى دول الاتحاد الأوروبى . بالإضافة إلى تعويض المتضررين، من تخفيض الرسوم الجمركية وفتح الأسواق . ومن المؤكد أن المزايا الاقتصادية فى الأجل الطويل سوف تتخطى مراحل الخسائر المؤقتة الناتجة فى الأجل القصير نتيجة لإعادة الهيكلة التى تحدث أثناء إتمام مراحل التكتل الاقتصادي العربى .

تاسعاً : فى إطار تحسين الآلية المؤسسية للتكتل الاقتصادي العربى، لابد من العمل على إزالة الازدواجية القائمة بين مجلس الوحدة الاقتصادية (١٢دولة) والمجلس الاقتصادي والاجتماعى لجامعة الدول العربية، حيث أن السعى بحزم نحو إزالتها يؤدى إلى إنطلاق المسيرة التكاملية فى وقت لا يحتمل ضياع الفرص، والسير بخطى واضحة نحو الهدف المراد تحقيقه بكل ما يحمله القرن الحادي والعشرون من تحديات، بل إن المدخل الاقتصادي هو الكفيل بمواجهة كل ما يحمله الواقع من تناقضات ومبادرات إصلاحية سياسية .

المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية

إعداد
د. سامية طلعت
د. عزة محمد مصطفى
د. فاروق الغندور

مقدمة :

اهتم الفكر المحاسبي منذ الثمانيات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بدراسة إلى أي مدى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية له محتوى إعلامي ويؤثر على سوق الأوراق المالية (Jennings and Starks , 1985 ; Wilson , 1986 , 1987 ; Bernard and Stober , 1989) أما في جمهورية مصر العربية والدول العربية بصفة عامة فهناك قلة في الأبحاث المنشورة المتعلقة بهذا الموضوع (د.حسن سويلم، ٢٠٠، ص ١١٣؛ سامية طلعت، ٢٠٠٣، ص ب).

لهذا هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة وخاصة بعد عودة نشاط سوق الأوراق المالية في مصر .

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء مزيد من الضوء على مدى منفعة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية المتعلقة بمكونات صافي الربح المنشورة في القوائم المالية للشركات المساهمة بالنسبة لمتداولي الأسهم في سوق الأوراق المالية طبقاً لمستويات كفاءة السوق المختلفة .

ويعتمد هذا البحث على المنهج النظري لاستقراء أهم ما نشر في الدوريات العلمية والكتب التي تناولت موضوع البحث وذلك لجمع ومراجعة ومناقشة وتحليل ما هو موجود في الأدب المحاسبي حتى يمكن تحقيق الهدف من هذا البحث.

ويحتوي البحث على خمسة أقسام بخلاف المقدمة والمراجع . يحلل القسم الأول مفهوم المحتوى الإعلامي حيث لوحظ تعدد مفاهيمه . والقسم الثاني يناقش موضوع المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية من حيث العلاقة بينهم، ومفاهيم كفاءة السوق، ومستويات الكفاءة . ويتناول القسم الثالث كيفية قياس المحتوى الإعلامي. ويعرض القسم الرابع ملخص وخلاصة يجب عرض خلاصة ونتائج وتوصيات البحث. ويقدم القسم الأخير مقترحات ببحوث مستقبلية .

١ - مفهوم المحتوى الإعلامي

لوحظ وجود عدة مفاهيم للمحتوى الإعلامي في الأدب المحاسبي وهي المفهوم العادي، والمفهوم الإضافي، والمفهوم النسبي. وسيتم مناقشة هذه المفاهيم في هذا القسم.

١/١ المفهوم العادي

يرى Watts and Zimmerman (1986, p.39) أن المحتوى الإعلامي "Information Content"، يتعلق بما إذا كان حدث معين مثل الإعلان عن الأرباح له تأثير على أسعار الأسهم وقت هذا الإعلان. ويتفق د. أحمد السيد (١٩٩٣، ص ١٤٤) مع هذا الرأي حيث يرى أن اصطلاح المحتوى الإعلامي يشير إلى ما إذا كان حدث ما - مثل الإفصاح عن أرقام الدخل المحاسبي - له تأثير على سعر السهم في تاريخ هذا الحدث. ويلاحظ أن هذين التعريفين قد ربطا بين نشر أو الإعلان عن البند المراد قياس محتواه الإعلامي وبين التغييرات التي تحدث في أسعار الأسهم في تاريخ الإعلان حيث يعتبر البند له محتوى إعلامي إذا أدى الإعلان عنه إلى حدوث تغير في أسعار الأسهم في تاريخ هذا الإعلان .

ويرى Castagne and Matolcsy (1989, p. 318) أن البنود التي تنشر في القوائم المالية للشركة ينظر إليها على أنها مؤشرات حول خصائص الشركة في وضع معين، وإذا أدى نشر هذه المؤشرات إلى تغير معتقدات المستثمرين حول خصائص الشركة التي تؤثر في قيم الأوراق المالية فإن عوائد (*) الأوراق المالية تتغير طبقاً لهذا ويعرف مدى

(*) لم يوضح الباحثان المقصود بعوائد الأوراق المالية ولكن يعتقد في

اعتماد عوائد الأوراق المالية على مؤشر معين على أنه المحتوى الإعلامي لهذه الإشارة . ويتفق د. إبراهيم الدسوقي (١٩٩٥، ص ٣٢٧) مع هذا الرأي حيث يرى أن مفهوم المحتوى الإعلامي يتركز بصورة أساسية في الآثار المترتبة على قيام منشأة الأعمال بالإفصاح أو الإعلان عن معلومة – أو معلومات معينة – والتي من شأنها إحداث تغييرات في قرارات المستثمرين بشأن تقديراتهم السابقة بما يؤثر على الأسعار المحددة للأوراق المالية الخاصة بتلك المنشأة . ويلاحظ أن هذين التعريفين قد ركزا على التغير الذي يحدث في معتقدات المستثمرين فيما يتعلق بمركز الشركة في السوق نتيجة لما تم الإفصاح عنه من معلومات وتأثير ذلك على عوائد الأوراق المالية .

وقد عرف البعض (Beaver and Landsman, 1983, p.1 as cited in Murdoch, 1986, p. 273)، المحتوى الإعلامي بأنه قدرة البيانات على شرح التغيرات في أسعار الأسهم. كما عرف آخرون (Biddle et al ., 1995, p.18) المحتوى الإعلامي لمتغير ما (X مثلاً) بأنه نسبة التغير في المتغير التابع والتي يمكن شرحها بواسطة المتغير المستقل. وفقاً لذلك يعتبر متغير ما ذو محتوى إعلامي إذا كان قادراً على شرح التغيرات في أسعار الأسهم .

ويرى Beaver (1981 b, pp. 165-166) أن المؤشر yit يعتبر له محتوى إعلامي إذا كان :

$$R_{i,t} = a_i + b_i R_{m,t} + e_{it} \qquad (7)$$

على الأقل بالنسبة لبند واحد من y_{it}

حيث أن :

$Z_{J,t+1}$ = التوزيع الحدي للعائد من الورقة المالية i أثناء الفترة t .

$F(R_{it} / y_{it})$ = توزيع العائد (Rit) في ظل الإعلان عن المؤشر yit .

y_{it} = مؤشر من نظام المعلومات n_{it} يعلن عنه في الفترة t ومن المحتمل أن يكون له تأثير على الورقة المالية i.

ولم تركز أغلب الدراسات على التوزيع الحدي العائد ولكن على القيمة المتوقعة لهذا التوزيع وبالتالي يمكن تعريف المحتوى الإعلامي بأنه :

$$E(R_{it}) \neq E(R_{it} / y_{it}) \qquad (2)$$

على الأقل بالنسبة لبند واحد من y_{it} .

أي أنه إذا كانت القيمة المتوقعة للتوزيع الحدي للعائد على الورقة المالية i في الفترة t في ظل عدم الإعلان عن المؤشر yit لا تساوي القيمة المتوقعة لهذا التوزيع في ظل الإعلان عنه فإن هذا يعني أن المؤشر y_{it} له محتوى إعلامي .

أما Firth (1981, p. 522) فقد عرف المحتوى الإعلامي – في إطار دراسته – بأنه التحركات غير العادية في عوائد الأوراق المالية والتغيرات في كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات التي يتم القيام بها . ويلاحظ أن هذا التعريف يشير إلى عنصر جديد في تعريف المحتوى الإعلامي وهو مدى تأثر نشاط تداول الأسهم بالإعلان عن المعلومات المحاسبية .

٢/١ المفهوم الإضافي

يرى بعض الكتاب (Hoskin et al., 1986, p.1) أن المحتوى الإعلامي الإضافي " Incremental Information Content" يعني المحتوى الإعلامي الذي يزيد عن المعلومات التي يحويها الإعلان عن الأرباح في حد ذاته .

ويرى Wilson (1987, p. 294) أنه يقال أن C (أحد مكونات صافي الربح) لها محتوى إعلامي إضافي يزيد عن E إذا كانت :

$$F(R / E, C) \neq F(R / E) \qquad (3)$$

حيث أن :

F = دالة الكثافة الاحتمالية .

R = عائد الأسهم المقاس في الفترة التي تقع بعد تاريخ الإعلان عن E و C، وعن E .

E = الأرباح .

C = أحد مكونات رقم الربح .

كما أشار بعض الكتاب (Biddle et al ., 1995 , p.3) إلى أن المحتوى الإعلامي الإضافي يعنى أن أحد المقاييس المحاسبية يمدنا بمحتوى إعلامي يزيد ويختلف عن المحتوى الإعلامي الذي يمدنا به المقياس الآخر .

وقد أشار Matolcsy (1984 , p . 557) ، و (1981, Catagne and Matlocsy p.318) إلى مفهوم المحتوى الإعلامي الحدي " Marginal Information Content " حيث يقال أن مقياس معين له محتوى إعلامي حدي إذا كان محتواه الإعلامي يزيد ويختلف عن كل المقاييس الأخرى المدركة في نفس الوقت .

ويلاحظ أن المحتوى الإعلامي الحدي هو نفسه المحتوى

= هذا البحث أن المقصود بما هو التغير في أسعار الأوراق المالية وهو ما يعرف بالعائد السوقي للأوراق المالية .



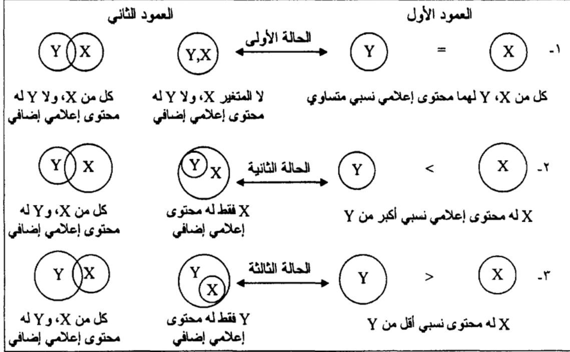
الإعلامي الإضافي نظراً للتطابق في مفهوم كل منهما . كما أشار الباحثان أيضاً إلى مفهوم المحتوى الإعلامي المشترك " Join Information Content " وهو عبارة عن مجموع المحتويات الإعلامية للإشارات أو المتغيرات المدركة في نفس الوقت .

وفي إطار التفرقة بين المحتوى الإعلامي العادي والمحتوى الإعلامي الإضافي أشار Board and Day (1989,p.7) إلى أن اختبارات المحتوى الإعلامي العادي تفحص ما إذا كان مقياس معين يؤثر على عوائد الأوراق المالية غير العادية، بينما تفحص اختبارات المحتوى الإعلامي الإضافي ما إذا كان مقياس معين يحتوي على معلومات أكثر من تلك الموجودة في مقياس آخر .

٣/١ المفهوم النسبي

أشار بعض الكتاب (Biddle et al ., 1995, pp. 4-5) إلى مفهوم المحتوى الإعلامي النسبي " Relative Information Content " والذي يعني أن أحد المقاييس المحاسبية له محتوى إعلامي يساوي أو أكبر أو أقل من الآخر. وفي إطار التفرقة بين المحتوى الإعلامي النسبي والمحتوى الإعلامي الإضافي ذكروا أنه بافتراض وجود أثنين من المقاييس المحاسبية هما Y و X (حيث المتغير التابع هو عوائد أو أسعار الأسهم) فإن المحتوى الإعلامي النسبي يهتم بتحديد ما إذا كان المحتوى الإعلامي لـ X فقط أكبر أو أقل من أو يساوي المحتوى الإعلامي لـ Y فقط، بينما يهتم المحتوى الإعلامي الإضافي بتحديد ما إذا كان المحتوى الإعلامي لـ X و Y معاً أكبر من أي المتغيرين بمفرده .

ويوضح الشكل رقم (١/١) العلاقة بين المحتوى الإعلامي النسبي والمحتوى الإعلامي الإضافي حيث يمثل حجم الدوائر مدى قدرة كل من المقياسين X و Y على شرح التغير في المتغير التابع (أسعار أو عوائد الأسهم)، ويمثل العمود الأول الأحوال الثلاثة الممكنة للمحتوى الإعلامي النسبي لـ X و Y أما العمود الثاني فيمثل حالات المحتوى الإعلامي الإضافي التي تتفق مع المحتوى الإعلامي النسبي للمتغيرين X و Y.



شكل رقم (١/١) المحتوى الإعلامي النسبي مقابل المحتوى الإعلامي الإضافي – المصدر Biddle et al ., 1995, p.4

ويتضح من الشكل السابق أن كل حالة محتوى إعلامي نسبي يقابلها حالتين للمحتوى الإعلامي الإضافي . فبالنسبة للحالة الأولى وهي حالة تساوي المحتوى الإعلامي النسبي لـ X و Y يلاحظ أنه يقابلها حالة عدم وجود محتوى إعلامي إضافي لأي من المتغيرين، أو وجود محتوى إعلامي إضافي لكل من المتغيرين . وبالنسبة للحالة الثانية وهي حالة أن المتغير X له محتوى إعلامي نسبي اكبر من Y، هذه الحالة يقابلها أنه إما X له محتوى إعلامي إضافي يزيد عن Y، أو أن كل من المتغيرين له محتوى إعلامي إضافي يزيد عن الآخر، وبالنسبة للحالة الثالثة وهي حالة أن X له محتوى إعلامي نسبي أقل من Y يلاحظ أنه يقابلها حالتين للمحتوى الإعلامي الإضافي هما أن يكون Y له محتوى إعلامي



إضافي يزيد عن X، أو أن كل من المتغيرين X و Y له محتوى إعلامي إضافي .

وتستخدم اختبارات المحتوى الإعلامي النسبي إذا أراد الباحث تحديد أي المتغيرات لها محتوى إعلامي أكبر أو أقل من أو يساوي الآخر عند المقارنة بين عدة بدائل أو ترتيبها وفقاً لمحتواها الإعلامي . فمثلاً قد ترغب الجهات التي تقوم بوضع المعايير في الاختيار من بين معايير محاسبية بديلة وقد يرغب المديرون في الاختيار من بين معالجات محاسبية للتقرير عن نتائج أعمالهم وعندئذ يكون من المفيد ترتيب هذه البدائل حسب محتواها الإعلامي أي تحديد محتواها الإعلامي النسبي، أما اختبارات المحتوى الإعلامي الإضافي فيستخدمها الباحث للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمساهمة الإضافية لمتغير معين في ظل وجود متغير آخر أو أكثر مثل تحديد المحتوى الإعلامي الإضافي للتدفقات النقدية والذي يزيد عن الأرباح (Biddle et al ., 1995, p.2)

يخلص الباحثون مما سبق إلى أنه يقال أن بند معين خاص بشركة ما له محتوى إعلامي عادي إذا أدى الإفصاح عنه إلى حدوث تغير في معتقدات المستثمرين فيما يتعلق بخصائص الشركة مما يؤدي إلى حدوث تغير في أسعار أو عوائد أسهم هذه الشركة أو حجم تداولها، وبمعنى آخر يقصد بالمحتوى الإعلامي العادي لمتغير معين مدى قدرة المتغير على تفسير التغير في أسعار أو عوائد الأسهم أو حجم تداولها. أما المحتوى الإعلامي الإضافي (الحدي) فيعني مدى احتواء متغير معين على معلومات تختلف عن المعلومات التي يحويها متغير آخر أو أكثر تساهم في تفسير التغير في أسعار أو عوائد الأسهم أو حجم تداولها . ويقصد بالمحتوى الإعلامي النسبي مدى احتواء متغير معين لشركة ما على معلومات تساوي أو أكبر أو أقل من تلك التي يحويها متغير آخر تساهم في تفسير التغير في أسعار أو عوائد أسهم هذه الشركة أو حجم تداولها .

٢- المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية

يعرض القسم العلاقة بين دراسات المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية، ومفهوم وكفاءة سوق الأوراق المالية، وأخيراً مستويات وكفاءة السوق .

١/٢ العلاقة بين دراسات المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية :

ظهر في الستينات اتجاه بحثي جديد عرف بالأبحاث المحاسبية المعتمدة على أسواق الأوراق المالية (Market Based Accounting Research)، بهدف دراسة ما إذا كانت القوائم المالية تحتوي على معلومات ذات قيمة أو منفعة في تحديد أسعار الأسهم، وما إذا كان السوق يستطيع التنبؤ بهذه المعلومات قبل الإفصاح عنها، وترتكز هذه الدراسات على فرض كفاءة أسواق الأوراق المالية – أسعار الأسهم، وما إذا كان السوق يستطيع التنبؤ بهذه المعلومات قبل الإفصاح عنها، وترتكز هذه الدراسات على فرض كفاءة أسواق الأوراق المالية – أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة – وعلى ذلك فإن قيمة المعلومات المحاسبية المعلن عنها يمكن قياسها عن طريق قياس مدى تأثر أسعار الأسهم بهذه المعلومات (أشرف الشرقاوي، ١٩٩٤، ص ٥) . ويمكن تقسيم هذه الدراسات طبقاً للهدف منها إلى أربع أنواع (Lev and Ohlson , 1982 , pp.257-290) هي :

١- دراسات المحتوى الإعلامي : وتهدف إلى تحديد مساهمة المتغيرات المحاسبية (مثل الأرباح) في تحديد سلوك عوائد أو أسعار الأسهم، وما إذا كان الإفصاح المحاسبي يوصل معلومات مفيدة لسوق الأوراق المالية .

٢- التغييرات الاختيارية في الأساليب المحاسبية : وتهتم الدراسات في هذا المجال بتحديد رد فعل المستثمرين للتغيير في الأساليب المحاسبية وما إذا كان المستثمرون يخدعون " Misled " باستخدام أساليب قياس وإفصاح محاسبي بديلة أو أنهم قادرون على إدراك الدلالات الحقيقية للأرقام المحاسبية في ظل استخدام أساليب مختلفة للقياس والإفصاح المحاسبي.

٣- تأثر السوق بالقوانين المحاسبية : وتتناول الدراسات في هذا المجال سلوك أسعار الأسهم حول تاريخ نشر القانون المحاسبي (المعايير المحاسبية ومتطلبات الإفصاح التي تصدرها الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة مثل مجلس معايير المحاسبة المالية " FASB " ولجنة بورصة الأوراق المالية " SEC ")، كما تفحص أيضاً المحتوى الإعلامي للبيانات التي يجب أن تفصح عنها الشركات نتيجة للإصدارات أو المعايير الجديدة .

٤- دراسات كفاءة السوق : وتستخدم هذه المجموعة من الدراسات البيانات المحاسبية لاختبار مدى كفاءة السوق ومدى صحة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، وتهدف إلى فحص، ما إذا كانت أسعار الأسهم تتعدل بسرعة نتيجة للإعلان عن معلومات جديدة وتعكس بالكامل كل المعلومات العامة المتاحة .



ووفقاً لذلك فإن دراسات المحتوى الإعلامي – كأحد أنواع الأبحاث المحاسبية المعتمدة على أسواق الأوراق المالية – تقوم على فرض كفاءة السوق حيث يحقق هذا الفرض عدة مزايا (Lev and Ohlson , 1982 , pp.252-253)، عند اختبار المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وهي :

١- بافتراض كفاءة السوق فإنه يمكن استنتاج المحتوى الإعلامي للبيانات المحاسبية من خلال ملاحظة رد فعل أسعار الأسهم أو حجم تداولها للإعلان عن هذه البيانات.

٢- عند وجود طرق بديلة لقياس أو تسجيل بند معين في القوائم المالية، فإن فرض كفاءة السوق يمكننا من تقييم هده الطرق حيث تفضل الطريقة التي يؤثر الإفصاح بها على أسعار الأسهم بدرجة أكبر من الطرق الأخرى .

يخلص الباحثون مما سبق إلى أن دراسات المحتوى الإعلامي تفترض كفاءة سوق الأوراق المالية حتى يمكن قياس المحتوى الإعلامي للمتغيرات المحاسبية المختلفة. ويعتمد هذا القياس على فحص مدى تغير متوسط أو تباين أسعار الأسهم أو حجم تداولها نتيجة للإعلان عن المتغير المحاسبي، أو تحديد مدى ارتباط الإعلان عن هذا المتغير بالتغير في أسعار الأسهم أو حجم تداولها .

٢/٢ مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية :

تعددت التعريفات الخاصة بكفاءة سوق الأوراق المالية وإن كان معظمها قد ركز على العلاقة بين المعلومات وأسعار الأوراق المالية – خاصة الأسهم – فعلى سبيل المثال يرى Fama (1970, p.383) أن السوق الكفء هو السوق الذي تعكس فيه أسعار الأوراق المالية بصورة كاملة كل المعلومات المتاحة . ويعتقد Mcinish and Puglisi (1982, p.167) أن السوق يعتبر كفء بالنسبة لورقة مالية إذا عكس سعر هذه الورقة كافة المعلومات المتاحة المتعلقة بهذه الورقة . كما يرى Duckman and Morse (1986 , p.5)، أن سوق الأوراق المالية يعرف بصفة عامة على أنه كفء إذا انعكست كل المعلومات المتاحة فيه بصورة كاملة على أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق حيث تستجيب الأسعار بصورة فورية وغير متحيزة للمعلومات الجديدة . ويتفق كل من Higgins (1995, p.178) وPilbeam (1998,p.196) مع الآراء السابقة حيث يعتقد أن سوق الأوراق المالية يعتبر كفء إذا كانت الأسعار الجارية للأوراق المالية في السوق تعكس بصورة كاملة ولحظية كل المعلومات المناسبة المتاحة .

ويلاحظ اعتماد التعريفات السابقة على عبارتي " تعكس بصورة كاملة "، و " المعلومات المتاحة " وتعني العبارة الأولى أن المستثمرين يقومون بتحليل المعلومات الجديدة بسرعة ويعدلون توقعاتهم ويقومون بشراء أو بيع الأوراق المالية طبقاً لهذا حتى تزيل التغيرات في السعر الحافز على مزيد من تداول الأوراق المالية (Higgins,1995, p.178). أما عبارة " المعلومات المتاحة " فيقصد بها المعلومات الموجودة في السوق عن الأصول التي يتم تداولها.

وقد حاول Fama (1970,pp.384-385) توضيح مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية باستخدام نموذج رياضي عرف باسم نموذج المباراة العادلة "Fair Game Model " ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

$$Z_{J,t+1} = r_{J,t+1} - E(\tilde{r}_{J,t+1}/\Phi_t) \qquad (4)$$

حيث أن :

$Z_{J,t+1}$ = العائد غير العادي على الورقة المالية ز في الفترة t+1 .

$r_{J,t+1}$ = العائد الفعلي من الأوراق المالية ز في الفترة t+1 (حيث يعرف العائد على أنه النسبة المئوية للتغير في أسعار الأوراق المالية معدلة بالتوزيعات الفعلية).

$E(\tilde{r}_{J,t+1}/\Phi_t)$ = العائد المتوقع على الورقة المالية ز في الفترة t+1 في ضوء كمية المعلومات Φt .

Φ_t = المعلومات المتاحة المفترض أن تنعكس بالكامل في الأسعار في الفترة t .

ويتضح من المعادلة السابقة أن العائد غير العادي على الورقة المالية ز في الفترة t+1 ($Z_{J,t+1}$) تساوي العائد الفعلي ($r_{J,t+1}$) مستنزلاً منها العائد المتوقع $E(\tilde{r}_{J,t+1}/\Phi_t)$ ويتوقف العائد المتوقع على كمية المعلومات المتاحة التي يفترض أنها تنعكس بصورة كاملة على أسعار الأوراق المالية في الفترة t . وطبقاً لرأي Fama (1970,p.385) ففي السوق الكفء تكون القيمة المتوقعة للعائد غير العادي تساوي صفر . ويتفق Brown (1978, p.17) مع هذا الرأي حيث عرف سوق الأوراق المالية الكفء بأنه السوق الذي يستحيل أن تتحقق فيه عوائد غير عادية عن طريق المتاجرة في الأوراق المالية على أساس المعلومات المتاحة .

كما أشار Lundholm (1991, p. 489) إلى أن الاختبارات العملية للكفاءة في الأدب المحاسبي أوضحت أن السوق يعتبر كفء فيما يتعلق ببعض المعلومات المحاسبية



إذا كان متوسط العوائد من استراتيجية تداول الأوراق المالية المبنية على أساس الإفصاح عن هذه المعلومات لا يختلف عن العوائد التي تنتج من نموذج تسعير الأصول الرأسمالية . أما Beaver (1981 a, p.23) فيرى أن سوق الأوراق المالية يكون كفء بالنسبة لنظام معين من المعلومات إذا كانت أسعار الأوراق المالية تعمل كما لو كان كل فرد يعرف هذا النظام معرفة كاملة . وهذا التعريف يوضح أن السوق قد يكون كفء بالنسبة لنظام معين من المعلومات ولكنه غير كفء بالنسبة لنظام آخر، كما أنه يحدد كفاءة السوق في ظل مجموعة المستثمرين تتماثل المعلومات المتاحة لديهم وبالتالي تتماثل معتقداتهم وآرائهم .

يخلص الباحثون مما سبق إلى أن سوق الأوراق المالية يعتبر كفء إذا كانت أسعار الأوراق المالية – خاصة الأسهم – عند أي نقطة زمنية تعكس جميع المعلومات المتاحة عن هذه الأوراق، وبالتالي فإن هذه الأسعار تعبر عن القيمة الحقيقية للورقة المالية بحيث لا يستطيع أي مستثمر أن يقوم باستغلال أي معلومات لتحقيق أرباح غير عادية، وهذا يعني أن كفاءة السوق تتعلق بمدى استجابة أسعار الأسهم للمعلومات .

وقد فرق Fama (1970,p.388) بين ثلاثة أنواع من المعلومات هي :

١- المعلومات التاريخية عن الورقة المالية والشركة المصدرة لها .
٢- المعلومات الحالية العامة المتاحة وخاصة تلك الواردة بالقوائم المالية .
٣- المعلومات العامة والخاصة (أي المعلومات المتاحة والمعلومات الداخلية) .

وفي ضوء هذه الأنواع من المعلومات يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات لكفاءة السوق (Fama ,1970, p.388; Dyckman and Morse, 1986, p.5)، هي :

١- المستوى الضعيف لكفاءة السوق : ويحدث عندما تعكس الأسعار المعلومات التاريخية الموجودة في أسعار الأسهم في الماضي (النوع الأول من المعلومات) .
٢- المستوى شبه القوى لكفاءة السوق : ويحدث عندما تعكس الأسعار كل المعلومات الحالية العامة والمتاحة (النوع الثاني من المعلومات)
٣- المستوى القوى لكفاءة السوق : ويحدث عندما تعكس الأسعار كل المعلومات العامة والخاصة (النوع الثالث من المعلومات) .

ويلاحظ أن المستوى القوى لكفاءة السوق يتضمن المستوى شبه القوى والمستوى الضعيف، ويتضمن المستوى شبه القوى بدوره المستوى الضعيف لكفاءة السوق. وسوف يتناول الباحثون هذه المستويات بإيجاز في الجزء التالي .

٣/٢ مستويات كفاءة سوق الأوراق المالية :

توجد ثلاثة مستويات لكفاءة سوق الأوراق المالية، تناولتها الأبحاث العلمية كما ذكر سابقاً وذلك من حيث علاقة هذه المستويات بنوعية المعلومات المتاحة بالسوق والتي تنعكس بسرعة وبشكل غير متحيز في أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق، وتتمثل هذه المستويات في المستوى الضعيف وشبه القوى والقوى لكفاءة السوق (راجع على سبيل المثال Higgins, 1995, p. 178; Pilbeam, 1998, pp. 196 -197) .

١/٣/٢ المستوى الضعيف لكفاءة السوق :

تعتبر كفاءة السوق ضعيفة إذا كانت أسعار الأوراق المالية في السوق تتبع نموذج المسار العشوائي، ففي السوق الكفء تكون كل من المتغيرات السعرية المتتالية مستقلة إحصائياً عن الأخرى، ولا يستطيع المستثمر أن يستخدم التسلسل التاريخي للأسعار في وضع نموذج للتنبؤ بتحركاتها في المستقبل (Mcinish and Puglisi,1982,p.167)، ولا يمكن تحقيق عوائد غير عادية باستخدام المعلومات التاريخية الماضية عن تحركات الأسعار واستخدامها كأساس للمتاجرة في الأوراق المالية في المستقبل (Pilbeam ,1998,p.197)، وذلك لأن جميع المعلومات التي تتضمنها سلاسل الأسعار الماضية للورقة المالية تكون قد انعكست في الأسعار الجارية (Jensen ,1969,p.168). ولق استخدمت الدراسات الميدانية عدة أساليب لاختبار ودراسة هذا الشكل من كفاءة سوق الأوراق المالية تمثلت فيما يلي :

أ- أسلوب الارتباط التسلسلي : " Serial Correlation "

يقيس هذا الأسلوب العلاقة بين عنصرين يفصل بينهما فترة زمنية واحدة أو أكثر (Dyckman and Morse,1986 ,p.28)، وقد قام Fama (1965,pp.69-74) بتطبيق هذا الأسلوب عن طريق حساب معامل الارتباط التسلسلي للتغيرات السعرية اليومية لكل سهم لمدة ثلاثون يوماً، وقد وجد أن معامل الارتباط التسلسلي صغير جداً، أي أن التغيرات السعرية مستقلة عن بعضها البعض، كما قام أيضاً باختبار مدى تبعية التغيرات السعرية على مدى فترات زمنية أطول حيث توصل إلى أن التغيرات السعرية للأوراق المالية المختلفة ترتبط ببعضها البعض ولكن يظل معامل الارتباط

التسلسلي دائماً صغير جداً وهذا يؤيد المستوى الضعيف لكفاءة السوق .

ب- أسلوب قاعدة التنقية " Filter Rule "

في هذا الأسلوب تتم المقارنة بين سياستين من سياسات الاستثمار في الأوراق المالية هما سياسة شراء الأسهم والاحتفاظ بها، وسياسة بيع الأسهم باستمرار والتخلص منها عندما تتغير الأسعار (التنقية المستمرة)، حيث تتم مقارنة عائد السهم في حالة الاحتفاظ به لمدة طويلة وفي حالة بيعه عند تغير سعره فإذا جاءت نتيجة الاختبار أن المستثمر لا يمكنه تحقيق عائد أكبر نتيجة عملية التنقية (بيع الأسهم باستمرار مع تغير أسعارها) اعتبر ذلك دليلاً على كفاءة السوق في مستواها الضعيف حيث لا يستطيع المستثمر أن يحقق أرباح غير عادية من خلال استخدامه أسعار الأسهم السابقة كمعلومات توجه عملية بيعه وشرائه للأسهم (ثناء فراج، ١٩٩١ ، ص ١٥) .

وقد أشارت نتيجة دراسة Fama (1965,pp.83-85) إلى أن أسلوب التنقية لا يمكن أن يستخدم لتحقيق أرباح تفوق تلك التي يمكن تحقيقها من سياسة شراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها وهذا يؤيد كفاءة السوق في مستواها الضعيف.

جـ- أسلوب اتجاه التغيرات في الأسعار " Runs Tets "

في هذا الأسلوب يتم دراسة وتحليل سلسلة التغيرات السعرية لكل سهم على مدى فترات زمنية متباينة في طولها. ومن الدراسات التي استخدمت هذا الأسلوب دراسة Fama (1965,pp.74-80) حيث قام بتحليل بين الأرقام الفعلية والمتوقعة لسلسلة التغيرات في أسعار الأسهم بثلاث طرق مختلفة، الأولى اعتمدت على فحص وتحليل الاختلاف بين إجمالي الرقم الفعلي لسلسلة التغيرات في الأسعار لكل سهم وإجمالي الرقم المتوقع (بصرف النظر عن الإشارة)، والثانية اعتمدت على تحليل ودراسة إجمالي الأرقام المتوقعة والفعلية لسلسلة التغيرات في الأسعار الموجبة والسالبة والتي توضح عدم وجود تغير، والثالثة اعتمدت على تحليل التغيرات في الأسعار المتوقعة والفعلية على مدى فترات زمنية متفاوتة من حيث طولها. وقد توصل إلى أن سلاسل التغيرات في الأسعار لا تعتمد على بعضها البعض بدرجة قوية تكفي لتحقيق زيادة في الأرباح المتوقعة للمستثمر وهذا يؤيد كفاءة السوق في مستواها الضعيف . كما أقام Mcinish and Puglisi (1982,pp.171-175) باستخدام هذا الأسلوب لاختبار كفاءة العديد من أسواق الأوراق المالية العالمية حيث توصل إلى أن التغيرات في إشارات التغيرات في الأسعار مستقلة عن بعضها البعض وهذا يعني أن هذه الأسواق تتسم بالكفاءة في مستواها الضعيف .

وهكذا تشير اختبارات كفاءة السوق في مستواها الضعيف إلى توافر هذا المستوى من الكفاءة في أسواق الأوراق المالية حيث لايستطيع المستثمر أن يستخدم المعلومات التاريخية الموجودة في أسعار الأسهم في تحقيق عوائد غير عادية نظراً لأن هذه المعلومات تكون قد انعكست فعلاً في أسعار الأوراق المالية .

٢/٣/٢ المستوى شبه القوى لكفاءة السوق

يعنى المستوى شبه القوى لكفاءة السوق أن أسعار الأوراق المالية في السوق لا تعكس فقط المعلومات التاريخية الخاصة بأسعار الأسهم في الماضي، بل تعكس أيضاً المعلومات المنشورة والمتاحة للجمهور سواء كانت معلومات خاصة بالاقتصاد ككل أو الصناعة أو بالوحدة الاقتصادية مثل الأرباح، والتفاصيل التي تتضمنها تقارير الشركات وما تعلن عنه من بيانات (د. نهال فريد مصطفى،١٩٩٤، ص ٣٨٢). وفي ضوء ذلك لا يمكن استخدام المعلومات العامة في تحقيق عائد غير عادي على الأوراق المالية Pilbeam) 1998,p.197) . .

وقد اهتمت العديد من الدراسات باختبار المستوى شبه القوى لكفاءة السوق من خلال دراسة سرعة استجابة الأسعار لبعض المعلومات المالية مثل الإعلان عن اشتقاق (*) الأسهم "Stock Splits"، والإعلان عن طرح عدد ضخم (**) من الأوراق المالية للتداول في السوق " Block Trades " (Dyckman and Morse, 1986, pp.32-34) ويمكن توضيح أهم هذه الدراسات على النحو التالي :

١- بالنسبة لأثر الإعلان عن اشتقاق الأسهم على أسعارها توصلت إحدى الدراسات (Fama, et al., 1976, p. 297) إلى أن اشتقاق الأسهم ليس له أي تأثير على التحركات في أسعار الأسهم. كما توصل بعض الكتاب (Hausman et al., 1971, pp. 76-77) إلى أن اشتقاق الأسهم يرتبط بأسعارها بدرجة مرتفعة خلال

(*) يقصد باشتقاق الأسهم تخفيض القيمة الاسمية للسهم مما يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة التي يتكون منها رأس المال . وتؤدي عملية الاشتقاق هذه إلى تخفيض ربحية السهم وبالتالي قيمته السوقية بهدف زيادة الطلب على أسهم المنشأة (د. منير هندي، ١٩٩١، ص ٧١٩).

(**) أشار Dyckman and Morse (1986, p.82) إلى أن المقصود بعدد الأسهم الضخم ذلك العدد الذي يزيد عن ١٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ سهم.

الأربعة أسابيع التي تسبق الإعلان عن قرار الاشتقاق، أما بعد الإعلان عن هذا القرار فلا يوجد ارتباط بين عملية اشتقاق الأسهم وأسعارها. وهذا قد يرجع إلى تسرب خبر قرب الإعلان عن اشتقاق الأسهم لبعض المتعاملين في السوق في الفترة التي تسبق الإعلان عن ذلك أو إلى استنتاجات المحللين الماليين ذوى الكفاءة العالية عند الإطلاع على بيانات الشركة. وعلى هذا يمكن القول أن الإعلان عن اشتقاق الأسهم ينعكس أثره بالكامل على الأسعار بعد الإعلان مباشرة، وهذا يؤيد كفاءة السوق في المستوى شبه القوى حيث لا يستطيع المستثمر أن يحسن أداءه ويحقق عوائد غير عادية عن طريق شراء أسهم تم الإعلان عن قرار اشتقاقها .

٢- بالنسبة لأثر طرح عدد ضخم من الأوراق المالية للتداول في السوق على الأسعار قام Grier and Albin (1973, pp.425-435) بفحص العوائد خلال اليوم الذي تم فيه طرح عدد كبير من الأسهم للبيع حيث انخفضت الأسعار مع بيع هذا العدد الضخم من الأسهم ثم ارتفعت تدريجيا مع نهاية اليوم، وهذا يعني أنه يمكن إتباع استراتيجية للتداول تحقق عوائد غير عادية . ولكن أشار Carey (1977, pp.407-414) إلى أن هذه العوائد غير العادية يمكن الحصول عليها لفترة زمنية قصيرة جداً وبعد ذلك تتلاشى أي فرصة لتحقيق أرباح غير عادية . وهذه الفترة القصيرة لا تسمح للمستثمرين أن يحققوا أي عوائد غير عادية وإن كانت تعطي للمتخصصين هذه الفرصة حيث تسمح لهم بتحقيق أرباح أعلى من الأرباح التي يحققها باقي المتعاملين في السوق. كما توصل Scholes (1972,pp.179-211) إلى أن طرح عدد ضخم من الأسهم للبيع في السوق يؤدي إلى انخفاض هام في الأسعار، وهذا الانخفاض لا يرجع إلى ضغط عملية البيع حيث لا يليه ارتفاع في الأسعار يحقق للمشترين عوائد غير عادية وإنما يرجع إلى المعلومات السالبة التي انتقلت للسوق عن الشركات التي طرحت كميات من أسهمها للبيع .كذلك قامت دراسة Hess and Frost (1982,pp.11-25) بتناول مدى تأثر الأسعار بإصدار أسهم جديدة حيث توصلت إلى أن الإصدارات الجديدة التي يتم الإعلان عنها بصورة جيدة قبل تاريخ الإصدار ليس لها أي تأثير دائم أو مؤقت على السعر . ووفقاً لهذا فإن نتائج هذه الدراسات تشير إلى أن كفاءة السوق شبه قوية حيث لا يستطيع المستثمرون أن يحققوا عوائد غير عادية مع طرح كميات كبيرة من الأسهم للتداول في السوق أو مع إصدار أسهم جديدة .

٣/٣/٢ المستوى القوى لكفاءة السوق

يتحقق المستوى القوى لكفاءة السوق إذا كانت كل المعلومات المتاحة العامة والخاصة تنعكس بصورة كاملة في أسعار الأوراق المالية بالسوق، كما يفترض فيه أنه لا يمكن لأي فرد أن يحقق أرباح غير متوقعة من المتاجرة في الأوراق المالية بسبب احتكاره لبعض المعلومات Finnerty,1976 ,p.1141; Dyckman and Morse, 1986,p.41)، وبالتالي لا تستطيع الأطراف الداخلية (*) في الشركة تحقيق عوائد غير عادية على الأوراق المالية باستخدام المعلومات الداخلية كأساس لوضع إستراتيجية تجارية في المستقبل (Pilbeam , 1998,p.197) .

وتتمثل مشكلة اختبار السوق في مستواه القوى في أن المعلومات الخاصة "Inside Information " بطبيعتها لا يمكن ملاحظتها، لذلك اتجه الباحثون إلى قياس العائد الذي يحققه بعض المستثمرين الذي يمكنهم الحصول على معلومات خاصة (أي غير متاحة للسوق ككل) وذلك مثل صناديق الاستثمار والأطراف الداخلية في الشركة (Dyckman and Morse, 1986, pp. 40-41) .

وقد تناولت كثير من الدراسات أداء صناديق الاستثمار (على سبيل المثال -Kon and Jen ,1979,pp.263 289;Cumby and Glen,1990,pp.497-521)، حيث توصلت إلى أن صناديق الاستثمار لا تحقق عوائد غير عادية تفوق ذلك العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر العادي الذي يقوم بتكوين محفظة أوراقه المالية بطريقة عشوائية .

أما بالنسبة للأطراف الداخلية فقد أشارت نتائج دراسة Finnerty (1976,pp.1141-1148)، إلى أن الأوراق المالية التي كانت تبيعها الأطراف الداخلية قد انخفضت أسعارها بمعدل أكبر من معدل الانخفاض العام على مستوى السوق في فترة الدراسة، كما أن الأوراق المالية التي قامت بشرائها حققت عوائد غير عادية، وهذا يعني أن الأطراف الداخلية قادرة على تحديد المواقف المربحة وغير المربحة لشركاتها وبالتالي يمكنها تحديد الأوقات المناسبة لشراء وبيع الأوراق المالية وهذا يؤيد حقيقة أن الأطراف الداخلية –

(*) عرفت لجنة بورصة الأوراق المالية " SEC " الأطراف الداخلية بأنهم المديرون أو أعضاء مجلس الإدارة أو المالكون لنسبة تعادل ١٠ % على الأقل من أسهم الشركة (Dyckman and Morse ,1986 ,p.41) .



ربما بسبب معرفتها بالمعلومات الخاصة بالشركة والتي تكون غير متاحة للعامة – يمكنها أن تختار وتدير استثماراتها بصورة أفضل من باقي المتعاملين في السوق . كما توصلت دراسة Jaffe (1974,pp.410-428) إلى أن إستراتيجية المتاجرة التي تستخدم عدد المشترين والبائعين من الفئات داخل الشركة كمؤشر على الأسهم التي يمكن شراؤها أو بيعها تعتبر إستراتيجية ناجحة أثناء الفترات الزمنية المختلفة حيث أنها تحقق عوائد غير عادية .

وهكذا يبدو أن السوق الكفء في مستواه القوى لم يتحقق بعد حيث لا تزال الأطراف الداخلية لديها القدرة على تحقيق أرباح غير عادية نتيجة استخدام ما يتوافر لديها من معلومات خاصة، ومن ثم تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين، ولذلك فقد فرضت قيود حول عملية المتاجرة التي تقوم بها الأطراف الداخلية في الأوراق المالية الخاصة بشركاتها، كما ألزمتهم لجنة بورصة الأوراق المالية بأن يقدموا تقريراً عن كافة الصفقات والمعاملات التي تتم والمتعلقة بالأوراق المالية لشركاتهم لنشرها كل شهر في ملخص رسمي (Dyckman and Morse,1986,p.41).

٣- قياس المحتوى الإعلامي

هناك عدة مقاييس للمحتوى الإعلامي بعضها مقاييس سعرية وأخرى خاصة بالتداول بالإضافة إلى وجود طرق مختلفة للقياس طبقاً لمفهوم المحتوى الإعلامي . وسوف يتناول هذا القسم هذه الموضوعات .

١/٣ مقاييس السعر

يمكن تقسيم مقاييس المحتوى الإعلامي (بمفاهيمه المختلفة) إلى مجموعتين هما مقاييس السعر ومقاييس التداول.

١/١/٣ مقاييس السعر .

استخدمت أغلب دراسات المحتوى الإعلامي عائد الأسهم غير العادي أو غير المتوقع لقياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية .

فبالنسبة لقياس العائد أوضحت بعض الدراسات أنه عبارة عن نسبة التغير في السعر (د. كمال الدهراوي، ١٩٩٦، ص ١٨ ; EL Sharkawy ,1994,p.28)

$$R_{i,t} = \frac{P_{i,t} - P_{i,t-1}}{P_{i,t-1}} \qquad (5)$$

حيث أن :

$R_{i,t}$ = معدل العائد على الأصل i في الفتر t .

$P_{i,t}$ – سعر الأصل في الفترة t .

$P_{i,t-1}$ – سعر الأصل i في الفترة t-1 .

بينما أضافت دراسات أخرى عديدة التوزيعات النقدية المدفوعة على السهم إلى المعادلة السابقة (على سبيل المثال Beave et al .,1982,p.19;Thorne,1991,p.293

وبالنسبة للعائد غير العادي أو غير المتوقع هو عبارة عن الاختلاف بين العائد الفعلي أو المحقق على أي سهم (Ri,t) والعائد العادي أو المتوقع لنفس السهم [E(Ri)] (Watts and Zimmerman, 1986 ,p.41).

وتوجد عدة بدائل لاحتساب العائد العادي منها نموذج العوائد المعدلة بالمتوسط ونموذج العوائد المعدلة بعائد السوق، ونموذج تسعير. الأصول الرأسمالية، ونموذج السوق (Strong, 1992, pp.536-538). ولتحديد العائد العادي باستخدام أي من هذه النماذج يتم تقسيم تاريخ العائد على كل ورقة مالية إلى فترتين هما فترة التقدير وفترة الاختبار (أي فترة حدوث الحدث) حيث تستخدم فترة التقدير لتقدير معلمات النموذج الذي سيتم من خلاله تحديد العائد المتوقع في فترة الاختبار (فترة إجراء الدراسة). ويعتبر نموذج السوق من أهم هذه النماذج وأكثرها شيوعاً في دراسات المحتوى الإعلامي حيث استخدم في تحديد العائد غير العادي في عدد كبير من هذه الدراسات (على سبيل المثال Livnat and Zarowin, 1990, pp.25-46; Chenge et al., 1996, pp.173-181.)، فأسعار أو عوائد أسهم أي شركة تتأثر بمجموعتين من المعلومات هما معلومات خاصة بالسوق ككل، ومعلومات خاصة بالشركة فقط، ويمكن من خلال استخدام نموذج السوق حذف تأثير المعلومات المتعلقة بالسوق ككل على عوائد الشركة بحيث يرجع بعد ذلك أي اختلاف في عوائد أو أسعار الأسهم إلى العوامل الخاصة بالشركة فقط (Board and Day, 1989, p.4). أي أن هذا النموذج يستخدم في قياس مدى تأثر العائد بالمعلومات الخاصة بالشركة (Morse, 1984, p.607)، ويوضح هذا النموذج العلاقة الإحصائية بين معدل العائد على الأصل (i) ومعدل العائد على الأصول في سوق الأوراق المالية، ويمكن التعبير عنه في صورة المعادلة الآتية (Collins and Dent, 1984, p.56; Watts and Zimmerman, 1986, p.33) :

$$\tilde{R}_{i,t} = \alpha_i + B_i \tilde{R}_{m,t} + \tilde{\epsilon}_{i,t} \qquad (6)$$

حيث أن :

$\tilde{R}_{i,t}$ – العائد على الأوراق المالية للشركة i في الفترة t .

$\tilde{R}m,t$ = عائد السوق في الفترة t .

$\alpha i,Bi$ = معلمات يتم تقديرها .

$\tilde{\epsilon}i,t$ = الباقي أو الخطأ أو العائد غير العادي .

وعائد السوق عبارة عن مؤشر عام لسوق الأوراق المالية، وهذا المؤشر يتم إصداره ونشره على فترات دورية بمعرفة بورصة الأوراق المالية (د. ثناء طعيمة، ١٩٩٦، ص ٧٣) أما المعلمات $\alpha i,Bi$ فيتم تقديرها من بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بـ $\tilde{R}i$، $\tilde{R}m$ باستخدام نموذج الانحدار البسيط التالي (Watts and Zimmerman,1986,p.34) :

$$R_{i,t} = a_i + b_i R_{m,t} + e_{it} \qquad (7)$$

حيث أن :

t = فترة التقدير .

والثابت ai هو تقدير لـ αi في نموذج السوق، ومعامل الانحدار bi هو تقدير(Bi) و $e_{i,t}$ هي تقدير لـ $\tilde{\epsilon}i,t$، وتحدد تقديرات المعاملات a_i , b_i مع عائد السوق في فترة التقدير (t) العائد المتوقع أو العادي والمتوقف على عائد السوق في فترة الأختبار .

$$E(R_{i,t}/R_{m,t}) = a_i + b_i R_{m,t} \qquad (8)$$

حيث أن :

t = فترة الاختبار أو فترة حدوث الحدث .

وحيث أن العائد غير العادي أ، غير المتوقع هو عبارة عن الفرق بين العائد الفعلي والعائد المتوقع في الفترة t والمتوقف على عائد السوق إذن :

$$\tilde{e}_{i,t} = R_{i,t} - E(R_{i,t}/R_{m,t}) \qquad (9)$$

وبإحلال المعادلة (٨) محل المعادلة (٩) ينتج أن :

$$\tilde{e}_{i,t} = R_{i,t} - (a_i + b_i R_{m,t}) \qquad (10)$$

حيث أن :

$\tilde{e}_{i,t}$ = عائد الأسهم غير العادي للشركة i أثناء فترة حدوث الحدث t .

وبالإضافة إلى العائد غير العادي أو غير المتوقع استخدمت بعض الدراسات بيانات عوائد الأسهم بدون إجراء أي تعديلات عليها لقياس المحتوى الإعلامي الإضافي لبعض المتغيرات المحاسبية (راجع Bernard and Ruland ,1987, pp. 707-722; Ali, pp .61-74)، كما استخدمت دراسة أخرى (Pfeiffer et al., 1998, pp. 373-385) العائد المعدل بالحجم (SARjt) وهو عبارة عن الاختلاف بين العائد على الأسهم العادية للشركة j في السنة t+1 ومتوسط العائد لكل الشركات في نفس الحجم في العينة، حيث تم تعريف الحجم على أساس القيمة السوقية للأسهم في بداية السنة t .

ويرى Beaver (1981b,p.168) أن استخدام العائد غير العادي يؤدي إلى اختبارات إحصائية أكثر قوة وتقديرات أكثر كفاءة في إظهار أثر المعلومات على عوائد الأوراق المالية حيث يؤدي استخدامه إلى وجود ارتباط أقل بين المشاهدات كما يتميز بأن تباينه اقل من العائد الفعلي .

يخلص الباحثون مما سبق إلى أن أهم مقاييس السعر التي يمكن استخدامها لتحديد المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية تتمثل في معدل العائد السوقي للسهم (معدل التغير في السعر) ومعدل العائد (معدل التغير في السعر بعد إضافة التوزيعات)، والعائد غير العادي أو غير المتوقع والعائد المعدل بالحجم، وأن أدق هذه المقاييس يتمثل في العائد غير العادي والذي يمكن الحصول عليه باستخدام نماذج مختلفة من أهمها نموذج السوق والذي يمكن من خلاله التخلص من تأثير العوامل الخاصة بالسوق ككل على عوائد الأسهم بحيث يعكس خطأ التنبؤ أو البواقي أو العائد غير العادي العوامل الخاصة بالشركة فقط (مثل الإعلان عن مكونات الأرباح المحاسبية) التي تؤثر على عوائد الأسهم .

٢/١/٣ مقاييس التداول

يعد Beaver (1968,pp.67-92) من أوائل الذين استخدموا حجم التداول "Trading Volume"، لقياس المحتوى الإعلامي للأرباح المحاسبية. ويشير هذا المقياس إلى فكرة أنه إذا كانت المعلومات المفصح عنها لها محتوى إعلامي فإن عدد الأسهم المتداولة في السوق يكون أعلى عند نشر هذه المعلومات من أي وقت مضى. وقد أوضح Beaver أن حجم التداول يعكس عدم اتفاق المستثمرين في طريقة تفسيرهم للمعلومات المحاسبية حيث يجب أن ينقضي بعض الوقت قبل الوصول إلى اتفاق فيما بينهم وفي خلال هذه الفترة يلاحظ زيادة حجم التداول .

ويرى Verrecchia (1981,p.272) أن تأثر حجم التداول بالإفصاح عن بعض المعلومات المحاسبية لا يدل على عدم وجود اتفاق بين المستثمرين في طريقة تفسيرهم للمعلومات. هذا لأن نشر المعلومات ربما يؤدي إلى زيادة حجم التداول حتى في ظل وجود اتفاق بين المستثمرين في طريقة تفسيرهم للمعلومات المنشورة، وهذا يرجع إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر في حجم التداول مثل التغيرات في تفضيلات المستثمرين لدرجة المخاطرة، والتغيرات في درجة المخاطرة المرتبطة بالأوراق المالية، وفرض الضرائب



(Ziebart,1990, p.477). وقد أشار Beaver (1968, p. 69) إلى هذا حيث أوضح انه إذا كان هناك تجانس في درجة تفضيل المستثمرين للمخاطرة فسوف يكون هناك استجابة من السعر ولن يتأثر حجم التداول، أما إذا اختلفت تفضيلات المستثمرين لدرجة المخاطرة فسوف يكون هناك رد فعل من حجم التداول حتى بعد الوصول إلى توازن السعر .

وتختلف الاختبارات المعتمدة على السعر عن تلك المعتمدة على نشاط تداول لقياس المحتوى الإعلامي في أن الأولى تعكس التغيرات في توقعات السوق ككل، بينما تعكس الثانية التغيرات في توقعات المستثمرين الأفراد (Beaver ,1968, p.69) . فالسعر هو نوع من المعلومات الإجمالية التي تحدد متوسط آراء ومعلومات المستثمرين في السوق، أما حجم التداول فيعكس الاختلافات في آراء المستثمرين الأفراد (Verrecchia,1993, p.871) ووفقاً لهذا فربما يؤدي الإعلان عن بعض المعلومات إلى عدم حدوث تغير في توقعات السوق ككل ولكن يؤدي إلى تغير توقعات الأفراد بدرجة كبيرة وفي هذه الحالة لا يكون هناك رد فعل من السعر تجاه الإعلان عن هذه المعلومات، ولكن تحدث تغيرات في أوضاع الأوراق المالية تنعكس في حجم التداول (Beaver ,1968 , pp. 69-70) .

وقد قام Kim and Verrecchia (1991, pp.302-321) بدراسة العلاقة بين رد فعل السعر وحجم التداول للإعلان عن المعلومات المحاسبية والعلاقة بينهما وبين معتقدات متداولي الأوراق المالية في وقت الإعلان . وقد توصلا إلى أن حجم التداول يعكس مجموع ردود الأفعال المختلفة لمتداولي الأوراق المالية، بينما يقيس التغير في السعر متوسط ردود الأفعال فقط، كما توصلت الدراسة إلى أن حجم التداول قد يكون مؤشر مشوش " Noisier Indictor " على ما تحويه المتغيرات من معلومات أكثر من التغير في السعر . ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الدراسات المعتمدة على حجم التداول أقل شأناً من الدراسات المعتمدة على العائد (التغير في السعر) . فدراسات حجم التداول يمكن إلى حد كبير أن تحل محل دراسات العائد. ولكن يرى Verrecchia (1993, p.871) أنه في حين يعتبر السعر (أو العائد) مقياس مناسب لدرجة اتفاق السوق حول المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية فإن حجم التداول يعتبر مقياس مشوش لقياس هذه الظاهرة بسبب الدور الكبير الذي تلعبه الأخطاء الخاصة في آراء المستثمرين في تحديد حجم التداول حيث تزيد هذه الأخطاء من سرعة تقلب حجم التداول بدرجة أكبر من السعر، نظراً لأن السعر يقوم على أساس تحديد متوسط آراء المستثمرين عند الإعلان عن المعلومات وبالتالي يتفادى جزء كبير من مشكلة الخطأ في رأي كل مستثمر .

ولقياس نشاط التداول قبل وبعد نشر المعلومات المحاسبية فقد استخدم عدد كبير من الدراسات السابقة (على سبيل المثال (Morse, 1981, pp. 374-383; Bamber, 1987, pp. 510-532; Ziebart, 1990, pp.477-488) نسبة الأسهم المتداولة (Vit) والتي تقاس كما يلي :

$$Vit = \frac{\text{عدد أسهم الشركة I التي تم تداولها في الفترة t}}{\text{عدد أسهم الشركة I المطروحة للتداول في الفترة t}} \qquad (11)$$

كما استخدمت دراسات أخرى عدد الصفقات كمقياس لنشاط التداول مثل دراسة Cready and Mynatt (1991, pp. 291-312) وقد أشار الباحثان إلى أن من أسباب تفضيلهما عدد الصفقات كمقياس لنشاط التداول ما يلي:

١- ما أشارت إليه إحدى الدراسات (Cready and Ramana, 1990 as cited in Cready and Mynatt, 1991, p. 294) وهو أن الاختبارات الإحصائية التي تستخدم عدد الصفقات تكون أكثر قوة من الاختبارات التي تستخدم عدد الأسهم .

٢- أن حجم الصفقات يمكن أن يكون دليل على خصائص المستثمرين الذين يستجيبون للإعلان عن التقارير السنوية وما تحويه من معلومات، فقد اقترح Cready (1988, pp.1-2) استخدام حجم الصفقة كمقياس لنوع المستثمر، فمثلاً الصفقات الصغير جداً (من ١٠٠ إلى ٢٠٠ سهم) تدل على أن المتعامل فيها أحد صغار المستثمرين الأفراد، بينما الصفقات الأكبر نسبياً (من ٣٠٠ إلى ٩٠٠ سهم) تدل على أن المتعامل فيها هو مستثمر كبير إلى حد ما، أما الصفقات الضخمة (١٠٠٠ سهم وما يزيد عن ذلك) فتدل على أن المتعاقد عليها هو أحد المؤسسات الاستثمارية وليس أحد الأفراد .

٣- أن عدد الصفقات يعد كل عملية تجارية تتم وبالتالي كل متداول للأوراق المالية، وربما يكون هذا أكثر ملائمة لقياس الرفاهية (*) الاجتماعية من عدد الأسهم المتداولة.

(*) استخدم Lev and Ohlson (1982, pp. 292-295) نشاط التداول كمؤشر على الرفاهية الاجتماعية فعدم تغير السعر عند نشر المعلومات مع زيادة نشاط التداول يعني أن رفاهية المجتمع سترتفع حيث أن عدم تغير السعر يعني أنه لن ينتقل أي فرد إلى وضع أسوأ، بينما

وقد استخدمت أغلب الدراسات التي تناولت نشاط التداول كمقياس للمحتوى الإعلامي نموذج السوق لتقدير نشاط التداول غير العادي خلال فترة حدوث الحدث (الإعلان عن المعلومات). ويأخذ هذا النموذج (Bamber,1986,p.44) الشكل التالي :

$$V_{it} = a_i + b_i (V_{x,t}) + \in_{it} \qquad (12)$$

حيث أن :

V_{it} = نسبة الأسهم المتداولة للشركة i في الفترة t .

$V_{x,t}$ = نسبة الأسهم المتداولة في الفترة t في البورصة (X) والمسجلة بها الشركة i وهي تعادل

$$\frac{\text{عدد الأسهم المتداولة في البورصة X في الفترة t}}{\text{عدد الأسهم المطروحة للتداول في البورصة X في الفترة t}}$$

a_i, b_i = ثابت ومعامل الانحدار (الخاص بالشركة i) والذي تم تحديده من الانحدار الخطي البسيط للبيانات اليومية الخاصة بالشركة خلال فترة التقدير (فترة عدم الإعلان عن المعلومات) .

$\in_{it}$ = الخطأ أو باقي حجم التداول للشركة i في الفترة t .

وبتطبيق نفس التحليل الذي عرضه الباحثون في الجزء السابق لتحديد العائد غير العادي باستخدام نموذج السوق على حجم التداول يمكن الوصول إلى حجم التداول غير العادي وهو يعادل الخطأ أو البواقي في نموذج السوق .

وكبديل لاستخدام نموذج السوق يمكن استخدام متوسط نسبة الأسهم المتداولة يومياً على مدى فترة زمنية معينة (سنة ميلادية) أثناء فترة عدم الإعلان كمقياس لحجم التداول المتوقع، وهنا يعرف حجم التداول غير العادي على أنه الاختلاف بين نسبة الأسهم المتداولة فعلاً في اليوم t والخاص بالشركة i ومتوسط حجم التداول خلال فترة عدم الإعلان والمتعلق بالشركة i (Bamber, 1987, p. 516) كما يمكن استخدام النسبة المئوية للأسهم المتداولة كمقياس للمحتوى الإعلامي دون تعديله بأي توقعات (Bamber 1986, p. 43) .

وفي حالة استخدام عدد الصفقات كمقياس لنشاط التداول فيمكن من خلال نموذج السوق أيضاً تحديد عدد الصفقات غير المتوقعة أو غير العادية والتي تستخدم كمقياس للمحتوى الإعلامي (Cready and Mynatt, 1991, pp. 296-297). كما يمكن من خلال طريقة المتوسط تحديد عدد الصفقات المتوقعة والفعلية في فترة الإعلان، حيث تعادل عدد الصفقات المتوقعة متوسط عدد الصفقات في فترة عدم الإعلان عن المعلومات (Cready, 1988, p. 16) .

ويعتقد الباحثون أن مقاييس السعر تعتبر أكثر دقة من مقاييس نشاط التداول في تحديد المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية حيث أن الأولى تعكس متوسط آراء وردود أفعال المستثمرين عند الإعلان عن المعلومات المحاسبية وبالتالي تتفادى جزء كبير من مشكلة الخطأ في ردود الأفعال الفردية للمستثمرين. أما مقاييس التداول فتعكس مجموع آراء وردود أفعال المستثمرين كأفراد عند الإعلان عن المعلومات وهذه الأراء قد تكون غير صحيحة مما يجعل مقاييس التداول أكثر عرضة للخطأ وبالتالي أقل دقة في قياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية. لذلك فقد اعتمدت أغلب دراسات المحتوى الإعلامي (بمفاهيمه المختلفة) على مقاييس السعر، بينما استخدم عدد قليل منها مقاييس التداول لقياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية .

٢/٣ طرق قياس المحتوى الإعلامي

توجد طرق مختلفة لقياس المحتوى الإعلامي العادي، والمحتوى الإعلامي الإضافي، والمحتوى الإعلامي النسبي للمتغيرات المحاسبية المختلفة .

١/٢/٣ طريقة قياس المحتوى الإعلامي العادي

يمكن تقسيم دراسات المحتوى الإعلامي إلى نوعين (Collins and Kothari, 1989, p.144) (أشرف الشرقاوي، ١٩٩٤، ص ٥) هما :

أ- دراسات الحدث " Event Study " : وتقوم على أساس استخدام نموذج السوق – في اغلب الأحيان – في التنبؤ بالمستوى العادي (المتوقع) لأداء السهم (*) في فترة الإفصاح المحاسبي بناء على المعلومات المتاحة حتى هذه الفترة ثم قياس الأداء الفعلي للسهم وتحديد ما إذا كان هذا الإفصاح قد أدى إلى وجود أداء غير عادي للسهم، وبالتالي احتوى على معلومات ذات منفعة للسوق (على سبيل المثال Bamber, 1987, pp. 510-532; Cready, 1988, pp.1-27) .

= يعني زيادة نشاط التداول أن بعض المستثمرين ستتحسن أوضاعهم عن طريق تداول الأوراق المالية .

(*) يقصد بأداء السهم (Stock Performance) أسعارها أو عوائدها أو حجم تداولها (El Sharkawy,1994,p.75) .



ب- دراسات المساهمة "Association Study" تقوم هذه الدراسات على أساس قياس مدى مساهمة المتغير المحاسبي المراد قياس محتواه الإعلامي في التغير في أداء السهم . ويتم ذلك عن طريق استخدام نموذج انحدار لقياس العلاقة بين أداء الأسهم المجمع على مدار فترة زمنية معينة (كمتغير تابع) والمتغير المحاسبي الذي تم الإفصاح عنه والمراد قياس محتواه الإعلامي العادي (على سبيل المثال Board and Day ,1989,pp.3-11)

٣/٢/١/١ دراسات الحدث

ركزت أغلب دراسات الحدث على اختبار ما إذا كانت عوائد الأسهم تتأثر بالإفصاح عن بعض الأحداث الخاصة بالشركات محل الدراسة، في حين ركز عدد قليل منها على تحليل رد فعل حجم التداول للإعلان عن بعض المتغيرات المحاسبية (على سبيل المثال Beaver 1968, pp.67-92; Morse, 1981, pp.374-383) وتأخذ الصورة العامة لفرض العدم والفرض البديل في هذا النوع من الدراسات الشكل (Strong,1992,pp.533-534) التالي:

$$H_n : f(\tilde{R}_j / y_i) - f(\tilde{R}_j) = Zero \quad (13)$$

بالنسبة لكل yi

$$H_A : f(\tilde{R}_j / y_i) - f(\tilde{R}_j) \neq Zero \quad (14)$$

بالنسبة لبند واحد من y_i على الأقل

حيث أن :

$\tilde{R}_j$ = العائد على الورقة المالية j عند حدوث الحدث محل الاهتمام .

yi = الحدث محل الاهتمام وهو عبارة عن المعلومات التي يتم الإعلان عنها والتي من المحتمل أن تؤثر على الورقة المالية j .

$f(\tilde{R}_j / y_i)$ = توزيع $\tilde{R}J$ في ظل الإعلان عن الحدث yi .

$f(\tilde{R}_j)$ = التوزيع الحدي للعائد $\tilde{R}j$ والذي يتم تحديده في فترة تسبق تاريخ حدوث الحدث محل الاهتمام yi.

ويشير هذا الفرض البديل إلى أن توزيع معدل العائد على السهم المتوقف على المعلومات التي يتم الإعلان عنها (yi) يختلف عن توزيعه الحدي .

وبينما يسمح الشكل السابق لفرض العدم والفرض البديل لأي معلمة خاصة بتوزيع العائد (المتوسط أو التباين) أن تتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها (yi)، فإن أغلب الدراسات ركزت على القيمة المتوقعة لتوزيع العائد (المتوسط). وبالتالي يمكن أن يأخذ فرض العدم والفرض البديل الشكل التالي :

$$H_n : E(\tilde{R}_j / y_i) - E(\tilde{R}_j) = E(\tilde{u}_j / y_i) = Zero \quad (15)$$

بالنسبة لكل yi .

$$H_A : E(\tilde{R}_j / y_i) - E(\tilde{R}_j) = E(\tilde{u}_j / y_i) \neq Zero \quad (15)$$

بالنسبة لبند واحد من yi على الأقل، حيث أن :

$E(\tilde{R}_j / y_i)$ = العائد المتوقع على الورقة المالية j في ظل الإعلان عن الحدث y_i .

$E(\tilde{R}_j)$ = العائد الحدي المتوقع على الورقة المالية j في ظل عدم الإعلان عن المعلومات y_i. ويتم تحديده في فترة تسبق تاريخ الإعلان عن المعلومات y_i .

$E(\tilde{u}_j / y_i)$ = العائد غير المتوقع أو غير العادي في ظل الإعلان عن y_i .

ويوضح الفرض البديل أن الحدث yi (المعلومات التي يتم الإفصاح عنها) يكون له محتوى إعلامي إذا كان العائد غير المتوقع أو غير العادي على الورقة المالية j والمتوقف على المعلومات y_i، $E(\tilde{u}_j/y_i)$، لا يساوي صفر .

ووفقاً لهذا يرى Lev and Ohlson (1982,p.258) أن أغلب الدراسات المحتوى الإعلامي من هذا النوع تفحص ما إذا كان الإعلان عن بعض الأحداث يؤدي إلى وجود تغير في خصائص توزيع الأسهم (المتوسط أو التباين) حيث يسمح تصميم منهج الدراسة بعناية وعشوائية العينة، والتحديد الدقيق لتاريخ الإعلان، والاختيار المناسب لاختبارات الأهمية الإحصائية للباحث أن يستنتج من التغير الملاحظ في توزيع العائد المحتوى الإعلامي للبيانات التي يتم نشرها .

وقد أشار Strong (1992, p.534) إلى أن الخطوات المعيارية لإجراء هذا النوع من الدراسات تتلخص فيما يلي :

١- تحديد تاريخ الحدث بالنسبة لعينة الشركات محل الدراسة (مثل الإعلان عن الأرباح) وتجميع المشاهدات في فترة حدوث الحدث (الإعلان) .

٢- يتم تقدير العائد غير العادي لكل شركة ولكل فترة (يوم مثلاً) في خلال فترة الاختبار محل الاهتمام كما يلي :

$$\hat{U}_{jt} = R_{jt} - E(R_{jt}) \quad , t \in tp \quad (17)$$

حيث أن :

$\hat{U}_{jt}$ = العائد غير العادي من الورقة j في الفترة t (حيث t تنتمي إلى فترة الاختبار، tp).

R_{it} = العائد المحقق (الفعلي) من الورقة ز خلال الفترة t.
E(Rjt) = العائد المتوقع (العادي) من الورقة ز في الفترة t.

٣- يتم احتساب متوسط العائد غير العادي بالنسبة لكل الشركات في العينة (من الممكن تجميعه على مدار فترة الاختبار) كتقدير لــ (E (ŨJ/yi ويتم اختبار ما إذا كان E (Ũj/yi) = Zero عن طريق قسمة متوسط العائد غير العادي على الانحراف المعياري .

يخلص الباحثون من هذا إلى أنه يمكن قياس المحتوى الإعلامي العادي وفقاً لمنهج دراسات الحدث عن طريق فحص درجة تغير متوسط أو تباين أداء السهم الفعلي (السعر أو العائد / أو حجم التداول) عند حدوث الحدث المراد قياس محتواه الإعلامي عن أدائه المتوقع فإذا كان متوسط أو تباين أداء السهم غير العادي لا يساوي صفر فإن هذا يعني أن الحدث له محتوى إعلامي عادي وإذا كان يساوي صفر فإن هذا يشير إلى أن الحدث ليس له محتوى إعلامي عادي .

٢/١/٢/٣ دراسات المساهمة

في ظل هذا النوع من الدراسات يتم تقدير المحتوى الإعلامي العادي لأحد المتغيرات (الربح مثلاً) عن طريق صياغة نموذج الانحدار (Biddle et al., 1995, p.7) التالي :

$$D_t = b_0 + b_1 \quad F \quad E_{xt} / P_{t-1} + e_t \qquad (18)$$

حيث أن :

D_t = المتغير التابع (سعر السهم أو العوائد غير العادية في الفترة t) .

b_0 = ثابت المعادلة .

b_1 = معامل الانحدار .

$F\,E_{xt}/P_{t-1}$ = خطأ التنبؤ بالمقياس المحاسبي x (الأرباح) مقسوماً على القيمة السوقية لأسهم الشركة في بداية الفترة (t-1) .

e_t = الخطأ العشوائي .

ووفقاً لهذا فإن استنتاج المحتوى الإعلامي العادي للأرباح على سبيل المثال يتوقف على أهمية معامل الانحدار (b1) والقوة التفسيرية (R2) لنموذج الانحدار الخطي المقدر على مستوى القطاع و/ أو على مدى فترة زمنية معينة (Collins and Kothari,1989 p.143) .

ويعكس خطأ التنبؤ المعلومات غير المتوقعة التي لا يمكن تحديدها بصورة مباشرة،وهو عبارة عن الاختلاف بين القيمة الفعلية للمقياس المحاسبي(X) والقيمة المتوقعة $[FE_t=X_t-E(X_t)]$ وإذا كان المتغير المراد تحديد محتواه الإعلامي هو صافي الربح فإنه يمكن الاعتماد على تنبؤات المحللين الماليين أو نماذج السلاسل الزمنية لتحديد صافي الربح المتوقع، أما بالنسبة للمتغيرات المحاسبية الأخرى خلاف الأرباح فإن تنبؤات المحللين الماليين لا تكون دائماً متاحة، كما يوجد دليل ضئيل حول ملائمة السلاسل الزمنية لتحديد توقعات السوق فيما يتعلق بهذه المتغيرات (Biddle et al ., 1995,p.7) .

وقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تناولت المحتوى الإعلامي للمتغيرات المحاسبية الأخرى (خلاف الربح) على نموذج المسار العشوائي " Random Walk " لقياس توقعات السوق (على سبيل المثال ,Rayburn, 1986; pp.112-137; Bowen et al., 1987, pp. 723-747;Ali,1994,pp.61-74). وفي هذا الصدد أشار Board and Day (1989,p.5) إلى أنه في ظل عدم وجود نموذج محدد لتوقعات المستثمرين فإنه يمكن استخدام نموذج بسيط هو نموذج المسار العشوائي البسيط. كما توصل البعض إلى أن نموذج المسار العشوائي يتنبأ بالتدفقات النقدية مثل نماذج السلاسل الزمنية الأكثر تعقيداً أو نماذج الانحدار المتعددة (Bowen et al ., 1986,pp.721-724) .

وعند استخدام نموذج المسار العشوائي في التنبؤ بالأرباح (مثلاً) يفترض أن الأرباح في الفترة الحالية تساوي الأرباح في الفترة السابقة بالإضافة إلى مقدار عشوائي لا يمكن توقعه، وعند تحقق الربح الفعلي فإنه قد يكون أكبر أو أقل من القيمة المتوقعة له، وتستخدم القيمة المحققة الجديدة كأساس للتنبؤ بعد ذلك أياً كانت القيم السابقة (د. مدثر أبو الخير، ١٩٩٦، ص ١٤) .

ويأخذ نموذج المسار العشوائي البسيط (El Sharkawy 1994,p.150) الشكل التالي :

$$E_t = E_{t-1} + e_t \qquad (19)$$

حيث أن :

E_t = رقم الربح في الفترة t .

E_{t-1} = رقم الربح في الفترة t-1 .

e_t = الخطأ والذي توقعه يساوي صفر، وتباينه ثابت على مدى جميع الفترات الزمنية وتغايره يساوي صفر .

وفقاً لهذا يمكن القول أن منهج دراسات المساهمة يقوم على أساس استخدام نموذج انحدار بسيط يوضح العلاقة بين العوائد غير العادية أو أسعار الأسهم (كمتغير تابع) وبين الجزء غير المتوقع من المتغير المحاسبي (كمتغير مستقل)، ومن خلال قياس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بين المتغيرين (R2) يمكن تحديد ما إذا كان المتغير المحاسبي له



محتوى إعلامي أو غير ذلك. ويمكن استخدام أساليب متعددة لتحديد الجزء المتوقع من المتغير المحاسبي المراد قياس محتواه الإعلامي منها أسلوب السلاسل الزمنية أو الاعتماد على تنبؤات المحللين الماليين أو استخدام نموذج المسار العشوائي، ومن خلال استبعاد الجزء المتوقع من المتغير من قيمته الفعلية يمكن الوصول إلى الجزء غير المتوقع .

٢/٢/٣ طريقة قياس المحتوى الإعلامي الإضافي

يلاحظ أن أغلب الدراسات التي اختبرت المحتوى الإعلامي الإضافي لبعض المتغيرات المحاسبية قد قامت بصياغة نموذج انحدار متعدد (أو عدة نماذج) يربط العوائد العادية أو غير العادية (كمتغير تابع) بالأرباح غير المتوقعة وغيرها من المتغيرات المحاسبية (كمتغيرات مستقلة) (على سبيل المثال (Kinnunen and Niskanen, 1993, pp.263-272; Ali and Pope, 1995, pp.19-34; McLeay et al., 1997, pp.1147-1167) كما استخدمت بعض الدراسات الأخرى أسلوب الانحدار القطاعي Cross-Sectional Regression حيث يتميز هذا الأسلوب بأنه يفترض أن العلاقة بين عوائد الأسهم والمقاييس المحاسبية المختلفة متماثلة أو متجانسة على مستوى جميع الشركات والصناعات في العينة (Bernard and Ruland, 1987, p.708) ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة (Bowen et al. 1987, pp.723-747)، ودراسة Ali (1994, pp.61-74).

ويعتمد قياس المحتوى الإعلامي الإضافي على فحص معاملات انحدار عوائد الأوراق المالية على الجزء غير المتوقع من المتغيرات المحاسبية المراد تحديد محتواها الإعلامي الإضافي. حيث يفسر الحصول على معامل غير صفري لأحد المتغيرات المحاسبية على أنه دليل على أن المتغير له محتوى إعلامي إضافي يزيد عن المتغيرات الأخرى في معادلة الانحدار التي تم تقديرها (Jennings, 1990, p.925) فعلى فرض وجود متغيرين مستقلين هما X،Y ويراد تحديد المحتوى الإعلامي الإضافي لكل منهما في ظل اتباع نموذج المسار العشوائي لتحديد الجزء غير المتوقع من كلا المتغيرين فيمكن صياغة نموذج الانحدار (Biddle et al., 1995, pp.8-9) التالي :

$$D_t = \gamma_0 + \gamma_1 (X_t - X_{t-1}) / P_{t-1} + \gamma_2 (Y_t - Y_{t-1}) / P_{t-1} + e_t \qquad (20)$$

حيث أن :

D_t = المتغير التابع وهو أسعار أو عوائد الأسهم غير العادية في الفترة t .

γ_0 = ثابت معادلة الانحدار .

γ_1 γ_2 - معاملات معادلة الانحدار .

P_{t-1} = القيمة السوقية لأسهم الشركة في بداية الفترة .

e_t = الخطأ العشوائي .

ويستخدم اختبار t للتحقق من صحة فرضي العدم التاليين :

$$H_{0X} : \gamma_1 = Zero \qquad (21)$$

$$B_{0Y} : \gamma_2 = Zero \qquad (22)$$

فإذا ثبت أن المعامل γ1 = صفر فإن هذا يعني أن المتغير X ليس له محتوى إعلامي إضافي، أما إذا كانت له قيمة تختلف عن الصفر فإن هذا يعني أن المتغير X له محتوى إعلامي إضافي، وكذلك الوضع بالنسبة للمتغير Y.

كما يمكن صياغة نموذج الانحدار بالشكل التالي لاختبار المحتوى الإعلامي الإضافي لكلا المتغيرين X، و Y :

$$Dt = B_0 + B_1 X_t P_{t-1} + B_2 X_{t-1} / P_{t-1} + B_3 Y_t / P_{t-1} + B_4 Y_{t-1} / P_{t-1} + e_t \qquad (23)$$

وفي هذه الحالة يستخدم اختبار F للتحقق من صحة فرضي العدم التاليين :

$$H_{0X} = B_1 = B_2 = Zero \qquad (24)$$

$$H_{0Y} = B_3 = B_4 = Zero \qquad (25)$$

فإذا ثبت صحة الفرضيين السابقين فإن هذا يعني أن المتغيرين X، وY على التوالي ليس لهما محتوى إعلامي إضافي والعكس صحيح .

وقد اعتمدت بعض الدراسات على أسلوب الانحدار ذو المرحلتين Two Stage Regressions لقياس المحتوى الإعلامي الإضافي لبعض المتغيرات المحاسبية (على سبيل المثال (Beaver et al., 1982, pp.15-39; Board and Day, 1989, pp.3-11 حيث يمكن من خلال هذا الأسلوب مقارنة القوة التفسيرية لأكثر من متغير بالقوة التفسيرية لمتغير واحد من المتغيرات لمعرفة المحتوى الإعلامي الإضافي لهذا المتغير. وقد اقترح البعض (Lev and Ohlson 1982, p.265; Bernard and Ruland., 1987, p.708) استخدام هذا الأسلوب للتخلص من مشكلة الارتباط المرتفع بين المتغيرات المستقلة حيث تؤدي هذه المشكلة إلى عدم دقة تقدير معاملات المتغيرات، وبالتالي صعوبة تحديد تأثير المتغيرات المستقلة على عوائد الأسهم (المحتوى الإعلامي الإضافي). بالإضافة إلى اعتماد معاملات نموذج الانحدار بدرجة كبيرة على العينة مما يؤدي إلى تأثرها بدرجة كبيرة بإضافة أو حذف أي عدد بسيط من المشاهدات .

وقد أشار البعض (Christie et al., 1984, pp.208-212) إلى أن تحليل الانحدار ذو المرحلتين لا يخفف من مشكلة الارتباط المرتفع بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي لا يقود إلى

نتائج تختلف أو تتميز عن النتائج التي يمكن الوصول إليها باستخدام نموذج واحد للانحدار المتعدد. فمشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة تظهر في العينات صغيرة الحجم ويتمثل حلها في ظل وجود تقديرات خطية غير متحيزة في الحصول على مساهمات أكثر أو إدخال معلومات عن سنوات سابقة في النموذج كما توصلوا من خلال مقارنة أسلوب الانحدار ذو المرحلتين نموذج الانحدار المتعدد ونموذج الانحدار البسيط إلى أن نفس المعلومات التي يمكن استنتاجها من تحليل الانحدار ذو المرحلتين يمكن الوصول إليها من تحليل الانحدار ذو المرحلة الواحدة (نموذج الانحدار المتعدد)، وبالتالي فليس هناك ما يبرر استخدام أسلوب الانحدار ذو المرحلتين خاصة وأن استخدامه يؤدي إلى زيادة احتمال وجود أخطاء في العمليات الحسابية ووجود أخطاء في الاستنتاجات بالنسبة لمن هم ليسوا على دراية بالعلاقة بين الانحدار ذو المرحلتين والانحدار ذو المرحلة الواحدة (نموذج الانحدار المتعدد).

نخلص مما سبق إلى أنه يمكن تحديد ما إذا كان أحد المتغيرات المحاسبية له محتوى إعلامي إضافي يزيد عن باقي المتغيرات عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد لقياس العلاقة بين عوائد أو أسعار الأسهم (العادية أو غير العادية) كمتغير تابع والجزء غير المتوقع من المتغيرات المحاسبية المراد تحديد محتواه الإعلامي الإضافي (كمتغيرات مستقلة)، وتحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج حيث يعد الحصول على معامل تختلف قيمته عن الصفر لأحد المتغيرات المستقلة دليلاً على أن هذا المتغير له محتوى إعلامي إضافي يزيد ويختلف عن المحتوى الإعلامي لباقي المتغيرات في النموذج.

٣/٢/٣ طريقة قياس المحتوى الإعلامي النسبي

على الرغم من أن هناك بعض الدراسات التي استخدمت اختبارات المحتوى الإعلامي الإضافي لتقدير المحتوى الإعلامي النسبي (*)، إلا أن هناك دراسات أخرى عرضت نماذج إحصائية خاصة بقياس المحتوى الإعلامي النسبي منها دراسة Biddle et al.(1995,pp.9-10)، حيث قامت هذه الدراسة بصياغة نموذج الانحدار التالي (في شكل مصفوفة) لقياس المحتوى الإعلامي النسبي لعدد من المتغيرات المستقلة:

$$D = MB + \xi \qquad (26)$$

حيث أن:

D = متجه المتغير التابع (أسعار الأسهم أو عوائدها).

M = مصفوفة المتغيرات المستقلة.

B = متجه معاملات الانحدار.

ξ = متجه الأخطاء العادية التي لا يمكن ملاحظاتها بمتوسط صفر، ومصفوفة تغاير غير معروفة Ω.

كما أقام Dechow (1994, pp.22-23) بمقارنة القوة التفسيرية للتدفقات النقدية بالمقارنة بالأرباح (أي المحتوى الإعلامي النسبي لكل من التدفقات النقدية والأرباح) عن طريق حساب النسب الآتية:

$$\frac{R^2_{NCF}}{R^2_{E}}, \frac{R^2_{CFO}}{R^2_{E}}$$

حيث R^2 هي معامل التحديد لكل من التدفقات النقدية التشغيلية (CFO)،وصافي التدفقات النقدية (NCF) والأرباح (E). وقد تم احتساب معامل التحديد للمتغيرات السابقة عن طريق صياغة نموذج الانحدار التالي:

$$R_{it} = \alpha + B(X_{it}) + \xi_{it} \qquad (27)$$

حيث أن:

R_{it} = عوائد الأسهم للشركة i والتي يتم احتسابها على مدى فترة t.

α، B = معاملات نموذج الانحدار.

X_{it} = المتغيرات المستقلة للشركة i في الفترة t، وهي تتمثل في ربح السهم (E) ثم التدفقات النقدية التشغيلية لكل سهم (CFO)، ثم صافي التدفقات النقدية لكل سهم (NCF).

ξ_{it} = الخطأ العشوائي للشركة i في الفترة t.

وقد أشارت الدراسة إلى أن انخفاض هذه النسبة عن واحد صحيح يشير إلى أن الأرباح تشرح التغير في عوائد الأسهم بدرجة أكبر من التدفقات النقدية والعكس صحيح. ولكن مقارنة R2 لا يمدنا بدليل إحصائي يمكن الاعتماد عليه في استنتاج أن الأرباح تفوق التدفقات النقدية من حيث قدرتها على شرح التغير في عوائد الأسهم. لذلك فقد استخدم Dechow اختبار النسب الاحتمالية " Likelihood Ratio Test " الذي قدمه Vuong (1989, pp.307-333) والذي يمكن من خلاله تحديد أي مقاييس الأداء (أرباح أو تدفقات نقدية) له قوة

(*) فعلى سبيل المثال استخدم Barth (1994, pp.1-25) اختبارات المحتوى الإعلامي الإضافي لتقدير المحتوى الإعلامي النسبي للمعالجات المحاسبية المؤسسة على التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للأوراق المالية المستثمرة الخاصة بالبنوك وذلك لتحديد ما إذا كان أساس القيمة العادلة اكثر ملاءمة للمستثمرين ويمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر من أساس التكلفة التاريخية في تقييم البنوك.



تفسيرية أكبر. لذلك فقد تم وضع التدفقات النقدية والأرباح كنماذج متنافسة غير متداخلة "Non Nested Models" لكي تشرح التغير في عوائد الأسهم حيث كان فرض العدم هو أن كلا النموذجين أكثر قدرة على شرح التغير في عوائد الأسهم . وكبديل لاختبار النسب الاحتمالية قدم Davidson and Mackinnon (1981, pp.781-793) اختبار J ولكن يعيب هذا الاختبار أنه عندما يكون لكلا المتغيرين محتوى إعلامي إضافي فإن هذا الاختبار لا يستطيع أن يحدد أي المتغيرين له محتوى إعلامي نسبي أكبر من الآخر، وبالتالي فإن اختبار Vuong يعتبر أقوى من اختبار J (Dechow, 1994,p.24).

نخلص من هذا إلى أنه يمكن قياس المحتوى الإعلامي النسبي عن طريق صياغة نموذج انحدار يأخذ فيه المتغير التابع والمتغيرات المستقلة شكل مصفوفات، أو الاعتماد على اختبار النسب الاحتمالية والذي يعتبر من الأساليب الجيدة الملائمة لتحديد أي المتغيرات له قوة تفسيرية أكبر حتى في ظل وجود محتوى إعلامي إضافي لكل من هذه المتغيرات .

٤- خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

تناول هذا البحث مفهوم المحتوى الإعلامي العادي والإضافي والنسبي، كما تناول قضية المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية حيث عرض العلاقة بين دراسات المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية، ومفهوم كفاءة السوق، ومستويات كفاءة السوق والتي تشمل المستوى الضعيف والمستوى شبه القوى، والمستوى القوى، كما تناول هذا البحث المحتوى الإعلامي وتشمل مقاييس السعر ومقاييس نشاط التداول، وتناول أيضاً طرق قياس المحتوى الإعلامي وتشمل طرق قياس المحتوى الإعلامي العادي في ظل كلمن دراسات الحدث والدراسات المساهمة، وطريقة قياس المحتوى الإعلامي الإضافي، وكذلك طريقة قياس المحتوى الإعلامي النسبي . وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية :

١- يقصد بالمحتوى الإعلامي العادي لمتغير معين مدى قدرة هذا المتغير على تفسير التغير في أسعار أو عوائد أو حجم تداول الأسهم .

٢- يقصد بالمحتوى الإعلامي الإضافي مدى احتواء متغير معين على معلومات تختلف عن المعلومات التي يحويها متغير آخر أو أكثر تساهم في تفسير التغير في أداء الأسهم (أسعارها أو عوائدها أو حجم تداولها).

٣- يقصد بالمحتوى الإعلامي النسبي مدى احتواء متغير معين لشركة ما على معلومات أكبر من تلك التي يحويها متغير آخر تساهم في تفسير التغير في أداء أسهم هذه الشركة .

٤- تقوم دراسات المحتوى الإعلامي على فرض كفاءة السوق حتى يمكن استنتاج المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية.

٥- السوق الكفء هو السوق الذي تعكس فيه أسعار الأوراق المالية كل المعلومات المتاحة بصورة كاملة وفورية، وبالتالي فإن هذه الأسعار تعبر عن القيمة الحقيقية للأوراق المالية بحيث لا يستطيع أي مستثمر أن يقوم باستغلال أي معلومات لكي يحقق أرباح غير عادية .

٦- توجد ثلاثة مستويات لكفاءة السوق هي المستوى الضعيف وشبه القوى والقوى حيث يحدث المستوى الضعيف لكفاءة السوق عندما تعكس الأسعار المعلومات التاريخية الموجودة في أسعار الأسهم في الماضي، ويحدث المستوى شبه القوى عندما تعكس الأسعار كل المعلومات الحالية العامة والمتاحة، ويحدث المستوى القوى عندما تعكس الأسعار كل المعلومات العامة والخاصة (الداخلية) .

٧- يمكن اختبار ودراسة الشكل الضعيف لكفاءة السوق من خلال استخدام :

١/٧ أسلوب الارتباط التسلسلي : حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين التغيرات في أسعار الأسهم وتحديد مدى استقلال هذه التغيرات عن بعضها فإذا كانت هناك استقلالية في هذه التغيرات فإن هذا يعني أن كفاءة السوق عند مستواها الضعيف .

٢/٧ أسلوب قاعدة التنقية : ويعتمد على مقارنة عائد السهم في حالة شرائه والاحتفاظ به لمدة طويلة وحالة بيعه باستمرار والتخلص منه عند تغير سعره، فإذا لم يستطع المستثمر أن يحقق أرباح أكبر نتيجة عملية الشراء والبيع بصفة مستمرة فإن هذا يعتبر دليلاً على كفاءة السوق في مستواها الضعيف .

٣/٧ أسلوب اتجاه التغيرات في الأسعار: وفيه يتم تحليل سلسلة التغيرات السعرية لكل سهم على مدى فترات زمنية مختلفة، فإذا ثبت أن التغيرات في الأسعار لا تعتمد على بعضها البعض بدرجة قوية تكفي لتحقيق زيادة في الأرباح المتوقعة للمستثمر فإن هذا يؤيد كفاءة السوق في مستواها الضعيف .

٨- يمكن اختبار المستوى شبه القوى لكفاءة السوق من خلال دراسة سرعة استجابة الأسعار لبعض المعلومات المالية مثل:

١/٨ الإعلان عن اشتقاق الأسهم : فإذا ثبت أن الإعلان

عن اشتقاق الأسهم ينعكس أثره بالكامل على الأسعار بعد الإعلان مباشرة فإن هذا يؤيد كفاءة السوق في مستواها شبه القوى .

٢/٨ الإعلان عن طرح عدد ضخم من الأوراق المالية للتداول : فإذا ثبت أن طرح كميات كبيرة من الأسهم للتداول في السوق لا يمكن المستثمر من تحقيق عوائد غير عادية فإن هذا يعني توافر هذه الدرجة من الكفاءة في سوق الأوراق المالية .

٩- يمكن اختبار المستوى القوى لكفاءة السوق من خلال قياس العائد الذي يحققه بعض المستثمرين الذين يمكنهم الحصول على معلومات خاصة (أي غير متاحة للسوق ككل) مثل صناديق الاستثمار والأطراف الداخلية في الشركة . فإذا ثبت أن صناديق الاستثمار (مثلاً) لا تحقق عوائد غير عادية تفوق ذلك العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر العادي فإن هذا يعني أن سوق الأوراق المالية كفء في مستواه القوى .

١٠- أشارت نتائج الدراسات التي أجريت لاختبار كفاءة السوق إلى وجود المستوى الضعيف وشبه القوى لكفاءة السوق أما المستوى القوى فهو غير موجود في الواقع العملي حيث يمكن للمستثمرين الذين لديهم معلومات خاصة أن يحققوا أرباح غير عادية على حساب باقي المستثمرين في السوق .

١١- تتمثل مقاييس المحتوى الإعلامي في مقاييس السعر ومقاييس نشاط التداول حيث استخدمت أغلب دراسات المحتوى الإعلامي مقاييس السعر والتي يتمثل أهمها في معدل العائد السوقي (التغير في أسعار الأسهم) والعائد غير العادي، بينما استخدمت دراسات أخرى مقاييس نشاط التداول والتي يتمثل أهمها في حجم التداول (عدد الأسهم المتداولة).

١٢- تعتبر مقاييس السعر أكثر دقة من مقاييس نشاط التداول عند قياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية حيث أنها تعكس متوسط أراء وردود أفعال المستثمرين عند الإعلان عن المعلومات المحاسبية، بينما تعكس مقاييس نشاط التداول مجموع أراء وردود أفعال المستثمرين كأفراد عند الإعلان عن المعلومات وهذه الآراء قد تكون غير صحيحة مما يجعل هذه المقاييس أكثر عرضة للخطأ .

١٣- يمكن قياس المحتوى الإعلامي العادي وفقاً لمنهج دراسات الحدث عن طريق فحص درجة تغير متوسط أو تباين أداء السهم الفعلي عند الإفصاح عن المتغير المحاسبي المراد قياس محتواه الإعلامي عن أدائه المتوقع لتحديد ما إذا كان هذا الإفصاح قد أدى إلى وجود أداء غير عادي للسهم وبالتالي احتوى على معلومات ذات منفعة للسوق .

١٤- يمكن قياس المحتوى الإعلامي العادي وفقاً لمنهج دراسات المساهمة عن طريق استخدام نموذج انحدار بسيط لقياس مدى مساهمة المتغير المحاسبي المراد قياس محتواه الإعلامي في إحداث تغير في أداء الأسهم حيث يتمثل المتغير المستقل في المتغير المحاسبي المراد قياس محتواه الإعلامي ويتمثل المتغير التابع في أداء الأسهم .

١٥- يمكن قياس المحتوى الإعلامي الإضافي عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد يتمثل المتغير التابع فيه في أداء الأسهم وتتمثل المتغيرات المستقلة في المتغيرات المحاسبية المراد تحديد محتواها الإعلامي الإضافي حيث يعد الحصول على معامل انحدار غير صفري لأحد المتغيرات المحاسبية دليلاً على أن هذا المتغير له محتوى إعلامي إضافي يزيد ويختلف عن المحتوى الإعلامي لباقي المتغيرات الأخرى في نموذج الانحدار .

١٦- يمكن قياس المحتوى الإعلامي النسبي عن طريق صياغة نموذج انحدار يأخذ فيه المتغير التابع والمتغيرات المستقلة شكل مصفوفات، أو الاعتماد على اختبار النسب الاحتمالية لتحديد أي المتغيرات له قوة تفسيرية أكبر حتى في ظل وجود محتوى إعلامي إضافي لكل المتغيرات المحاسبية المراد قياس محتواها الإعلامي النسبي، كما يمكن الاعتماد أيضاً على اختبار "J"، ولكن يعيب هذا الأسلوب أنه عندما يكون لكلا المتغيرين محتوى إعلامي إضافي فإن هذا الاختبار لا يستطيع أن يحدد أي المتغيرين له محتوى إعلامي نسبي أكبر من الآخر .

٥- مقترحات ببحوث مستقبلية

أ- هناك حاجة إلى عمل أكثر من دراسة ميدانية لاختبار المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية وأثره على سوق الأوراق المالية في الدول العربية .

ب- البحث عن طرق جديدة يمكن استخدامها في حالة السوق المالي غير الكفء لكي تعطي نتائج أكثر دقة تتعلق باختبار المحتوى الإعلامي لمكونات صافي الربح المنشورة في القوائم المالية للشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية .





مراجع البحث

أولاً : المراجع العربية

أ – الكتب

- د. منير إبراهيم هندي " الإدارة المالية : مدخل تحليل معاصر "، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩ م .

ب- الدوريات

- د. أحمد السيد" مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين – منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري "، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يوليو ١٩٩٣، ص ٩٧ – ١٤٩ .
- د. ثناء محمد إبراهيم طعيمه، " نموذج مقترح لتقييم المنفعة من المعلومات المحاسبية المتعلقة بالدخل في تفسير عوائد الأسهم مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، السنة السادسة عشر، ١٩٩٦، ص ٤٩ – ٨٦ .
- د. حسن علي محمد سويلم، " رد فعل السوق للمعلومات المحاسبية المنشورة عن ربحية المنشأة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية في مصر – دراسة اختبارية "، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة،جامعة الزقازيق،المجلد ٢٢، العدد الأول، يناير ٢٠٠٠، ص ٩٥ – ١٢٧ .
- د. كمال الدين مصطفى الدهراوى،"دراسة تجريبية للمحتوى المعلوماتى لمؤشرات التدفقات النقدية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ١٩٩٦، ص ١-٣٨ .
- د. مدثر طه أبو الخير، " سلوك الأرباح المحاسبية المنشورة للشركات المصرية باستخدام السلاسل الزمنية: دراسة ميدانية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص ص١-٣١.
- د. بهال فريد مصطفى، "دراسة تحليلية للبيانات المالية المؤثرة على سلوك أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٩٩٤، ص ٣٧٣- ٤١٧ .

ج- الرسائل العلمية

- أشرف محمود قدرى الشرقاوى،" دراسة تحليلية للعلاقة بين المعلومات المحاسبية المالية وأسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية "، ملخص رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة،١٩٩٤ م .
- إبراهيم الدسوقى محمد عبد المنعم،" المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وأثره على قياس قيمة المنشأة "، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ .
- ثناء عطية فراج محمد، " تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية "، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩١
- سامية طلعت عباس جاب الله،" دراسة تحليلية للمحتوى الإعلامي لمكونات صافي الربح باستخدام نظرية الفئات غير المحددة بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية "، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٣ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

A) Books

- Dyckman ,T.R., and Morse, D., "Efficient Capital Markets and Accounting : A Critical Analysis " , Second Edition ,Prentice Hall, Inc ., Englewood Cliffs , New Jersey, 1986 .
- Higgins , R.C., " Analysis for Financial Management " , Fourth Edition , Irwin ,R.D ., Inc., 1995 .
- Pilbeam ,k., " Finance and Financial Markets" , Macmillan Press LTD, London, England, 1998 .
- Watts , R.L., and Zimmerman ,J.L ., " Positive Accounting Theory " , Prentice Hall , Inc ., Englewood Cliffs , New Jersey , 1986 .

B)PERIODICALS

- Ali , A.., " The Incremental Information Content of Earnings , Working Capital from Operations ,and Cash Flows " , Journal of Accounting Research , Vol . 32 , No .1 , Spring 1994 ,pp.61-73 .
- Ali , A . , and Pope , P.F ., " The Incremental Information Content of Earnings , Funds Flow and Cash Flow : The UK Evidence ", Journal of Business , Finance and Accounting , Vol .22,No .1 , January 1995 , pp.19-34 .
- Bamber ,L.S , " The Information Content of Annual Earnings Releases : A Trading Volume Approach " , Journal of Accounting Research , Vol . 24 , No .1 , Spring 1986 ,pp.40-56 .
- Bamber, L.S, " Unexpected Earnings, Firm Size, and Trading Volume Around Quarterly Earnings Announcements ", The Accounting Review, Vol .LXII, No .3, July 1987, pp.510-532 .
- Barth, M.," Fair Value Accounting : Evidence



- Castagne ,A .D ,and Matolcsy ,Z.P., " The Marginal Information Content of Selected Items in Finanical Statements", Journal of Business, Finance and Accounting , Vol . 16, No .3 , Summer 1989 ,pp.317-333.
- Cheng ,C.S.A ., Liu , C.S ., and Schaefer ,T.F ., " Earnings Permanence and The Incremental Information Content of Cash Flows from Operations" , Journal of Accounting Research , Vol . 34, No .1 , Spring 1996 ,pp.173-181.
- Christie ,A ., Kennelley ,M ., King , J ., and Schaefer , T ., " Testing for Incremental Information Content in The Presence of Collinearity " , Journal of Accounting and Economics, Vol . 6, 1984 ,pp.205-217.
- Collins ,D.W ., and Dent , W.T ., " A Comparison of Alternative Testing Methodologies Used in Capital Market Research ", Journal of Accounting Research , Vol . 22, No .1 , Spring 1984 ,pp.48-84.
- Collins ,D.W ., and Kothari , S .P ., " An Analysis of Intertemporal and Cross – Sectional Determinants ", Journal of Accounting and Economics, Vol . 11, No .2/3 , July 1989 ,pp.143-181.
- Cready, W .M, "Information Value and Investor Wealth: The Case of Earnings Announcements", Journal of Accounting Research, Vol. 26, No.1, Spring 1988, pp.1-27.
- Cready , W .M , and Mynatt , P.G., " The Information Content of Annual Reports :A Price and Trading Response Analysis", The Accounting Review , Vol . 66, No .2 , April 1991 ,pp.291-312.
- Cumby ,R ., and Glen ,J ., " Evaluating Performance of International Mutual Funds " , Journal of Finance , June1990 ,pp.497-521.
- Davidson ,R ., and Mackinnon , J . G ., " Several Testes for Model Specification in The Presence of Alternatives Hypotheses " , Econometrica , Vol . 49, No .3 , May 1981 ,pp.781-793.
- Dechow , P .M., " Accounting Earnings and Cash Flows as Measures of Firm Performance : The Role of Accounting Accruals ", Journal of Accounting and Economics, Vol . 18, No .1 , 1994 ,pp.3-42.
- Fama , E . " The Behavior of Stock – Market Prices " , Journal of Business, Vol . XXXVIII, No .1 , January 1965 ,pp.34-105.
- Fama , E . " Efficiency Capital Markets : A Review of Theory and Empirical Work " , Journal of Finance , May1970 ,pp.383-417.
- Finnerty, J.E., " Insiders and Market Efficiency", Journal of Finance , Vol. XXXXI, No .4, September 1976 ,pp.1141-1148.
from Investment Securities and The Market Valuation of Banks " , The Accounting Review , Vol .69 ,No .1 , January 1994 , pp.1-25 .
- Beaver , W.H., " The Information Content of Annual Earnings Announcements " , Journal of Accounting Research , Supplement to Vol. 6, 1968 , pp.67-92 .
- Beaver , W.H. , " Market Efficiency " , The Accounting Review , Vol .LVI ,No .1 , January 1981 a , pp.23-36 .
- Beaver , W.H. , " Econometric Properties of Alternative Security Return Methods " , Journal of Accounting Research , Vol . 19 , No .1 , Spring 1981 b ,pp.163-184 .
- Beaver , W.H. , Griffin , P.A., and Landsman , W.R ., " The Incremental Information Content of Replacement Cost Earnings " , Journal of Accounting and Economics , Vol . 4 , No .1 , 1982 ,pp.15-39 .
- Bernard , V.L ., and Ruland , R.G ., " The Incremental Information Content of Historical Cost and Current Cost Income Numbers : Time – Series Analyses for 1962-1980 " , The Accounting Review , Vol . LXII, No .4, October 1987 ,pp.707-722 .
- Bernard , V.L ., and Stober, T.L ., " The Nature and Amount of Information in Cash Flows and Accruals " , The Accounting Review , Vol . LXIV, No .4, October 1989 ,pp.624-652.
- Biddle , G ., Seow, G., and Siegel ,A.., " Relative Versus Incremental Information Content ", Contemporary Accounting Research , Vol . 12 , No .1 , Fall 1995 ,pp.1-23 .
- Board , J.L.G., and Day , J.F.S., " The Information Content of Cash Flow Figures " , Accounting and Business Research , Vol . 20 , No .77 , 1989 ,pp.3-11 .
- Bowen ,R.M., Burgstahler ,D., and Daley , L.A ," Evidence on The Relationships Between Earnings and Various Measures of Cash Flows" , The Accounting Review , Vol . LXI, No .4 , October 1986 ,pp.713-725.
- Bowen ,R.M., Burgstahler ,D., and Daley , L.A ," The Incremental Information Content of Accrual Versus Cash Flows" , The Accounting Review , Vol . LXII, No .4 , October 1987 ,pp.723-747.
- Brown , S.L .," Earnings Changes , Stock Prices , and Market Efficiency", Journal of Finance , Vol . XXX III , No .1 ,March 1978 ,pp.17-28 .
- Carey , K.," Nonrandom Price Changes in Association with Trading in Large Blocks : Evidence of Market Efficiency in Behavior of Investor Returns", Journal of Business, Vol . 50 , No .4 , October 1977 ,pp.407-414 .



,pp.263-272.
- Lev , B ., and Ohlson , J .A ., " Market – Based Empirical Research in Accounting : A Review , Interpretation , and Extension " , Journal of Accounting Research , Supplement to Vol . 20, 1982 ,pp.249-322.
- Livnat , J ., and Zarowin , P., " The Incremental Information Content of Cash – Flow Components" , Journal of Accounting and Economics , Vol . 13, May 1990 ,pp.25-46.
- Lundholm ,R .J .," What Affects the Efficiency of a Market ? Some Answers from the Laboratory " , The Accounting Review ,Vol .66, No 3 , July 1991 ,pp.486-515.
- Matolcsy , Z .P ., " Evidence on the Joint and Marginal Information Content of Inflation – Adjusted Accounting Income Numbers " , Journal of Accounting Research , Vol . 22, No 2 , Autumn 1984 ,pp.505-569.
- Mc- Inish , T.H ., and Puglisi , D.J ., " The Efficiency of the International Money Market " , Journal of Business ,Finance and Accounting, Vol . 9, No .2, 1982 ,pp.167-177.
- Mc- Leay, S., Kassab, J., and Helan, M., "The Incremental Information Content of Accruals: Evidence Based on the Exponential Smoothing of Levels and Trends in Pre-tax Earnings , Funds Flow and Cash Flow " , Journal of Business ,Finance and Accounting, Vol . 24, No .7/8, September 1997 ,pp.1147-1167.
- Morse , D., " Price and Trading Volume Reaction Surrounding Earnings Announcement : A Closer Examination " , Journal of Accounting Research , Vol . 19, No 2 , Autumn 1981 ,pp.374-383.
- Morse , D ." An Econometric Analysis of the Choice of Daily Versus Monthly Returns in Tests of Information Content " Journal of Accounting Research , Vol . 22, No 2 , Autumn 1984 ,pp.605-623.
- Murdoch , B ., " The Information Content of FAS 33 Return on Equity", The Accounting Review , Vol .,LX1, No 2 , April 1986 ,pp.273-287.
- Pfeiffer , R.J ., Elgers, P.T., Lo , M.H., and Rees , L.L ., " Additional Evidence on the Incremental Information Content of Cash Flows and Accruals : The Impact of Errors in Measuring Market Expectations " , The Accounting Review , Vol . 73, No 3 , July 1998 ,pp.373-385.
- Rayburn , J., " The Association of Operating Cash Flows and Accruals with Security Returns " , Journal of Accounting Research , Supplement to Vol . 24, 1986 ,pp.112-133.
- Scholes , M.S., " The Market for Securities :
- Firth , M., " The Impact of Earnings Announcements on The Share Price Behaviour of Similar Type Firms " , The Economic Journal , Vol . 86, No .342 , 1976 ,pp.296-306.
- Firth , M., " The Relative Information Content of The Release of Financial Results Data by Firms " , Journal of Accounting Research , Vol . 19, No . 2 , Autumn 1981 ,pp.521-529.
- Grier , R., and Albin , R., " Non – Random Price Changes in Association with Trading in Large Blocks " , Journal of Business, Vol . 46, No .3 , July 1973 ,pp.425-435.
- Hausman , W.H ., West , R.R ., and Largay , J.A., " Stock Splits , Price Changes and Trading Profits: A Synthesis", Journal of Business, Vol.44, No.1, January 1971, pp.69-77.
- Hess ,A .C ., and Frost , P .A ., " Tests for Price Effects of New Issues of Seasoned Securities " , Journal of Finance , Vol . XXXVI, No .1 , March 1982 ,pp.11-25.
- Hoskin , R .E ., Hughes , J .S ., and Ricks , W .E , " Evidence on The Incremental Information Content of Firm Disclosures Made Concurrently with Earnings " , Journal of Accounting Research , Supplement to Vol . 24, 1986 ,pp.1-32.
- Jaffe , J ., " Special Information and Insider Trading " , Journal of Business, Vol . 47, No .3, July 1974 ,pp.410-428.
- Jennings , R ., " A Note on Interpreting Information Content " , The Accounting Review , Supplement to Vol . 65, No 4 , October 1990 ,pp.925-932.
- Jennings , R ., and Starks , L ., " Information Content and the Speed of Stock Price Adjustment " , Journal of Accounting Research , Vol . 23, No 1 , Spring 1985 ,pp.336-350.
- Jensen, M .C., " Risk , the Pricing of Capital Assets and the Evaluation of Investment Portfolios", Journal of Business, Vol.42, No .2, April 1969, pp.167-247.
- Kon, S.,and Jen ,F .," The Investment Performance of Mutual Funds: An Empirical Investigation of Timing ,Selectivity and Market Efficiency " , Journal of Business, Vol . 52, No .2, April 1979 ,pp.263-289.
- Kim , O ., and Verrecchia , R .E ., " Trading Volume and Price Reactions to Public Announcements " , Journal of Accounting Research , Vol . 29, No 2 , Autumn 1991 ,pp.302-321.
- Kinnunen , J., and Niskanen , J ., " The Information Content of Cash Flows and Random Walk : Evidence from the Helsinki Stock Exchange ", Accounting and Business Research , Vol . 23, No .91, Summer 1993



Model Selection and Non – nested Hypotheses" , Econometrica, Vol. 57, No 2, March 1989, pp.307-333.

- Wilson, G.P., " The Relative Information Content of Accruals and Cash Flows: Combined Evidence at the Earnings Announcement and Annual Report Release Date", Journal of Accounting Research, Supplement to Vol . 24, 1986 ,pp.165-200.

- Wilson , G.P., " The Incremental Information Content of The Accrual and Funds Components of Earnings After Controlling for Earnings " , The Accounting Review , Vol . LXII, No 2 , April 1987 ,pp.293-322.

- Ziebart , D.A ., " The Association Between Consensus of Beliefs and Trading Activity Surrounding Earnings Announcements" ,The Accounting Review , Vol . 65, No 2 , April 1990 ,pp.477-488.

C) THESES

- El Sharkawy , A . M . K ., " Accounting Information and Stock Prices , Size and Functional Fixation Effects : The UK Evidence ", ph .D. Thesis , University Of Cairo , 1994.

Substitution Versus Price Pressure and the Effects of Information on Share Prices " , Journal of Business, Vol . 45, No .2, April 1972 ,pp.179-211.

- Strong , N., " Modelling Abnormal Returns · A Review Article " Journal of Business, Finance and Accounting, Vol . 19, No .4, June 1992 ,pp.533-553.

- Thorne D., " The Information Content of the Trend Between Historic Cost Earnings and Current Cost Earnings (United States of America)", Journal of Business ,Finance and Accounting, Vol. 18, No.3, April 1991, pp.289-303.

- Verrecchia, R.F., "On the Relationship Volume and Consensus of Investors: Implications for Interpreting Tests of Information Content ", Journal of Accounting Research,Vol. 19, No.1, Spring 1981, pp.271-283.

- Verrecchia, R.F., " How Do We Assess a Model of Price and Volume ?", The Accounting Review, Vol. 68, No 4, October 1993, pp. 870 - 873.

- Vuong, Q.H., " Likelihood Ratio Testes for

أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ و الحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمى بصفة عامة و المصرى بصفة خاصة

إعداد
دكتور / عمرو التقى
أستاذ الاقتصاد المساعد
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

١- مقدمة:

تشير مجمل المتغيرات الدولية خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي الى البيئة الاستراتيجية العالمية قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ والتي يظهر فيها تعاظم دور الولايات المتحدة كأكبر قوى فاعلة مؤثرة فى النظام العالمي من خلال امتلاكها لقوى شاملة غير مسبوقة، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته فى معالجة الأزمات فى القارة الأوروبية دون الرجوع للمنظمة الدولية فى بعض الأحيان خاصة فى ظل غياب المنافسة من جانب القوى الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان وتقلص النفوذ الروسي وانحسار اهتمامات الصين لقضايا التنمية الذاتية والأمن الآسيوي من جهة أخرى.

لذلك فمنذ تسعينيات القرن الماضي طرأ تغير في العلاقات السياسية حيث تنامي استخدام القوة في معالجة الأزمات بدافع المصلحة وتوظيف آليات القانون الدولي بما يخدم مصالح القوى الكبرى واستغلت الولايات المتحدة هذا النجاح لتطوير الآليات والأدوات التي تضمن لها الاستمرار على قمة النظام العالمي لأطول فترة ممكنة وتستمر فى صعودها الإمبراطوري بينما توجد محاولات على الساحة الأوروبية من قبل فرنسا وألمانيا وبلجيكا لتفعيل دور الاتحاد الأوروبي للحد من الهيمنة الأمريكية، كما تخطط الصين على المستوى البعيد لتحقيق قدراً من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية أما روسيا فتعمل جاهدة على تحسين وضعها الاقتصادي واستعادة قسماً من دورها التاريخي.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ لتحدث تغيراً في البيئة العالمية وتؤكد على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي مع الانحياز التام لإسرائيل وتفعيل أدوات الإرهاب - العولمة - صراع الحضارات - قضايا الديمقراطية والبيئة وحقوق الإنسان كذا حظر حيازة أسلحة الدمار الشامل للتدخل فى الشئون الداخلية للدول وتقسيمها إلى (دول حليفة - دول مارقة - دول محور شر) فى إطار معايير مزدوجة وكيل بمكيالين واقتناع تام بأن إسرائيل هى حليفتها الاستراتيجية التى تحقق مصالحها بالمنطقة العربية التى وقع عليها الاختيار لتكون مسرحاً لأحداث تأكيد الهيمنة والانفراد واستمرار الصعود الإمبراطوري للولايات المتحدة.

وبناء على ذلك في إطار مصالح الولايات المتحدة الرئيسية في المنطقة العربية وهى تحقيق أمن إسرائيل والسيطرة على منابع النفط ظهرت الحاجة إلى تغير الخريطة السياسية للمنطقة العربية مما يشكل مع باقي المتغيرات المعاصرة انعكاسات اقتصادية سلبية تؤثر على الأمن الاقتصادي العربي والمصري سنتناولها في هذا البحث وصولاً لبناء استراتيجية لمواجهتها.

٢- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في انه يتعرض بالدراسة والتحليل لموضوع بالغ الأهمية فرضته التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣، الأمر الذي استلزم ضرورة إبراز الانعكاسات الاقتصادية لذلك وبناء استراتيجية لمواجهتها وتحقيق الأمن الاقتصادي القومي .

٣- أهداف الدراسة:

١- الوقوف على الملامح الرئيسية للنظام العالمي الحالي من



خلال دراسة البيئة الاقتصادية العالمية قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣.

٢- إبراز الآثار الاقتصادية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣على الاقتصاد العربى والمصرى.

٣- بناء رؤية استراتيجية مصرية اقتصادية يمكن من خلالها مواجهة الانعكاسات السلبية لأحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمى والعربي والمصرى .

٤- مواجهة الآثار الاقتصادية على الأمن الاقتصادي القومى المصرى والعربي من خلال رؤية استراتيجية اقتصادية لمواجهة تلك الآثار الاقتصادية.

٤- منهج الدراسة:

تم إتباع أسلوب الدراسة الوصفية فى تناول هذا البحث والاستعانة بالمنهج الوصفى التحليلى لتشخيص مشكلة البحث، مع استخدام المنهج الاستنباطي للوقوف على الرؤية المستقبلية لمستقبل النظام العالمى الحالى والولايات المتحدة (باعتبارها القوى العظمى المهيمنة على العالم)، كذا لمجابهة الانعكاسات الاقتصادية السلبية واستثمار ذلك فى بناء استراتيجية اقتصادية مصرية لمجابهة تلك الانعكاسات.

٥- فروض الدراسة:

١- إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أحدثت تغييراً كبيراً فى البيئة الاقتصادية العالمية مما أدى الى ظهور العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري.

٢- أنه يمكن بناء رؤية استراتيجية مصرية اقتصادية يمكن من خلالها مواجهة الانعكاسات السلبية لأحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري .

٦- خطة الدراسة:

تحقيقاً لفروض الدراسة ووصولاً للأهداف الرئيسية، فقد تم تقسيم الدراسة الى أربعة مباحث والنتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى:-

المبحث الأول: يتناول الملامح الرئيسية للنظام العالمى في ظل أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣.

المبحث الثانى: أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمى.

المبحث الثالث: أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد المصرى.

المبحث الرابع: نحو رؤية إستراتيجية جديدة لمواجهة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ .

الخلاصة والنتائج.

هوامش الدراسة.

المبحث الأول

الملامح الرئيسية للنظام العالمي في ظل أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣

مقدمة:

جاءت الأحداث العالمية المتلاحقة قرب نهاية القرن العشرين لتفرز متغيرات جديدة فى طبيعة القطبية وتوازنات القوى بالمسرح السياسى العالمى، كما ساهمت فى دخول العالم للقرن الواحد والعشرين والولايات المتحدة الأمريكية (مستفيدة بقواها الشاملة غير المسبوقة) تنفرد بقمة النظام العالمى الذى أخذت معالمه تتشكل وتتضح .

ومن جانب أخر شهدت تلك الفترة تغيرات فى البيئة الإستراتيجية العالمية من خلال سقوط الإتحاد السوفيتى ونظم الحكم الاشتراكية الأوربية، وتراجع الاستقطاب الدولى، وزيادة الاندماج داخل النظام الرأسمالي والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية بأشكالها المتعددة، والاتجاه لتحرير التجارة العالمية، ودخول اتفاقية الجات إلى حيز التنفيذ، مما أدى إلى ازدياد هامشية دول العالم الثالث نتيجة لتلك المتغيرات، خاصة فى ظل صعوبة ملاحقتها للثورة الصناعية الثالثة وتحرير الإنتاج الصناعى، وبروز مجموعة من القوى الفاعلة التى ينتظر ان تلعب دورا رئيسيا خلال هذا القرن .

وتظل منطقة الشرق الأوسط من منطلق أهميتها الجيواستراتيجية وثرواتها النفطية وتراثها الحضارى والثقافى وما تتمتع به من كتلة بشرية ... الخ، محورا لتفاعلات القوى الفاعلة المختلفة وفقا لترتيب الأولويات والمصالح .

لذلك تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية من منظور حرصها على الاحتفاظ بوضعيتها القائمة على قمة النظام العالمى الحالى سياسة قومية تستند على ثلاثة ركائز أساسية على النحو التالى[١]:

(ا) الدفع بالأمن الإقتصادى لقمة أولويات الأمن القومى الأمريكى.



(ب) تكييف القوى العسكرية لتتوافق مع متطلبات مواجهة التحديات الأمنية للمصالح الأمريكية خلال القرن الحادى والعشرين.

(جـ) تعزيز محورى دعم نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بجانب مكافحة الإرهاب.

بلا شك فان الإلمام بطبيعة البيئة الاستراتيجية العالمية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية يعد أساسا للوقوف على الانعكاسات السلبية التى حدثت عقب هذه الأحداث فى ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ .

أولا: النظام العالمى الجديد :

أن مصطلح النظام العالمى الجديد " ليس بجديد علينا فلقد استخدم منذ أربعة عقود مضت رغم اختلاف المعانى التى يظهر بها بين فترة وأخرى، فمنذ بداية الخمسينات بدأت دول العالم الثالث وللمرة الأولى مطالبة بالحاجة الى نظام عالمي جديد لتسوية الوضع الدولي فى تلك الفترة، كما صدر فى تلك الفترة نفسها توصيات وقرارات عن دول عدم الانحياز تطالب النظام الدولى بالتغيير والتطوير السلمي وتوسيع قاعدة المشاركة الدولية(٢).

مع ملاحظة انه يبدو ان هذا النظام لم يخرج للوجود ذلك لأن مسئولية أقامته كانت تقع على القوى الكبرى والتى لم يكن من مصلحتها إقامة هذا النظام وبالتدريج ضعفت مطالبات الدول النامية بإقامة هذا النظام حتى كاد أن يختفي هذا المفهوم من أدبيات العالم الثالث(٣).

فخلال الحرب الباردة استظلت دول المعسكر الغربى تحت مظلة الحماية الأمريكية، بما توفره من قوة عسكرية متقدمة لحلف الأطلنطي، مما أتاح لهذه الدول الفرصة للعناية والاهتمام بالتنمية الاقتصادية الأمر الذى ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تولى مسئولية وقيادة المعسكر الغربى.

ومع بروز أزمة الخليج الناشئة عن الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠، عاد هذا المفهوم الى الظهور وسرعان ما أعقب ذلك تحولات جذرية فى النظام العالمى فى اتجاه إقامة هذا النظام الجديد لعل أولى هذه التحولات(٤) كان الانتصار الغربى فى أزمة الخليج الثانية، وهو الانتصار الذى أدى الى تدمير القوة العراقية وهيمنة الولايات المتحدة على الموارد النفطية الخليجية، وعقب ذلك اهتز النظام الدولى بسقوط أحد قطبي نظام القطبية الثنائية والاتحاد السوفيتى سقوطاً مروعاً فيما يشبه الاستسلام أمام القطب الآخر، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة شئون العالم هى مسألة مسلم بها، نتيجة تفوق القدرة الأمريكية مما أكد وساعد على بسط الهيمنة الأمريكية (٥).

وهكذا أصبح العالم أمام واقع عالمي جديد ليس مجرد تحولاً فى العمليات السياسية الدولية، كالتحول من الحرب الباردة نحو الانفراج فى السبعينات او التحول من صراع القوة نحو الاعتماد المتبادل فى الثمانينات، ولكنه تحول بنيوى فى النظام العالمى قد أثر وسيؤثر بصورة حقيقية على مصالح وسياسات الدول النامية(٦).

ثانيا: القوى الفاعلة في النظام العالمى الجديد :

مهما اختلفت الأفكار عن القوى الكبرى الفاعلة فى النظام العالمى فأنها تتفق على نقطة واحدة أساسية هى ان الولايات المتحدة الأمريكية حالياً وبما تملكه من قدرات تنفرد بالهيمنة بل بقيادة العالم محققة مصالحها ولأهدافها، بغض النظر عن مراعاة الشرعية او الأخلاق او مصالح الأخرين مع سعيها لمنع أي قوى أخرى صاعدة من تحديدها او منافستها(٧).

ومن ناحية أخرى اتحدت مفاهيم القوى الفاعلة في إنها تلك الدول أو المنظمات الدولية التى تقوم بدور فعال فى النظام الدولي من خلال قدرتها الملموسة (الكتلة الحيوية – القدرة العسكرية – القدرة الاقتصادية) الغير ملموسة (سياسية – تكنولوجية – اجتماعية – إعلامية)، وهى محصلة كافة المقومات المادية والمعنوية التى تملكها الدولة او مجموعة دول للتأثير على مصالح باقي الدول والتكتلات(٨).

ويلاحظ ان الدول الأعظم او الأقوى هى ببساطة التي تملك مالا يملكه منافسها من وسائل وأدوات القوة (فالقوة السياسية علاقية ونسبية)، ولا تظهر إلا فى ظل علاقات بين وحداتها ولا يمكن وصف الدولة بأنها ضعيفة أو قوية إلا مقارنة بدول أخرى وفى مواقف معينة، وهى ذات طبيعة تراكمية وتحويلية بمعنى أن امتلاك مقدار منها بدول أخرى يؤدى الى امتلاك مقدار أخر كما انه يمكن تحويلها من شكل الى أخر واستبدالها بقيم أخرى(٩).

وهذه الدولة بلا منازع هي الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تفاجأ بجائزة القطب الأوحد، بل عملت جاهدة منذ أواخر القرن التاسع عشر للوصول الى الإمبراطورية الأمريكية، ويمكن القول بأن الولايات المتحدة تعتبر هى الدولة الأعظم قياساً قوة باقي دول العالم فى الوقت الراهن وبريطانيا اليوم هي أقوى وأغنى مما كانت عليه فى القرن التاسع عشر عندما كانت الدولة الأعظم رغم ذلك فبريطانيا



اليوم (قوة ناقصة) لا تملك ما تملكه الولايات المتحدة من وسائل قوة[١٠].

من اجل أن تبقى أو أن تصبح الدول قوة عظمى فإنها يجب أن تجمع الشروط السبعة التالية والتي أصبح معترفاً بها من قبل جميع المتخصصين وهى[١١]:-

١- على المستوى الإقتصادى:

أن تكون غنية ما فيه الكفاية لكي تمارس نفوذاً على مجرى الشئون الدولية.

٢- على المستوى التكنولوجي:

أن تكون متقدمة فى مجالي الاتصالات والطاقة.

٣- على المستوى النقدى:

حيازة عملة قادرة على العمل كوسيلة احتياط وتبادل دولي.

٤- على المستوى الجغرافى:

حيازة القدرة على العمل خارج حدودها لحماية مصادرها من الطاقة والمواد الأولية وطرقها البحرية الأساسية وحلفائها الأساسين.

٥- على المستوى العسكرى:

حيازة السلاح النووي والقدرة على إرسال حملات عسكرية الى أماكن بعيدة.

٦- على المستوى الثقافى:

أن تحركها ثقافة (دينية أو وطنية) كونية لإغراء الأخرين ودفعهم للتفكير فى أن مصلحتهم من مصلحتها.

٧- على المستوى الدبلوماسى:

أن تكون الدولة قوية ومتماسكة وقادرة على وضع وتنفيذ سياسة خارجية إمبراطورية.

ويجب ان يكون الاهتمام بتلك الشروط السبعة متساوياً حيث إنها متوازنة بنسب معينة فإذا زاد الاهتمام بأحد هذه الشروط ضعف الأخر وأنهار، وانهارت الدولة العظمى أو الأعظم .

ورغم كل التحولات العميقة التى حدثت فان الوحدات السياسية (الدول) مازالت اللاعب الأساسي فى العلاقات الدولية ومازالت تبحث عن تحقيق مصالحها الوطنية (مستخدمة فى ذلك لاعبين أقوياء مثل الشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية والتدفقات الإعلامية والمالية والثقافية العابرة للقوميات.

قليل من الدول تستطيع حيازة هذه الشروط السبعة ومن غير المحتمل أن تظهر قوى عظمى جديدة غير تلك التى نعرفها فالهند مثلاً قد تمتلك القوة العسكرية والدبلوماسية وربما الثقافية والاقتصادية ولكنها دون شك لن تمتلك الإشعاع الكوني ولا النقدي ولا الرغبة فى التحول الى إمبراطورية لأنها ستكون منشغلة كثيراً بالحفاظ على وحدتها الداخلية والدفاع عه نفسها ضد جيرانها وهكذا فالمرشحون البارزون فى المستقبل أربعة وهم: الاتحاد الأوربي وروسيا واليابان والصين[١٢].

ويلاحظ أن التحركات الأمريكية فى المنطقة العربية والخليج تحركها دوافع أساسية مضمونها تعظيم المنافع الأمريكية من العلاقات الاقتصادية مع دول المطقة وتستخدم فى تنفيذ استراتيجيتها مجموعة من الأدوات المتجانسة تصب فى خدمة مصالحها.

والهدف الإستراتيجي الاقتصادي الأمريكي فى المنطقة العربية والخليج بصفة خاصة هو تأمين تدفق البترول العربي للاقتصاد الأمريكي بانتظام وبأقل تكلفة ويحكم هذا الهدف تحركها فى ضرورة تواجدها بالمناطق التي يمر من خلالها النفط العربي ومن هنا يأتى التركيز على أهمية الاستثمارات فى قطاعي البترول والغاز فى معظم الدول العربية [١٣]، كذا التركيز النسبى على دول بعينها كمحاور أساسية فى الخليج العربي واليمن فى البحر الأحمر وإسرائيل فى المنطقة ككل حيث تعمل أمريكا على تقوية علاقاتها مع تلك الدول لتحقيق أهدافها، تمثل المنطقة سوقاً واسعة ذات إمكانيات كبيرة قادرة على استيعاب الصادرات الأمريكية كما أن الدول النفطية هى مصدر رئيسي للفوائض المالية التى تدعم الاقتصاد الأمريكي وبالتالي فان الحفاظ على وجود أمريكي فى الخليج هو هدف حيوي لخدمة مصالحها ومن ثم فان فتح الأسواق العربية أمام الشركات الأمريكية تمثل ورقة فى أيدي الدول العربية يمكن استخدامها للحصول على مكاسب من العلاقات الأمريكية [١٤].

تحاول الولايات المتحدة دمج إسرائيل فى المنطقة العربية إذ تمثل إسرائيل امتداداً لمصالحها، ومن هنا تبرز ضرورة التأكيد على الربط بين التقدم فى المسار السلمى وبين المساندة الاقتصادية الأمريكية لبعض الدول العربية فى برامجها الإصلاحية،

وتتركز الاستثمارات الأمريكية فى منطقة الخليج ومصر على قطاعات النفط والغاز، ويحكمها توجه جديد نحو زيادتها فى قطاعات البنية الأساسية، وبصفة خاصة قطاعات توليد الكهرباء والاتصالات كما تلعب الاستثمارات فى قطاعات البرمجيات دوراً بارزاً فى الدخول الى الأسواق العربية والمصرية كما تمثل المنافسة الأوروبية والآسيوية



عائقاً أمام توغل الشركات الأمريكية فى الأسواق العربية .

ثالثاً: أهم المتغيرات فى الاقتصاد العالمى :

هناك مجموعة من المتغيرات العالمية من منظور الاقتصاد السياسى تتمثل فيما يلى[١٥]:

١- المتغيرات فى هيكل الاقتصاد العالمى World Economic Strategy التى تترتب على الثورتين الصناعية والتكنولوجية العلمية، والتى قادت إلى تعميق عالمية السواق والاعتماد المتبادل والانكشاف الخارجى، كما نجحت إلى وضع أضحى فيه تهديد التهميش يفوق تكلفة التبعية على الاقتصاديات غير الصناعية .

٢- المتغيرات فى النظم الاقتصادية العالمية World Economic Systems قد تجلت هذه التغيرات فى سقوط الاقتصاديات الاشتراكية فى دول الكتلة السوفيتية السابقة، وتجديد اقتصاديات السوق فى الدول الصناعية المتقدمة وانفتاح اقتصاديات التنمية المستقبلية فى البلدان النامية ومنها الدول العربية، وكان من أهم التحولات هو الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق وتطبيق برامج الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية .

٣- المتغيرات فى النظام الاقتصادي الدولى World Economic Order هى تغيرات تبرز على مستوى أداء العالم فى ترسيخ وضع دول مجموعة الدول الصناعية السبع على قمة ذلك النظام مع توسيعها لتضم روسيا الاتحادية، وتوسيع دور صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى إملاء برامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلى، وتأسيس منطقة التجارة العالمية لتحقيق تحرير التجارة متعددة الأطراف كما تتجلى هذه التغيرات فى تسارع بناء التكتلات الاقتصادية التى تتمحور حول الدول الصناعية الرئيسية فى أوربا وأمريكا وشرق آسيا، بالإضافة إلى استمرار دور الشركات متعدية الجنسيات التى تتحكم فى التفاعلات الاقتصادية للأسواق العالمية، وتراجع دور الأمم المتحدة ومنابر الدول النامية فى التأثير على التطورات الاقتصادية العالمية .

٤- التغيرات فى الأولويات الاقتصادية العالمية World Economic Periorities حيث تقود هذه التغيرات إلى برور أولويات جديدة لتستجيب للتحديات الجديدة، وفى مقدمتها تضاعف الاهتمام برفع مستوى الإنتاجية وتزايد أهمية ارتقاء القدرة التنافسية والتصديرية، كما تبرز ضرورة تسوية التناقضات المترتبة على النزاعات المتعارضة فى البيئة الاقتصادية العالمية مثل الحمائية – التحرير – التهميش – ... الخ .

٥- التغيرات فى المفاهيم الاقتصادية العالمية World Economic Concepts تتمثل فى إعلان مفهوم التنمية (المتواصلة حماية للبيئة الطبيعية ولكبح التلوث البيئى، وصعود مفهوم التنمية البشرية تحقيقا لتكافؤ الفرص ودرء لخطر الفقر، وتعاظم المكون الاقتصادي للأمن الوطنى للدولة)، هذا وتؤكد مؤشرات توزيع أهم عناصر القدرة الاقتصادية حقائق عدم التكافؤ فى علاقات القوة الاقتصادية الدولية فى النظام الاقتصادي العالمى، وعلى سبيل المثال نجد أنه فى عام ١٩٩٦ أنفردت الدول الصناعية السبع الرئيسية بالتقدم فى أجمالي الناتج المحلى العالمى بنسبة ٥و٤٥%، وبحجم صادرات عالمية بنسبة ٨و٤٨%، وفى المقابل نجد ان ١٥٥ دولة مصنفة باعتبارها دولا نامية ودولا متحولة لم تتعد حصتها ٤و٤٣% من ذلك الناتج، ٥و٢١% من حجم الصادرات.

هكذا نخلص إلى نتيجة هامة وهى ان الدول الصناعية الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة اصبحت متفردة بشئون العالم الاقتصادية، ومن الواضح أيضا ان سمة استنتاجات يتوجب التركيز عليها فى ضوء التشخيص السابق للنظام العالمى من منظور الاقتصاد السياسي.

فمثلا اتفاقية الجات تعتبر سلاحا متسلطا على الدول غير المتقدمة صناعيا وزراعيا، ومنها العديد من الدول العربية، كما تأتى اتفاقات الشراكة بين الدول العربية فرادى مع الاتحاد الأوربى او مع الولايات المتحدة عاملا رئيسيا فى تنمية هذه الشراكة، حتى لا يستفيد منها الآخرين على حساب الدول العربية، هذا بالإضافة إلى تأثر الدول المنتجة للبترول (و هى دول نامية) بتذبذب أسعار النفط، والذى تزامن مع الأزمة الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا، علاوة على التقلبات فى أسعار صرف العملات الرئيسية وتزايد حجم التضخم نتيجة للحرب ضد الإرهاب، وتصعيد الولايات المتحدة لسياستها الرامية لضرب العراق واحتواء دول أخرى بالمنطقة، كل هذا أدى إلى كبر الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية لمصلحة الدول المتقدمة، وهو أمر يهدد الدول النامية وأمنها الحضارى، وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه سيصبح سكان العالم النامى أشد فقرا وأحوالهم المعيشية والصحية أكثر سوء، وتصبح حياتهم أكثر

اضطرابا والأقل استقرار، ما لم يتم تضييق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية (ان أبرز مؤشر اقتصادي يشير إلى الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية هو الخلل فيما تحتكره الدول المتقدمة من ثروات تصل إلى نحو ٨٠% من الثروة، فيما لا تحصل الدول النامية الا على أقل من ٢٠% من الناتج القومى العالمى)، كما تستهلك الدول المتقدمة ٩٠% من الإنتاج العالمى، بينما لا يتعدى استهلاك الدول النامية ١٠%، وهذا يرجع بالأساس إلى تدنى متوسط دخل الفرد فى الدول النامية والذى يصل إلى نسب من ١ : ٢٠ من متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة[١٦].

المبحث الثاني

أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمى

لاشك أن الأحداث التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما أعقب ذلك من حرب أنجلو أمريكية على العراق فى مارس ٢٠٠٣، أدى الى العديد من الانعكاسات السلبية على الأوضاع الاقتصادية العالمية أدت هذه الانعكاسات فى تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي فى الفترة من ١١ سبتمبر٢٠٠١ وحتى الآن ٢٠٠٤، الأمر الذى انعكس سلبياً على معدلات نمو الاستثمار والتشغيل وأرباح العديد من الشركات فى الدول المتقدمة والنامية، وفيما يلى توضيح لأهم هذه الانعكاسات السلبية على الاقتصاد العالمى :-

<u>أولا: الانعكاسات السلبية لأحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على المستوى الكلي للاقتصاد العالمي:</u>

(ا) يتضح من الجدول رقم (١) التالى انخفاض معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية من ١,٢% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ١,١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم تضاعفت الى ٢,٥ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بعد تلافى آثار أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وارتفاع إنتاجية العامل الأمريكي.

وارتفع معدل النمو الاقتصادي لكندا من ٢,١% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٣,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وهذا يعنى عدم تأثر كندا بأحداث سبتمبر، ولكن ما لبث أن تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٣,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ١,٦% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وقد تركز هذا التراجع أساساً فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٣ وهو ما ساعد عملية التأثير السلبى لمرضى الالتهاب الرئوي الحاد والذي انتقلت عدواه الى كندا فى شهر أبريل عام ٢٠٠٣، وألحق ضرراً بالغاً بصناعة السياحة بكندا، هذا بالإضافة الى اكتشاف مرض جنون البقر الأمر الذى أدى الى توقف صادرات كندا من اللحوم تماماً .

بينما تدهور معدل النمو الاقتصادي فى الاقتصادي اليابانى حيث انخفض من -٠,٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى -٠,٩% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ثم ما لبث أن ارتفع ارتفاع كبير حيث بلغ ٢,١% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويرجع ذلك الى زيادة الصادرات اليابانية نتيجة زيادة الإنتاج القومى وزيادة الاستثمارات.

فى حين تدهور معدلات النمو الاقتصادي لألمانيا فى الفترة محل الدراسة، حيث انخفض من ٠,٦% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٠,١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم تدهورت الى ٠,٢٠% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويرجع ذلك إلى تأثر الاقتصاد الألماني بأحداث سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية عام ٢٠٠٣ الأمر الذى أدى إلى الانكماش نتيجة تدهور عائدات السياحة.

وتدهور معدلات النمو الاقتصادي فى انجلترا من ٢,٣% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم ما لبث أن استعاد بعض قوته عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث بلغ حوالي ٠,٢% واستمر هذا التدهور فى الاقتصاد الفرنسى والايطالى حيث انخفض فى فرنسا من ٢,٣% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وتدهور إلى ٠% عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ .

أما الاقتصاد الايطالى فتدهور من ٢% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٠,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٠,٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويرجع هذا إلى أحداث سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية عام ٢٠٠٣.

ونتيجة لما سبق تراجع معدل النمو الاقتصادي مع مستوى منطقة اليورو ككل وذلك من ١,٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٠,٦% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٠,٢% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

ويتضح مما سبق ان اقتصاديات منطقة اليورو هى أكثر اقتصاديات العالم تأثراً بأحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية على العراق ٢٠٠٣، يليها اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية ثم الاقتصاد الكندى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فقط.



جدول رقم (١)

معدلات النمو الاقتصادي (%)

الدولة	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
الولايات المتحدة	١,٢	١,١	٢,٥
كندا	٢,١	٣,٢	١,٦
اليابان	٠,٧	٠,٩-	٢,١
ألمانيا	٠,٦	٠,١	٠,٢-
فرنسا	٢,٣	١,٠	٠,٠
ايطاليا	٠,٢	٠,٢	٠,٣
المملكة المتحدة	٢,٣	١,٢	٢,٠
منطقة اليورو	١,٧	٠,٦	٠,٢

المصدر : The Economist, Various issues

(ب) يتضح من الجدول رقم (٢) التالى معدلات البطالة والتضخم فى العالم خلال أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وذلك كما يلى:-

- ارتفع معدل البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية من ٤,٥% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٥,٩% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ٦,٤% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .
- ارتفع أيضاً فى كندا من ٧% عام ٢٠٠١ إلى ٧,٧% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وأيضاً فى اليابان من ٤,٩% إلى ٥,٣%.
- أما منطقة اليورو من ٨,٣% عام ٢٠٠١ إلى ٨,٩% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .
- انعكس ذلك على دول منطقة اليورو حيث زادت معدلات البطالة فى فرنسا من ٨,٨% إلى ٩,٥% وألمانيا من ٩,٣% إلى ١٠,٦% وانجلترا من ٥% إلى ٥,١% وذلك خلال الفترة محل الدراسة .
- زاد معدل البطالة فى اليابان من ٤,٩% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٥,٣% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

ويرجع السبب الرئيسي لارتفاع معدلات البطالة فى كل الدول إلى اتجاه العديد من الشركات فى هذه الدول للاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين، رغبة منها فى تخفيض تكاليف النشاط الجاري لانخفاض الطلب عليها نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم فيتضح من جدول رقم ٢ ارتفاع معدلات التضخم في معظم الدول المتقدمة حيث زادت من ١,١ % عام ٢٠٠٢ إلى ٢,١ % عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ فى الولايات المتحدة، وفى كندا من ١,٣% إلى ٢,٦%، وفى فرنسا من ٠,٨% إلى ٢%، وفى إيطاليا من ٢,٢% إلى ٢,٦%، وفى انجلترا من ١% إلى ٢,٩%، وفى منطقة اليورو بصفة عامة زاد من ١,٨% إلى ٢% .

ومن الأسباب الهامة لارتفاع معدلات التضخم تصاعد أسعار البترول ليتخطى الأربعون دولارا للبرميل في الأسبوع الأخير من شهر مايو ٢٠٠٤.

جدول رقم (٢)

معدلات البطالة والتضخم السنوية (%)

الدولة	معدل البطالة			معدل التضخم		
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الولايات المتحدة	٤,٥	٥,٩	٦,٤	٣,٢	١,١	٢,١
كندا	٧	٧,٥	٧,٧	٣,٣	١,٣	٢,٦
اليابان	٤,٩	٥,٤	٥,٣	٠,٥	٠,٧-	٠,٤-
فرنسا	٨,٨	٩,٨	٩,٥	٢,١	٠,٨	٢,٠
ألمانيا	٩,٣	٩,٠	١٠,٦	٣,١	١,٤	١,٠

ايطاليا	٩,٥	٩,٠	٨,٨	٣,٠	٢,٢	٢,٦
المملكة المتحدة	٥,٠	٥,١	٥,٠	١,٩	١,٠	٢,٩
منطقة اليورو	٨,٣	٨,٤	٨,٩	٣,٠	١,٨	٢,٠

المصدر : The Economist, Various issues IFS , March, 2003

(جـ) تراجعت أسعار الأسهم فى البورصات العالمية لتسجل أدنى مستوى لها منذ مارس ٢٠٠٠ (١٧)، حيث انخفض مؤشر ناسداك بمعدل ٧٥% فى ١٢ مارس ٢٠٠٣، مقارنة بقيمته فى شهر مارس ٢٠٠٠، كما فقد مؤشر داكس الألماني ٧٠% من قيمة خلال ذات الفترة، وكذلك سجل مؤشر نويكس اليابانى فى ١٢ مارس ٢٠٠٣ أدنى مستوى له منذ عشرين عاماً، وكذلك انخفضت أسعار أسهم البترول مع نقص أرباحها وتعرض العديد منها لخسائر فقد حقق بنك Citigroup الأمريكي، Credit Swisse السويسرى،Mizuho اليابانى، وهى من اكبر البنوك على الصعيد العالمي خسائر قياسية خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، الأمر الذى أدى إلى انخفاض صفقات الدمج والاستحواذ العالمي، مسجلة معدل تراجع بلغ ٣٧,٣% خلال عام ٢٠٠٢.

وقد عادت أسواق رأس المال الرئيسية إلى الانتعاش خلال الفترة من ١٥ مارس إلى ٢٠٠٣/٦/٣٠، وذلك مع انهاء حالة عدم التيقن السائدة فى العديد من الأسواق وانخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي تراجع تكلفة القروض الممنوحة للشركات.

الأمر الذى أدى إلى تصاعد مؤشر داوجونز خلال الفترة المذكورة بمعدل ٢٤%، ومؤشر ناسداك بمعدل ٣١%، ومؤشر ستاندرد انديورز بمعدل ٢٦%، ومؤشر داكس الألمانى بمعدل ٥٠%، وكاك الفرنسى بأكثر من ٣٠%، وفاينانشيال تايمز بمعدل ٢٥%.

يتضح مما سبق ان أحداث سبتمبر ٢٠٠١ كان تأثيرها أكبر من تأثير الحرب الأنجلو أمريكية على البورصات العالمية، حيث انخفضت أسعار الأسهم والسندات فى البورصات العالمية فى فترة أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وعادت إلى الانتعاش فى فترة الحرب الأنجلو أمريكية على العراق ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

(د) انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة فى الفترة محل الدراسة بمعدل ٢٠% لتصل إلى ٦٥١ مليار دولار مسجلة أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٨ الأمر الذى انعكس على انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية وفيها مصر الأمر الذى أدى إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية فى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة(١٧).

(هـ) تشير الإحصائيات التى نشرتها منظمة التجارة العالمية إلى انخفاض معدل نمو حجم التجارة العالمية بمعدل تراجع ٤,٤% عام ٢٠٠١ نتيجة أحداث سبتمبر، ثم ما لبث أن تحسن معدل نمو حجم التجارة العالمية ليبلغ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ٢,٥%، وهو ما يعكس نمو حجم التجارة العاملة بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاد العالمي ويرجع ذلك إلى قيام العديد من الدول النامية بتحرير أنظمة التجارة والاستثمار(١٧).

ثانيا: الانعكاسات السلبية لأحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على المستوى الجزئى للاقتصاد العالمي:

سنتناول فيما يلى أكثر القطاعات تأثراً بهذه الأحداث وعلى رأسها الطيران والسياحة والتأمين.

١- الطيران:

(ا) أصبحت كثير من شركات الطيران فى جميع أنحاء العالم مهددة بالإفلاس نتيجة انخفاض معدلات السفر وقلة حركة الركاب المسافرين (فمثلاً شركة طيران ٣٠٠٠ CANDA عانت من انخفاض عدد الركاب بها من ٩٥ ألف أسبوعياً إلى ما بين ٤٥ ألف و٦٦ ألف، مما أدى لانخفاض أسعار أسهمها إلى النصف)، بالإضافة إلى ذلك ارتفعت تكاليف التشغيل بعد قيام شركات التأمين العالمية بفرض مبالغ إضافية (لمصلحة الطرف الثالث المتضرر) مما زاد من رسوم التأمين، اضطرت الشركات تحت وطأة زيادة الأحجام إلى خفض أسعار بدلاً من زيادتها، الأمر الذى زاد من حدة الخسائر(١٨).

(ب) لجأت معظم الشركات لعدة إجراءات لمواجهة ارتفاع تكاليف التشغيل منها دمج عدد من الخطوط وقف بعضها وتخفيض موظفيها.

(جـ) قامت شركات الطيران الأمريكية بتخفيض مائة ألف



وظيفة، لتجنب هذه الآثار تحاول الدول بذل جهودها (ففي مصر تم إعفاء مصر للطيران من ثمانين مليون جنيه رسوماً جمركية كما تم تقديم الضمانات اللازمة لشركات التأمين العالمية لتحمل ما يزيد على بوليصة التأمين الخاصة بالطرف الثالث المتضرر)، إلا انه فى النهاية لن تتمكن الحكومات من دعم جميع الشركات ويصبح لا مفر من تقليص هذا القطاع الحيوي .

٢- السياحة[١٩]:

(ا) تعتبر السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بالصدمات الخارجية نظراً لاعتمادها على توافر عنصر الأمن سواء فى الدولة المضيفة او أثناء الانتقال، ومن ثم فزيادة مخاطر الطيران تعنى مزيداً من الأحجام عن السياحة .

(ب) إن أجواء الحرب والاضطربات السياسية تؤدى لنفس النتيجة ونظراً لعالمية الأزمة فمن المتوقع ان تمتد آثارها للسياحة فى ميع أنحاء العالم، إلا أن التأثير سيكون بالطبع أكبر فى المناطق ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة وعلى رأسها الولايات المتحدة والشرق الأوسط والدول الإسلامية.

٣- قطاع التامين [٢٠]:

(ا) نستطيع القول أن قليلاً من شركات التأمين لديها القدرة على توفير التغطية اللازمة لشركات الطيران دون زيادة رسوم التأمين أو تدخل الحكومة فقد قلصت شركات التأمين ما تدفعه فى حالات أخطار الحرب والإرهاب إلى ٥٠ مليون دولار لشركة الطيران الواحدة.

(ب) هددت شركات الطيران بالتوقف عن العمل مما اضطر الحكومات للتدخل، فحكومات الاتحاد الاوروبى وافقت على توفير تغطية مؤقتة لمدة شهر.

(جـ) فى الولايات المتحدة وافق الكونجرس على قانون طوارئ يقضى برد تكلفة التأمين الإضافية خلال الـ ١٨٠ يوماً التالية إلى شركات الطيران الأمريكية إلى جانب تغطية تكاليف مخاطر الحروب والطيران إذا تعددت مائة مليون دولار.

(د) يرى الباحثون انه لولا التدخل الحكومي لزادت رسوم التأمين إلى عشرة أضعاف إلا إنها من المتوقع ان تتضاعف ثلاث مرات على الرغم من ذلك كما ان الالتزامات التى تتحملها الحكومات تمثل ضغوطاً إضافية على موازناتها[٢١].

(هـ) يرى البنك الدولي ان الدول النامية سيكون لها نصيب الأوفر من تبعات الأزمة نظراً لضعف قدرتها على التكيف مع الأزمات واعتمادها على موارد مالية معرضة للتذبذب كالسياحة وتحويلات العاملين والاستثمارات الخارجية.

(و) يشير البنك الدولي إلى ان أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة تتمثل في[٢٢]:

- التأثير سلبا على معدلات النمو وخاصة فى الدول النامية مما يعنى مزيداً من الفقر.
- انخفاض حركة التجارة العالمية نظراً لزيادة تكلفتها بسبب ارتفاع رسوم التأمين وتأخر نقل البضائع نتيجة تشديد الإجراءات الأمنية فى المطارات والموانى .
- انخفاض أسعار السلع الأولية بما فيها البترول مما يؤثر سلباً على الاقتصاديات النامية والتى تشكل هذه السلع النسبة الأكبر من صادراتها.
- انخفاض تدفق رؤوس الأموال للدول النامية نظراً للمشكلات التى تعانى منها الأسواق المالية فى هذه الدول.
- زيادة أسعار المدخلات المستوردة واحتمال تأخر وصولها مما يتطلب زيادة المخزون منها وبالتالى زيادة تكاليف الإنتاج الصناعى.
- حالة الكساد التى امتدت لتشمل جميع أنحاء العالم فهناك توقعات بانخفاض معدل النمو العالمى من ٤,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ١,٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

المبحث الثالث

أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد المصرى

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد شريكا اقتصاديا هاما لمصر في مجالات التجارة والاستثمار والمعونات وغيرها، لذلك فإن ما حدث في الاقتصاد الأمريكي من أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ثم الحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ قد ألقى بظلاله على معظم قطاعات الاقتصاد المصرى، وهو ما يزيد التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى خاصة أن هذه الأزمة تأتى مصاحبة لمرور الاقتصاد المصرى بمرحلة أزمة وضغوط شديدة عادة ما تتعرض لها الأسواق الناشئة أو المتقدمة بصورة أو بأخرى، ورغم موجة التأثيرات المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد المصرى فإن الأمور لم تستقر بعد، وقد تكون

بعض الآثار مرشحة للتفاقم أو التراجع خلال الفترة القادمة، كما أن هناك احتمالات لظهور آثار جديدة، وذلك بسبب رد الفعل الأمريكي المتوقع على الصعيد العسكرى والاقتصادي وعلى صعيد السياسات الاقتصادية المستقبلية للولايات المتحدة تجاه دول الشرق الأوسط، وهو ما يدعو إلى توقع امتداد هذه الأزمة وآثارها الاقتصادية على دول العالم ومنها مصر لفترة زمنية قد تطول بعض الوقت، كما يجب التأكيد على أنه ليس صحيحا أن الاقتصاد المصرى بمنأى عن هذه الأزمة وتداعياتها كما كان عليه الحال في بعض الأزمات الدولية الماضية، فمن المؤكد أن الاقتصاد المصرى تأثر بهذه الأزمة تأثيرا شديدا وذلك لعدة أسباب أهمها :

١- أن الاقتصاد المصرى أصبح أكثر اندماجا وتواصلا مع الاقتصاد العالمى عن ذى قبل، وذلك من خلال زيادة درجة انفتاح الاقتصاد المصرى على العالم في مجال التجارة وحركة رؤوس الأموال، وغيرها من المجالات، وهى القنوات التى تنتقل من خلالها آثار الأزمات الاقتصادية الخارجية إلى الاقتصاد المصرى .

٢- أن الأزمنة الراهنة تنطلق من الاقتصاد الأمريكى كأهم اقتصاد في العالم وكشريك اقتصادي هام لمصر، وهذا يعنى أن أى اختلاف في النظم الاقتصادية والاقتصاد الأمريكى يؤثر على مختلف دول العالم ومنها مصر .

٣- أن الجذور والأسباب المعلنة لهذه الأزمة هى ذات طابع سياسى والدول العربية والإسلامية أحد إطرافها، ولذلك فإن مصر داخلة في هذه الأزمة رغم مساندتها للإرهاب ضد أمريكا، ورغم أنها غير مستهدفة من القوات الأمريكية في حالة إعلان الحرب ضد دول عربية .

٤- أن رد الفعل الأمريكى ربما ينتقل إلى المنطقة العربية وهو ما يمكن أن يهز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ويؤثر على العديد من الجوانب الاقتصادية مثل مناخ الاستثمار وحركة التجارة وتدفق رؤوس الأموال وغيرها .

لذلك يمكن القول بأن الأحداث التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما أعقب ذلك من حرب أنجلو أمريكية على العراق فى مارس ٢٠٠٣، أدى الى العديد من الانعكاسات السلبية على الأوضاع الاقتصادية بالاقتصاد المصرى.

وفيما يلى أهم هذه الآثار السلبية على الاقتصاد المصرى:-

(ا) يتضح من الجدول رقم (٣) التالى انخفاض معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد المصرى من ٥,١% عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٣,٣% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم استمر فى الانخفاض ليصبح ٣,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٣,٢% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

جدول رقم (٣)

الناتج المحلى الإجمالي ومعدل النمو الحقيقى

بيـــان	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (مليار جنيه)	٢٨١,٠٠	٢٩٠,٣	٣٥٤,٥	٣٦٥,٨
معدل النمو (%)	٥,١	٣,٣	٣,٢	٣,٢
الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق (مليار جنيه)	٣٠٠,٤	٣١٠,٩	٣٨١,٧	٣٩٣,٤
معدل النمو (%)	٥,١	٣,٥	٣,٢	٣,١

المصدر : **البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى (سنوات مختلفة).**

أي أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد المصرى، ويعزى التراجع فى معدل النمو الحقيقي فى الناتج المحلى الإجمالي أساساً إلى انخفاض معدلات النمو لأنشطة بعض القطاعات المولدة له، خاصة الصناعة والتعدين والكهرباء والتجارة والسياحة التى كانت أكثرها تأثراً بتلك الأحداث، حيث يتضح من جدول رقم (٤) التالى انخفاض معدل نمو قطاعات الإنتاج من ٤,٨% عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٢,١ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢,٢% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .



جدول رقم (٤)

الناتج المحلى لقطاعات الإنتاج ومعدلات النمو الحقيقية

بيان	١٩٩٩/٢٠٠٠		٢٠٠٠/٢٠٠١		٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	معدل النمو %
	قيمة (بالمليار)	معدل النمو %	قيمة (بالمليار)	معدل النمو %	قيمة (بالمليار)	قيمة (بالمليار)	
قطاعات الإنتاج	١٣٧	٤,٨	١٤٠	٢,١	١٨١,٨	١٨٥,٨	٢,٢
الزراعة والري والصيد	-	-	-	-	٥٨,٤	٦٠,٠	٢,٨
التعدين والبترول الخام	-	-	-	-	٢٩,٣	٣٠,٢	٢,٨
الصناعات التحويلية ومنتجات البترول	-	-	-	-	٧٠,١	٧١,٩	٢,٦
الكهرباء	-	-	-	-	٥,٩	٦,٤	٧,٨
المياه	-	-	-	-	١,٥	١,٦	٥,٠
التشييد والبناء	-	-	-	-	١٦,٦	١٥,٧	-٤,٨

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى (سنوات مختلفة) ٠

(ب) يتضح من الجدول رقم (٥) التالى ارتفاع معدل التضخم السنوى للاقتصاد المصرى من ٢,٢% عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٢,٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم تضاعفت إلى ٤% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ واستمر فى التزايد حتى الآن يونيو ٢٠٠٤.

جدول رقم (٥)

معدلات التضخم

وفقا للرقم القياسى لأسعار المستهلكين (حضر)

أساس الحساب	٢٠٠/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣
يونيو/ يونيو	٢,٢	٢,٧	٤,٠
متوسط سنوى	٢,٤	٢,٤	٣,٢

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى (سنوات مختلفة) ٠

(جـ) يتضح من الجدول رقم (٦) الشكل رقم (١) التاليان تزايد الدين المحلى الحكومى من ١٩٤,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١ إلى ٢٢١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ إلى ٢٥٢,٢ مليار جنيه، وجاءت تلك الزيادة كمحصلة لارتفاع مديونية الحكومة تجاه بنك الاستثمار القومي وكنتيجة للأحداث الدامية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط.

جدول رقم (٦)

الدين المحلى للحكومة (القيمة بالمليار جنيه)

الأرصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
	قيمة	قيمة	قيمة
الدين المحلى للحكومة	١٩٤,٨	٢٢١,٢	٢٥٢,٢

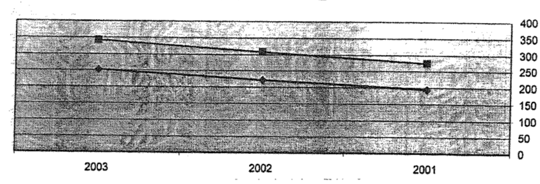
المصدر : وزارة المالية، البنك المركزى المصرى، بنك الاستثمار القومى ٠



شكل رقم (١)

الدين المحلى للحكومة إلى إجمالي الدين المحلى

اجمالى الدين المحلى ■ — الدين المحلى للحكومة ◆



(د) يتضح من الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٢) التاليان تزايد إجمالي الدين الخارجي من ٢٦٥٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ٢٨٦٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ثم ٢٨٧٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣. أي أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ أدت إلى تزايد إجمالي الدين الخارجي.

جدول رقم (٧)

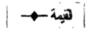
إجمالي الدين الخارجى (القيمة بالمليون جنيه)

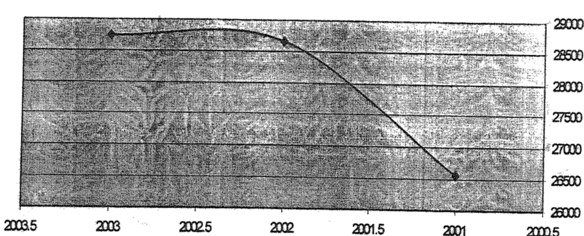
الأرصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
	قيمة	قيمة	قيمة
إجمالي الدين الخارجي	٢٦٥٦٠	٢٨٦٦٠,٨	٢٨٧٤٧,٥

المصدر : وزارة المالية، البنك المركزى المصرى، بنك الاستثمار القومى

شكل رقم (٢)

إجمالي الدين الخارجي





المصدر : من إعداد الباحث، بناء على بيانات الجدول رقم (٧) السابق .

(هـ) يتضح من الجدول رقم (٨) التالى تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة من ٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٩,٦ مليار جنيه، ١٠,١ مليار جنيه عامي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢/٢٠٠٣.



جدول رقم (٨)

ملخص العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة بالمليون جنيه

بيان	٢٠٠١/٢٠٠٠ (فعلى)	٢٠٠٢/٢٠٠١ (فعلى)	٢٠٠٣/٢٠٠٢ (فعلى)
إجمالي الموارد المتاحة	١٠١٠٥١	١٠٤٠٤٢	١١٥١١٦
إجمالي النفقات وصافى الإقراض	١٠٩٠٦٩	١١٣٦٦٥	١٢٥١١٨
العجز أو الفائض الكلى	-٨٠١٨	-٩٦٢٣	-١٠٠٠٢
التمويل	٨٠١٨	٩٦٢٣	١٠٠٠٢
صافى التمويل الخارجى	-١٩٤٦	٢٥٣٧	-٥٤٣٤
التمويل المحلى	١٣٢٦٤	١٠١٤٧	١٨٨٣٤
المصرفى	٢٣٨٢٧	١٩٤١٨	٢١٨٠٧
غير المصرفى	-١٠٥٦٣	-٩٢٧١	-٢٩٧٣
غير محدد	-٣٣٠٠	-٣٠٦١	-٣٣٩٨

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، تصغير ٨، ٩، ١٠.

(و) يتضح من الجدول رقم (٩) التالى ما يلى:-

- تزايد العجز فى الميزان التجاري حيث بلغ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٩,٤ مليار دولار ثم انخفض إلى ٧,٥ مليار دولار، ٦,٦ مليار دولار عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١،٢٠٠٣/٢٠٠٢، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن هذا العجز يعتبر مشكلة الاقتصاد المصرى الرئيسية لأنه يعكس تزايد حجم الواردات المصرية مع ضعف أداء القطاع التصديري المصرى.
- انخفاض فائض ميزان الخدمات من ٥,٦ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣,٩ مليار دولار علم ٢٠٠٢/٢٠٠١ نتيجة انخفاض إيرادات السياحة بسبب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما لبث أن عادت إلى الارتفاع ولكن ليس بنفس المقدار حيث بلغت ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وذلك بسبب زيادة إيرادات السياحة وحصيلة رسوم المرور فى قناة السويس .
- انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر من ٥٠٩ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٤٢٨,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بسبب أحداث سبتمبر وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة وما لبث أن تزايدت لتصبح ٧٠٠,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .
- زادت استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر من ٢٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٩٩٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وهذا يعنى عدم تأثر محفظة الأوراق المالية بأحداث سبتمبر ٢٠٠١، ولكن ما لبث أن انخفضت انخفاض كبير جداً حيث بلغت – ٤٠٥ مليون دولار .

جدول رقم (٩)

ميزان المدفوعات (مليون دولار)

البيان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
الميزان الجارى	-	٦١٤,٢	١٨٨٣,١
الميزان الجارى (عدا التحويلات)	-	-٣٦٣٨,٢	-١٧٢٦,٢
الميزان التجارى	-٩٣٦٣	-٧٥١٦,٥	-٦٦١٥,٨
الصادرات**	٧٠٧٨,٠	٧١٢٠,٨	٨٢٠٥,٢
البترول ومنتجاته	-	٢٣٨١,٠	٣١٦٠,٨
صادرات غير بترولية	-	٤٧٣٩,٠	٥٠٤٤,٤

الواردات**	-١٦٤٤١	١٤٦٣٧,٣-	١٤٨٢١,٠
واردات بترولية	-	٢٤٧٦,٨-	٢٣١٣,٠-
واردات أخرى	-	١٢١٦٠,٥-	١٢٥٠٨,٠
ميزان الخدمات	٥٥٨٧,٠	٣٨٧٨,٣	٤٨٨٩,٦
المتحصلات منها :	-	٩٦١٨,١	١٠٤٤١,٤
النقل منه :	-	٢٧١٤,٩	٢٩٦٤,٨
رسوم المرور في قناة السويس	-	(١٨١٩,٨)	(٢٢٣٦,٢)
السفر	-	٣٤٢٢,٨	٣٧٩٦,٤
دخل الاستثمار	-	٩٣٨,٢	٦٤١,٣
البيان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
المدفوعات منها :	-	٥٧٣٩,٨-	٥٥٥١,٨-
النقل	-	٤٢٠,١-	٣٩٢,٥-
دخل الاستثمار	-	٨٤٢,٤-	٨٠٥,٢-
التحويلات	٣٧٤٢,٠	٤٢٥٢,٤	٣٦٠٩,٣
الرسمية(صافى)	-	١١٤٣,٦	٦٦٣,٦
الخاصة(صافى)	-	٣١٠٨,٨	٢٩٤٥,٧
المعاملات الرأسمالية والمالية	-	٩٦٣,٨-	٢٧٣٣,٨-
الاستثمار المباشر في مصر (صافى)	٥٠٩,٤	٤٢٨,٢	٧٠٠,٦
الاستثمار المباشر في الخارج	-	١٥,٢-	٣٠,٠-
استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافى)	٢٦٠,٠	٩٩٨,٩	٤٠٥,٢-
استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج	٤,٦-	٣,٢-	١٥,٨-
استثمارات أخرى(صافى)	-	٢٣٧٢,٥-	٢٩٨٣,٤-
صافي السهو والخطأ	-	١٠٦,٨-	١٣٩٦,٧
الميزان الكلى	-	٤٥٦,٤-	٥٤٦,٠
التغير في الأصول الاحتياطية، الزيادة (-)	-	٤٥٦,٤	٥٤٦,٠-

** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة.

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (سنوات مختلفة) .

(ز) تأثر سوق الأوراق المالية تأثراً كبيراً نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣، حيث تراجعت السياحة بشدة كما تراجعت حصيلة قناة السويس وتوقفت التدفقات المالية الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في حصيلة العملات الأجنبية مما جعل الحكومة تخفض قيمة الجنيه المصري عدد من المرات المتتالية لتصل نسبة التخفيض إلى حوالي ٣٢,٦%، وأدى هذا الوضع إلى خروج الأجانب من البورصة المصرية، وازدياد مبيعاتهم عن مشترياتهم، مما زاد الضغوط أكثر على الجنيه المصري،

ويمكن توضيح ذلك من استعراض الجداول التالية :

١- يتضح من الجدول رقم (١٠) التالي تطور حركة قيد الشركات في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٣حيث يتضح ما يلي:-

- زاد عدد الشركات المقيدة بالبورصة من ١٠٣٦ شركة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٧٢ شركة عام ٢٠٠١ ثم إلى ١١٣٦ عام ٢٠٠٢ ثم انخفض إلى ١١٢٣ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣.
- زاد عدد الأسهم المقيدة بالبورصة من ٤٤٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ إلى ٥١٤٦ مليون جنيه، ٥٤١٠ مليون جنيه،



٥٩٣٣ مليون جنيه أعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٣/٢٠٠٢/٢٠٠١.

- زادت القيمة الاسمية للأسهم من ٦,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٧ مليار جنيه،٨,٩ مليار جنيه ٩,٩ مليار جنيه أعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٣/٢٠٠٢/٢٠٠١.
- استمرار حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد المصرى منذ بدء أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وحتى الآن، الأمر الذى أدى إلى استمرار التباطؤ الاقتصادي في الاقتصاد المصرى، مما انعكس على ارتفاع معدل البطالة من ٩% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٩,٩% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي من ٥,٨% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٦,٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وارتفاع الدين المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالي بما يمثل نحو ٩٠,٦% من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .
- انخفضت القيمة السوقية للأسهم من ١١٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى ١١٠,٣ عام ٢٠جنيهبسب أحداث سبتمبر، ومالبث ان ارتفعت عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ١١٨,٦ مليار جنيه، ١٥٠,٢ مليار جنيه على التوالى.
- انخفضت نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الاسمية طوال الأحداث من ١,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ١,٤% عام ٢٠٠١ ثم إلى ١,٣% عام ٢٠٠٢، ثم ارتفعت ارتفاع طفيف إلى ١,٥% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ولكن لم تصل إلى مستوى عام ٢٠٠٠.
- انخفض مؤشر الهيئة العامة لسوق المال من ٦١٥,٢ عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠٢,٦ عام ٢٠٠١، ثم ارتفع إلى ٦٢٧,٤،٧١٢,٢ عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، فى حين ارتفع مؤشر البورصة CASE30 من ٤٧٢,١ عام ٢٠٠٢ إلى ٧٧٥,٩ عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .

جدول رقم (١٠)
تطور حركة قيد الشركات

فى نهاية يونيو	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
عدد الشركات المقيدة (بالوحدة)	١٠٣٦	١٠٧٢	١١٣٦	١١٢٣
أ- بالجداول الرسمية	١٤١	١٤٤	١٤٧	١٥٢
ب- بالجداول غير الرسمية	٨٩٥	٩٢٨	٩٨٩	٩٧١
عدد الأسهم المقيدة (بالمليون)	٤٤٥٠	٥١٤٦	٥٤١٠	٥٩٣٣
أ- بالجداول الرسمية	١٨٨٤	١٥٢٥	١٥٣٣	٢٦٨٩
ب- بالجداول غير الرسمية	٢٥٦٦	٣٦٢١	٣٨٧٧	٣٢٤٤
القيمة الأسمية للسهم (مليون جم)(١)	٦٩٥٣٥	٧٦٧٣٧	٨٩١٢٧	٩٩٠٢٩
القيمة السوقية للسهم (مليون جم)(٢)	١١٩٧٣٤	١١٠٣١٧	١١٨٦٧٣	١٥٠٢١٤
نسبة (٢) إلى (١)	١,٧	١,٤	١,٣	١,٥
مؤشر الهيئة العامة لسوق المال	٦١٥,١٢	٦٠٢,٦	٦٢٧,٤	٧١٢,٢
مؤشر البورصة (CASE30)	-	-	٤٧٢,١	٧٧٥,٩

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى (سنوات مختلفة) .

٢- يتضح من الجدول رقم (١١) التالى تطور حركة تداول الأوراق المالية فى البورصة المصرية فى الفترة محل الدراسة حيث يتضح ما يلى:

- انخفض عدد العمليات فى البورصة من ١١٩٧ الف عملية عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٣٠ الف عملية عام ٢٠٠١ ثم إلى ٨٩٠ الف عملية .
- انخفض عدد الأوراق المالية المتداولة فى البورصة من ١٢٢٢ مليون ورقة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٦٥ عام ٢٠٠١، ١٠٦٧ عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .
- انخفضت قيمة التداول من ٥١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٣٥,١ مليار جنيه ثم ٣٥,٤ مليار جنيه ثم ٢٩,٥ مليار جنيه خلال الفترة مابين ٢٠٠٣/٢٠٠٠.



جدول رقم (١١)

تطور حركة تداول الأوراق المالية

البيان	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
عدد العمليات (بالألف)	١١٤٤	١١٩٧	١٠٣٠	٨٩٠
أ- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار المقيدة	١١٣١	١١٩٢	٩٤٦	٨٦٣
ب- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار غير المقيدة	١٣	٥	٨٤	٢٧
عدد الأوراق المتداولة (بالمليون)	١٢٢٢	١٠٦٥	١٠٩٤	١٠٧٦
أ- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار المقيدة	٩٩٤	١٠٠٢	٩٧٨	٨٤٠
ب- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار غير المقيدة	٢٢٨	٦٣	١١٦	٢٣٦
قيمة التداول (مليون جنيه)	٥١١٩٣	٣٥١٢٤	٣٥٤٧٩	٢٩٥٤٨
أ- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار المقيدة	٤٤٩٤٢	٢٥٣٥٠	٢٧٨٨٦	٢٣٣٨٣
ب- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار غير المقيدة	٦٢٥١	٩٧٧٤	٧٥٩٣	٦١٦٥

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى (سنوات مختلفة) .

٣- يتضح من الجدول رقم (١٢) التالى تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية خلال الفترة محل الدراسة حيث يلاحظ ما يلى:-

- انخفض عدد عمليات الأجانب من ١٨٨٣٦٤ عملية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٦٢٧٧٣ عملية عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣.

- انخفضت قيمة مشتريات الأجانب من ٤,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

جدول رقم (١٢)

تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية

البيان	٢٠٠٢/٢٠٠١		٢٠٠٣/٢٠٠٢	
	بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكى	بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكى
أجمالي عدد العمليات (بالوحدة)	١٨٨٣٦٤	٨٩٤	١٦٢٧٧٣	٦٨٣١
مشتريات	٩٠٧٧٦	٥٢٩	٩٠٣٧٢	٥٤٧٢
مبيعات	٩٧٥٨٨	٣٦٥	٧٢٤٠١	١٣٥٩
أجمالي كمية الأوراق (بالمليون)	٢٥٩	١٠	٢٠٤	٥٨
مشتريات	١٢١	٥	١٠٦	٣٢
مبيعات	١٣٨	٥	٩٨	٢٦
أجمالي قيمة الأوراق (بالمليون)	٩٣٢١,٢	١٦٤,٦	٤٥٤٩,٤	٦٧١,٠
مشتريات	٤٩١٥,٢	٤٥,٧	٢٧١٩,٢	٣٩٧,٢
مبيعات	٤٤٠٦,٠	١١٨,٩	١٨٣٠,٢	٢٧٣,٨

المصدر : الهيئة العامة لسوق المال (مركز المعلومات)

يتضح مما سبق ان تحليل الجداول السابقة يؤكد على تأثر سوق الأوراق المالية تأثراً كبيراً بأحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣، الأمر الذى انعكس على تفاقم الوضع الاقتصادى فى مصرنا الحبيبة.



المبحث الرابع

نحو رؤية استراتيجية جديدة لمواجهة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣

لاشك أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب ألا نجلو أمريكية ٢٠٠٣ أدت إلى تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة خلال الفترة محل الدراسة ٢٠٠١/٢٠٠٤ .

الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات نمو الاستثمار والتشغيل وأسعار الأسهم والسندات للعديد من البنوك والشركات بمعظم البورصات العالمية بصفة عامة، والبوالص المصرية بصفة خاصة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العديد من أرباح هذه المؤسسات، وقد ساعدت عوامل أخرى على استمرار هذا التباطؤ، منها عدم حدوث تحسن كاف في معدل نمو الاقتصاد الأمريكي يمكنه من تجاوز حالة التباطؤ التي يمر بها، هذا بالإضافة إلى ضعف معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو، واستمرار الضغوط الانكماشية على الاقتصاد الياباني، وكذلك الآثار السلبية لانتشار مرض الالتهاب الرئوي الحاد خلال الفترة محل الدراسة، والذي ألحق ضررا بالغا بالعديد من اقتصاديات الدول الأسيوية والعالمية بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة، وفيما يلي رؤية استراتيجية جديدة لمواجهه الآثار السلبية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب ألا نجلو أمريكية ٢٠٠٣ وتتلخص أهم نقاط هذه الرؤية فيما يلي :

أولا: محددات الاستراتيجية [٢٤] :

(ا) استمرار مصر في تبني استراتيجية قومية شاملة تحقق معدلات نمو مرتفعة للتنمية الاقتصادية مع العناية بالتنمية البشرية وتحديث مصر ومواكبة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات والحفاظ على تنمية الديمقراطية والتعدية الفعالة للأحزاب السياسية والعمل الجاد لتوفير أكبر قدر من الاعتماد على الذات لضمان حرية الإدارة الوطنية .

(ب) انطلاقا من قاعدة وأساس داخلي يتوائم مع العصر والمتغيرات العالمية، تحافظ مصر على علاقاتها العربية والإسلامية بالسعي لتفعيل التضامن العربي والإسلامي، وتفعيل دائرة عدم الانحياز لتنمية مكانتها الإقليمية والحفاظ على ريادتها في المنطقة .

(جـ) في نفس الوقت تحافظ مصر على علاقتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة (مع سعيها للوصول إلى القدرة على التأثير على دائرة صنع القرار الأمريكي ومواجهة الاتجاهات الصهيونية) مستغلة سعي الولايات المتحدة إلى هذه العلاقة مع الاقتناع بأهمية تنسيق وتبادل المصالح والأهداف وعدم تعارضها أو تصادمها وتوفير وزيادة فرصة أفضل للمصالح والأهداف المتوافقة لتنامي هذه العلاقة بأسلوب متوازن بين الطرفية باستغلال ما تملكه من مقومات ذاتية في المنطقة التي تتركز فيها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

(د) عدم حصر علاقات مصر الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية ولكن يلزم الاتجاه إلى إلى تنمية العلاقات المصرية حيال أهم القضايا مع كل من (فرنسا ــ ألمانيا ــ الصين ــ الهند ــ روسيا...) حتى تتوفر حرية المناورة السياسية الخارجية المصرية.

(هـ) توجيه العناية بالعلاقات مع دول جنوب شرق آسيا الصاعد اقتصاديا وعدم إغفال الحفاظ على الدور المصري في أفريقيا وعلاقتها بدول أمريكا الجنوبية واللاتينية.

(و) المحافظة والالتزام بالمبادئ السياسية الخارجية المصرية التي تتمثل في الآتي:

١- احترام الشرعية والمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التي وقعت مصر عليها وتأكيد التسوية السلمية للمنازعات.

٢- التعاون الدولي القائم على أساس الندية والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

٣- تأكيد الانتماء المصري عربيا وإسلاميا وأفريقيا.

٤- الموائمة بين الأبعاد الجيواقتصادية والعوامل الجيوبوليتيكية مع وضع أهداف التنمية الاقتصادية على سلم الأولويات.

٥- السعي لتحقيق التضامن في مجال العمل العربي المشترك على كافة الأصعدة سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

٦- إقامة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الفاعلة.

٧- تبني المبادرات الداعية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٨- زيادة مجالات التنسيق المصري مع الدول ذات الثقل أفريقيا وإسلامية من خلال دعم الروابط معها .



٩- دعم تحقيق السلام العالمي العادل من خلال المشاركة الفاعلة في مبادرات تسوية الصراع العربي / الإسرائيلي والإسهام النشط في حل المشاكل الدولية والإقليمية سواء بتقديم المبادرات الهادفة أو المشاركة في قوات حفظ السلام الدولي .

١٠- الحفاظ على قوة الدفع لعملية السلام للتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

(ز) أن تهدف الاستراتيجية المصرية في تعاملها مع القوى الفاعلة إلى امتلاك عوامل القوة والقدرات لحماية وتنمية المصالح والأهداف المصرية، وضمان حرية أرادتها وتعظيم مكانتها على الصعيد الإقليمي والدولي بما يحقق الأمن القومي المصري.

ثانيا: الاتجاهات الرئيسية للاستراتيجية :

من الفكرة الاستراتيجية يتضح أن الاتجاهات الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوى العظمى المسيطرة على مجريات الأمور العالمية، الاتحاد الأوربي كقوة مستقبلية فاعلة وقد تكون عظمى، وروسيا الاتحادية القطب الثاني في النظام العالمي سابقا والتي تملك مقومات الدولة العظمى رغم تراجع اقتصادها حاليا وما يعانيه من مشاكل، والصين الصاعدة وصاحبة أكبر معدل نمو عالمي، واليابان لما تملكه من قدرات تكنولوجية واقتصادية والدول العربية حفاظا على توحيد الجهود العربية ومضاعفة القدرات والإمكانيات المتاحة لمصر، ولذلك يجب أن تركز الاستراتيجية على ما يلي :

(ا) في المجال الاقتصادي أولا لما له من تأثير على امتلاك باقي القدرات.

(ب) في المجال السياسي على المستوى العربي بالحفاظ على حد أدنى من التنسيق مع الدول المؤثرة والتي تتوافق توجهاتها مع التوجهات المصرية والدول الإقليمية بالشرق الأوسط بالأساس وكقاعدة لدعم مكانه مصر الإقليمية للانطلاق اتجاه علاقات دولية مع الدولة الأعظم وباقي القوى الفاعلة .

(جـ) مواكبة التطورات الثقافية والحضارية والاجتماعية العالمية.

(د) الحفاظ على الدور والعلاقات المصرية في باقي دوائر الأمن القومي المصري.

ثالثا: مقومات الاستراتيجية [٢٥] :

تتوافر لمصر مقومات استراتيجية مما يجعل القوى الكبرى الفاعلة تسعى لتنمية العلاقات معها وهذا في حد ذاته أهم مقوم لبناء العلاقات، وتتمثل ما تملكه مصر من مقومات في الآتي:

(ا) الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية لمصر، والتي تبرز في كونها ملتقى طرق المواصلات العالمية، وتطل على بحار مفتوحة، وتصلح أجوائها للطيران، كما أنها قريبة من مناطق الاهتمام الاستراتيجي للقوى الفاعلة، بالإضافة ألي تأثيرها على مناطق جيواستراتيجية أخرى وتحكمها في طرق المواصلات البحرية والجوية كالتالي:

١- يمكن أعتبر البحرين المتوسط والحمر عامل وصل أو فصل طبقا للدور الذي يلعبه.

٢- لا يمكن تجاهل ما يؤثر على البحرين من صراعات إقليمية، توجهات أجنبية، نظرا لتأثير ما يدور على المستوى المحلي والإقليمي والدولي على الأمن لدول المسرح وللكتل الاستراتيجية والجيواستراتيجية حوله.

٣- تسعى القوى الفاعلة لتحقيق مصالحها واهتماماتها وأهدافها الخاصة بالتواجد في المنطقة وضمان حرية حركتها في الممرات البحرية وطرق التجارة والنفط.

٤- يرتبط أمن البحر المتوسط ارتباطا وثيقا بأمن البحر الأحمر، كما يربط أمن البحرين بأمن دول المنطقة عموما، ونفع هذه المناطق إطار منطقة جيوستراجية أوسع تحت سيطرة قوى عظمى وكبرى تؤثر بالضرورة على مجريات الأمور في البحرين، وفي دول المنطقة بشكل عام.

٥- أهمية قناة السويس كممر مائي يتحكم في الحركة البحرية يرتبط بين الشرق والغرب. وتحكمها في طريقة التجارة والنفط.

(ب) الأهمية الاقتصادية، والتي تتضح في توافر الموارد الأولية والمواد الخام، وتوافر إمكانيات التبادل التجاري وتوفير العناصر اللازمة للاستثمار[٢٦].

(جـ) الأهمية السياسية، والتي تبرز في قدرة مصر على الاستفادة من عناصر قوتها في صياغة سياسة خارجية والتأثير الإقليمي والدولي كدول رائدة في المنطقة.

(د) الأهمية العسكرية، والتي تتضح في تحمها في الفرق الصالحة لتحرك القوات العسكرية (بحرا، برا، جوا)، ولإجراء العمليات العسكرية بالإضافة إلى كونها منطقة



وسيطة صالحة لدعم أعمال عسكرية في مناطق أخرى .

(هـ) ومن ثم تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى الفاعلة إلى التواجد في المنطقة وتنمية علاقتها مع مصر، رغم اختلافها في التوجهات الاستراتيجية تجاه بعض القضايا والأحداث، حيث تنظر أمريكا لعلاقاتها مع مصر بوصفها علاقة صداقة وتعاون ووثيقة من أجل تحقيق الأمن بالمنطقة، وأنها ضرورة للحفاظ على السلام العالمي، حيث أن منطقة الشرق الأوسط مهمة للغاية، وأكثر من ذلك أيضا فأمريكا لا تعتبر نفسها شريكة مع مصر ليس فقط من أجل تحقيق الأمن بل أيضا من أجل تحقيق الرخاء وتنشيط لذلك من خلال مجلس الأعمال المصري / الأمريكي، كما أن العلاقة واسعة وعميقة ولها جذور تاريخية ويجب الاستمرار وجودها[٢٧].

رابعا: أهداف الاستراتيجية :

(ا) التنمية الشاملة وزيادة قدرة الاعتماد على الذات.

(ب) تعظيم الدور المصري إقليميا وتعزيز القدرات المصرية وبالحفاظ على الهوية العربية والسعي لتحقيق حد مقبول من التضامن العربي الفعال والمؤثر عالميا.

(جـ) إقامة علاقات متوازنة مع القوى الكبرى الفاعلة مما يعظم المصالح والغايات ويقلل التحديات والتهديدات الموجة إلى الأمن القومي المصري والعربي مع توجيه الأهمية خاصة لتنمية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(د) تدعيم مكانة مصر الدولية باستمرار الحفاظ على العلاقات المصرية مع الدول الإقليمية الفاعلة في دوائر الاهتمام المصري المختلفة والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية.

خامسا: سياسات وقواعد الاستراتيجية :

تختلف السياسات الاستراتيجية لمواجهه أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣، فهناك سياسات دولية وسياسات محلية، وفيما يلي نستعرض هذه السياسات :

(ا) سياسات وقواعد استراتيجية دولية:

* **سياسات وقواعد الاستراتيجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي[٢٨]:**

١- دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية المصرية / الأمريكية وتكثيف الجهود للانتهاء من إنشاء منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة ومصر مما سيكون له نتائج إيجابية مهمة بالنسبة للاقتصاد المصري بصفة عامة والصناعة المصرية بصفة خاصة حيث سيتاح للسلع المصرية الدخول بدون قيود جمركية للسوق الأمريكية الضخمة ذات القوة الشرائية العالمية بالإضافة إلى تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الأمريكية لمصر نتيجة وجود هذه السوق الضخمة أمام الصادرات المصرية .

٢- ضرورة التنسيق بين مصر والولايات المتحدة بشأن اتفاقية تحرير التجارة العالمية بوصفها صاحبة الاقتصاد الأكبر في العالم .

٣- زيادة حجم السلع المصرية آلي الأسواق الأمريكية، باستخدام النظام التفضيلي العام للتجارة مع دول العالم النامي، وباستغلال تسهيلات موجودة في يد الإدارة الأمريكية ولا تحتاج إلى الكونجرس وذلك لإصلاح الخلل في الميزان التجاري بين البلدين.

٤- تطوير الاتفاقيات البترولية مع الجانب الأمريكي بما يتلاءم مع المتغيرات العالمية.

٥- تعظيم الاستفادة من برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية والعمل على استمرارها في إطار المشاركة الأمريكية المصرية لمواصلة برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطى متسارعة.

٦- العمل على وضع مصر على خريطة الاستثمارات الأمريكية، وذلك بتقديم المزايا النسبية وعرض الفرص المتاحة للمستثمرين الأمريكيين والتسهيلات التي تقدمها مصر من خلال السوق الواسعة (العربية - الأفريقية - المتوسطية)، والتي تمثل مصر قاعدة لها .

٧- تركيز التعاون بين مصر والولايات المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير صناعة البرمجيات، من خلال اللقاءات المستمرة بين العاملين الأمريكيين في هذا المال والقائمين على شئون المعلومات ورجال الأعمال والقطاع الخاص المصري، والعمل على إقامة وأدى للتكنولوجيا المتقدمة.

٨- التوسع في إقامة المعارض الخارجية لعرض المنتجات المصرية في السوق الأمريكية، من خلال وضع خطة دقيقة ومحددة لإقامة المعارض بصفة دورية ومستمرة في جميع الولايات الأمريكية، وبما يتناسب مع ذوق المستهلك الأمريكي لزيادة حجم المصادرات المصرية.



٩- كما أن تفعيل التعاون الاقتصادي العربي سيسهم في تكوين كتله اقتصادية عربية تزيد من قدرات التعامل مع المنطقة التجارية المزمع إنشاؤها بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار بالمنطقة(٢٩).

- **سياسات وقواعد الاستراتيجية تجاه الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي(٣٠):**

١- الالتزام بثوابت السياسة الخارجية المصري الخاصة بتحقيق التوازن بالمشاركة في كافة مبادرات التعاون في المنطقة والحرص على الانتقاء في مشروعات التعاون الثنائية أو المتعددة الثنائية أو المتعدد بما يحقق المصالح القومية المصرية.

٢- تنمية المساندات الأوربية لخطط الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التقارب في البنية الاقتصادية الأساسية لدول المنطقة بما يسهم في بناء مجتمع متوازن .

٣- الاستمرار في التنسيق والإعداد المسبق بين كافة أجهزة الدولة لإعداد المشروعات التي تضمن اجتذاب الاستثمارات الأوروبية إلى مصر.

٤-استخدام جانب من المساعدات المالية المتاحة للسياسة المتوسطية في وضع وتنفيذ برامج تهدف إلى إعادة تأهيل وهيكلة وتحديث القطاع الصناعي المصري.

٥- مواءمة الأوضاع الاقتصادية في مصر والدول العربية حتى يمكن اندماجها في المنظومة الاقتصادية الأوروبية والعالمية.

٦- استغلال رخص تكاليف الإنتاج في مصر والدول العربية مقارنة بمثيلاتها في دول الاتحاد الأوروبي في زيادة وتنامي الاستثمارات الأوربية في دول المنطقة.

٧- التركيز على الصادرات الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي للتغلب على عجز الميزانية التجارية.

٨- استمرار التنسيق والحوار لتحويل الديون المصرية أو جزء منها إلى استثمارات.

٩- ضرورة اكتساب الخبرة اللازمة للتعامل مع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي بأسلوب علمي، الالتزام بإجراءات ومعايير الصحة والحجز الزراعي التي يشترطها الاتحاد الأوروبي.

١٠- توفير كوادر مصرية على مستوى عالي من المهارات والخبرة للتعامل مع الموضوعات التجارية المتنوعة التي تضمنتها اتفاقية المشاركة المصرية / الأورومتوسطية.

١١- العمل على زيادة الاستثمارات الأوروبية في مصر وخاصة في مجالي التنقيب والبحث عن البترول، وفتح أسواق جديدة للبترول والغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي.

١٢- تشجيع الشركات الأوروبية المتعددة الجنسية على إقامة المشروعات الإنتاجية في مصر بما يسهم في عملية التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة.

- **سياسات وقواعد الاستراتيجية تجاه روسيا الاتحادية في المجال الاقتصادي(٣٠):**

١- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية مع روسيا بالدرجة الأولى ومع أوكرانيا بالدرجة الثانية، بما تملكان من قدرة أعظم على توفير حاجات مصر من الآلات والمستلزمات والخامات مقابل تنمية صادرات مصر غير التقليدية لأسواق هذه الدول التي تتمتع بقدرات اقتصادية هائلة باستخدام الصفقات المتكافئة .

٢- التنسيق بين وزارات الخارجية والاقتصادية والتعاون الدولي للاتفاق مع الحكومة الروسية بشأن تسوية الديون المصرية المستحقة للاتحاد السوفيتي السابق.

- **سياسات وقواعد الاستراتيجية تجاه الصين في المجال الاقتصادي (٣٠):**

١- تنمية علاقات التعاون الاقتصادي مع الصين على إن تكون مصر قاعدة لانطلاق الاستثمارات والمشروعات المشتركة الصينية مع الدول الأفريقية.

٢- تفعيل عمل القنصلية المصرية بمدينة شنغهاي والتي يتواجد بها فروع ووكالات جميع الشركات متعددة الجنسية لتصبح هذه المدينة الميناء قلب تجارة الشرق ونقطة انطلاق للتعاون الاقتصادي والتجاري المشترك بين مصر والصين.

٣- الاهتمام بطرق التجارة الجوية والبحرية المباشرة واستغلال الخط الملاحي المنتظم بين شنغهاي والموانى المصرية.

٤- أهمية التفاعل ورد الفعل السريع من رجال الأعمال المصريين وذلك بقيامهم بزيارات بصفة مستمرة ومنتظمة إلى الصين للتعرف على متطلبات السوق الصينية.

٥- إن تعاون الدولتين في مجال اكتشاف مصادر للمياه في المنطقة العربية يعد جانبا استراتيجيا هاما للتعاون المصري / الصيني مستقبلا.



٦- تنمية مساهمة الصين في المشروعات القومية الكبرى في مصر من حلال مشاركتها في مشروع غرب خليج السويس وإنشاء مدينة مبارك للأبحاث العلمية خاصة مركز التنمية التكنولوجية والمشاركة في دعم مشروع إنشاء مكتبة الإسكندرية.

٧- إنشاء مكاتب للسياحة المصرية لتلبية الطلب السياحي المتزايد للشعب الصيني.

* **سياسات وقواعد الاستراتيجية تجاه اليابان في المجال الاقتصادي(٣٠):**

١- استغلال التعاون بين مصر واليابان في الصندوق الفني للتعاون المصري / الأفريقي وعضوية مصر في تجمع الكوميسا وعلاقاتها مع القوى والتجمعات الاقتصادية الأفريقية لتصبح مصر ركيزة لانطلاق الاستثمارات والصادرات اليابانية وإقامة المشروعات المشتركة بين مصر واليابان في قارة أفريقيا.

٢- زيادة مساهمة اليابان في إقامة المشروعات القومية الكبرى في مصر.

٣- الاستفادة من تنامي العلاقات المصرية اليابانية كمدخل لتوثيق العلاقات الاقتصادية مع دول شرق وجنوب شرقي آسيا وتفعيل عمل اللجنة المشتركة للمشاورات الاقتصادية لجذب الاستثمارات وتعميق التعاون الصناعي بين مصر واليابان.

٤- إعادة صياغة علاقة مصر مع مؤسسات التمويل اليابانية بهدف تقديم الضمانات والتسهيلات الائتمانية لرجال الأعمال اليابانيين لإقامة المشروعات الاستثمارية في مصر .

٥- زيادة مساهمة شركات الاستثمار اليابانية الخاصة في مجال إقامة مشروعات الطاقة والتنقيب عن البترول في مصر.

٦- تطوير نصيب مصر من الإنفاق السياحي الياباني وذلك بزيادة وتنمية التسويق السياحي لمصر في اليابان من خلال وزارة السياحة وشركات السياحة المصرية .

(ب) سياسات وقواعد استراتيجية محلية(٣١):

١- الإسراع بتبني سياسة نقدية ومالية توسعية ولو لأجل محدد من الوقت لمواجهة التباطؤ في النشاط الاقتصادي ويرى بعض الخبراء أن الانخفاض المتتالي لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة يتيح المجال أمام خفض الفائدة على الجنيه المصري دون خوف كبير من تأثر سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، وبوسع هذه السياسة النقدية أن تتيح المجال للتوسع الاستثماري خاصة من قبل القطاع الخاص، وفي مجال السياسة المالية البعض يطالب بسياسة توسعية على الرغم من المخاوف المرتبطة بزيادة الموازنة وزيادة حجم الدين المحلى الذي سينجم من التوسع الاستثماري، ومن ثم نقترح ضرورة مراجعة الأولويات في الموازنة العامة للدولة.

٢- تشجيع السياحة الداخلية من خلال تخفيضات في تكاليف الانتقال والإقامة بحيث تستطيع المنشآت السياحية تغطية جانب مهم من تكاليفها الثابتة وتكاليف التشغيل، الأمر الذي يؤدى إلى تقليل الخسائر الناجمة عن ضعف حركة الأجانب.

٣- القيام بحركة ترويجية واسعة لتنشيط السياحة العربية إلى مصر بصفة مستمرة سواء أخذت السياحة شكل سياحة أفراد أو سياحة مؤتمرات، خاصة تلك القادمة من دول الخليج حيث يفضل هؤلاء السياح القدوم إلى مصر بدلا من الولايات المتحدة وأوربا خلال الشهور القادمة، نظرا للمخاوف من أسلوب التعامل مع العرب وخاصة الخليجيين.

٤- إعادة جدولة القروض والائتمان الذي قدمته البنوك إلى المنشآت السياحية وتخفيض العبء التمويلي الناتج من الاقتراض خلال هذه الفترة الصعبة.

٥- حشد وتفعيل الطاقات الإنتاجية العاطلة للاقتصاد لكي نستغل كافة إمكانياتها وتذليل كافة الصعوبات وذلك للتعويض عن النقص الذي يحدث في الدخل المحلى نتيجة انخفاض الدخل السياحي.

٦- تكوين مجموعات فكر محدودة من أصحاب الخبرات تتولى التفكير ورسم الخطط للتجارة لخارجية، وذلك على أسس علمية لقطاعات التصدير والقطاعات المرتبطة به، ويكون من بين مهامها استكشاف حركة ومستقبل التجارة العالمية وتحديد مكاننا فيها، واستشراف آفاق السلع الجديدة التي يحتاجها العالم والبدء في إنتاجها للحصول على موقع في الأسواق.

٧- توجيه مزيد من الاهتمام للصادرات الخدمية بصفة عامة لأنها أكثر قدرة وتحققيا للعائد لتغطية العجز المزمن في الميزان التجاري .

٨- ضرورة مراجعة الواردات بدقة، إذ قد يدفع التنافس العالمي إلى خفض أسعار العديد من السلع من جانب دول عديدة خاصة دول شرق وجنوب شرق آسيا، مما قد يدفع



بعض المستوردين إلى محاولة استغلال الموقف وزيادة حجم الواردات بشكل مبالغ فيه، ولذا فإن ترشيد الواردات أمر حتمي.

٩- المضي قدما في إجراءات الإصلاح الهيكلي، ومنها القضاء على الروتين وتحسين المعاملة مع أجهزة الجمارك والضرائب، والحث على التطوير والإصلاح القضائي والتشريعي ومحاربة الفساد.

١٠- توجد أعباء مالية كثيرة على مجالات الاستثمار والإنتاج تؤدى إلى رفع تكلفة الإنتاج، ومن ثم تقلل من قدرة قطاعاتنا الإنتاجية على المنافسة في السوق المصري والأسواق الخارجية، ويلزم سرعة حصر هذه الأعباء مع العمل على إلغائها، وهناك أمال كثيرة على وزارة الاستثمار التي تم إنشاؤها في يوليو ٢٠٠٤ لتنمية الاستثمار، مما ينعكس على زيادة الإنتاج.

١١- ضرورة تشكيل لجنة لإدارة الأزمات على مستوى الدولة تضم ورراء المجموعة الاقتصادية إضافة إلى بعض الخبراء المستقبلين لدراسه احتمال وقوع أزمات وتقدير حجم الخسائر المحتملة ثم إقرار السياسات المناسبة في الوقت المناسب.

وفي ختام تلك الدراسة نود التأكيد على أن هناك نوعين من العوامل التي تتحكم في تطوير "المسار المستقبلي" لأوضاع الاقتصاد القومي، وهى[٣٢]:

أولا عوامل خارجية : تتعلق بأداء الاقتصاد العالمي وأسواق المال وتدفقات التجارة العالمية وتلك يصعب الحكم فيها بواسطة صانع القرار في مصر، ولكن يمكن اتخاذ السياسات والإجراءات للحد من آثارها السلبية على الاقتصاد المحلى .

ثانيا عوامل داخلية: تتعلق بإعادة رسم السياسات الاقتصادية والمالية والإنمائية، بما يسمح بمزيد من تحمل "الصدمات الخارجية" في مجالات السياحة والتصدير وتدفقات النقد الأجنبي وذلك من خلال إعادة توجيه ما يلى :

- سياسات الاستثمار نحو القطاعات المنتجة وذات الآثار الإنمائية بعيدة المدى.
- برامج جادة لسياسات التصدير وترشيد الاستيراد للتخفيف من واقع الأزمة على ميزان المدفوعات وسعر صرف الجنيه المصري.
- سياسات جادة لرفع الإنتاجية لكل من رأس المال والعمل، من خلال إعادة التنظيم وحسن اختيار القيادات والكوادر البشرية ذات الكفاءة والخبرة.

الخلاصة والنتائج

١- أوضحت الدراسة أن الإلمام بطبيعة البيئة الاستراتيجية العالمية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلو أمريكية يعد أساس للوقوف على الانعكاسات السلبية التي حدثت عقب هذه الأحداث في ١١سبتمبر والحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ .

٢- أوضحت الدراسة حدوث تحول بنيوي في النظام العالمي تتمثل في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم محققة مصالحها وأهدافها بغض النظر عن مراعاة الشرعية الدولية أو الأخلاق أو مصالح الآخرين مع سعيها لمنع أي قوى أخرى صاعدة من تحديها أو منافستها الأمر الذي يؤثر بصورة حقيقية على مصالح وسياسات الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ويلاحظ أن الهدف الاستراتيجي الاقتصادي الأمريكي في المنطقة العربية والخليج بصفة خاصة هو تأمين تدفق البترول العربي للاقتصاد الأمريكي بانتظام وبأقل تكلفة.

٣- تؤكد الدراسة على إن الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت منفردة بشئون العالم الاقتصادية من خلال أقطاب العولمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة المصرية الأوربية أو الأمريكية هذا بالإضافة إلي تأثر الدول النامية المنتجة للبترول بتذبذب أسعار النفط، علاوة على التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية وتزايد حدة التضخم نتيجة الحرب ضد الإرهاب الأمر الذي أدى إلي كبر الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

٤- أوضحت الدراسة إن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أدت إلي انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بينما لم تؤدي الحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ إلي ذلك باستثناء ما حدث في الاقتصاد الفرنسي والألماني ويمكن توضيح ذلك كما يلي :-

- انخفض معدل نمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية من ١,٢% عام٢٠٠٠/٢٠٠١ إلي ١,١% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم تضاعفت إلي ٢,٥ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بعد تلافي أحداث سبتمبر٢٠٠١، ويلاحظ هنا أن الحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ لم تؤثر على معدل النمو الاقتصادي الأمريكي .



- تدهور معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الياباني من ٠,٧% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٠,٩ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نتيجة أحداث سبتمبر وما لبث أن ارتفع ارتفاعاً كبيراً بلغ ٢,١ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ أي لم يتأثر بالحرب الانجلوأمريكية ٢٠٠٣ .
- تدهور معدل النمو الاقتصادي الألماني من ٦.% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١الى ٠,١% عام٢٠٠١/٢٠٠٢ واستمر في التدهور حتى وصل إلي ٠,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ويلاحظ هنا تأثر الاقتصاد الألماني بأحداث سبتمبر والحرب الانجلو أمريكية .
- تدهور معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الإنجليزي من ٢,٣% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلي ١,٢% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نتيجة أحداث سبتمبر ثم ما لبث أن استعاد بعض قوته عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣حيث بلغ ٢%.
- تدهور معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الفرنسي حيث انخفض من ٢,٣% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلي ١% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم إلي صفر % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .
- تدهور معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الإيطالي من ٢% عام ٢٠٠٠/٢٠٠٢الى ٠,٢ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم ما لبث أن استعاد قوته عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حيث بلغ ٢% .
- تراجع معدل النمو الاقتصادي على مستوى منطقة اليورو ككل من ١,٧ % عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلي ٠,٦ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم إلي ٠,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

٥- تؤكد الدراسة على أن اقتصاديات منطقة اليورو هي اكثر اقتصاديات العالم تأثرا بأحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلوأمريكية ٢٠٠٣، يليها اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية ثم الاقتصاد الكندي عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ فقط .

٦- تؤكد الدراسة على أن أحداث سبتمبر ٢٠٠٠والحرب الأنجلوأمريكية ٢٠٠٣ أدت إلي ارتفاع معدل البطالة العالمي خلال الفترة محل الدراسة، حيث زاد معدل البطالة في دول الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو . وكان أكثرهم تأثرا الولايات المتحدة الأمريكية حيث زاد المعدل من ٤,٥% عام ٢٠٠١ إلي ٦,٤% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

٧- تؤكد الدراسة على ارتفاع معدل التضخم العالمي خلال أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وانخفاضه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لعدم تأثره بالحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ .

٨ - تراجعت أسعار الأسهم في البورصات العالمية نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ خصوصا اسهم شركة الطيران، التأمين، السياحة، البنوك الأمر الذي أدى إلي انخفاض صفقات الدمج والاستحواذ العالمي مسجلة معدل تراجع بلغ ٣٧,٣ % خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم عادت أسواق رأس المال الرئيسية إلى الانتعاش عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ .

ومن ناحية أخرى انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة في الفترة محل الدراسة بمعدل ٢٠% لتصل إلي ٦٥١ مليار دولار الأمر الذي انعكس على انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ومنها مصر الأمر الذي أدى إلي زيادة الصعوبات الاقتصادية في مصرنا الحبيبة.

٩- تؤكد الدراسة على تأثر الاقتصاد المصري تأثراً شديداً بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلوأمريكية ٢٠٠٣ ويرجع ذلك إلي إن الاقتصاد المصري اصبح اكثر اندماجاً وتواصلاً مع الاقتصاد العالمي عن ذي قبل وذلك من خلال زيادة درجة انفتاح الاقتصاد المصري على العالم في مجال التجارة وحركة رؤوس الأموال وغيرها من القنوات التي تنتقل من خلالها آثار الأزمات الاقتصادية الخارجية إلي الاقتصاد المصري وتتمثل هذه الآثار السلبية على الاقتصاد المصري فيما يلي :

(أ) انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من٥,١ % عام ٩٩/٢٠٠٠الى ٣,٢% عام ٢٠٠١ /٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . ويرجع سبب ذلك إلي انخفاض معدل النمو لأنشطة بعض القطاعات المولدة له خاصة السياحة والصناعة والتعدين والكهرباء والتجارة حيث انخفاض معدل نمو قطاعات الإنتاج من ٤,٨%عام ٩٩/٢٠٠٠ إلي ٢,١ % عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢,٢% عام٢٠٠٢/٢٠٠٣

(ب) ارتفاع معدل التضخم السنوي للاقتصاد المصري من ٢,٢ % عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلي ٢,٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم تضاعفت إلى٤% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ واستمر التزايد الكبير جداً حتى سبتمبر ٢٠٠٤ .

(ج) تزايد الدين المحلي الحكومي من ١٩٤ مليار جنية عام ٢٠٠١ إلي ٢٢١ مليار جنية عام ٢٠٠٢ ثم إلى

٢٥٢ مليار جنية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

(د) تزايد أجمالي للدين الخارجي المصري من ٢٦٥٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلي ٢٨٦٦٠ مليون دولار، ٢٨٧٤٧ مليون دولار عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على التوالي .

(هـ) تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة من ٨ مليار جنية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلي ١٠,١ مليار جنية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

(و) تزايد العجز في الميزان التجارية إلي ٩,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ثم انخفض إلي ٧,٥ مليار دولار، ٦,٦ مليار دولار عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا إن مشكلة الاقتصاد المصري هي ضعف أداء القطاع التصديري وتزايد حجم الواردات .

(ز) انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ ٥٠٩ مليون دولار، ٤٨٢ مليون دولار، ٧٠٠ مليون دولار أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

(ح) انخفاض فائض ميزان الحدمات من ٥,٦ مليار دولار عام٢٠٠٠/٢٠٠١ إلي ٣,٩ % مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نتيجة أحداث سبتمبر ثم ارتفعت إلي ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ ولكن لم تصل لمستوى ما قبل أحداث سبتمبر ويرجع ذلك لزيادة إيرادات السياحة وحصيلة رسوم المرور في قناة السويس.

(ط) تأثرت سوق الأوراق المالية المصرية تأثراً شديداً الأمر الذي أدى إلي خروج الأجانب من البورصة وذلك عقب أحداث سبتمبر والحرب الانجلو أمريكية.

١٠ ــ أوضحت الدراسة رؤية استراتيجية جديدة لمواجهة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد المصر، تمثلت في ضرورة استمرار مصر على تبني استراتيجية قومية شاملة تحقق معدلات نمو مرتفعة للتنمية الاقتصادية مع العناية بالتنمية البشرية وتحديث مصر ومواكبة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات والحفاظ على تنمية الديمقراطية والعمل الجاد لتوفير أكبر قدر من الاعتماد على الذات لضمان حرية الإرادة الوطنية . وذلك بالمحافظة على علاقات مصر مع العالم العربي والإسلامي، والمعلومات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم (خاصة أوربا والصين واليابان وروسيا الاتحادية)، وذلك عن طريق سياسات محلية ودولية تختلف باختلاف دول العالم .

هوامش الدراسة

١) أكاديمية ناصر العسكرية، ضبط التسلح وأثرة على الشرق الأوسط، مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ١٩٨٨ ص. ١٤٤ – ١٤٦ .

٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار النهضة المصرية القاهرة، ١٩٩٨، ص. ١٥ .

٣) محمد السيد سليم وآخرون، ندوة النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤، ص. ٩ .

٤) على عوده، العلاقات الدولية، دار الجماهيرية، بنى غازي، ١٩٩٦، ص. ١٢٤ .

٥) غسان العزى، النظام العالمي الدولي، مركز الدراسات والبحوث، بيروت، ٢٠٠٠، ص. ١٥٥– ١٨٥ .

٦) محمد السيد سليم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

٧) بيتر تيلور، ترجمة عبد السلام رضوان، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والتفوق والأداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٩٠– ١٨٦.

٨) نبيل فؤاد، القوى الشاملة للدولة، محاضرة كلية الدفاع الوطني، القاهرة، أغسطس،١٩٩٩، ص ٧.

٩) غسان العزى، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥١ .

١٠) غسان العزى، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٢ .

١١) غسان العزى، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٣ .

١٢) غسان العزى، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٤ .

١٣) استراتيجية التحرك الأمريكي تجاه المنطقة العربية وكيفية استثماره لصالح الأمن القومي المصري، يوليو، ٢٠٠٠، ص ٢٢٤ – ٢٢٥ .

١٤) استراتيجية التحرك الأمريكي تجاه المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٢٥ .

١٥) عبد الرحمن رشدي الهوارى، أثر أحداث ١١ سبتمبر على الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٣، ص ١٩.

١٦) عبد الرحمن رشدي الهوارى، المرجع السابق، ص ٢١.

١٧) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، ٢٠٠٣، القاهرة، ص. ٨ – ١٠ .

١٨) أحمد السيد النجار، عاصفة سبتمبر اقتصاديات





مصر والعرب والعالم، كراسات استراتيجية، العدد ١١١، مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٠ – ٢٤ .
١٩) فهمى الجبالى، الأبعاد الاقتصادية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص. ١٧٠ –١٧٥.
٢٠) أحمد السيد النجار، مرجع سابق ذكره، ص ٢٣-٢٤ .
٢١) فهمى الجبالى، مرجع سابق ذكره، ص ١٧١ – ١٧٥ .
٢٢) مها سراج الدين، أحداث سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاديات الناشئة، السياسة الدولية العدد ١٤٧، الأهرام، ٢٠٠٢، ص. ١٧٨ – ١٧٩ .
٢٣) مغاورى شلبى، الثلاثاء الأسود الأثر على مصر والعالم، الأهرام الاقتصادى، ٢٠٠٢ .
٢٤) الاستراتيجية القومية المقترحة عام ٢٠١٣، الدورة (٣٢)، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠٠٣، ص. ٨ .
٢٥) أحمد عبد الحليم، جيوبوليتيكية مصر، محاضرة بكلية الدفاع الوطنى، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١-٧ .
٢٦) أحمد عبد الحليم، مرجع سابق ذكره، ص. ٧ .
٢٧) كوندليزا ريس، مستشارة الأمن القومى الأمريكي، حديث لرئيس تحرير الأهرام، القاهرة، ص ٣ .
٢٨) يوسف بطرس غالى، قراءة فى الملف الاقتصادى، الأهرام عدد ٢٠٠٠/٣/٢٣، القاهرة، ص ١٥ .
٢٩) شفيق بغدادى (وكيل اتحاد الصناعات المصرية)، مقال بعنوان آثار إيجابية تحققها إنشاء منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط، جريدة الأهرام، العدد الصادر فى ٢٠٠٣/٥/١٣، الأهرام، ٢٠٠٣، ص ١٥.
٣٠) شريف جمعة، الإنعكاسات الإقتصادية لأحداث سبتمبر على الإقتصاد العالمي والمصرى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠١ – ١٠٢ .
٣١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير السنوى الاتجاهات الاقتصادية، ٢٠٠٢ .
٣٢) مغاورى شلبى، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٢ .



دراسة تحليلية للديْن العام الداخلي بمصر مقارنة بالمملكة الأردنية

د. شريف محمد علي أحمد
كلية التجارة - جامعة المنوفية

المقدمة :

تأتى أهمية دراسة الديْن العام الداخلي من منطلق الدور الذي يلعبه الديْن العام سواء من حيث حجم هذا الدين ووسائل تمويله، أو ما يترتب عليه من آثار وأعباء مالية واقتصادية، وما تعكسه أعباء خدمة الديْن العام الداخلي من ضرورة توفير الموارد اللازمة لمواجهة هذه الأعباء فقد مثلت مدفوعات الفوائد والأقساط جانباً هاماً من الدخل القومي، هذا بجانب الدور الهام لإدارة الديْن العام الداخلي في التأثير على الأدوات النقدية ومن ثم على مستوى التشغيل والإنتاج وتحقيق أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي بصفة عامة .

والديْن العام الداخلي قد يفيد من حيث مساهمته في تمويل التنمية إذا كان الاقتصاد قادراً على تحمل أعبائه، وذلك بتحقيق عائدا من استثمار الموارد المقترضة يزيد عن تكلفة الاقتراض، ويوفر في فترة لاحقة الموارد المطلوبة لسداد الأعباء الناجمة عن الاقتراض .

وقد يؤدى الديْن العام إلى مصاعب اقتصادية في مراحل لاحقة إذا لم يتمكن الاقتصاد من تحمل أعباء المديونية، وتشير هذه الأوضاع إلى ضرورة توافر معلومات دقيقة في مواعيد محددة بشأن الأوضاع الاقتصادية، والالتزامات المحلية والخارجية وتحديد واضح للأهداف التي ينبغي تحقيقها.

لذلك سوف نتناول في هذا البحث بالتحليل حجم الديْن العام الداخلى بمصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣)، كما سنستعرض تجربة المملكة الأردنية في إدارة الديْن العام الداخلى ونستخلص الدروس المستفادة من تلك التجربة .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في تحليل تزايد حجم الديْن العام الداخلى، وما يترتب عليه من تزايد في الأعباء المالية والآثار الاقتصادية المترتبة لتلك الظاهرة في مصر خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما بعد الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) .

حيث سيؤدى عدم الاهتمام بسياسة إدارة الديْن العام الداخلي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى الوصول إلى نتائج غير مقبولة بشأن حجم الديْن العام الداخلي على التأثير على أوجه الإنفاق العام الأخرى اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أيضا تكمن مشكلة البحث في التعرف على آثار الديْن الداخلي على اقتصاد المملكة الأردنية والمشاكل المترتبة على تزايد حجم الديْن من حيث الإفراط في الإصدار النقدي أو الزيادة الكبيرة في الأنفاق الحكومي أو الإسراف نتيجة لسهولة حصول السلطات العامة على الأموال، بالإضافة إلى زيادة العبء على الموازنة العامة بأقساط القروض والفوائد بالإضافة إلى الأثر السلبي على توزيع الدخل .

فروض الدراسة :

١ - إن تزايد حجم الديْن العام الداخلى في مصر يرجع إلى اعتماد الحكومة في تمويل عجز الموازنة بموارد حقيقية، وأيضاً الاعتماد المتزايد على الاستثمارات العامة من خلال بنك الاستثمار بدلاً من إصدار السندات القابلة للتداول . أما في الأردن فيرجع تزايد حجم الديْن الداخلى إلى تزايد عجز الموازنة العامة وزيادة أعباءها وذلك بسبب زيادة إنفاق المؤسسات الحكومية والحكومة المركزية مع الانخفاض النسبي للإيرادات العامة

٢ - يتوقف نجاح سياسة إدارة الديْن العام الداخلى في الحفاظ على حجم الديْن العام الداخلى في الحدود المقبولة له، وعلى قدرتها على التنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وإعادة هيكلة هذا الديْن واستخداماته بما يؤدى إلى تخفيف أعباؤه على الاقتصاد القومي .

٣ - إن الديْن العام الداخلي أداه من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة لا يمثل في حد ذاته مشكلة وإنما الإسراف في استخدام هذه الأداة بما يؤدى إلى تزايد حجم الأعباء المترتبة عليه بما يفوق قدرة الدولة الاستيعابية على تحملها .



أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث في تحليل موضوع الديْن العام الداخلي في مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ١٩٩٧)، وبعد الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٣)، وأيضاً دراسة تجربة إحدى الدول النامية وهى المملكة الأردنية في إدارة الديْن العام الداخلي، ودراسة آثاره المختلفة على الاقتصاد القومي الأردني وتحليل الدروس المستفادة من تلك التجربة .

منهج الدراسة :

يعتمد الباحث على التحليل والأسلوب الاستقرائي من خلال تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للبحث، والاستنتاج المنطقي من خلال تحليل خصائص، وأبعاد المشكلة معتمدة على البيانات المتوفرة والمراجع باللغة العربية والأجنبية للوصول إلى توصيات ملائمة لتحقيق أهداف البحث .

خطة البحث :

يشتمل البحث على المباحث الآتية :

المبحث الأول : تحليل الديْن العام الداخلي بمصر.

المبحث الثاني: تحليل الديْن العام الداخلي بالمملكة الأردنية.

التوصيات .

المبحث الأول

تحليل الديْن العام الداخلي بمصر

سوف نتناول في هذا المبحث تحليلاً للدين العام الداخلي بمصر من خلال دراسة، وتحليل تطور عجز الموازنة العامة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي وما بعد فترة الإصلاح الاقتصادي، كما سنتناول تطور حجم الديْن العام الداخلي، وتطور نصيب الفرد من السكان من هذا الديْن، كما سنحلل هيكل ومشاكل الديْن العام الداخلي بمصر وسوف يأتي ذلك من خلال النقاط التالية كما يلي :

أولاً : تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣).

ثانياً : الديْن العام الداخلي بمصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣).

أولاً : تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) :

تعتبر الموازنة العامة للدولة مرآه للاقتصاد القومي، وبالتالي كان الاهتمام بضرورة توازنها أو تخفيض عجزها إلى أدنى مستوى أو العمل على وجود فائضاً في مواردها، وتشمل الموازنة العامة في مصر ثلاث موازنات رئيسية هى الموازنة الجارية، والموازنة الاستثمارية، وموازنة التحويلات الرأسمالية، وقد يتم دمج الموازنة الاستثمارية مع موازنة التحويلات الرأسمالية .

ويمكن مقابلة كافة الاستخدامات سواء كانت جارية أو رأسمالية ببنود تمويلية، إلا أن العبرة هنا بحجم بنود التمويل بالعجز، ويرى بعض الاقتصاديين أنه من المنطقي قبول تمويل الموازنة الاستثمارية بالعجز خاصة في الدول النامية.

وعند دراسة عجز الموازنة العامة فهناك عدة مفاهيم وهى مفهوم العجز الكلى ومفهوم صافى العجز في الموازنة ومفهوم التمويل بالعجز .

فالعجز الكلى هو صافى نتائج الموازنات الثلاث سواء وجد فائض أم عجز، أما صافى العجز فهو العجز الكلى بعد إضافة مصادر التمويل الداخلية المتاحة كالأوعية الادخارية والسندات الحكومية وأذون الخزانة، وما هو متاح من مصادر التمويل الأجنبية كالقروض والمنح والتسهيلات الائتمانية، أما الجزء المتبقي من العجز فيمول من الجهاز المصرفي وهو ما يعرف بالعجز الصافي، أما التمويل بالعجز وهو ما يعبر عنه بالعجز الكلى للموازنة العامة [١]

وعندما نحلل عجز الموازنة العامة في مصر فإن الأمر يتطلب أن نقسم مراحل التطور كما يلي :

١ - تطور عجز الموازنة العامة خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي ١٩٩١ - ١٩٩٧ .

٢ - تطور عجز الموازنة العامة بعد الإصلاح الاقتصادي ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ .

١- تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ١٩٩٧)

ظلت الموازنة العامة للدولة في مصر في السنوات السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي تعانى من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، بما أدى إلى وجود عجز هيكلي متزايد نتيجة للزيادة المستمرة في الأنفاق العام وقصور الإيرادات العامة، وقد بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في مصر عام ١٩٩١، وكان أحد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تحقيق خفض جوهري للعجز الكلى في الموازنة العامة للدولة تمهيداً للقضاء على هذا العجز .

والجدول رقم (١) يبين تطور عجز الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦) ومنه يتضح ما يلي :

١ - أن برنامج الإصلاح الاقتصادي حقق خفضاً في حجم العجز الكلى بالموازنة العامة من ١٠٠٣٨ مليون جنيه

عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٣٢٨ مليون جنيه عام ١٩٩٧/٩٦، بنسبة انخفاض قدرها ٧٦,٨ % عام ١٩٩٧/٩٦ عما كان عليه عام ١٩٩١/٩٠، والانخفاض الجوهري في العجز الكلى كان في عام ٩١ / ١٩٩٢ حيث انخفض العجز الكلى بمقدار ٣٨٨١ مليون جنيه وبنسبة انخفاض مقدارها ٣٨,٧ % عما كان عليه عام ١٩٩١/٩٠، ثم أصبح انخفاض العجز بعد ذلك يتم بشكل تدريجي .

٢ - انعكس الانخفاض الجوهري في حجم العجز الكلى على نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق، حيث انخفضت هذه النسبة من ١٨,٣ % عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٠,٩ % عام ١٩٩٧/٩٦ .

ويلاحظ من الجدول رقم (١) أن نسبة الزيادة السنوية في النفقات العامة أخذت في التناقص عن نسبة الزيادة في الإيرادات العامة ابتداء من عام ١٩٩١/٩٠ وحتى عام ٩٦ / ١٩٩٧ باستثناء أعوام ٩٥ / ١٩٩٦.

جدول رقم (١)

تطور حجم العجز الكلي في الموازنة العامة في مصر

خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ٩٦-١٩٩٧)

السنوات	النفقات العامة		الإيرادات العامة		العجز الكلي في الموازنة العامة مليون جنيه	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مليون جنيه	نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (%)
	مليون جنيه	نسبة الزيادة السنوية (%)	مليون جنيه	نسبة الزيادة السنوية(%)			
١٩٩١/٩٠	٤٢١٦٨	٢٣.٢	٣٢١٣٠	٣٦,٨	١٠٠٣٨	٥٤٩٠٦	١٨,٣
١٩٩٢/٩١	٤٧٥٦٣	١٢.٨	٤١٤٠٦	٢٨,٩	٦١٥٧	١٣٦١٩٠	٤,٥
١٩٩٣/٩٢	٥٢٢٢٣	٩,٨	٤٦٧٠٣	١٢,٨	٥٥٢٠	١٤٣١١٠	٣,٩
١٩٩٤/٩٣	٥٦٢٦٤	٧,٧	٥٢٥٦٧	١٢,٦	٣٦٩٧	١٤٨٧٦٠	٢,٥
١٩٩٥/٩٤	٥٨٢٥٦	٣.٥	٥٥٧١٩	٦,٠	٢٥٣٧	١٥٥٥٤٠	١,٦
١٩٩٦/٩٥	٦٣٨٨٩	٩ ٧	٦٠٨٩٣	٩,٣	٢٩٩٦	١٦٣٥٠٠	١,٨
١٩٩٧/٩٦	٦٦٨٢٦	٤,٦	٦٤٤٩٨	٥,٩	٢٣٢٨	٢٥٦٢٥٠	٠,٩

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات متعددة.

أما فيما يتعلق بنسبة الزيادة السنوية في النفقات العامة والإيرادات العامة ونسبة العجز الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فمحسوبة.

٢ - تحليل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢

سوف نتناول في هذا الجزء تحليل عجز الموازنة العامة للدولة بمصر خلال الفترة ما بعد انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ٩٧ - ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣/ بالجدول رقم (٢) كما يلي :

زاد حجم العجز الكلي في الموازنة العامة من ٧١٢٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٣٠١٧٧,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وقد نتج ذلك نتيجة لزيادة حجم النفقات العامة، حيث بلغت ٨٣٥٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧، ثم زادت نحو ٩١١٩٦,٥ مليون عام ١٩٩٩/٩٨ بنسبة زيادة ٩.٢ % إلى أن بلغت ١٤١٦٤٦,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ بنسبة زيادة ١١,٧ % عن عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢.

لذلك لابد من ضبط وترشيد الإنفاق العام والذي يعتبر أحد المحاور الأساسية للسياسة المالية، وتعتمد الدولة في ضبط وترشيد الإنفاق العام الحكومي على الإجراءات الرئيسية وهى مطالبة الجهات المختلفة بتحقيق فاعلية النفقة بحيث نضمن الاستفادة الكاملة من كل مصروف إلى أقصى حد ممكن وقصر مصروفات الدولة على ما يدعم ويسهم في أنشطتها، أيضا الاستمرار في ضبط وترشيد الإنفاق العام وتوجيهه لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية [٢].

أما الإيرادات فقد بلغت ٧٦٣٩٧,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧، ثم بلغت ٨٣٢٠٩,١ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ بنسبة زيادة ٩ %، حتى بلغت ١١١٤٦٨,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنسبة زيادة ٥ % عن عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ .

فكلما زادت مواردنا العامة كمصدر رئيسي لتمويل الأنفاق العام الجاري والرأسمالي، كلما أمكن تخفيض حجم



الاقتراض وبالتالي تخفيض حجم الدين العام أو الحد منه، وعلى ذلك فإن ثمة أمر هام وهو أن مواردنا العامة من ضرائب وجمارك وضرائب مبيعات ورسوم وفوائض وأرباح لم تعد تتناسب مع متطلباتنا من الأنفاق العام فالزيادة السنوية الفعلية في مواردنا العامة لا تتنامى إلا بمعدلات قليلة نسبياً [٣] .

جدول رقم (٢)

تطور حجم العجز الكلى في الموازنة العامة في مصر

خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنوات	النفقات العامة		الإيرادات العامة		العجز الكلى في الموازنة العامة
	مليون جنيه	نسبة الزيادة (%)	مليون جنيه	نسبة الزيادة (%)	مليون جنيه
١٩٩٨/٩٧	٨٣٥٢٠,٥	-	٧٦٣٩٧,٨	-	٧١٢٢,٧
١٩٩٩/٩٨	٩١١٩٦,٥	٩,٢	٨٣٢٠٩,١	٩,٠	٧٩٨٧,٤
٢٠٠٠/٩٩	١٠٠٣٠٣,٠	١٠,٠	٩١٤٤٢,٦	١٠,٠	٨٨٦٠,٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١١٦٩٩,٣	١١,٤	٩٧٩٣٧,٩	٧,١	١٣٧٦١,٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٢٦٨٥٢,٨	١٣,٦	١٠٦١٠٠,٠	٨,٣	٢٠٧٥٢,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤١٦٤٦,٤	١١,٧	١١٤٦٨,٦	٥,٠	٣٠١٧٧,٨

المصدر : وزارة المالية - البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة سنوات مختلفة .

ثانيا : مشكلة الدين العام الداخلي بمصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣)

عندما نحلل مشكلة الدين العام الداخلي في مصر علينا أن نميز بين المفهوم الضيق للدين والذي يتضمن مديونيتي القطاع الحكومي والهيئات العامة الاقتصادية، والمفهوم الواسع والذي يتضمن بالإضافة إلى مكونات المفهوم الضيق صافي مديونية بنك الاستثمار القومي .

ومديونية الحكومة تتكون من إصدارات أذونات وسندات الخزانة العامة، وقروض بنك الاستثمار القومي وصافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي، أما مديونية الهيئات الاقتصادية فهي عبارة عن القروض التي تحصل عليها من بنك الاستثمار القومي[٤] .

وتقترض الحكومة من خلال ثلاث طرق هي إصدار الأوراق المالية وأذون الخزانة والاقتراض من بنك الاستثمار القومي مع الأخذ في الاعتبار أن صافي مديونياته أو دائنيه تجاه الجهاز المصرفي، ونظراً لأن باقي موارد بنك الاستثمار القومي التي لم توجه لتمويل الحكومة والهيئات الاقتصادية يتم استخدامها في تمويل احتياجات وحدات القطاع العام والقروض الميسرة لذا يمكن اعتبار موارد بنك الاستثمار القومي بكاملها مضافاً إليها ما تقترضه الحكومة سواء من خلال إصدار الأوراق المالية والأذون أو الاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي ممثلة لحجم الدين العام المحلي بالمفهوم الواسع .

ويمكن أيضاً القول بأنه إذا اقترضت الحكومة من خلال إصدار الأوراق المالية والأذون بالإضافة إلى اقتراضها بجانب الهيئات العامة الاقتصادية من الجهاز المصرفي وبنك الاستثمار القومي فإن ذلك يمثل مفهوماً ضيقاً للدين العام المحلي .

لذلك عندما نحلل الدين العام الداخلي بمصر فسوف نقسم مراحل التطور كما يلي :

١ - الدين العام الداخلي خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي بمصر خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦) .

٢ - الدين العام الداخلي ما بعد مرحلة الإصلاح الاقتصادي بمصر خلال الفترة (١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٣) .

١ - الدين العام الداخلي خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي بمصر خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦) :

• علاقة حجم الدين العام الداخلي بعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي بمصر :

عندما نحلل علاقة حجم الدين العام الداخلي بعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي بمصر والذي يظهر بالجدول رقم (٣) خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦) يتضح لنا ما يلي :

أ - تطور إجمالي الدين العام الداخلي ونسبة زيادته السنوية :

بلغ إجمالي الدين العام الداخلي نحو ٩٧,١ مليار جنيه عام ١٩٩١ ثم أرتفع إلى ١٣٤,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤

حتى وصل إلى نحو ١٧٠,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦.

وبالنظر إلى نسبة الزيادة السنوية للدين من سنة لأخرى فقد بلغت الزيادة في الدين عام ١٩٩٢/٩١ حوالي ٩,١% من حجم الدين الداخلي عام ٩١/٩٠ ثم تناقصت هذه النسبة ووصلت إلى ٨,٧% عام ١٩٩٥/٩٤ ثم زادت حتى وصلت إلى نحو ١٣,٥% كزيادة في حجم الدين عام ١٩٩٧/٩٦.

ب- تطور نصيب الفرد من السكان من الدين الداخلي:

عندما نتتبع تطور نصيب الفرد من السكان من الدين الداخلي خلال فترة الدراسة سوف نلاحظ الاتجاه نحو التزايد حيث كان نصيب الفرد من الدين العام الداخلي عام ١٩٩١/٩٠ نحو ١٨١٥ جنيه ثم ارتفع إلى ٢١٧٩ جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ واستمر في التزايد حتى وصل إلى ٢٨٢٣ جنيه عام ١٩٩٧/٩٦.

جـ - تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

عندما نتتبع تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال فترة الدراسة نجد أنه في الاتجاه نحو التناقص حيث أخذت نسبة الدين العام الداخلي للناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً تنازلياً فكانت نسبة الدين/الناتج عام ١٩٩١/٩٠ نحو ٨٧% وصلت هذه النسبة إلى حوالي ٧٠% عام ٩٤/٩٣ وتناقصت حتى وصلت إلى حوالي ٦٥% عام ١٩٩٦/٩٥.

جدول رقم (٣)

علاقة حجم الدين الداخلي بعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي بمصر

خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦)

السنوات	إجمالي الدين العام الداخلي مليار جنيه*	نسبة الزيادة الثانوية للدين %	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الدين الداخلي (جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مليار ج*	نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق %
٩١/٩٠	٩٧,١	-	٥٣,٥	١٨١٥	١١١	-	٢٠٧٤	٨٧,٤
٩٢/٩١	١٠٦	٩,١	٥٤,٦	١٩٤١	١٣٩	٢٥,٢	٢٥٤٥	٧٦,٢
٩٣/٩٢	١١٣,٧	٧,٢	٥٥,٧	٢٠٤١	١٥٧	١٢,٩	٢٨١٨	٧٢,٤
٩٤/٩٣	١٢٤	٩	٥٦,٩	٢١٧٩	١٧٥	١١,٤	٣٠٧٥	٧٠,٨
٩٥/٩٤	١٣٤,٨	٨,٧	٥٨,١	٢٣٢٠	٢٠٤	١٦,٥	٣٥١١	٦٦
٩٦/٩٥	١٥,٤	١١,٥	٥٩,٢	٢٥٣٦	٢٢٩	١٢,٢	٣٨٦٨	٦٥,٦
٩٧/٩٦	١٧٠,٨	١٣,٥	٦٠,٣	٢٨٢٣	٢٥٦	١١,٨	٤٢٤٥	٦٦,٧

المصدر : وزارة المالية - الحسابات الختامية

- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦
- عدد السكان تقرير التنمية في العالم - البنك الدولي .

* الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

** الدين العام الداخلي يشمل مديونية الحكومة والهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي .

(٢-١) هيكل الدين العام الداخلي :

ينقسم الدين العام الداخلي في مصر طبقاً للمفهوم الواسع للدين إلى ثلاثة عناصر هي الدين المحلي الحكومي ومديونية الهيئات الاقتصادية وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي وسوف نبين هذا بالجدول رقم (٤) كما يلي :

أ - الدين المحلي الحكومي :

يمثل الدين المحلي الحكومي النسبة الكبيرة لإجمالي الدين العام الداخلي حيث بلغ نحو ٧٥,٩ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ وهو يمثل ٧٨,١% من إجمالي الدين العام واستمر الدين الحكومي في الزيادة حتى بلغ ١٠٥ مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ وهو ما يمثل ٨٠ % من إجمالي الدين الداخلي ثم ازداد حتى بلغ ١٢٥,٤ مليار جنيه بنسبة ٧٣,٤% عام ١٩٩٧/٩٦ .



ب - مديونية الهيئات الاقتصادية :

بلغت مديونية الهيئات الاقتصادية نحو ١٠,٢ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ وهو يمثل نحو ١٠,٥% من إجمالي الدين العام، واستمرت مديونية الهيئات في الزيادة حتى بلغت إلى نحو ١٥,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤، وهو ما يمثل ١١,٦% من إجمالي مديونية الهيئات ثم زاد حتى بلغت نحو ٢٢,٩% مليار جنيه وبنسبة ١٣,٤% عام ١٩٩٧/٩٦ .

جـ- صافي مديونية بنك الاستثمار القومي :

بلغت صافي مديونية بنك الاستثمار القومي نحو ١١ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ وهو ما يمثل نحو ١١,٣% من إجمالي الدين العام الداخلي حتى زادت مديونية بنك الاستثمار إلى نحو ١٤,١ مليار جنيه بنسبة ١٠,٤% عام ١٩٩٥/٩٤، ثم استمرت الزيادة حتى بلغت ٢٢,٤ مليار جنيه بنسبة ١٣,١% عام ١٩٩٧/٩٦.

جدول رقم (٤)

هيكل الدين العام الداخلي في مصر خلال الفترة ٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦

القيمة مليون جنيه

البيان السنة	الدين المحلي الحكومي		مديونية الهيئات الاقتصادية		صافي مديونية بنك الاستثمار القومي *		إجمالي الدين العام		نسبة الزيادة
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%	
٩١/٩٠	٧٥٩٠٠	٧٨,١	١٠٢٠٠	١٠,٥	١١٠٠٠	١١,٣	٩٧١٠٠	١٠٠	-
٩٢/٩١	٨١٤٠٠	٧٦,٨	٩٨٠٠	٩,٣	١٤٨٠٠	١٣,٩	١٠٦٠٠٠	١٠٠	٩,٢
٩٣/٩٢	٨٧٣٢٨	٧٦,٨	١٢٤٣٨	١٠,٩	١٤٠٠٠	١٢,٣	١١٣٧٦٦	١٠٠	٧,٣
٩٤/٩٣	٩٥٩٣٥	٧٧,٤	١٤٨٥٢	١١,٩	١٣٣٠٠	١٠,٧	١٢٤٠٨٧	١٠٠	٩,٠
٩٥/٩٤	١٠٥٠١٣	٨٠,٠	١٥٧٣٤	١١,٦	١٤١٠٠	١٠,٤	١٣٤٨٤٧	١٠٠	٨,٧
٩٦/٩٥	١١٤٠٩٨	٧٥,٨	١٨١٥٩	١٢,٠	١٨٢٠٠	١٢,٢٠	١٥٠٤٥٧	١٠٠	١١,٦
٩٧/٩٦	١٢٥٤٩٣	٧٣,٤	٢٢٩٧٧	١٣,٤	٢٢٤٠٠	١٣,١	١٧٠٨٧٠	١٠٠	١٣,٧

المصدر : البنك المركزي المصري - المجلة الاقتصادية إعداد مختلفة .

* صافي مديونية بنك الاستثمار = إجمالي مديونية البنك - القروض المقدمة من البنك إلى الحكومة والهيئات الاقتصادية.

٢ - الدين العام الداخلي بعد الإصلاح الاقتصادي بمصر خلال الفترة (١٩٩٨/٩٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) :

سوف نبين العلاقة بين حجم الدين العام الداخلي وعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي ويظهر ذلك بالجدول رقم (٥) خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) كما يلي:

أ - تطور الدين العام الداخلي ونسبة زيادته السنوية :

بلغ إجمالي الدين العام الداخلي نحو ١٨٧,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ ثم ارتفع إلى نحو ٢٩٠,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى وصل إلى نحو ٢و٣٥٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

أما نسبة الزيادة السنوية للدين فقد أخذت في التذبذب حيث بلغت عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ١٠ % ثم زادت إلى نحو ١٨,٧ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم انخفضت إلى نحو ٦,٤ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

ب - تطور نصيب الفرد من الدين الداخلي :

أخذ نصيب الفرد من الدين الداخلي في تزايد خلال فترة الدراسة فقد بلغت عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ٣٠٤٤ جنيه ثم زادت إلى نحو ٤٥٠٠ جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى بلغت ٥٢٠٩ جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

جـ - تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

أخذت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في اتجاها تصاعدياً منذ عام ١٩٩٨/٩٧ حيث بلغت ٦٧% حتى زادت إلى ٧٩,٤ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى بلغت ٩٠,١ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وترجع أسباب هذه الزيادة إلى أن نسبة الزيادة السنوية في الدين العام الداخلي كانت أكبر من نسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي .

جدول رقم (٥)

علاقة حجم الدين العام الداخلى بعدد السكان والناتج المحلى الإجمالي بمصر

خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنوات	إجمالي** الدين العام الداخلى مليار جنيه	نسبة الزيادة السنوية للدين العام %	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد عن الدين الداخلى (جنيه)	الناتج* المحلى الإجمالي بسعر السوق مليار جنيه	نسبة الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى بالجنيه	نسبة الدين الداخلى للناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق %
٩٨/٩٧	١٨٧,٨	١٠	٦١,٥	٣٠٤٤	٢٨٠	٩,٣	٤٥٥٢	٦٧
٩٩/٩٨	٢١٥	١٤,٥	٦٢,٦	٣٤٦٨	٣٠٢	٧,٨	٤٨٢٤	٧١,٢
٢٠٠٠/٩٩	٢٤٤,٧	١٣,٨	٦٣,٢	٣٨٧٢	٣٣٩	١٢,٢	٥٣٦٣	٧٢,٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٩٠,٧	١٨,٧	٦٤,٦	٤٥٠٠	٣٦٥	٧,٦	٥٦٥٠	٧٩,٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٢٩,٨	١٣,٤	٦٦	٤٩٩٦	٣٧٤	٢,٤	٥٦٦٧	٨٨,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٥١,١	٦,٤	٦٧,٤	٥٢٠٩	٣٨٦	٣,٢	٥٧٢٧	٩٠,١

المصدر : وزارة المالية - الحسابات الختامية .

- البنك المركزي المصري التقارير ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢
- وزارة الاقتصاد - النشرة الاقتصادية سنوات متعددة .
- عدد السكان - تقرير التنمية في العالم - البنك الدولي إعداد مختلفة .

* الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية .

** الدين العام الداخلى يشمل مديونية الحكومة والهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي .

(٢-٢) هيكل الدين العام الداخلى بمصر :

سوف نحلل هيكل الدين العام الداخلى خلال فترة الدراسة كما بالجدول رقم (٦) كما يلي :

أ - الدين المحلى الحكومي :

بلغ الدين المحلى الحكومي نحو ١٣٦,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ وهو ما يتمثل ٧٢,٨ % من إجمالي الدين العام واستمر الدين في الزيادة إلى نحو ٢٢١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى زاد الدين المحلى إلى نحو ٢٤٦,٤ مليار جنيه بنسبة ٧٠,٢ % من إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

ب - مديونية الهيئات الاقتصادية :

زادت مديونية الهيئات الاقتصادية من نحو ٢٣,١ مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ وبنسبة ١٢,٣ % من إجمالي الدين العام إلى نحو ٤١,٦ مليار جنيه وبنسبة ١٤,٣ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم ازدادت إلى نحو ٣٩,٣ مليار جنيه وبنسبة ١١,٢ % من إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

جـ - صافى مديونية بنك الاستثمار القومي :

بلغت صافى مديونية بنك الاستثمار القومي نحو ٢٧,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ وهو ما يمثل نحو ١٤,٨ % من إجمالي الدين العام ثم زادت إلى نحو ٦٧,٤ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٥ % ثم انخفضت عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى نحو ٦٥,٣ مليار جنيه بنسبة ١٨,٢ % من إجمالي الدين العام .

جدول رقم (٦)

هيكل الدين العام الداخلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

البيان / السنة	الدين المحلي الحكومي		مديونية الهيئات الاقتصادية		صافي مديونية بنك الاستثمار القومي *		إجمالي الدين العام		نسبة الزيادة %
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	%
١٩٩٨/٩٧	١٣٦٧٤٥	٧٢,٨	٢٣١٧٤	١٢,٣	٢٧٩٠٠	١٤,٨	١٨٧٨١٩	١٠٠	٩,٩
١٩٩٩/٩٨	١٤٧١٥٥	٧٢,٨	٣٤٩١٦	١٢,٣	٣٣٠٠٠	١٤,٨	٢١٥٠٧١	١٠٠	١٤,٥
٢٠٠٠/٩٩	١٦٤٣٩٢	٦٧,١	٣٧٥٣٥	١٥,٣	٤٢٨٠٠	١٧,٤	٢٤٤٧٢٧	١٠٠	١٣,٧



٢٠٠١/٢٠٠٠	١٩٤٨١٠	٦٧	٤١٦٥٤	١٤,٣	٥٤٣١٣	١٨,٦	٢٩٠٧٧٧	١٠٠	١٨,٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٢١٢٢٩	٦٧	٤١١٤١	١٢,٥	٦٧٤٣٥	٢٠,٥	٣٢٩٨٠٥	١٠٠	١٣,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٤٦٤٦٧	٧٠,٢	٣٩٣٢٠	١١,٢	٦٥٣٩٠	١٨,٢	٣٥١١٧٧	١٠٠	٦,٤

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية.

* صافي مديونية بنك الاستثمار = إجمالي مديونية البنك - القروض المقدمة من البنك إلى الحكومة والهيئات الاقتصادية.

بعد أن تم تحليل تطور بيانات الدين العام الداخلي وهيكله في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) فإنه يتضح لنا ما يلي :

١ - تزايد الدين العام الداخلي :

من تحليل البيانات خلال فترة الدراسة يتضح أن المشكلة تزداد حدة حيث بلغ إجمالي معدل نمو الدين العام الداخلي نحو ٣٦٢ % خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) وبمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١١,٣ % .

٢ - ازدياد حدة مشكلة الدين العام الداخلي أواخر التسعينات واستمرارها حتى عام ٢٠٠٣ :

إن مشكلة الدين العام الداخلي في مصر شهدت تحسنا خلال النصف الأول من التسعينات، ولكن خلال السنوات الأخيرة من التسعينات وحتى عام ٢٠٠٣ اتخذت المشكلة اتجاهاً آخر حيث تجاوز الدين العام الداخلي الحدود الآمنة، ففي خلال سنوات النصف الأول من التسعينات كان معدل نمو الدين العام الداخلي دائماً اقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ولكن ابتداء من عام ١٩٩٧/١٩٩٦ اتخذ معدل الدين العام الداخلي اتجاها تصاعديا حيث وصل معدل النمو إلى أقصاه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ١٨,٤ %، ثم انخفضت إلى ٦,٤ % عام ٢٠٠٣ في حين اتخذ معدل نحو الناتج اتجاهاً تنازلياً حيث وصل معدل نموه إلى أدنى مستوى ٢,٤ % عام ٢٠٠١ /٢٠٠٢ ، ثم زاد إلى ٣,٢ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تجاوز معدل نمو الدين العام في جميع السنوات الأخيرة معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية، وبالتالي أصبح تضخم حجم الدين العام الداخلي وزيادة عبء خدمته يهدد استمرار عمليات التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)، وقد صاحب هذه المؤشرات السلبية عن الدين العام الداخلي عدداً من المتغيرات السلبية التي كانت نتيجة لزيادة حدة مشكلة الدين العام وسبباً لها فقد انخفض معدل نمو الناتج، وزاد معدل التضخم، وازداد عجز الموازنة العامة .

٣ - بدراسة هيكل الدين العام الداخلي

يتضح أنه خلال النصف الثاني من التسعينات اتجه هيكل الدين العام الحكومي إلى التغير في صالح القروض العامة طويلة الأجل حيث تزايد الاقتراض من بنك الاستثمار القومي زيادة سريعة ومضطردة، وقد صاحب زيادة اقتراض الحكومة والمؤسسات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي زيادة صافى مديونية البنك لتصل إلى ٦٥,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ والتي مثلت إضافة جوهرية إلى حجم الدين العام، وقد نجم عن هذا السلوك الحكومي في الاقتراض العام عبئاً إضافياً على تكلفة خدمة الدين العام وآثاره السلبية على الاقتصاد القومي .

فنسبة كبيرة من موارد بنك الاستثمار القومي قد تم استخدامها في تمويل الاستثمارات الحكومية، ويعتمد البنك بصورة رئيسية في الحصول على موارده على ابداعات صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالحكومة، وصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، وحصيلة شهادات الاستثمار وودائع صندوق توفير البريد ذات التكلفة المرتفعة في حين يقوم بإقراض الحكومة والمؤسسات الاقتصادية بتكلفة منخفضة نسبياً.

أيضا في ظل الاعتماد المتزايد على قروض بنك الاستثمار القومي أصبح جزء كبير من ودائع القطاع الخاص يتم استخدامه في تمويل النفقات الجارية للدولة بدلاً من المساهمة الفعالة في تمويل الاستثمارات الخاصة، وقد ساهم هذا السلوك لإدارة الدين العام في زيادة الركود الاقتصادي .

• اقتراح مبادلة ديون الدولة للهيئة القومية للتأمين والمعاشات بشركات:

تم اقتراح مبادلة بعض الأصول التي لدى الدولة في شكل شركات بجزء من الديون التي اقترضتها الحكومة من الهيئة القومية للتأمين والمعاشات من خلال بنك الاستثمار القومي وهذا في إطار برنامج الخصخصة من بيع شركات القطاع العام، وبقيمة هذه الأصول يتم استنزال الدين، إلا إن هذا الاقتراح يطرح عدة تساؤلات، من أهمها هل عائد الشركات يفوق أو يساوى عائد سعر الفائدة فإذا كان يفوق سعر الفائدة فمعنى هذا إنه يحقق خسارة للموازنة العامة، أما إذا كان يقل عن سعر الفائدة فمعنى ذلك عجز هيئة التأمين والمعاشات

عن سداد المعاشات .

أما التساؤل الآخر فهو من الذي يدير هذه الشركات هل هيئة التأمين والمعاشات أم سيتم إنشاء شركة قابضة تدير هذه الشركات.

وبالتالي كان من الأفضل تحسين إدارة تلك الشركات، وسداد الديون من أرباحها بما لا يشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

ونتيجة لما سبق يتضح أن إدارة الديْن العام لم تستثمر النتائج الإيجابية التي تحققت على المستوى النقدي في النصف الأول من التسعينات لتحقيق نتائج إيجابية في النصف الثاني من التسعينات، بل على العكس أن النتائج الإيجابية التي تحققت في بداية التسعينات تحولت إلى نتائج سلبية في أواخر التسعينات خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي والثلاث سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين (أي بعد مرحلة الإصلاح الاقتصادي)، ولعل السبب في ذلك عدم وجود سياسة رشيدة في إدارة سياسات الديْن العام مما كان سبباً في وجود وتزايد مشكلة الديْن العام في مصر لذلك سوف نقوم بتفصيل بعض العناصر الواجب توافرها لإدارة الديْن الداخلى بمصر وهى كما يلي [٥] :

التعرف على حجم الدين العام وخدمته :

إن التعرف على حجم الديْن العام وخدمته يمثل البداية الصحيحة، فالبيانات التفصيلية عن الديْن العام الداخلى وما يرتبط من أعباء مالية أمراً له أهميته لتوفير معلومات يمكن استخدامها في إدارة الديْن العام الداخلى وبصفة خاصة فيما يتعلق باستراتيجية الاقتراض الداخلى والتي تؤدى به إلى وضعه في الحدود الآمنة.

إنشاء قاعدة بيانات :

تأتى أهمية إنشاء قاعدة بيانات للدين العام الداخلى من أجل حصر حجم الديْن العام القائم والالتزامات الناجمة عنه، فيجب أن تشمل قاعدة البيانات حجم الديْن الداخلى القائم وحجم المستخدم منها في تمويل العجز بالموازنة العامة للدولة وتحديد الجهات الدائنة والمدنية.

تحديد الحجم الأمثل للاقتراض المحلى:

إن تحديد الحجم الأمثل من الديون المحلية يتطلب النظر إلى جانبى الطلب على الديْن العام المحلى والعرض المتاح لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقطاع الخاص.

ويتأثر جانب الطلب على الديْن العام الداخلى بالعجز في الموازنة العامة للدولة الذي يمكن تمويله بمواد حقيقية، بالإضافة إلى حجم السندات والأذون على الخزانة المراد إصدارها لأغراض أخرى بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أما جانب العرض فيتوقف على فائض السيولة المتاح وكفاءة سوق الأوراق المالية بصفة عامة وسوق السندات بصفة خاصة.

المبحث الثاني

الديْن العام الداخلى بالمملكة الأردنية

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل للدين العام الداخلى بالمملكة الأردنية من خلال تحليل تطور عجز الموازنة في خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) أيضاً سنحلل تطور حجم الديْن العام الداخلى، وأهمية سوق راس المال والسياسة النقدية وعلاقتها بالديْن الداخلى، كما سنتعرض لقانون الديْن العام رقم ٢٦ لعام ٢٠٠١ وأهميته في إدارة الديْن العام من خلال وضع الإطار العام للسياسات والاستراتيجيات، وتحديد حداً للاقتراض الداخلى والخارجي حتى لا يتجاوز ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالي، كما سنتناول تطور حجم الديْن العام الداخلى وعلاقته بالناتج المحلى الإجمالي وعدد السكان . **كما سنستخلص الدروس المستفادة من تلك التجربة وسوف يظهر ذلك من خلال النقاط التالية كما يلى:**

أولاً : عجز الموازنة العامة بالمملكة الأردنية.
ثانياً : الديْن العام الداخلى بالمملكة الأردنية.
ثالثاً : أهمية قانون الديْن العام للمملكة الأردنية.
رابعاً : تطور حجم الديْن الداخلى بالمملكة الأردنية.
خامساً : الدروس المستفادة من التجربة الأردنية.

أولاً: عجز الموازنة العامة بالمملكة الأردنية

إن أداء الموازنة العامة بالمملكة الأردنية قد تأثر بالإجراءات والتشريعات الاقتصادية والضريبية التي تم اتخاذها خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) والرامية إلى تخفيض تكلفة الإنتاج المحلى بهدف زيادة القدرة التنافسية وقد نتج عن هذا العجز محصلة للتطورات التي شهدتها الإيرادات والنفقات العامة، والتي تمثلت فيما يلي[٦] :

* **الإيرادات العامة:**

١ - تم تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية، من ٤٠% إلى ٣٠% بهدف منح مزيد من التحرير للتجارة الخارجية، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأردنية أيضاً بهدف زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية فقد تم تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج إلى ١٠% .



٢ - رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات من ١٠% إلى ١٣% وتوسيع وعائها، وذلك بإخضاع عدد من السلع المعفاة للضريبة وزيادة الضريبة العامة النوعية على حديد البناء والتسليح.

٣ - إعفاء أجهزة الحاسب وتوابعها من الرسوم الجمركية بهدف تشجيع نقل التكنولوجيا واستخداماتها، وتخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع صغيرة الحجم مرتفعة السعر بهدف الحد من التهريب.

٤ - إعفاء حوالي ٨٠٠ بند من مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية.

• النفقات العامة :

تأثرت النفقات العامة بعدة عوامل من أهمها تخصيص مبالغ إضافية لدعم المزارعين وتخفيض أسعار بيع الأعلاف لمربى المواشي، كما تمت زيادة رواتب الموظفين والعسكريين العاملين والمتقاعدين والتي تزتب عليها زيادة بند الرواتب والأجور والعلاوات.

هذا علاوة على ارتفاع مدفوعات فوائد الدين العام ودعم مشروع دمج البلديات، وتشغيل عدد من المستشفيات ودعم صناديق الإسكان العسكرية وزيادة إيجارات المباني الحكومية جراء تعديل قانون المالكين والمستأجرين وكذلك زيادة مساهمات الضمان الاجتماعي عن الموظفين في الوزارات والدوائر الحكومية جراء تعديل قانون الضمان الاجتماعي. وفى ضوء التطورات السابقة لكل من الإيرادات والنفقات يمكن أن نتتبع عجز الموازنة العامة للمملكة الأردنية كما بالجدول رقم (٧) خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) كما يلي:

١ - النفقات العامة:

بلغت قيمة النفقات العامة نحو ١٧٨٤,٢ مليون دينار عام ١٩٩٧ ثم زادت إلى نحو ٢٠٢٨,٧ مليون دينار عام ١٩٩٨ بارتفاع بلغت نسبته نحو ١٣,٧% حتى انخفضت إلى ١٩٥٦,٣ مليون دينار بنسبة انخفاض بلغت ٣,٧% حتى زادت إلى نحو ١٩٧٠,١ مليون عام ٢٠٠٠ بزيادة بلغت ٠,٧% حتى بلغت ٢٠٣٠,٥٠ مليون دينار بنسبة زيادة بلغت ٣ % عام ٢٠٠١ .

٢ - الإيرادات العامة:

زادت الإيرادات العامة بالمملكة الأردنية من ١٦٢٠,٨ مليون دينار عام ١٩٩٧ حتى زادت إلى نحو ١٧٠١,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٨ وبنسبة زيادة بلغت ٥% ثم زادت إلى نحو ١٨١٥,٩ مليون دينار بنسبة زيادة بلغت نحو ٦,٧% حتى بلغت عام ٢٠٠٠ نحو ١٨٥٠,٣ مليون دينار بنسبة زيادة بلغت ٢% حتى بلغت ١٨٦٠,٣ مليون دينار عام ٢٠٠١ وبنسبة زيادة بلغت ٥,٤ % .

٣ - العجز الكلى ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق:

بلغ العجز الكلى بالموازنة العامة للمملكة الأردنية نحو ١٦٣,٤ مليون دينار عام ١٩٩٧ ثم أرتفع إلى نحو ١٤٠,٣ مليون دينار عام ١٩٩٩ حتى زاد إلى نحو ١٧٠,٢ مليون دينار عام ٢٠٠١ أما نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي فقد بلغت ٣% عام ١٩٩٧، و٢,٤% عام ١٩٩٩ حتى زادت إلى ٢,٧ عام ٢٠٠١.

جدول رقم (٧)

عجز الموازنة العامة بالمملكة الأردنية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١

مليون دينار

السنوات	النفقات العامة		الإيرادات العامة		العجز الكلى	الناتج الإجمالي بسعر السوق مليون دينار	نسبة العجز % الكلى إلى الناتج بسعر السوق
	القيمة	%	القيمة	%			
١٩٩٧	١٧٨٤,٢	-	١٦٢٠,٨	-	١٦٣,٣	٥٣٠٥,١	٣
١٩٩٨	٢٠٢٨,٨	١٣,٧	١٧٠١,٣	٥	٣٢٧,٣	٥٦٠٩,٩٠	٥,٨
١٩٩٩	١٩٥٦,٢	٣,٧	١٨١٥,٩	٦,٧	١٠٤٣,٠٠	٥٧٦٧,٤٠	٢,٤
٢٠٠٠	١٩٧٠,١	٠,٧	١٨٥٠,٣	٢	١١٩,٨٠	٥٩٩٢	٢
٢٠٠١	٢٠٣٠,٥	٣	١٨٦٠,٣	٥,٤	١٧٠,١	٦٢٥٨,٨	٢,٧

المصدر: وزارة المالية - المملكة الأردنية.

Web site. http:www.mof.gov.jo/mwazaneh2000



ثانياً: الدين العام الداخلي بالمملكة الأردنية:

في ضوء الأهمية التي توليها المملكة الأردنية للدين العام الداخلي بهدف تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية والإسهام في تنشيط سوق رأس المال المحلي وخاصة السوق الثانوي، وفي إدارة السياسة النقدية بصورة أكثر فعالية، فقد بدأت وزارة المالية الأردنية بإصدار أذونات وسندات الخزانة لآجال عام ١٩٩٩ باتباع أسلوب المزاد وبشكل دوري ومنتظم، وقد استخدمت حصيلة هذه الإصدارات لتسديد السلفة العادية المقدمة من البنك المركزي بالكامل وجزء من السلفة الاستثنائية، وسيواصل رصيد السلفة الاستثنائية انخفاضه خلال عام ١٩٩٩ والأعوام التالية وبشكل تدريجي وصولاً إلى تسديد هذه السلفة بالكامل [٧] .

وبذلك يلاحظ أن تنفيذ خطة الإصدارات الجديدة لن يؤدى إلى زيادة رصيد الدين العام للحكومة حيث سيتم إعادة هيكلة الدين العام الداخلي على نحو يتماشى مع تفعيل قوى السوق الحر، وبيان التكلفة الحقيقية للتمويل وذلك باستبدال السلف العادية والاستثنائية على مدار الخطة بأذونات وسندات خزانة بهدف تطوير سوق رأس المال بشكل عام وسوق السندات بشكل خاص وتمكين السياسة النقدية من تحقيق أهدافها بفعالية.

وفى عام ٢٠٠٠ وضمن إطار سعى وزارة المالية الأردنية لتخفيف أعباء المديونية الداخلية، فقد قامت باستبدال العديد من القروض ذات أسعار الفائدة المرتفعة بقروض جديدة وبنفس القيمة وبأسعار فائدة منخفضة، الأمر الذي أتاح تخفيض الفوائد المستحقة على الدين العام الداخلي وساهم في تخفيض النفقات العامة وتخفيض عجز الموازنة، وقد واصلت الدولة سياستها في هذا المجال وذلك باستبدال المديونية الداخلية المباشرة من الجهاز المصرفي بإصدار سندات وأذونات خزانة، الأمر الذي سيساهم في تطوير سوق السندات الحكومية وتخفيف أعباء خدمة المديونية الداخلية من الفوائد.

ولأهمية سوق رأس المال والسياسة النقدية وعلاقتها بالدين الداخلي فسوف نستعرضهما كما يلي:

١ - سوق رأس المال بالمملكة الأردنية

تأثر أداء سوق الأوراق المالية بتباطؤ النشاط الاقتصادي الذي شهدته المملكة منذ التسعينات، وذلك جراء تأثرها بالبيئة الإقليمية غير المواتية، بالإضافة إلى ما تشهده المنطقة العربية من أحداث سياسية واقتصادية.

وقد سعت الحكومة نحو اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لتنشيط حركة سوق رأس المال المحلي، وهذا يتطلب بالضرورة تفعيل دور القطاع المصرفي والشركات المساهمة العامة والخاصة.

ومن هذا المنطلق قامت الحكومة بإعداد مشروع جديد للدين العام الداخلي يهدف إلى تطوير أسواق رأس المال الثانوية والنقدية من خلال تعديل أشكال الاقتراض الحكومي الداخلي بحيث يكون على شكل سندات وأذونات خزانة، علماً بأن وزارة المالية بدأت بإصدار سندات وأذونات الخزانة بشكل دوري وبصورة منتظمة، كما تم الإعلان عن الخطة السنوية لهذه الإصدارات بصورة مسبقة تطبيقاً لمبدأ الشفافية والوضوح ولتوفير قواعد البيانات اللازمة للسوق المالي لتمكينه من التخطيط السليم.

لذلك حققت بورصة عمان خلال عام ٢٠٠١ أداء مميزاً وذلك على الرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام، وقد أظهرت مؤشرات أداء البورصة أن حجم التداول تضاعف خلال عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٦٦٩ مليون دينار وهو أعلى مستوى له منذ عام ١٩٩٤ [٨].

ويرجع هذا التحسن في أداء بورصة عمان خلال عام ٢٠٠١ إلى السياسات التي اتخذتها الحكومة والرامية إلى تعزيز المناخ الاستثماري في الأردن وزيادة النمو الاقتصادي، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وتخفيض أسعار الفائدة والمحافظة على عجز الموازنة والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحدود المقبولة.

٢ - السياسة النقدية للمملكة الأردنية

هدف البنك المركزي الأردني تعزيز الاستقرار النقدي والحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطيات من العملات الأجنبية، حيث استطاع بفضل الإجراءات والتدابير التي اتخذها بناء مستوى مرتفع من الاحتياطيات بلغ ٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، [٩] أو ما يكفى لتغطية واردات المملكة لمدة تزيد عن سبعة أشهر لذلك حقق البنك المركزي أثر إيجابي في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار والذي يعتبر من العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية بالمملكة.

أيضاً حدثت تطورات في أسعار الفائدة فقد قام البنك المركزي الأردني عام ٢٠٠١ بتخفيض هيكل أسعار الفائدة على أدواته النقدية بهدف تخفيض تكلفة الأموال على البنوك وحفزها على منح الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: قانون الدين العام للمملكة الأردنية * :

تم التصديق على القانون رقم (٢٦) للدين العام وإدارته بالمملكة الأردنية عام ٢٠٠١، ويهدف هذا القـــانون تطوير

* مرفق بالملحق قانون الدين العام بالأردن.



سوق المال المحلية والثانوية وزيادة فعالية السياسة النقدية وتحسين إدارة الديْن العام من خلال ما يلي:

١ - وضع الإطار العام للسياسات والاستراتيجيات وتحديد الأهداف القصيرة والطويلة لإدارة الديْن العام.

٢ - أن يقتصر الاقتراض الحكومي على الأغراض التالية:

أ - تمويل عجز الموازنة العامة ودعم ميزان المدفوعات.

ب - تمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الموازنة العامة.

ج - توفير التمويل اللازم المدرج في الموازنة العامة أو أى قانون مؤقت لمواجهة الكوارث والطوارئ.

د - إعادة هيكلة المديونية الداخلية والخارجية.

٣ - يتم الاقتراض الداخلى للحكومة بواسطة السندات الحكومية إلا أنه يحظر الاقتراض الداخلى المباشر من البنوك التجارية أو أى مؤسسة أخرى.

٤ - تم تحديد الحد الأعلى للاقتراض الداخلى والخارجى لكى لا يتجاوز ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية.

٥ - يتولى البنك المركزي إصدارات الديْن العام ويتم تداول السندات الحكومية في بورصة عمان ويجوز تداولها خارج البورصة.

٦ - لا يجوز للحكومة أن تكفل مالياً أى جهة كانت إلا في حالات استثنائية مبررة، وتتعلق بمشاريع استثمارية المصلحة الوطنية ولجهة رسمية وبقرار من مجلس الوزراء.

٧ - يمثل الديْن العام التزاماً مطلقاً وغير مشروط على الحكومة ولهذه الغاية تتساوى السندات والقروض في الالتزام في السداد.

رابعاً: تطور حجم الديْن الداخلى بالمملكة الأردنية

١ - علاقة إجمالي الديْن الداخلى بعدد السكان والناتج المحلى الإجمالي بالمملكة الأردنية:

تشير البيانات التي تظهر بالجدول رقم (٨) المديونية الداخلية بالمملكة الأردنية وعلاقتها بعدد السكان والناتج الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢) والتي تبين ما يلى:

أ - تطور إجمالي الديْن الداخلى ونسبة زيادته:

بلغ إجمالي الديْن الداخلى بالمملكة الأردنية عام ١٩٩٨ نحو ١٠٠٧ مليون دينار ثم ارتفع إلى نحو ١١٢٠ مليون دينار عام ٢٠٠٠ حتى بلغت نحو ١٢٤٩ مليون دينار عام ٢٠٠٢ أما عن نسبة الزيادة السنوية فقد بلغت عام ١٩٩٩ نحو ١٣,٣% حتى بلغت ٣,٩% عام ٢٠٠٢.

ب - تطور نصيب الفرد من السكان من الديْن الداخلى:

بلغ نصيب الفرد من السكان من إجمالي الديْن الداخلى بالمملكة الأردنية نحو ٢١٢ دينار عام ١٩٩٨ حتى بلغت إلى نحو ٢٢٢ دينار عام ٢٠٠٠ حتى زادت ٢٣٤ دينار عام ٢٠٠٢.

جـ - تطور نسبة الديْن العام الداخلى إلى الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق:

عندما نتتبع تطور نسبة الديْن العام الداخلى إلى الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق بالمملكة الأردنية نجد أن يتراوح بين ١٤,٦% إلى ١٩,٤% خلال فترة الدراسة حيث بلغ عام ١٩٩٨ نحو ١٤,٦% حتى بلغ ١٥,٢% عام ٢٠٠٠ ثم زاد إلى ١٩,٤% عام ٢٠٠٢.

جدول رقم (٨)

علاقة إجمالي الديْن الداخلى بعدد السكان والناتج المحلى الإجمالي بالمملكة الأردنية

السنوات	إجمالي الديْن الدخلى مليون دينار	نسبة الزيادة السنوية للدين %	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الديْن الداخلى (دينار)	الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق مليون دينار	نسبة الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى	نسبة الديْن للناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق
١٩٩٨	١٠٠٧	-	٤,٧٦	٢١٢	٥٦٠٩,٩٠	٩,٢	١١٧٩,٦	١٤,٦
١٩٩٩	٨٨٩	١٣,٣-	٤,٩٠	١٨١	٥٧٦٧,٤	٢,٨	١١٧٧,٠٢	١٥,٢
٢٠٠٠	١١٢٠	٢٦	٥,٠٣٩	٢٢٢	٥٩٩٢	٣,٩	١١٨٩,١	١٥,٢
٢٠٠١	١٢٠٢	٧,٣	٥,١٨٢	٢٣٢	٦٢٥٨,٨	٤,٥	١٢٠٧,٨	١٧,٩
٢٠٠٢	١٢٤٩	٣,٩	٥,٣٢٩	٢٣٤	٦٤٣٢,٧	٢,٨	١٢٠٧	١٩,٤

المصدر: وزارة المالية – المملكة الأردنية

Web site http:www.mof.gov.jo/mwazaneh2000



٢ - هيكل الدين العام الداخلي بالمملكة الأردنية:

ينقسم الدين الداخلي بالمملكة الأردنية إلى نوعين هما الدين الخاص بالحكومة المركزية/موازنة، وتمول من سندات وأذونات الخزانة وسندات التنمية والقروض والسلف، والدين الخاص بالمؤسسات المستقلة، وسوف نفصل ذلك كما بالجدول رقم (٩) للفترة (١٩٩٨-٢٠٠١) كما يلي:

• دين الحكومة المركزية/موازنة:

بلغ إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية/موازنة نحو ١٠٠٧ مليون دينار ثم انخفضت إلى ٨٨٩ مليون دينار عام ١٩٩٩ حتى بلغت ١٢٠٢ مليون دينار عام ٢٠٠١ وقد تم تمويل هذا الدين كما يلي:

أ - سندات وأذونات الخزانة :

بلغت قيمة سندات وأذونات الخزانة نحو ٢٣٨ مليون دينار بنسبة ٢٣,٦% من إجمالي الدين عام ١٩٩٨ حتى بلغت نحو ٤٨٠ مليون دينار وبنسبة ٤٢,٨% من إجمالي الدين عام ٢٠٠٠ حتى بلغت ٦٤٠ مليون دينار وبنسبة ٥٣,٢% عام ٢٠٠١ وبالتالي يظهر زيادة نسب الاعتماد على سندات وأذونات الخزانة خلال فترة الدراسة.

ب - سندات تنمية:

بلغت نسبة سندات التنمية نحو ١٥,٥% بقمة ١٥٦ مليون دينـــار عام ١٩٩٨ ثم زادت لتبلغ ١٦٠ مليون دينار بنسبة ١٣,٣% عام ٢٠٠١ وبالتالي يظهر أن هناك ثبات نسبى في استخدام سندات التنمية خلال فترة الدراسة.

جـ- القروض والسلف

عندما نتتبع القروض والسلف نجد أنها قد بلغت نحو ٦١٣ مليون دينار وبنسبة ٦٠,٩% عام ١٩٩٨ ثم انخفضت إلى نحو ٤٦٨ ميون دينار وبنسبة ٤١,٨% عام ٢٠٠٠ حتى بلغت إلى ٤٠٢ مليون دينار وبنسبة ٣٣,٥ عام ٢٠٠١ .

وبالتالى يتضح الانخفاض النسبى في استخدام القروض والسلف خلال فترة الدراسة.

صافى الدين الداخلى للحكومة المركزية/موازنة:

وعندما نتتبع صافى الدين الداخلى للحكومة المركزية/موازنة خلال فترة الدراسة بعد طرح ودائع الحكومة في البنوك فنجد أنه قد بلغ نحوه ٨٦٥ مليون دينار عام ١٩٩٨ ثم زاد إلى نحو ٨٩٧ مليون دينار عام ١٩٩٩ حتى بلغ نحو ١١٧٨ مليون دينار عام ٢٠٠١.

• دين موازنات المؤسسات المستقلة:

بلغ حجم دين موازنات المؤسسات المستقلة نحو ٢٥٤ مليون دينار عام ١٩٩٨ حتى انخفضت إلى ١٩٧ مليون دينار عام ٢٠٠٠ حتى بلغت ١٣٢ مليون دينار عام ٢٠٠١. وبالتالي أصبح إجمالي الدين الداخلى بعد إضافة المؤسسات المستقلة نحو ١١١٩ مليون دينار عام ١٩٩٨ حتى بلغت نحو ١٢٠٣ مليون دينار عام ٢٠٠٠ حتى زادت إلى ١٣١٠ مليون دينار عام ٢٠٠١.

• صافى الدين الداخلى:

يمكن أن نحصل على صافى الدين الداخلى بالمملكة الأردنية بعد طرح ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة في البنوك من إجمالي الدين الداخلى والذي يشمل المؤسسات المستقلة، حيث بلغ صافى الدين الداخلى نحو ٨١٩ مليون دينار عام ١٩٩٨ ثم زاد إلى ٨٧٨ مليون دينار عام ١٩٩٩ حتى ارتفع إلى ١١٢٣ مليون دينار عام ٢٠٠١ .

بعد تحليل تطور بيانات الدين العام الداخلى في المملكة الأردنية وهيكله خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) فيتضح ما يلى:

١ - تزايد الدين العام الداخلى:

خلال فترة الدراسة يتضح أن المشكلة تزداد فقد بلغ إجمالي معدل نمو الدين العام الداخلى نحو ٢٤% خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢) وبمعدل سنوى بلغ في المتوسط نحو ٦%.

٢ - ارتفاع معدل الزيادة في الدين الداخلى عن معدل الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي

اتخذ معدل الزيادة في الدين العام الداخلى اتجاهاً تصاعدياً حيث بلغ عام ٢٠٠٠ نحو ٢٦% ثم انخفض إلى نحو ٣,٩% عام ٢٠٠٢ بينما اتخذ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في التذبذب حيث بلغ عام ١٩٩٩ نحو ٢,٨% ثم ارتفع إلى ٤,٥% عام ٢٠٠١ ثم انخفض إلى ٢,٨% عام ٢٠٠٢.

وبالتالى أصبح زيادة الدين العام الداخلى يؤثر أثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية على بعض المتغيرات نتيجة الانخفاض في معدل نمو الناتج وازدياد العجز في الموازنة العامة للمملكة.

٣- هيكل الدين العام الداخلى :

أيضا يتضح عند تحليل الدين العام الداخلى بالأردن أن النسبة الأكبر من الدين تخص الحكومة المركزية / موازنة، ويأتى هذا نتيجة لتزايد العجز في الموازنة العامة وعلى الاعتماد على الحكومة في إنشاء البنية الأساسية لذلك لابد أن يصبح للقطاع الخاص دور في ذلك وتشجيعه للاستثمار في هذا المجال للتخفيف من العبء على الموازنة العامة .

كما نجد أن موازنة المؤسسات المستقلة بتذبذب خلال فترة الدراسة ولتخفيض الزيادة في هذا البند فلابد من وضع برنامج لخصخصة الشركات التي تحقق خسائر، وفقاً لبرنامج



محدد واستتباعاً لما تم إنجازه فقد تم بيع جزء من حصة الحكومة في شركة الاتصالات الأردنية عام ٢٠٠٠، إضافة إلى ذلك تم بيع شركة الأسواق الحرة التابعة للمملكة الأردنية، كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن مركز التدريب على الطيران التابعة للمملكة الأردنية.

كما يجب إصلاح الهياكل المالية للمؤسسات المستقلة وهذا يتطلب الاعتماد على موارد ذاتية في تمويل كافة المصروفات والتزامات، وتحقيق عائد اقتصادى يؤول للخزانة العامة يتناسب مع رأس المال المستثمر في تلك المؤسسات، وبذلك تنخفض الاعتمادات والمبالغ المحولة من الموازنة في صورة قروض ومساهمات .

جدول رقم (٩)

هيكل الدين الداخلي في المملكة الأردنية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠١)

البيان	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
(١) حكومة مركزية / موازنة								
سندات وأذونات الخزانة	٢٣٨	٢٣,٦	٣٣٠	٣٧,١	٤٨٠	٤٢,٨	٦٤٠	٥٣,٢
سندات تنمية	١٥٦	١٥,٥	١٣٧	١٥,٤	١٧٢	١٥,٤	١٦٠	١٣,٣
قروض وسلف	٦١٣	٦٠,٩	٤٢٢	٤٧,٥	٤٦٨	٤١,٨	٤٠٢	٣٣,٥
(١) إجمالي الدين الداخلي	١٠٠٧	١٠٠	٨٨٩	١٠٠	١١٢٠	١٠٠	١٢٠٢	١٠٠
ودائع الحكومة في البنوك (يطرح)	١٤٢		-٨		١١٤		٢٤	
صافي الدين الداخلي	٨٦٥		٨٩٧		١٠٠٦		١١٧٨	
+ (٢) موازنات المؤسسات المستقلة	٢٥٤		١٢٧		١٩٧		١٣٢	
إجمالي الدين الداخلي	١١١٩		١٠٢٤		١٢٠٣		١٣١٠	
ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة في البنوك (يطرح)	٣٠٠		١٤٦		٢٩١		١٨٧	
صافي الدين الداخلي	٨١٩		٨٧٨		٩١٢		١١٢٣	

المصدر: وزارة المالية – المملكة الأردنية.

Web Site: http://www.mof.gov.jo/mwazaneh2000

خامساً : الدروس المستفادة من تجربة المملكة الأردنية في إدارة الدين الداخلي

١ - هناك جهة مختصة بإدارة الدين العام وقد تم تحديد مهمتها من خلال قانون الدين العام رقم (٢٦) عام ٢٠٠١ بالمملكة الأردنية، وذلك من خلال لجنة عليا مشكلة بمقتضى القانون والتي تختص بإدارة الدين العام وتشكل اللجنة برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير التخطيط ومحافظ البنك المركزي وتتولى اللجنة وضع السياسات والأهداف قصيرة وطويلة الأجل لإدارة الدين العام وتقديم المقترحات والتوصيات من الجهات الحكومية المعنية ومن مديرية الدين العام بوزارة المالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٢ - توجد جهة تختص بتوفير البيانات والمعلومات عن الدين العام وهى مديرية الدين العام بوزارة المالية الأردنية وذلك طبقاً للقانون، وتلتزم أجهزة الدولة المختلفة بتزويد المديرية بجميع البيانات المتعلقة بما يخصها من الدين العام.

٣ - يقتصر الاقتراض الحكومي على أغراض محددة طبقاً للقانون، وهى تمويل عجز الموازنة العامة ودعم ميزان المدفوعات وتمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الموازنة العامة، وتوفير التمويل اللازم المدرج في الموازنة العامة أو أى قانون مؤقت لمواجهة الكوارث الطوارئ، وإعادة هيكلة المديونية الداخلية والخارجية.

٤ - يتم الاقتراض الداخلى للحكومة بواسطة السندات الحكومية ويحظر الاقتراض الداخلى المباشر من البنوك التجارية أو أى مؤسسة أخرى.

٥ - وفقاً للقانون تم تحديد الحد الأعلى للاقتراض الداخلى والخارجى بحيث لا يتجاوز ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية.



التوصيات

وفى ضوء نتائج الدراسة يمكن التوصية بما يلى:

١- دراسة وتحليل تجارب الدول النامية أو المتقدمة في إدارة الدين الداخلى واستخلاص النتائج وتطبيق ما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

٢- زيادة حجم الاستثمار العربى والأجنبى عن طريق توفير المناخ الاستثمارى الملائم وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة من خلال إتاحة مصادر التمويل، والقضاء على معوقات الاستثمار وتوفير البيانات عن الفرص الاستثمارية للمستثمرين، وكذلك القضاء على التضارب فيما بين القوانين الاقتصادية والتنسيق بين الوزارات وزيادة الشفافية .

٣- خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال ترشيد الأنفاق وزيادة موارد الدولة من خلال " اعادة النظر في النظام الضريبى " وفى سعر الضريبة ففى مصر وصل سعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية نحو ٤٠ % فالزيادة في سعر الضريبة لا تؤدى إلى زيادة الحصيلة بل على العكس قد تؤدى إلى زيادة التهرب الضريبى وانخفاض الحصيلة .

٤- ينبغى تحديد حجم الدين المطلوب والذي يجعله في الحدود الآمنة وذلك بدراسة قدرة الأفراد والهيئات في المجتمع على الاكتتاب في السندات العامة، أيضاً تقدير طاقة الإقراض قبل إصدار القرض العام حتى نتأكد أن طاقة الإقراض المتاحة تسمح بتغطية القرض بالكامل. أيضاً يجب تحديد مدى قدرة الدولة على استيعاب القروض العامة في شكل نفقات عامة، كما يجب تحديد مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحمل الأعباء المترتبة على القروض العامة والتي تتمثل في الفوائد وأقساط الاستهلاك.

٥- التنسيق بين سياسة إدارة الدين العام وبين السياسة المالية، فإذا حققت السياسة المالية عجزاً في الموازنة العامة للدولة تبدأ إدارة الدين العام في تدبير تلك الاحتياجات المالية اللازمة لمواجهة عجز الموازنة، وذلك بالوسائل التي تدعم الأثر التوسعى للعجز واللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي لخلق أرصدة نقدية دون التأثير على الإنفاق الخاص.

٦- التنسيق مع السياسة النقدية والتي تؤثر على الدين الداخلى من حيث طريقة توزيعه بين الجمهور والمؤسسات الحالية بما تملكه من أدوات مباشرة وغير مباشرة، أيضاً فالأعباء المترتبة على الدين الداخلى تتأثر بالسياسة النقدية والتي من أهمها السياسة الائتمانية، سعر الفائدة، وهيكل الدين العام الداخلى ويأتى هذا وفقاً للظروف التي يمر بها الاقتصاد المحلى من كساد ورواج عند إصدارات الدين العام.

٧- أيضاً التنسيق مع سوق المال فيما يتعلق بتنشيط سوق السندات والعمل على تحقيق ذلك من خلال طرح الإصدارات الحكومية للسندات قابلة للتداول في سوق السندات في ضوء الحاجة إلى إعادة هيكلة الدين العلم للداخلى.

٨- العمل على توفير الشفافية فيما بين الأجهزة الحكومية والبيانات الصادرة عنها، فالشفافية تؤدى إلى الفهم الصحيح للسياسة الاقتصادية المتبعة من جانب أفراد المجتمع.

الهوامش

١ - د. عبد الحميد صديق عبد البر، " تطور الدين العام الداخلى وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية في مصر والتنبؤ بنسبة الدين إلى الناتج المحلى في الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢٠)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، عام ٢٠٠١، ص ٥٠٨ .

٢ - د. حامد محمود مرسى، " عجز الموازنة في مصر قبل وخلال الإصلاح الاقتصادي "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، عام ٢٠٠٠، ص ٢٦٩ - ٢٧١.

٣ - نفس المرجع السابق، ص ٢٧٢ .

٤ - عمرو جمال الدين محمد، " الدين العام الداخلى وأثره على تهيئة المناخ الاستثمارى في مصر "، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، عام ٢٠٠٢، ص ١٥٥ .

٥ - د. محمود حسن حسنى " سياسة إدارة دين مصر الخارجى في ضوء منهج الاستيعاب الكلى، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتنويع العدد ٤٢٧، يناير ١٩٩٢، ص ٧٥ .

٦ - وزارة المالية، المملكة الأردنية، " أهم المؤشرات المالية والاقتصادية "، سنوات مختلفة من عام ١٩٩٩، ٢٠٠٢.

Web site: http//www.mof.gov.jo/totres00 ar.asp

٧ - Ministry of finance, "Jordan needs clear policy objectives for internal and External debt", 2001.

embassyus.org/ http://www.jordanWeb site: 06052001003 .htm.

٨ - وزارة المالية، المملكة الأردنية، " أهم المؤشرات المالية والاقتصادية "، مرجع سبق ذكره .

Web site: http://www.mof.gov.jo/totres00ar.asp

٩ - نفس المرجع السابق .

المراجع

١ - **المراجع العربية :**

١ - المجالس القومية المتخصصة " **الدين العام المحلى والخارجى** " تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية "، الدورة الرابعة والعشرون ٩٧ / ١٩٩٨.

٢ - المجالس القومية المتخصصة، **تقرير المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية، الدين العام المحلى والخارجى**، الدورة رقم ٢٤، ١٩٩٨ .

٣ - حامد عبد المجيد راز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢ .

٤ - د. عشماوى على عشماوى، "**عجز الموازنة العامة**"، الحالة المصرية، الأسباب والعلاج، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٥١، ٣٥٢، يوليو أكتوبر ١٩٩٨ .

٥ - د. جودة عبد الخالق، " **الاقتصاد المصري والدروس المستفادة من أزمة المكسيك** "، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشرج، العدد ٤٤٩/٤٥٠ يناير/أبريل ١٩٩٨ .

٦ - د. حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ المالية. القروض العامة**"، الدار الجامعية، عام ٢٠٠٠ .

٧ - د. سيد البواب، " **الطريق إلى التوازن الكلى للموازنة العامة للدولة المصرية وبنك الإستثمار القومي**"، ١٩٨٤.

٨ - د. سيد البواب، "**عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكرى للمذاهب الاقتصادية وكمناهج العلاج**" عام ١٩٩٨ .

٩ - د. على لطفى، " **اقتصاديات المالية العامة** "، مكتبة عين شمس، ٢٠٠١ .

١٠ - د. عبد المنعم راضى، " **النقود والبنوك** "، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥ .

١١ - د. كريمة كريم، " **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر** "، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٤١٥، أبريل ١٩٩٨ .

١٢ - د. محمود حسن حسنى " **سياسة إدارة دين مصر الخارجى في ضوء منهج الاستيعاب الكلى** "، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٤٢٧ يناير ١٩٩٢.

١٣ - د. نبيل حشاد، " **أسعار الصرف بين النظرية والتطبيق** "، مجلة البنوك، اتحاد بنوك مصر، العدد السادس والعشرون، سبتمبر / أكتوبر ٢٠٠٠ .

١٤ - عبد الفتاح الجبالى، " **الدين العام المحلى في مصر**" الأسباب والحلول، كراسات استراتيجية الأهرام، رقم ٧٧، ١٩٩٩.

١٥ - عبد المجيد صديق، " **تطور الدين العام وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية في مصر والتنبؤ بنسبة الدين إلى الناتج المحلى في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢** "، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعـــة عين شمس، يناير ٢٠٠١ .

١٦ - عزت أحمد أبو العز، " **تجربة مصر في مجال إدارة الدين العام** "، صندوق النقد العربى، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٨ .

١٧ - لبنى محمد عبد اللطيف، " **العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر**"، رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠ .

١٨ - مجلس الشورى، "**مشروع قانون بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤**"، لجنة الشئون المالية والاقتصادية عام ٢٠٠٣ .

١٩ - مجلس الوزراء، " **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار** "، الدين العام المحلى والاقتدار المالي العام " أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٠ - محمد محمد مصطفى البنا، " السياسة المالية والدين العام الداخلى في مصر خلال ربع قرن ٥٦ - ١٩٨٠، رسالة دكتوراه، مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٨٤ .

٢١ - محمود على إبراهيم، " **فاعلية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي بمصر**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ١٩٩٥ .

٢٢ - معهد التخطيط القومي، " **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** "، إدارة الدين العام المحلى وتمويل استثمارات التنمية في مصر، يوليو ٢٠٠٢ .

٢٣ - وزارة المالية الاردنية، " **خلاصات الموازنات العامة** " لسنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠١ .
Web site: http://www.mof.gov.jolar /mwazaneh 1998-1999-2000-2001.ar.asp.

٢٤ - وزارة المالية الاردنية، " **مذكرة حول السياسات الاقتصادية والمالية لسنة ٢٠٠١** " .
Web site: http://www.mof.gov.jo/ar policies ar.asp.

٢٥ - يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية، الجزء الأول، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، عام ٢٠٠١.

٢ - المراجع الأجنبية :

1- Simon Gray, "The management of Government Debt, Central Banking for England, Hand book no.5 May 1996.
2- The institute of international finance INC. Economic Report Egypt Oct. 2000.
3- Alan R. Roe, The Egyptian Banking System. Liberalization, Competition and Privatization, E.C.E.S.W.P no.28, June 1998.
4- Staffs of the international monetary fund and the world Bank, Guidelines for Public Debt management, I.M.F. and world Bank Washington, DC.2001.
5- The world Bank & I.M.F., Developing government Bond markets, A Hand book. The international Bank for Reconstruction and Development, The world Bank. USA 2001.
6- The acting secretary, I.M.F., The Design of the Sovereign Debt. Restructuring mechanism-further Considerations, I.M.F. Nov. 2002.
7- Marion V Williams, "Managing Public Finances in a small developing economy: The case of Barbados" management Hamilton: Jul/Aug. 2001 Vol,.75, ISS. 5, P.6.
8- William R Barnes, Christopher W Hoene, "Fiscal Futures: Toward a system of Public-Finance for the 21st Century, Government Finance Review. Chicago: Jun 2001. Vol.17, ISS3.
9- Van DUYN, Aline, Wiggins, Jenny, "Buenos Aires halts debt auction" Financial Times, London: Apr. 24, 2001.
10- Manual Sanche Z, " The Americas: Two cheers for Mexico's Tax. Reform", Wall Street Journal (Eastern Edition). New York, N.Y.: Mar 30, 2001. P.A. 15.
11- Francess G. Causally, Alberto Giovannini & Timo Thiy Fiscal Discpline & the Cost of Public Debt. Service, Some Estimates for OECD countries IMFWP. 1998.
12- Devid N. Hymen, Public Finance, A Contemporary Application of Theory to policy, the Dryden Press, New York, Orlando, 1996.
13- Nathan Jansen "Theory of Public finance in a Federal State" Publius Philadelphia. Summer 2001. Vol.31, ISS.3.
14- Ministry of Finance "Jordan needs clear Policy objectives for internal and external debt, Web site: http://www.jordan embassyus. org/ 06052001003.htm.
15- Carlos Feu Alvim, "Brazilian Public Debt", Economy and Energy Year II, No.6, Jan/Feb 1998. Web site: http: // www.ecen. com/ content /eeb/debt2.htm.
16- Paolo Manasse, Nouriel Roubini, Axel Schimmel pfennig "Predicting Sovereign Debt Crises" IMF working Paper Nov.2003.



تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصرى
خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣
(الأسباب – العلاج – التقييم)

دكتور/ مصطفى كمال السيد طايل
رئيس شعبة العلاقات الصناعية
الجامعة العمالية – فرع طنطا

لقد اكتسب موضوع اختيار نظام سعر الصرف الملائم وطرق ادارته اهمية كبيرة خلال السنوات الاخيرة سواء على المستوى العالمي او المحلى . ويدعم ذلك ان قوة واستقرار عملة دولة ما انما هو انعكاس لقوة اقتصاد تلك الدولة ومدى سلامة سياساتها المالية والنقدية . ولقد ازدادت هذه الاهمية فى ضوء التطورات والمستجدات التى نلاحظها على الساحة العالمية من انفتاح الاسواق وتدويلها وحرية تحركات رؤوس الاموال والاستثمارات بصورة غير مسبوقة، ويؤيد هذه التطورات بدء تبللور ووضوح ملامح نظام اقتصادى جديد بعد سقوط الانظمة الاشتراكية، وتبنى معظم دول العالم باستثناء قلة معدودة واهمها الصين الاشتراكية – النظام الاقتصادى الحر، بالاضافة الى قرب التطبيق الكامل للاتفاقية العالمية لمنظمة التجارة العالمية – متعددة الاطراف (*) WTO وهو ما يفيد اندماج وتداخل كافة اقتصاديات العالم على اختلاف هياكلها فى النظام العالمى الجديد وبكل ما يستتبعه من ايجابيات وسلبيات .

ولقد كان هناك الدليل الواضح والذى اثر على اقتصاديات العالم باسرة، وهو الازمة التى ضربت اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا فى منتصف العام ١٩٩٧، اذا انعكست هذه الارمه بنتائجها السلبية على معظم دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية كما ان المتتبع لتلك الازمة يلاحظ حدوث اضطرابات واسعة النطاق فى اسعار صرف عملات دول جنوب شرق اسيا، بصفة خاصة، والعديد من دول العالم بصفة عامة . ولقد دفع هذا الامر الى ضرورة اعادة النظر فى نظم سعر الصرف المطبقة، وكذا نظم الرقابة الواجب اتباعها، خاصة اذا عرفنا انه خلال الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٧ العام الذى يوافق ازمة دول جنوب شرق اسيا حدثت نحو ١٥٨ ازمة سعر صرف ونحو ٥٤ ازمة مصرفية على مستوى العالم [1] .

وفيما يتعلق بقضية سعر الصرف فى مصر، فقد اثارت هذه القضية الكثير من الجدل خلال مراحل التطور الاقتصادى المختلفة، لها وازدادت حدتها فى السنوات الاخيرة، كنتيجة ما اثارتة الاسباب الحقيقية لظهور تلك الازمة، ودرجة الاستجابة لها وكفاية الاجراءات التى اتخذها البنك المركزى لعلاجها خاصة وان سعر صرف الجنيه المصرى قد تمتع بفترة استقرار كبيرة خلال مرحلة الاصلاح الاقتصادى والتى بلغت نحو ٨ سنوات (خلال الفترة من ١٩٩١ الى عام ١٩٩٨م).

والملفت للنظر فى هذه القضية ان نجاح نظم سعر الصرف المطبقة يكتسب اهميته الكبيرة – خاصة فى الاقتصاديات الناشئة – من الدور الذى يلعبه فى تدعيم وإنجاح برامج الاصلاح الاقتصادى على المدى القصير من جهة، وفى العمل على استقرار نتائج سياسات التحرير على المدى الطويل من جهة اخرى .

وفيما يلى بيان بمتطلبات البحث لبيان فعالية.تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى امام العملات الاجنبيه، واثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية الهامة التى تتأثر بالتغيرات والتعديلات فى سعر صرف الجنيه المصرى، وذلك على النحو التالى :

أولاً : مشكلة البحث :

ان مشكلة الارتفاع النسبى والمفاجئ فى سعر صرف العملات الاجنبية امام الجنيه المصرى – والتى تعددت دوراتها منذ اواخر عام ١٩٩٨ وحتى بدايات عام ٢٠٠٣ – قد أثارت العديد من المخاوف والمحاذير بين اوساط المسئولين والمراقبين والمؤسسات المالية المحلية والدولية، لما يستتبعه

(*) WORLD TRADE ORGANIZATION



دلك من اثار سلبية على الاقتصاد القومى، وبصفة خاصة على ميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة واسعار الفائدة والديون الخاصة واحتياطيات مصر من النقد الاجنبي.

ثانياً: أهداف البحث :

تواجد سياسة نقدية ناجحة مدعومة ببنك مركزى قادر على ادارة هذه السياسة باسلوب علمى ورشيد، لامكانية تحقيق الاهداف المرجوة منها، والتى من اهمها .

- المحافظة على قيمة العملة الوطنية (الجنيه المصرى) .
- المحافظة على مستويات الاسعار الداخلية بصورة ملائمة.
- ضرورة منح الاستقلالية الكاملة للبنك المركزى حتى يستطيع القيام باعباء السياسة النقدية المتعلقة بسعر صرف الجنيه دون اى تدخل من جهات اخرى .

ثالثاً: فروض البحث :

امكانية السيطرة على سعر الصرف للجنيه المصرى امام العملات الاخرى بشرط اتباع الفروض الاتية :

- مشاركة الجهاز المصرفى فى ادارة سعر الصرف من خلال ادخال كافة المتحصلات من العملات الاجنبية بما فيها الايرادات السيادية مثل ايرادات قناة السويس وعوائد البترول عبر قنوات الجهاز المصرفى .
- فرض قيود على حركة الاموال فى الاسواق الناشئة مثل مصر، اصبح ضرورة يستوجبها الاحتفاظ باستقرارها الاقتصادى.
- عدم اللجوء الى استخدام الاحتياطيات النقدية فى مواجهة اضطرابات سعر الصرف، الا فى حالات الضرورة النقدية وفى الظروف الاستثنائية .
- الزام جميع المؤسسات وقطاعات الاعمال المختلفة والتى تخضع للقوانين المصرية – بالتعامل بالجنيه المصرى . لدعم الثقة فى العملة الوطنية .

رابعاً: أهمية البحث :

ازدياد اهمية دور انظمة سعر الصرف للعملات الوطنية امام العملات الأجنبية سواء على المستوى المحلى او المستوى العالمى، وذلك فى ضوء التطورات والمستجدات العالمية من انفتاح الاسواق وتدويلها وحرية تحركات رؤوس الاموال والاستثمارات بصورة غير مسبوقة من خلال الشركات متعددة الجنسيات العملاقة . وكذا انهيار النظام الشيوعى على مستوى العالم الى حد كبير ما، علاوة على قرب تطبيق اتفاقية الجات اعتبارا من اول عام ٢٠٠٥ . كما تنبع اهمية البحث من خلال تبنى دول العالم، سياسة مؤداها ضرورة اعادة النظر فى نظم سعر الصرف المطبقة، وكذا نظم الرقابة الواجب اتباعها، وذلك بغرض التنبؤ، بالازمات المالية والمصرفية، نظراً للارتباطات الكبيرة بين هذه الازمات واوضاع سوق الصرف بالعملات والمضاربة على العملات .

تبويب البحث (*) :

- تمهيد لدراسة سعر الصرف ونظم سعر الصرف .
- **أولا:** تطورات سعر الصرف منذ بداية التسعينيات فى القرن الماضى
- **ثانيا:** أسباب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنية المصرى (انخفاض قيمة الجنية المصرى فى مواجهة الدولار الأمريكى) فى عام ١٩٩٩ .
- **ثالثا:** الإجراءات والقرارات النقدية فيما يتعلق بعلاج أزمة الصرف الأجنبى فى مصر (١٩٩٨-٢٠٠٣).
- **رابعا:** أثار سياسة تحرير سعر صرف الجنية المصرى على ميزان المدفوعات خلال الفترة (٩١-١٩٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠٣).
- **خامسا:** تقييم سياسة سعر صرف الجنية المصرى أمام الدولار الأمريكى خلال الفترة (٩١-١٩٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠٣).

*** تمهيد لدراسة سعر الصرف ونظم سعر الصرف [٢]:**

__دراسة سعر الصرف :__

فى هذا المجال ستتناول الدراسة تعريف سعر الصرف وانظمة سعر الصرف وانواعها

١- تعريف سعر الصرف :

للتعرف على ماهية سعر الصرف فانه يمكن النظر اليه من منظورين :

المنظور الاول : اذا اعتبرناه انه مثل عدد الوحدات من العملة الوطنية (الجنيه المصرى مثلاً) التى تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الاجنبية (الدولار الامريكى مثلاً).

المنظور الثانى : اذا اعتبرنا سعر الصرف انه يمثل عدد الوحدات من العملة الاجنبية التى تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية (الجنيه المصرى مثلاً).

ومن المعلوم ان سعر الصرف انما يتحدد فيما يعرف

(*) نظرا لأحتواء البحث على ثلاثة محاور وهى :
- أسباب أزمة سعر الصرف فى مصر
- العلاج أو الأجراءات المتبعة لعلاج أزمة سعر الصرف فى مصر
- تقييم سياسة سعر الصرف الأجنبى

سيتم التعامل مع البيانات الموجودة فى جداول البحث أكثر من مرة أثناء تناول كل محور على حده.



بسوق الصرف الاجنبي، وهو السوق الذى يتم فيه التلاقى بين عرض الصرف الاجنبي طلباً للعملة الاجنبية، والطلب على الصرف الاجنبي عرضاً للعملات الوطنية .

ولتوضيح هذا المفهوم، نوجد تحديداً لسوق الصرف الاجنبي، والذى يتبين من خلال ما يلى:

باعتبار ان سوق الصرف الاجنبي، مثل الاسواق الاخرى الا انه يعتبر سوقاً متأثراً ومبنى على سوق اخر، وهو سوق الصادرات والواردات السلعية والخدمية على سواء . ولمزيد من البيان لهذا المفهوم، فاننا نجد انه فى مقابل ما يقوم به الافراد من تصدير السلع واستيراد رؤوس الاموال ينساب الصرف الاجنبي الى الداخل (عرض الصرف الاجنبي او العملات الاجنبية) حيث يتم استخدامه فى الحصول على السلع والخدمات التى يحتاجون ويرغبون فى شرائها من الخارج (الطلب على الصرف الاجنبي)، هذا التلاقى او التقابل بين عرض الصرف الاجنبي (العملات الاجنبية) والطلب عليه هو ما يعرف اصطلاحاً باسم سوق الصرف الاجنبي .

وعليه فان سوق الصرف الاجنبي يعتبر بمثابة الطريقة التى يتم بواسطتها عملية شراء وبيع العملات الاجنبية المختلفة ومفادها تسهيل استبدال العملة الوطنية (الجنيه المصرى) بالعملات الأجنبية (دولار امريكي – جنيه استرلينى ... الخ) . ويلاحظ من هذا البيان ان سوق الصرف الاجنبي – شأنه فى ذلك شأن اى سوق آخر – يتكون سعر الصرف بين العملات محل التبادل وهى العملات الاجنبية، حيث يطلق على هذه العملية اسم "سعر الصرف Exchange Rate."

٢- نظم سعر الصرف [٣] :

من السياق السابق فيما يتعلق بمفهوم سعر الصرف وسوق الصرف الاجنبي، اتضح ان سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الاجنبية التى تتبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية يتحدد – شانه فى ذلك شان سعر اى سلعة اخرى وفق قانوني العرض والطلب .

وان كانت هذه هى القاعدة العامة، الا انها فى حقيقة الامر، اجابة ليست كافية لكثير من الاسئلة والتى تتمحور حول، هل يكون سعر الصرف ثابتاً ام متغيراً ؟ وما هى حدود هذا الثبات او التغير ؟ وهل هو مطلق ام فى حدود معينة ؟

وللاجابة على هذه الاسئلة يتضح ان هناك دوراً هاماً لسعر الصرف نظراً لكونه همزة الوصل بين مستويات الاسعار فى البلاد المختلفة – وهو امر له علاقة غير محدودة بمصير الاستقرار الاقتصادى لهذه البلاد، وكذلك قضايا النمو والتنمية الاقتصادية بها .

هذا ويمكن التمييز بين ثلاثة نظم اساسية لسعر الصرف:

<u>الأول: نظام اسعار الصرف الثابتة :</u>

Fixed Exchange Rate System.

وهذا النظام يعرف باسم قاعدة الذهب الدولية ويتضمن ما يلى :

- قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب
- حرية تصدير واستيراد الذهب
- ضمان قالية العملة الوطنية للصرف بالذهب او العكس .

<u>الثانى : نظام اسعار الصرف الحرة او المرنة :</u>

Flexible Exchange Rate system.

ويشتمل على الآتى :-

- ترك سعر الصرف يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب بدون تدخل من السلطات النقدية فى الدولة، اى ايجاد سعر توازنى لسعر صرف العملات المختلفة، وهو ما يطلق عليه حاليا (نظام تعويم العملات)

<u>الثالث: نظام الرقابة على الصرف الاجنبي :</u>

Exchange control system

ولقد تعددت وتبدلت هذه النظم المرتبطة بسعر الصرف، ويتبنى حالياً صندوق النقد الدولى تصنيفاً جديداً، يقترب بشكل اكبر من النظم الفعلية المطبقة وذلك كما يلى [٤] :

١- ترتيبات سعر الصرف فى حالة عدم وجود عملة رسمية مستقلة :

Exchange Arangement with no separate legal Tender.

وفى هذا النظام يكون هناك عملة واحدة، يتم استخدامها فى مجموعة من الدول والتى يضمها اتحاد نقدى، ويتم العمل فى هذا النظام من خلال التضحية بالسياسة النقدية المستقلة لكل دولة منفردة .

٢- اتفاقيات مجلس العملة :

Currency Board Arrangements

فى هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة المحلية امام العملة الاجنبية بسعر صرف ثابت، على ان يتم فرض قيود على سلطة الاصدار وذلك بإصدار العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية المذكورة، شرط ان تدعم الإصدارات الحديثة، أصول خارجية، وفى هذا الوضع فانه يتم استبعاد المهام التقليدية للبنك المركزى مثل الرقابة النقدية والقيام بدور المقرض الاخير الى جانب تضييق نظام السياسة النقدية.

٣- تثبيت سعر الصرف مقابل عملة او سلة عملات :

Other Conventional Fixed Peg Arrangements.

فى هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف مقابل عملة رئيسية او سلة من العملات، على ان يراعى فى تكوينها اهم

الشركاء التجاريين والماليين (الدولة الاولى بالرعاية تجارياً) بالاضافة الى التدفقات النقدية . ويتميز هذا النظام بعده حصائص من اهمها :

- السماح بايجاد هامش ضئيل للتحرك قدرة ١% صعوداً وهبوطاً.
- قيام السلطات النقدية بالمحافظة على سعر الصرف المعلن.
- تمتع هذا النظام بقدر اكبر من المرونة من النظامين السابقين.
- محدودية تدخل البنك المركزى فى هذا النظام .

٤- سعر الصرف المتحرك حول قيمة ثابتة :
Pegged Exchange Rate Within Bands.

حيث يتم فى هذا النظام التحرك حول قيمة ثابتة صعوداً وهبوطاً بنسبة اكبر من ١% (وهو النظام الذى تبنته الدول الاعضاء الـ European Monetary System أو EMS قبل تطبيق اليورو).

٥- سعر الصرف الزاحف : Crawling Pegs

يتم فى هذا النظام، اجراء تعديل فى قيمة العملة الوطنية بمقدار صغير يعلن مسبقاً، وذلك تلبية واستجابة لكثير من المؤشرات الاقتصادية مثل الاختلاف فى معدلات التضخم المستهدفة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين .

٦- سعر الصرف الزاحف حول قيمة ثابتة :
Exchanga Rate Within crawling Bands.

يتميز هذا النظام بالخصائص التالية :

- تحديد هامش للتحرك حول سعر الصرف الاساسى .
- تعديل هذا السعر كل فترة استجابة للتغيرات التى تحدث فى العديد من المؤشرات الكمية .
- اعتماد درجة المرونة فى هذا النظام على مقدار الهامش الذى يتم التحرك خلاله.
- لا يتم الاعلان عن التحرك فى السعر بصورة مسبقة .

٧- التعويم المدار:
Managed Floating With no Preannounced path for the Exchange Rate.

يتميز هذا النظام بما يلى :

- تدخل السلطات النقدية للتأثير على تحركات سعر الصرف .
- عدم تحديد او وجود التزام مسبق بمسار معين لسعر الصرف (المعلن عنه مسبقاً).
- اعتماد سعر الصرف فى هذا النظام على عدد من المؤشرات الرئيسية مثل موقف ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية والتطورات فى السوق الموازية

٨- التعويم المستقل: Independent Floating

فى هذا النظام يتم ملاحظة ما يلى :

- تحديد سعر الصرف بناء على لوضاع السوق (سوق الصرف الاجنبي) طبقاً لقوى العرض والطلب فى هذا السوق.
- التدخل من قبل السلطات النقدية (البنك المركزى) بصورة محدودة لتجنب الذبذبات الكبيرة فى اسعار الصرف او لوقف المضاربات .

هذا عن المقارنة بين نظم سعر الصرف الثابتة والمرنة من منظور صندوق النقد الدولى فى هذا الصدد اما عن الواقع الفعلى، فتشير تقارير الصندوق الى التحول الواضح من قبل الدول الاعضاء فيه منذ مطلع التسعينات فى القرن الماضي الى الاتجاه نحو الاخذ بنظام التعويم المدار - بوجه عام - ونظام الارتباط الجامد على حساب نظام الترتيبات الوسيطة (*).

أولاً: تطورات سعر الصرف منذ بداية التسعينات فى القرن الماضي :

الفترة من عام١٩٩١-١٩٩٣ (*) :

قامت مصر بعد توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩١ بتبنى برنامجها الاصلاحى، او بما يعرف بداية سياسة الاصلاح الاقتصادى، وكان اهم اجراءات، هذه السياسة، هى التحول من سياسة تعدد اسعار الصرف التى اتبعتها مصر طوال الثمانينات من القرن الماضى الى نظام موحد لسعر الصرف وذلك على مرحلتين :

المرحلة الاولى : فى فبراير ١٩٩١(*)، تم انشاء السوق الاولية والسوق الحرة للنقد الاجنبي مما حقق دفعه لقطاع المعاملات الخارجية وتحققت فوائض مكتب البنك المركزى من خلال شراء النقد الاجنبى لتدعيم احتياطيات مصر الدولية بحيث تزيدات خلال عام ١٩٩١/٩٠ لتسجل ٣,٩ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار لعام ١٩٩٠/٨٩.

المرحلة الثانية : ٨ اكتوبر ١٩٩١، نظراً لحدوث تقارب بين

(*) تعنى الترتيبات الوسيطة تبنى نظم اسعار صرف مربوطة بعملة واحدة او بسلة من العملات وقابلة للتعديل Adjustable peg

(*) فى عام ١٩٩١، تم تعديل القواعد المنفذة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦، لتحقيق المزيد من تحرير معاملات النقد الاجنبي، حيث انشئت السوق الحرة للنقد الاجنبي والتى تم فى ظلها اعطاء المصارف المعتمدة الحق فى تحديد اسعار شراء وبيع النقد الاجنبي فى ضوء ظروف العرض الطلب، كما تم الترخيص لجهات غير مصرفيه، بالتعامل فى النقد الاجنبي (شركات الصرافة)، وكذا السماح باخراج النقد الاجنبي فى صحبة المغادرين البلاد، الا انه استمر العمل بوجوب استرداد حصيلتى التصدير السلعى والسياحة.



سعر الصرف فى كل من السوقين (السوق الاولية – السوق الحرة) – دعا هذا السلطات النقدية الى الاسراع بدمجهما، عند سعر صرف ٣,٣ جنيهات مصرية مقابل واحد دولار امريكى، ومن هذا اصبحت كافة معاملات النقد الاجنبي، تتم من خلال السوق الحرة، اذ انه منذ هذا التاريخ تبنت مصر رسمياً نظام التعويم المدار Managed Floating، والذى بموجبه تم ربط قيمة الجنيه المصرى فى مجال التجارة الخارجية بالدولار الامريكي.

ولقد جاء هذا التغير فى نظام سعر الصرف فى اطار برنامج اقتصادى طموح، تم خلال التحول من نظام قائم على سيطرة القطاع العام الى نظام الاقتصاد الحر والذى منح للقطاع الخاص دوراً رائداً فى قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية، وقد لازم اصداره عدة قوانين (**)، الغرض منها التمهيد والاعداد للبيئة التشريعية الملائمة – لعملية التحول الاقتصادى .

*** الفترة من ١٩٩٤ – ١٩٩٨[١] :**

ومع التطورات الاقتصادية الاخيرة فى ظل توجه مصر لتفعيل برنامجها الاصلاحى بعد توقيع اتفاقية صندوق النقد الدولى فى منتصف عام ١٩٩١، وما نتج عن العمل فى ظل تحرير سعر الصرف من تحقيق درجة عالية من الاستقرار فى اسعار صرف الجنيه المصرى، وزيادة تدفق موارد النقد الاجنبي الى البلاد، مما اتاح زيادة احتياطيات النقد الاجنبي لدى البنك المركزى، اصبح هناك ضرورة ملحة لاجراء تعديل كبير وجذرى فى قانون النقد الاجنبي، ليواكب بعض التطورات الهامة، وبصفة خاصة، بعد توقيع مصر على اتفاقية الجات، وانفتاحها على العالم الخارجى سواء فى المجال السلعى والخدمى. ووفقاً لهذه التطورات وضرورة مسايرتها من قبل مصر، تم اصدار القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ والخاص بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي، ولقد تبللور هذا القانون فى الصورة التالية:

- اعطى الحق لجميع الاشخاص (الطبيعية والاعتبارية). فى الاحتفاظ بكل ما يؤول اليهم او يملكونه من نقد اجنبي.
- الحق فى تحويل النقد الاجنبي الى الداخل او الى الخارج على ان يتم عن طريق البنوك المعتمدة القيام باية عملية من عمليات النقد الاجنبي بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل او الخارج والتشغيل والتغطية فيما تمتلكه وتحوزه من نقد اجنبي .
- الزام البنوك المعتمدة بتقديم بيان عما تباشره من علميات- لوزارة الاقتصاد والبنك المركزى المصرى .
- تضمن القانون مراقبة البنك المركزى للبنوك والجهات الرخص لها بتنفيذ عمليات النقد الاجنبي .
- للغى هذا القانون الالتزام باسترداد حصائل التصدير السلعى وحصيلة السياحة وما يؤول للجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام من النقد الاجنبي .
- اجاز ادخال او اخراج النقد المصرى وفقاً للشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .
- قضى القانون ان يكون اجراء المعاملات والتحويلات ذات الطابع الرأسمالى والمتعلقة بتصرف الاجانب المقيمين بالخارج فى ممتلكاتهم فى داخل البلاد، وفقاً للشروط والاوضاع التى يضعها الوزير المختص على ان يتم هذا التحويل خلال خمس سنوات من تاريخ التصرف فى العقارات .
- نص هذا القانون على ان يتم تسوية ناتج عمليات النقد الاجنبي التى يديرها البنك المركزى نيابة عن الحكومة،من خلال حسابات يحددها وزير المالية بالتنسيق مع محافظ البنك المركزى .
- الغى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤، العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي، مع عدم الاخلال بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، وذلك لايجاد التنسيق بين هذا القانون وقانون الاستثمار فيما قرره من استثناءات من احكام قانون النقد.

واجمالاً يمكن القول، بان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤، قد اعتبر ان الاصل فى المعاملات بالنقد الاجنبي وادخال واخراج الجنيه المصرى هو الاباحة، الا انه اوقف ذلك على امرين هما:

١- اللائحة التنفيذية للقانون التى تحدد القواعد والاسس المتعلقة بتنظيم سوق الصرف الاجنبي وذلك بالتنسيق مع البنك المركزى .

٢- الشروط التى يحددها الوزير الذى يتبعه قطاع النقد الاجنبي .

الملاحظ لهذه الفترة (١٩٩٤/١٩٩٨) والفترة التى سبقتها (١٩٩١-١٩٩٣) ان سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل العملة الرئيسية (الدولار الامريكى) قد تمتع بالثبات النسبي خلال الفترة (١٩٩١- ١٩٩٨)، حيث نجده قد تذبذب فى

(**) لعل من اهم تلك القوانين والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، بشان قطاع الاعمال العام، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢، بشأن تعديل بعض احكام قانون البنوك والائتمان، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشان تنظيم سوق راس المال والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤.





حدود ضيقة اذا ارتفع من ٣,٣٢ جنيه / دولار امريكى فى اواخر عام ١٩٩١ الى ٣,٣٨٨ جنيه فى نهاية عام ١٩٩٨[٧].

ثانياً: أسباب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصرى (انخفاض قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار الأمريكى) منذ عام ١٩٩٩:

لقد استمد الجنيه المصرى هذا الاستقرار فى سعر صرفه امام الدولار الامريكى من خلال متغيرات هيكلية، كما يستدل على ذلك من الجدول رقم (١)، مثل ارتفاع نمو الناتج المحلى ليصل الى ٥,٧% فى عام ١٩٩٨، وانخفاض معدل التضخم الى ٣%، وانخفاض الدين الخارجي واعباء خدمته ليصل الى ٢٨,١ مليار فى عام ١٩٩٨، بالاضافة الى تكوين رصيد من النقد الاجنبي لدى البنك المركزى يغطى واردات اكثر من ١٢ شهراً، بما يعنى زيادة المقدرة الاستيرادية لمصر.وفى هذه الدراسة سوف نسوق اولا دراسة الاسباب التى ادت الى ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكى مقابل الجنيه، لما لهذا الارتفاع من اثار سلبية على الاقتصاد القومى ككل، وبصفة اساسية على ميزان المدفوعات ومكوناته او تفريعاته، وهذه هى النقطة التالية فى الدراسة، ومنذ بداية ازمة ارتفاع سعر الدولار الامريكى مقابل الجنيه المصرى فى نهاية عام ١٩٩٨ وحتى بداية عام ٢٠٠٣، فان اصابع الاتهام تتجه الى جهتين وهما المنوط بهما التعامل فى سوق الصرف الاجنبي وذلك وفق ما يلى [٨]:

- **الجهة الأولى : البنوك .**

تم توجيه الاتهام الى البنوك التى تتحصل على الدولار الامريكى من البنك المركزى، وبسعر منخفض تم تبيعه الى بعض عملائها الذين يقومون ببيعه بسعر اعلى محققين ارباحاً سريعة وسهلة من جراء فروق الاسعار .

- **الجهة الثانية : شركات الصرافة والمستوردين :**

تم توجيه الاتهام الى شركات الصرافة التى تضارب على الدولار برفع سعره، والمستوردين الذين تسببوا فى حدوث زيادة كبيرة فى استيراد السلع الاستهلاكية من دول جنوب شرق أسيا بسبب تدنى الاسعار فيها، اثر حدوث الانهيار الاقتصادى لبعض دول المنطقة المذكورة آنفاً فى عام ١٩٩٧. - هذا وان اضاف بعض المراقبين لهذه الازمة، اتهام البنك المركزى المصرى، بزيادة حدة الازمة لعدم تدخله فى علاجها فى الوقت المناسب بغرض حفظ التوازن فى سوق الصرف الاجنبي داخل مصر .

ولكن عند تحليل اسباب هذه الازمة التى تعرض لها الاقتصاد المصرى منذ نهاية عام ١٩٩٨ وحتى بداية عام ٢٠٠٣، اى ما يقرب من اربع سنوات كاملة، تم فيها بعض الاجراءات النقدية وخفض لسعر صرف الجنيه المصرى امام الدولار الامريكى واتباع سياسة التعويم المدار، فانه يلزم بالضرورة التفرقة بين العوامل الهيكلية الضاغطة على سعر الصرف مثل الادخار والاستثمار والناتج القومى والدين العام الخارجى من جهة وبين العوامل العارضة، والتى هى بدورها مرتبطة بحدوث تغيرات طارئة فى البيئة التى يعمل فى إطار الاقتصاد القومى وعدم الاستجابة او حدوث مرونة لتلك التغيرات باتخاذ الوسائل والإجراءات الملائمة لها من جهة اخرى [٩].

أ- العوامل الهيكلية والتى تتمثل فى الآتى :

تدنى معدلات الادخار المحلى والاستثمار المحلى وتضاؤل دورها فى الناتج المحلى الإجمالى :

من خلال النظر الى الجدول رقم (١)، يلاحظ ضعف معدل الإدخار القومى او المحلى، إذ أن العجز فى الميزان التجارى فى الاقتصاديات النامية ومن بينها مصر– يعنى بتعبير أدق أن استهلاك المجتمع واستثماراته تتجاوز قدراته الإنتاجية، ومن هذا الباب يلجأ الى الاقتراض من الخارج تمويلا للفجوة الادخارية Saving gap، حيث يتضح أن معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلى قدر بـــ ١٩,٧% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وليسجل خلال الفترة محل الدراسة (٩١/١٩٩٢– ٢٠٠٢/٢٠٠٣) فى المتوسط ٢٠%، هذا فى الوقت، الذى بلغ- فيه معدل الاستثمار المحلى نحو ١٦,٤% كنسبة من الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وليسجل معدله، أيضا، فى المتوسط ٢٠ % أثناء الفترة محل البحث .

تضاؤل دور الصادرات السلعية فى الميزان التجارى :

وهذا الضعف فى مجال التصدير، يتضح من خلال التراجع والتدنى المستمر والواضح لمعدل النمو السنوى للصادرات السلعية، وكذا تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات فى معظم سنوات التسعينات من القرن الماضى، كما يستدل على ذلك من الجدول رقم (٢) بما يعنى تراجع مقدرة الدولة الاستيرادية، علاوة على اختلال هيكل تلك الصادرات وعدم تنويعها .



الأهمية النسبية لميزان الخدمات على سائر تفريعات ميزان المدفوعات :

يلاحظ اعتماد ميزان المدفوعات الكلي ـ في ضوء العجز المزمن في الميزان التجاري كما يتضح من الجدول رقم (٣) - على ميزان الخدمات (الصادرات غير المنظورة) وبصفة خاصة على التحويلات وإيرادات السياحة وإيرادات المرور في قناة السويس لمواجهة العجز في الميزان التجاري، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ان المصادر الهامة والرئيسية لحصيلة النقد الأجنبي في ميزان الخدمات (التحويلات والسياحة) تتصف بحساسية عالية للظروف الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي لضغوط شديدة، إذا ما تعرضت هذه المصادر للتقلبات، فإنها تؤدي في النهاية الى تدهور سعر الصرف .

ب ـ العوامل العارضة والتي يمكن بلورتها فيما يلي نظرا لتأثرها وحساسيتها لسعر صرف العملة المحلية:

ميزان العمليات الجارية (الميزان الجاري) :

تحول الفائض في ميزان العمليات الجارية في عام ١٩٩٨/٩٧ كما يتضح من الجدول رقم (٣) ولأول مرة تقريبا منذ عدة سنوات (١٩٩٢/٩١ ـ ١٩٩٧/٩٦) الى عجز بلغ ٢,٤ مليار دولار، وهو الاتجاه الذي دام خلال السنوات التالية (من ١٩٩٩/٩٨ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٠)

* **الواردات :**

يلاحظ التزايد المستمر في قيمة الواردات منذ منتصف التسعينات في القرن الماضي كما يتبين من الجدول رقم (٢)، والتي زادت حدتها في اعقاب أزمة جنوب شرق آسيا لتسجل نحو ١٦,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨/٩٧ بزيادة قدرها ١٣٣٥ مليون دولار عن واردات عام ١٩٩٧/٩٦، وترتفع تدريجيا الى ١٧ مليار دولار و ١٧,٩ مليارا خلال عامي ١٩٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩ على الترتيب، وإن كانت قد تراجعت حدتها في عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ لتقتصر على ١٤,٨ مليار دولار.

* **عوائد قطاع البترول :**

من خلال الجدولين رقمي (٤)، (٥) يظهر حدوث تراجع واضح في عوائد قطاع البترول في عام ١٩٩٨/٩٧ بنسبة ٣٣% مقارنة بمثيله في عام ١٩٩٧/٩٦ لتصل الى ما يقارب ١,٧ مليار دولار، وتشهد تراجعا أيضا، بنسبة ٦١,٥% في عام ١٩٩٩/٩٨ لتقتصر على نحو مليار دولار فقط، وهو ما يعزى الى انخفاض أسعار البترول العالمية الى أدنى مستوى لها منذ عدة سنوات، بل ان الامر قد تحول الى عجز مستمر في السنوات التالية حيث قدر هذا العجز بنحو ١١٥ مليون دولار و ٥٣٩,٥ مليونا و ٤٣٤,٨ مليونا للسنوات ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٢/٢٠٠١ على التوالي .

* **الإيرادات السياحية :**

تراجعت الإيرادات السياحية في عام ١٩٩٨/٩٧ كما تبين من الجدول رقم (٦) بما قيمته ٧٠٥ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٩٧/٩٦، اثر تداعيات حادث الأقصر بصعيد مصر، وكذا تخفيض أسعار الخدمات المقدمة للسياح، هذا وإن كانت السياحة قد بدأت في استعادة ارتفاعها منذ عام ١٩٩٩/٩٨، الا ان الأمر تكرر مرة اخرى عقب احداث سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة الأمريكية مما ادى الى تراجع الإيرادات السياحية بين عامي ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٢/٢٠٠١ بما يقدر بنحو ٨٩٤,١ مليون دولار وهو مبلغ يفوق التراجع الذي تم عقب حادث الأقصر بما يقارب ٢٠٠ مليون دولار الأمريكي

* **صافي استثمارات المحفظة :**

تأرجح رصيد صافي استثمارات المحفظة كما يتضح من الجدول رقم (٤) والذي بلغ اعلى مستوى له في عام ١٩٩٧/٩٦ ليسجل نحو ١,٥ مليار دولار اثر قيام الأجانب بالاكتتاب في السندات والأذون على الخزانة المصرية، وانعكاسا للنشاط الكبير في سوق الأوراق المالية، مع بدء تفعيل برنامج الخصخصة، وطرح بعض شركات قطاع الأعمال للبيع في البورصة المصرية، إلا انه تحول الى تدفقات سالبة (صافي تدفقات خارجه) بلغت نحو ٢٤٨ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨/٩٧ ونحو ١٧٣,٦ مليون خلال عام ١٩٩٩/٩٨، ثم تحول لرصيد موجب (صافي تدفقات داخله) بلغ نحو ٤٧٣ مليون دولار، ٣٦١ مليونا ٩٩٨,٩ مليونا خلال الأعوام ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠١ /٢٠٠٢) وحدوث تراجع في هذا الرصيد بصورة واضحة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ليقتصر على ٤٠٥,٢مليون دولار (تدفقات مالية خارجة)

* **الاستثمارات الأجنبية :**

خروج الاستثمارات الاجنبية في شكل أذون الخزانة والتي قدرت بنحو ٩٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨/٩٧ .

* **عوائد قناة السويس :**

انخفضت عوائد المرور في قناة السويس في عام ١٩٩٨/٩٧ بنحو ٧٨ مليون دولار أمريكي عن مثيلتها في



عام ١٩٩٧/٩٦ لتقتصر على ٢٤٥٧ مليون دولار كما يستدل على ذلك من الجدول رقم (٦)، ويرجع هذا الى انخفاض اسعار وتكاليف النقل وحالة الركود فى الاقتصاد العالمى، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكى امام وحدة حقوق السحب الخاصة التى يحسب على اساسها رسوم المرور فى قناة السويس .

* **أداء شركات الصرافة :**

تسبب اداء بعض شركات الصرافة الغير سليم فى رفع سعر الدولار الأمريكى عن مستوياته الحقيقية من خلال عمليات البيع والشراء بأسعار تختلف عن الاسعار المعلنة من جانبها، مما أدى الى خروجها على قواعد العمل بسوق الصرف الأجنبى، ودعم هذا الموقف السئ قيام بعض المتعاملين وبعض شركات الصرافة بحجب كميات كبيرة من الدولار الأمريكى التى بحوزتهم،

بهدف المضاربة على امل استمرار ارتفاع الاسعار او قيام الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الرئيسية وبصفة خاصة الدولار الأمريكى، هذا بالاضافة الى قيام بعض البنوك الصغيرة والتى لا يتوافر لديها موارد بالنقد الأجنبى من خلال عملائها، الى تدبير هذا النقد عن طريق شركات الصرافة، والأمر الذى ادى الى توليد طلبا اضافيا على موارد هذه الشركات مما دفعها الى بيع النقد الأجنبى الذى بحوزتها بسعر اعلى، ولقد تزامن هذا الموقف مع قدوم موسم الحج فى هذه الفترة مما احدث زيادة فى الطلب على الدولار وبعض العملات الرئيسية مثل الريال السعودى .

* وفى النهاية فإن هذه العوامل العارضة قد اثرت على حصيلة الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية، بحيث اذ قمنا بحسابها وجمعها نجد أنها قد فاقت العجز الذى أورده الجدول رقم (٧) الخاص بموارد واستخدامات النقد الاجنبى فى سوق الصرف الاجنبى والمقدر بـ ٥,١ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩٩/٩٨، وهو العام الذى أعقب أزمه سعر الصرف الأجنبى فى الاقتصاد المصرى، وفيما يلى بيان لهذا العجز من خلال التحليل السابق للعوامل العارضة التى ادت الى هذا العجز:

- العجز فى الميزات الجارى (١٩٩٨/٩٧)	٢٨٠٠	مليون دولار امريكى
- تراجع عوائد البترول (١٩٩٨/٩٧)	٨٥٠	مليون دولار امريكى
- تراجع الايردات السياحية (١٩٩٨/٩٧)	٧٠٥	مليون دولار امريكى
- صافى استثمارات المحفظة (١٩٩٨/٩٧)		
- صافى تدفقات خارجة سالبة	٢٤٨	مليون دولار امريكى
- الاستثمارات الاجنبية (خروج فى شكل اذون خزانة)	٩٠٠	مليون دولار امريكى
- تراجع عوائد قناة السويس (١٩٩٨/٩٧)	٧٨	مليون دولار امريكى
الإجمالى	٥٥٨١	مليون دولار امريكى

وباحتساب كل نتائج العوامل العارضة، نجد أنها قد فاقت تقديرات الموارد والاستخدامات المعلنة من قبل السلطات النقدية فى البنك المركزى ٥,١ مليار دولار عجز فى عام ١٩٩٩/٩٨ عقب أزمة سعر الصرف فى عام ١٩٩٨/٩٧ كما يتضح من الجدول السابق، بما يقارب ٥٠٠ مليون دولار امريكى، ناهيك عن الآثار التى أحدثتها شركات الصرافة فى هذا المجال، سواء فى شكل مردود نقدى، او ما تبع ذلك من مردود اقتصادى وهو قيام الحكومة ببحث عن حل لمشكلة سعر الصرف فى سوق الصرف الأجنبى للجنيه المصرى، والتى كان من اخطرها تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الرئيسية ومن اهمها الدولار الأمريكى .

وكنتيجة وكرد فعل من قبل السلطات النقدية خلال السنوات التالية للعام المالى والنقدى ١٩٩٩/٩٨، تم اتخاذ بعض الإجراءات والقرارات لمواجهة تراجع حصيلة النقد الاجنبى وتذبذب أسعار صرف العملات فى سوق الصرف الأجنبية فى مصر ومواجهة الأزمات الاقتصادية التى عصفت بالاقتصاد العالمى مثل انهيار اسواق جنوب شرق اسيا فى ١٩٩٧/٩٦ واحداث سبتمبر ٢٠٠١، فضلا عن الازمات المحلية مثل احداث الاقصر فى عام ١٩٩٧/٩٦ وأثرها على السياحة، وكذا تراجع عوائد وأسعار البترول فى الاسواق العالمية فضلا عن أحداث غزو العراق من قبل القوات الانجلو أمريكية وما سبقها من تداعيات فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وآثار ذلك على تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وعلى مناخ الاستثمار فى مصر ولذا فسيتم ايضاح الإجراءات والقرارات التى اعقبت تراجع احتياطيات مصر من العملات الاجنبية وذلك وفق المتتابعة التالية .



ثالثا : الإجراءات والقرارات النقدية فيما يتعلق بعلاج أزمة سعر الصرف الأجنبى فى مصر (١٩٩٨/٢٠٠٣) (١٠)

(أ) الفترة من نهاية عام ١٩٩٨ إلى يناير ٢٠٠١ :

أدت الصدمات الخارجية التى تعرض لها الاقتصاد المصرى منذ أحداث جنوب شرق آسيا فى نهاية عام ١٩٩٧، مرورا بالتراجع فى حجم السياحة الخارجية بنهاية العام ذاته - بالاضافة الى بعض العوامل الهيكلية فى الاقتصاد المصرى الى تعرض سوق الصرف الأجنبى فى نهاية عام ١٩٩٨ لضغوط شديدة وعنيفة كان مؤداها انخفاض المعروض من النقد الأجنبى وعدم ملاحقته للطلب عليه، مما أدى فى النهاية الى حدوث تأثير سلبى على ميزان المدفوعات وادى الى تحول الفائض لعجز فى العام المالى ١٩٩٨/٩٧ لأول مرة منذ مطلع التسعينيات فى القرن الماضى ولمعالجة هذا الموقف تم اتخاذ بعض السياسات من قبل السلطات النقدية (البنك المركزى) إذ إنه فى عام ١٩٩٩ تم مواجهة هذه المشكلة بعدة اجراءات من اهمها :

- قيام البنك المركزى بتوفير النقد الأجنبى الذى تحتاجه البنوك بشرط ان يكون ذلك لتسوية العجز بين مواردها واستخداماتها الناشئة عن تعاملاتها الفعلية مع العملاء، مع اخذ هذه البنوك فى حسبانها الحدود المقررة من البنك المركزى بشأن التوازن فى مراكز العملات
- وجه البنك المركزى تحذيرا الى البنوك المعتمدة بعدم تدبير احتياجات عملائها للاعتمادات المستندية او سداد المديونيات بسعر أعلى من الأسعار المعلنة، مع قيام الرقابة على البنوك والرقابة على النقد بالبنك المركزى بحملات تفتيشية على البنوك وشركات الصرافة للتأكد من بيعها النقد الأجنبى لعملاء فى ضوء تعليمات البنك المركزى .
- اصدار التعليمات لشركات الصرافة بالالتزام الكامل بالأسعار المعلنة، ويواكب ذلك اغلاق الشركة نهائيا فى حالة مخالفتها لهذه التعليمات، وهو إجراء تم اتخاذه بالفعل تجاه بعض شركات الصرافة .
- وجه البنك المركزى تحذيرا الى البنوك المعتمدة لديه من عدم الالتزام الدقيق بالضوابط الصادرة عنه بشأن منح الائتمان، وبصفة خاصة تمويل استيراد سلع استهلاكية اتسمت بتزايد المخزون منها .
- اصدر تعليمات بضرورة التزام البنوك بالحصول على تأمين نقدى بنسبة ١٠٠% للاعتمادات المستندية التى تفتح لاستيراد سلع لحساب التجار للاتجار فيها او لحساب الجهات الحكومية، وكذلك الحصول على التأمين بنفس النسبة لمقابلة أى التزامات على البنوك، وهذا يعنى قيام العملاء بتمويل هذه السلع بالكامل من مواردهم الذاتية .

(ب) فشل الإجراءات السابقة فى إحداث إصلاح ومعالجة أزمة قصور موارد النقد الاجنبى والآثار الناجمة عنه والتى اتسمت بما يلى :

- لم يتم الاعتراف بالأزمة من قبل السلطات النقدية، وبصفة خاصة البنك المركزى بالسرعة المطلوبة، ولكن تم الإعلان عنها بأنها مجرد مضاربات طارئة على العملات الأجنبية .
- تم التركيز من قبل البنك المركزى المصرى على الإجراءات الرقابية والحملات التفتيشية على شركات الصرافة والبنوك .
- وجود شواهد على إمكانية حدوث اضطرابات فى سعر الصرف مثل : تزايد العجز التجارى، تراجع الإيرادات السياحية، والنمو المتزايد فى الائتمان المحلى، ووقوع أزمة جنوب شرق آسيا .
- تباطؤ البنك المركزى فى الإجراءات اللازمة لمواجهة النقص فى المعروض من النقد الأجنبى لعدة اشهر، تجنبا لاستخدام الاحتياطيات الدولية على اعتبار انها تحتل رمزا هاما من رموز نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى.
- تدخل البنك المركزى فى نهاية الأمر، بضخ كميات من النقد الأجنبى فى السوق للمحافظة على ثبات سعر الصرف .
- لم يكن هذا التدخل بالقدر الكافى او السرعة المطلوبة، مما انعكس مباشرة على تغذية التوقعات باتجاه سعر اصرف للجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى الى الانخفاض بصورة مستمرة .

- فى اكتوبر ٢٠٠٠، تم الاعلان عن عدد من الإجراءات لمواجهة اضطرابات سعر الصرف مثل :

- وضع حدود للسحب لا تتجاوز ٢٠ ألف دولار من البنوك، وضرورة اخطار البنك قبل السحب بمدة كافية، وعلى الرغم من التراجع بسرعة عن تلك الإجراءات ووصفها بأنها مرشد للجهاز المصرفى .
- استمرار التدخل من جانب السلطات النقدية (البنك المركزى) فى سوق الصرف الأجنبى للمحافظة على ثبات سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى، قد أسهم الى جانب عوامل اخرى، فى انخفاض السيولة بالعملة المحلية وتحولها الى ازمة فى السيولة المحلية.



- ووفقا للظروف السابقة، فقد اتخذت السياسات النقدية تجاه سعر الصرف، اتجاها عمليا بالسماح لسعر الصرف فى السوق بأن يقترب من حاجز الأربعة جنيهات (*).

(جـ) الإجراءات التى تمت فى أول يناير ٢٠٠١ :

- ولاحتواء الآثار السلبية التى نتجت عن الممارسات السابقة والتطبيق الفعلى للإجراءات التى نفذها البنك المركزى، فلقد تم فى يناير ٢٠٠١، وضع آلية وضوابط جديدة لتحديد سعر صرف واقعى (مرجح) للجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى والعملات الأخرى على اساس متوسط اسعار التداول خلال الأسابيع الثلاثة السابقة، مع تحديد هامش للتحرك بنسبة ١% صعودا وهبوطا طبقا لأوضاع اسوق، وليصل الى ٣,٩٠ مم / دولار أمريكى (تم رفع هذا الهامش فى يوليو ٢٠٠١ الى ١,٥% لكل من الدولار الأمريكى، والعملات العربية، و٢% للعملات الأخرى) .
- وفيما يتعلق بإجراءات وآلية القرار رقم ١٠٣ فى ٢٩ يناير ٢٠٠١ الصادر من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بشأن تعديل أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٤، الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى، فلقد تضمنت هذه الإجراءات ما يلى :

- إنشاء غرفة مركزية بالبنك المركزى المصرى، يكون عملها تجميع احصاءات سوق الصرف الأجنبى، وتكوين سوق للنقد الأجنبى فيما بين البنوك وتنظمه .
- تقوم البنوك بابلاغ الغرفة ببيانات عن حجم عمليات الشراء والبيع والأسعار للعملات الأجنبية وفقا للقواعد والترتيبات التى اصدرها البنك المركزى .
- اعلان الغرفة المركزية بصفة دورية عن متوسط اسعار الصرف لمختلف العملات الأجنبية وفقا للعمليات الفعلية واستخدامات السوق الحرة .
- الزام شركات الصرافة بزيادة رؤوس اموالها المدفوعة الى عشرة ملايين، خلال فترة أقصاها ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .
- الزام شركات الصرافة باعداد قوائم مالية كل ثلاثة شهور، وكذا فى نهاية كل عام، على ان يتم مراجعة تلك القوائم بمعرفة مراقب الحسابات .

ولكن عند التنفيذ لهذه الإجراءات وتتبع آلياتها، نجد انها لم تؤت النتيجة المأمولة منها، نظرا للأسباب التالية :

- وجود طلب متزايد على الدولار سواء من جانب قطاع الأعمال او المستوردين او المسافرين للخارج بغرض السياحة الدينية او الترفيهية .
- رغبة الأفراد وقطاعات الأعمال فى الاحتفاظ بالعملة الأجنبية تحسبا لمزيد من الانخفاض فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية المتداولة داخل مصر .
- ادى ما سبق الى وجود فجوة كبيرة بين الطلب وبين المعروض من النقد الأجنبى لدى البنوك لا سيما فى ظل الارتفاع الكبير والمتوالى فى سعر الصرف للعملات الأجنبية خارج الجهاز المصرفى .

(د) قرار البنك المركزى فى أغسطس ٢٠٠١ :

كنتيجة مؤكدة للتداعيات والأسباب التى سقناها سابقا فإن البنك المركزى قرر رفع السعر المركزى للدولار الأمريكى الى ٤١٥ قرشا مقابل ٣٩٠ قرشا اى ما يعنى تخفيض قيمة الجنيه بنحو ١,٥% خلال عدة أيام (من يوليو ٢٠٠١ الى اغسطس ٢٠٠١) [١١] كما يمثل هذا التخفيض ما يوازى نحو ٢٢,٥% مقارنة ببدء الأزمة فى مطلع عام ١٩٩٨، وبنحو ٢٥,٨% مقارنة ببدء السوق المصرية فى اكتوبر ١٩٩١ . مع زيادة هامش التغيير الى ٣% بدلا من ١,٥% للتخلص من ظاهرة اكتناز الدولار الأمريكى او محاولة استخدامه للمضاربة.

(هـ) إجراء توفير النقد الأجنبى للعملاء دون حدود قصوى عقب قرار البنك المركزى فى أغسطس ٢٠٠١ : [١٢]

وقد تم هذا بالتوازى مع قرار البنك المركزى بتخفيض الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية كما ذكرنا آنفا ان اصدر البنك المركزى سياسته النقدية فى مجال الصرف الأجنبى والتى مفادها ان تقوم البنوك بتوفير النقد الأجنبى للعملاء دون حدود قصوى ودون طلب اية مستندات سعيا من القائمين على السياسة النقدية بالبلاد على استعادة الثقة بالتعامل مع البنوك مرة أخرى بعدما تحول العملاء الى شركات الصرافة.

ولكن المتتبع لهذا الإجراء، ولو بنظرة سريعة يلاحظ انه كان قرارا فاشلا بكل المقاييس، اذ ادى هذا الإجراء الى استنزاف جزء كبير من موارد النقد الأجنبى للبلاد الموجود بحوزة البنوك المعتمدة وتحويلها للخارج بما يقدره المهتمين بهذا الوضع بأكثر من ٥ مليار دولار أمريكى.

- **أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات الأمريكية :**

شهد عام ٢٠٠١ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وبما خلفته هذه الأحداث من تأثيرات على المستويين العالمى والمحلى، بل وما زالت تداعيات هذه الأحداث تتوالى بأبعاد

(*) فى ديسمبر ٢٠٠٠ بلغ سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى ٣,٦٩ جم/ ١ دولار أمريكى – أنظر فى ذلك البنك/ الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد ١، المجلد (٥٥)، ٢٠٠٢ .



من المتعذر التكهن بها جغرافيا وزمنيا واقتصاديا وسياسيا.

وفيما يتعلق بالاقتصاد المحلى، فإن سعر الصرف عاد الى الارتفاع مرة ثانية فى اعقاب احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما نتج عنها من تراجع لحصيلة مصر المتوقعة من النقد الأجنبى، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتراجع النشاط السياحى وبالتالى تناقص حصيلة الإيرادات السياحية، وقد أدى هذا الى دعم المضاربات على خفض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية وبصفة اساسية امام الدولار الأمريكى.

(و) الإجراءات التى تضمنتها سياسة البنك المركزى المصرى لمواجهة آثار أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ :

- تقدير حجم النقد الأجنبى .
- اتخاذ قرار بعدم استخدام الاحتياطيات من النقد الأجنبى فى تغطيتها .
- اللجوء الى تخفيض قيمة الجنيه المصرى بدلا من استخدام الاحتياطيات .
- العمل على تغطية الفجوة من خلال الدول المانحة حتى يتمكن البنك المركزى من ضخ النقد اللازم لدعم سعر الصرف عند مستوياته الجديدة ..
- محاولة ترشيد الاستيراد بالغاء عمليات مستندات التحصيل (وهو القرار الذى تم التراجع عنه بعد أيام من صدوره)
- تم تخفيض قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى فى ٢٠٠١/١٢/١٣ الى ٤٥٠ قرشا، وفى ٢٠٠٢/١/١٣ الى ٤٥١ قرشا / دولار امريكى مع الاحتفاظ بهامش الـــ ٣% صعودا او هبوطا .
- ضخ نحو ٥٠٠ مليون دولار امريكى بواسطة البنك المركزى لمقابلة الطلب المتوقع مع الاعلان عن امكانية ضخ ٢٥٠ مليون دولار شهريا حتى يونيو ٢٠٠٢ لاحداث التوازن المطلوب فى سوق الصرف .

(ز) قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصرى فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ : [١٣]

شهد عام ٢٠٠٣ منذ بدايته اتخاذ العديد من الإجراءات التى استهدفت انعاش الاقتصاد المصرى، اذ انه على الصعيد النقدى اتخذت الحكومة قرارا بتحرير سعر صرف الجنيه المصرى فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣، ليتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، شريطة ان يكون السعر موحدا فى سوق النقد لمواجهة عمليات المضاربات والقضاء عليها بصفة نهائية فى السوق غير الرسمية للعملات الأجنبية، وبذلك فلقد ادى هذا القرار الى انخفاض سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى بنسبة ٢٥% ليسجل نحو ٦١٥ قرشا / دولار فى يناير ٢٠٠٣ مقابل ٤٦٢ قرشا فى ديسمبر ٢٠٠٢. وبغرض نجاح هذا القرار وتهيئة المناخ الاقتصادى امامه، فلقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ والخاص بتنظيم التصرف فى موارد النقد الأجنبى، ومفاده ما يلى :

- الزام الوزارات والهيئات الاقتصادية والخدمية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال وشركات وافراد ومنشآت القطاع الخاص بتحويل ١,٥% من حصائلهم من النقد الأجنبى الى البنك للمساهمة فى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى.
- ولقد عملت هذه الإجراءات على تثبيت سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية، وذلك بعد مرور عدة شهور من عام ٢٠٠٣، ومع قرب نهايته استقر السعر عند مستواه الذى حددته السلطات النقدية وهو ٦١٥ قرشا / دولار امريكى ويرجع هذا الى قيام الحكومة بضخ مئات الملايين من الدولار الأمريكى فى سوق النقد الأجنبى من خلال البنوك (المعتمدة) وذلك كله بغرض احداث التوازن المطلوب فى سوق العملات الأجنبية .
- ولتحقيق مرونة أكبر فى سعر الصرف وفلقد اتخذت السلطات النقدية عدة إجراءات خلال العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ منها ما يلى : * تم إلغاء العمل بسعر الصرف المركزى وتحرير سعر صرف الجنيه المصرى فى نطاق السوق الحرة اعتبارا من ٢٩ يناير ٢٠٠٣، * تقرر إلزام الجهات التى يتولد عن أنشطتها موارد بالنقد الأجنبى، بأن تبيع ٧٥% منها للبنوك خلال أسبوع من تاريخ ورودها، * تجنب هذه الجهات ٢٥% الباقية فى حسابات خاصة بالبنوك لمقابلة التزاماتها قبلها والوفاء بمتطلبات نشاطها بالنقد الأجنبى.

رابعا : آثار سياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصرى على ميزان المدفوعات خلال الفترة (من ١٩٩٢/٩١ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

بداية أو بادئ ذى بدء، قبل الدخول فى ماهية تقييم سياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصرى امام العملات الأجنبية ـــ وبصفة خاصة أمام الدولار الأمريكى، باعتباره عملة التعامل الدولية لمصر فى العلاقات الاقتصادية الخارجية،فإن هناك ضرورة لتوضيح الظروف والمتغيرات الاقتصادية الهامة التى تواجدت على الساحة الاقتصادية فى مصر وذلك





لبيان البيئة المحيطة بسياسات سعر صرف العملة المحلية، وان المتتبع لهذه المتغيرات والإجراءات يتبين ان من اهمها:

١- لابد من ذكر هذا المتغير والذى سبق الفترة محل الدراسة، عندما قامت مصر فى مايو ١٩٨٧ بتوقيع اتفاقية مع هيئة النقد الدولى والتى سميت باتفاقية المساندة والتى تتيح لمصر الحصول على ما يعادل ٢٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالى ٣٢٧ مليون دولار أمريكى) ويتضمن اتفاق المساندة هذا، برنامجا للإصلاح الاقتصادى والمالى لمدة ١٨ شهرا لعلاج الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى، والتى تمثلت آنذاك فى عدم التوازن بين العرض والطلب، وبين الصادرات والواردات، وكان من اهم اقتراحات الصندوق فى هذا الصدد لمعالجة هذا الخلل ما يلى: بالنسبة لسياسة سعر الصرف [١٤] : يؤكد الصندوق على ضرورة القضاء على تعدد اسعار الصرف والاتجاه لسعر صرف حقيقى للجنيه المصرى بغرض تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات .

٢ - اصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بغرض حل مشاكل قطاع الأعمال واعادة تأهيل شركاته من خلال تشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهما أو مشتريا للشركات العامة (خصخصة الملكية) .

٣ - صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذى يعد بمثابة خطوة هامة فى هذا المجال ـ خاصة بعد اتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية المكملة له لتهيئة البيئة المناسبة لحفز التعامل من خلال هذا السوق، والعمل على جذب الاستثمارات سواء ما كان منه محليا او أجنبيا.

٤ - فى اطار السياسة الشاملة للإصلاح الاقتصادى اعدت الحكومة المصرية، برنامجا تفصيليا للخصخصة، تم إعلانه فى يناير ١٩٩٣، وتشير الاتجاهات العامة لهذا البرنامج الى انه يسير فى خطين اساسيين :

الأول : طرح بعض الاصول العامة للبيع .

الثانى : إعادة هيكلية بعض الشركات العامة تمهيدا لجذب مستثمرين او مشترين، ويصاحب ذلك كله وضع اسس عامة لنظام الحوافز وتقييم الأداء فى تلك الشركات .

ولقد اثرنا على ذكر هذه المتغيرات باعتبار أن لها علاقة بسياسات سعر الصرف للجنيه المصرى، **إذ أن المتغير الذى تم إيراده فى البند الأول، وهو الاتفاقية التى أبرمت مع صندوق النقد الدولى فى عام ٨٧** نص بصراحة على توحيد سعر صرف الجنيه المصرى

وفيما يتعلق بالبند الثانى والرابع والمتعلقان بسياسة الخصخصة لشركات قطاع الأعمال العام، والتى تتيح صراحة دخول بعض المستثمرين الأجانب بجانب المستثمرين المحليين فى شراء، بعض الأصول المملوكة لهذا القطاع، فى هذه الحالة سوف يصبح هناك ضرورة لدخول وخروج الاستثمارات الأجنبية وفق سعر صرف لابد ان يراه المستثمر الأجنبى متوافقا مع ظروف العرض والطلب، اى ان سعر الصرف يعكس القيمة الحقيقية للأصول التى يشتريها وكذلك الأرباح المتولدة عن هذه الاصول .

أما البند الثالث، والمرتبط بجزئية المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات، اذا كان هناك مشترين او بائعين للاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية (داخل وخارج مصر)، فى هذه الحالة يصبح هناك ضرورة للبحث عن سعر صرف يلائم ويعبر بصورة فاعلة عن قوى العرض والطلب للعملة المحلية فى مواجهة العملات الأخرى، وهذا كله بغرض تشجيع وتحفيز التفاعل او دخول استثمارات أجنبية الى مصر.

ولغرض تحسين اوضاع التجارة الخارجية وتحريرها من القيود سواء من جانب الصادرات او من جانب الواردات، ويواكب ذلك عملية تحرير سعر الصرف او المعاملات فى سوق الصرف الأجنبى، فلقد كانت محاور الإصلاح الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن تتمثل فى الآتى [١٥] :

أ - التحرير التدريجى لقوائم السلع الموقوف استيرادها بهدف التحول الى إدارة الواردات من خلال الأدوات السعرية، مثل التعريفة الجمركية، وسعر الصرف بدلا من الأدوات الكمية.

ب - تبسيط إجراءات عمليات التصدير والاستيراد، من خلال تقليص دور الأجهزة الحكومية تدريجيا، فيما يتعلق بالموافقات على هذه العمليات (الصادرات والواردات)

جـ - إزالة القيود على استيراد الخامات ومستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة وقطع الغيار، لأن كل قيد يمثل تكلفة، وإزالته سوف تعمل على خفض تكاليف الانتاج، ومن ثم اتاحة الفرصة لزيادة حجم الصادرات .

د - المساواة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بإتاحة الفرصة أمامهما فى مجال التجارة الخارجية، على ان يتضمن ذلك، ايضا الصفقات المتكافئة .

وفى ضوء هذه الإجراءات، فإنه يمكن بيان وضع ميزان المدفوعات وتفريعاته (الميزان التجارى ـ الميزان الجارى ـ ميزان العمليات الرأسمالية) لايضاح كيفية تطوره خلال السنوات محل الدراسة، باعتبار ان هذا الميزان هو المحك الأساسى لإظهار نجاح سياسات سعر الصرف او فشلها



وضرورة تقويمها وعلاجها .

ومن خلال النظر الى بيانات الجدول رقم (٤) الخاص بتقديرات ميزان المدفوعات عن الفترة (١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٢) مع القاء الضوء على البنود الرئيسية لميزان المدفوعات وذلك على النحو التالى :

من خلال الاستعراض الذى سبق ايضاحه، فإن ميزان المدفوعات المصرى قد مر بتغيرات عميقة فى ذات الوقت منذ بداية التسعينات فى القرن الماضى، ولقد تأثر فى هذا المجال بالكثير من العوامل المحلية والعالمية، ابتداء من برنامج الاصلاح الاقتصادى، والمضى قدما فى سياسة الخصخصة، مع اعطاء دور اكبر لسوق الأوراق المالية، وما استتبعه من تدفق الاستثمارات الأجنبية الى مصر، مرورا بالأزمة الاقتصادية التى عصفت بدول جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧، مع حادث الأقصر الذى اثر على السياحة فى مصر، وواكب ذلك ايضا مشكلات اقتصادية عنيفة متمثلة فى ازمة السيولة المحلية والركود الاقتصادى، وارتفاع سعر الدولار، والمتتبع والملاحظ لهذه الأوضاع، يتبين له أنها قد أثرت على ميزان المدفوعات المصرى، وشهد تراجعا كبيرا فى نهاية العقد السابق، وعلى الرغم من هذا التراجع الا أنه فى العامين الماضيين (٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢٠٠٢) قد شهد فائضا ملموسا، وبالتحليل والمؤشرات الرئيسية فى ميزان المدفوعات، يتبين ما يلى :

(أ) الميزان الجارى من بيانات الجدول رقم (٤) :

١- لقد استمر الرصيد الدائن للميزان الجارى فى تزايد خلال عامى ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢ محققا ٣,٧ مليار دولار، ٤,٥ مليار على الترتيب، ولكن اعقب ذلك تذبذب فى الرصيد الدائن لهذا الميزان ما بين ١٩١,٤ مليون دولار، ٣٨٥,٩ مليونا خلال عامى ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤ على التوالى، وأدى هذا الفائض الى القول بنجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى، نجاحا باهرا فى سنواته الأولى، فى علاج العجز المستمر للميزان الجارى خلال عقدى السبعينات والثمانينات من القرن الماضى .

٢- ظهر عجز طفيف ومفاجئ فى عام ١٩٩٦/٩٥ بنحو ١٨٥,٤ مليون دولار، ولكن تلاه فائض متواضع قدره ١١٨,٦ مليونا فى عام ١٩٩٧/٩٦ .

٣- ومع نهاية عام ١٩٩٨/٩٧، وهو بداية أزمة سعر الصرف الأجنبى فى مصر، حدث انخفاض وعجز واضح فى الميزان الجارى بلغ اعلى مستوى له فى الاقتصاد المصرى – حيث قدر بنحو ٢,٥ مليار دولار، ثم توالى بعد ذلك العجز فى السنوات الثلاث التالية، ولكن اتصف بالتراجع ليحقق ١٧٠٨,٥ مليون دولار، ١١٦٣مليونا، ٣٣,٤ مليونا فى اعوام ١٩٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠ على الترتيب .

شهد العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ تحسنا فى الميزان الجارى بصورة واضحة اذ حقق فائضا قدره٦١٤,٢ مليون دولار، وليحقق فى العام التالى (٢٠٠٣/٢٠٠٢) فائضا ملموسا قدر بنحو ١,٩ مليار دولار .

وباستقراء النتائج السابقة التى حدثت فى الميزان الجارى من فائض فى بداية الفترة محل الدراسة ١٩٩٢/٩١– ١٩٩٥/٩٤ الى عجز واضح قرب نهاية الفترة ١٩٩٨/٩٧–٢٠٠١/٢٠٠٠، ثم حدوث فائض ملموس عامى (٢٠٠٢/٢٠٠١– ٢٠٠٣/٢٠٠٢)، فإن الأمر يستدعى بيان اسباب تحقيق الفائض، أو إظهار العوامل التى ادت الى حدوث العجز .

(ب) الميزان التجارى : من بيانات الجدول رقم (٤) :

١- تعد زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات المصرية، هى السبب الرئيسى فى احداث وتوالى العجز فى ميزان المدفوعات، حيث من المعروف ان ارتفاع العجز فى الميزان التجارى عاما بعد آخر، يمثل ضغطا واضحا على مقدرات الاقتصاد القومى، خاصة اذا نظرنا الى العجز الواضح الذى بلغ قمته فى عام ١٩٩٩/٩٨ ليسجل نحو ١٢,٦ مليار دولار، على الرغم من تراجعه فى الأعوام الأربع التالية من ٢٠٠٠/٩٩ الى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بصورة واضحة ليسجل ١١,٥ مليار دولار، ٩,٣ مليارا، ٧,٥ مليارا، ٦,٦ مليار على الترتيب .

٢- يجب الاشارة الى ان وجود العجز فى الميزان التجارى كما سبق الاشارة سيحدث اثرا على قيمة الجنيه المصرى، مما يضر ضررا واضحا بعملية التنمية الاقتصادية وبالمستوى العام للأسعار وهو ما تسبب فى تراجع قيمة الجنيه المصرى امام العملات الأجنبية كما يتضح من الجدول رقم (٨) .

٣- تحقيق الميزان البترولى عجزا كما يتضح من الجدول رقم (٥) خلال الأعوام من ١٩٩٩/٩٨ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠١، وهذا الوضع نتج عن ارتفاع اسعار البترول المستورد من الخارج (الواردات البترولية) والذى يمثل عبئا على ميزان المدفوعات المصرى، الا ان الظروف قد تحسنت فى العام الأخير (٢٠٠٣/٢٠٠٢) بصورة ملموسة حيث قد

بلغ الفائض فى الميزان البترولى نحو ٨٥٠ مليون دولار .

٤- يشير الجدول رقم (٢) الخاص بمكونات الميزان التجارى، الى التذبذب الواضح فى معدلات نمو كلا من الصادرات والواردات، اذ أن الصادرات فى عام ١٩٩٥/٩٤ حققت اقصى نسبة ارتفاع لها حيث بلغ معدل نموها ٤٨,٥% تلاها فى ذلك صادرات الأعوام التالية بالترتيب :

السنوات	النسبة
١٩٩٧/٩٦	١٦,٠
٢٠٠٠/٩٩	٤٣,٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥,٢

هذا فى الوقت الذى تراجعت فيه الصادرات المصرية بنسب متفاوتة وفق ما يلى :

عام	النسبة %
١٩٩٢/٩١	٦,٥
١٩٩٣/٩٢	٦,٠
١٩٩٤/٩٣	٢,٣
١٩٩٦/٩٥	٧,٠
١٩٩٨/٩٧	٤,٠
١٩٩٩/٩٨ اعلى نسبة تراجع	١٣,٣

اما فيما يتعلق بالواردات – من بيانات الجدول السابق، فلقد شهدت ايضا تذبذبا كبيرا فى معدلات تغيرها بنسب تراوحت فى حالة التراجع، ما بين اكبر نسبة (١٢,٠%) فى عام ١٩٩٢/٩١ وبين اقل نسبة تراجع (-٠,٨%) فى عام ١٩٩٤/٩٣ طوال فترة الدراسة.

اما فى حالة الارتفاع فلقد شهد عام ١٩٩٥/٩٤ زيادة فى نسبة الواردات بلغت نسبتها ٢٠,٣% مقارنة بأقل نسبة (٠,٦%) فى عام ١٩٩٩/٩٨ .

٥- لقد أدى هذا التذبذب الواضح فى قيم كل من الصادرات والواردات السلعية الى احداث تذبذب ملموس فى نسب تغطية الصادرات للواردات (ضعف المقدرة الاستيرادية) والتى تراوحت بين ادنى نسبة للتغطية ٢٦,٢% فى عام ١٩٩٩/٩٨ لتحقق اعلى نسبة لها (٥٥,٤%) فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . ولقد تم هذا على اثر الطفرة البترولية التى شهدتها مصر، حيث حقق الميزان البترولى زيادة قدرها ١٥٥% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ هذا فى الوقت الذى لم تزد فيه قيمة الواردات الا بنسبة ١,٢% لتبلغ ١٤,٨ مليار دولار أمريكى .

٦- من خلال الجدول رقم (٢) فإن حجم التذبذبات يوضح مؤشرين هامين : **الأول** : استمرار العجز فى الميزان التجارى وان كان قد انخفض فى الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠٠٣/٢٠٠٢) ليتراجع من ٩٣٦٣ مليون دولار الى ٧٥١٦,٥ مليونا الى ٦٦١٥,٨ مليونا على الترتيب. **الثانى** : تواضع معدلات تغطية الصادرات للواردات وان كان قد قفز فى السنوات الأخيرة من ٤٣% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٥٥,٥% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

٧- من بيانات الجدول رقم (٩) والذى يوضح علاقة الصادرات والواردات بالناتج المحلى، يتبين على الفور مدى زيادة الواردات عن الصادرات، بمعنى ان متوسط المدفوعات عن الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى تمثل طوال الفترة محل الدراسة ثلاثة اضعاف حصيلة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى، بما يدعم تواضع تغطية الصادرات الى الواردات – كما سبق ان اوضحنا – هذا وان شهدت تحسنا فى العامين الأخيرين (٢٠٠٢، ٢٠٠٣) – كما سبقت الاشارة فى البند السابق.

(جـ) ميزان الخدمات :

١- من المعلوم ان ميزان الخدمات فى مصر وهو احد الموازين الفرعية فى ميزان المدفوعات يشهد بصفة عامة تحقيق فائض، والذى يحدث نوعا من التعويض الجزئى للعجز المزمن فى الميزان التجارى، كما يعد فى نفس الوقت احد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى، حيث يشمل هذا الميزان بنودا هامة مثل النقل (منها رسوم المرور فى قناة السويس)، والدخل السياحى، ودخل الاستثمار بالاضافة الى متحصلات أخرى .

٢- يتضح من الجدول رقم (٤)، ان حصيلة الخدمات



استحوذت على الجزء الهام والرئيسى فى المتحصلات الجارية، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة حصيلة الخدمات فى اجمالى المتحصلات الجارية خلال فترة الدراسة (١٩٩٢/٩١ــ ٢٠٠٣/٢٠٠٢) اكثر من النصف (٥١% تقريبا) فى الوقت الذى لم تتجاوز نسبة المدفوعات عن الخدمات الى المدفوعات الجارية نحو ٢٧,٨% فى المتوسط خلال ذات الفترة .

٣- من بيانات الجدول رقم (٦) يتضح ان أهم بنود المتحصلات عن هذه الخدمات خلال الفترة محل العرض هى ايرادات السياحة وايرادات المرور فى قناة السويس، حيث استحوذا على نصف حصيلة الخدمات تقريبا (٤٨,١%) فى المتوسط خلال الفترة محل الدراسة (٩١ / ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣)، ولقد ساهمت كل من الايردات السياحية، وإيرادات المرور فى قناة السويس فى المتوسط، ما نسبته ٢٩,٣% و ١٨,٨% على الترتيب لكل منهما خلال الفترة محل البحث .

٤-وبالنظر الى الايرادات السياحية، منفردة، يلاحظ انها كانت المساهم الأكبر فى حصيلة الخدمات حيث استحوذت خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٠/٩٩ــ ٢٠٠٣/٢٠٠٢) بما يفوق ٣٥% من اجمالى هذه الحصيلة).

٥-مثلت الايردات السياحية وايرادات المرور فى قناة السويس خلال العامين الأخيرين من الدراسة، نسبة هامة فى حصيلة الخدمات، حيث بلغت مساهمتها نحو ٥٥,٥%، ٥٧,٨% اى ما يقارب ثلاثة اخماس هذه الحصيلة.

(د) التحويلات :

١- اما بالنسبة لبند التحويلات من الخارج (بشقيها) الخاص والرسمى، فإنه يعد اهم الأرصدة النقدية من العملات الأجنبية المتدفقة الى الجهاز المصرفى فى مصر، ومن ثم تمثل التحويلات عنصرا فاعلا فى ميزان المدفوعات المصرى، حيث احدث صافى التحويلات فائضا طوال فترة الدراسة (١٩٩٢/٩١ ــ ٢٠٠٣/٢٠٠٢) (*)

٢- من بيانات الجدول رقم (١٠)، الخاص بتطور صافى التحويلات، يتبين ان التحويلات الخاصة (العاملين المصريين بالخارج) تمثل الشطر الأكبر فى هذه التحويلات، اذ استحوذت على نسبة فى المتوسط قدرها ٨١,١% فى مقابل مساهمة التحويلات الرسمية على نسبة بلغت ١٨,٩% طوال فترة الدراسة .

٣- إلا انه بالنظر الى حجم هذه التحويلات يلاحظ انها قد بدأت فى التراجع منذ ١٩٩٥/٩٤ سواء الرسمية منها او الخاصة، وبدأ يعتريها نوع من الاستقرار النسبى منذ عام ١٩٩٧/٩٦ الى عام ٢٠٠٠/٩٩، الا انها عاودت الانخفاض الواضح فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بما يقارب المليار دولار لتصل الى ٣,٧ مليار دولار امريكى وقد يرجع التذبذب فى هذه التحويلات الى عوامل خارجية مثل:

- اتجاه الدول الخليجية ــ وهى اهم الدول التى تعمل بها العمالة المصرية ــ الى احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بوجه عام .
- احلال عمالة جنوب شرق آسيا محل العمالة المصرية، نتيجة لقبول الأولى أجورا ادنى من الاخيرة .

(هـ) حساب المعاملات الرأسمالية :

١- من بيانات الجدول رقم (٤) الخاص بالمعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات المصرى عن الفترة (١٩٩٥/٩٤- ٢٠٠٣/٢٠٠٢) يتبين ان هذا الحساب قد سجل فائضا صافيا خلال السنوات ١٩٩٥/٩٤ - ١٩٩٩/٩٨، ثم بدأ يحقق عجزا مستمرا منذ عام ٢٠٠٠/٩٩ الى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - بلغ نحو ١١٩٩ مليون دولار، ٥٤٢ مليونا، ٩٦٤ مليونا، ٢٧٣٤ مليونا على التوالى .

٢- وفيما يتعلق بصافى الاستثمار المباشر فى مصر، فلقد ارتفع من ٣٥٨,٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٢/٩١ ليصل الى ١,٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠/٩٩، وهذا وإن كان قد عاد للانخفاض الواضح فى الأعوام التالية (٢٠٠٠ / ٢٠٠١، ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) ليقتصر على ٥٠٩ مليون دولار، ٤٢٨,٢ مليونا،

(*) زادت التحويلات فيما بين عامين ٩١ / ١٩٩٢ - ٩٢ / ١٩٩٣ بسبب عوامل ثلاث رئيسية هى :

أ- مناخ الصرف الحر الذى ساد مصر وأعطى الدولار المحول من الخارج سعره الحقيقى (٣,٣٠ قرشا للدولار أو ما يعادلة .

ب- اسعار الفائدة المرتفعة نسبيا على الجنية المصرى فى مقابل الاسعار المنخفضة للفائدة على الدولار الامريكى .

ج- الحالة النفسية للعاملين المصرين بالخارج بعد حرب الكويت عام ١٩٩٠وأثر ذلك على احتفاظهم بمدخراتهم فى بلادهم مصر .

راجع فى ذلك : دكتور / عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، ص ٣٥ .



٧٠٠,٦ مليونا على الترتيب

٣- أما بالنسبة لصافى استثمارات المحفظة فى مصر، فلقد شهدت تذبذبا عنيفا حيث بلغ قمته فى عام ١٩٩٧/٩٦ ليسجل ١,٥ مليار دولار مقابل ٢,٥ مليون دولار، ٤,١ مليونا، ٢٥٧,٦ مليونا فى الأعوام السابقة (١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٦/٩٥)

٤- يعكس هذا التذبذب والارتفاع المفاجئ فى صافى محفظة الأوراق المصرية صافى النشاط الواضح فى سوق الأوراق المالية مع بداية تفعيل برنامج الخصخصة وطرح شركات قطاع الأعمال للبيع فى البورصة المصرية.

٥- تحول صافى استثمارات المحفظة فى مصر، الى تدفقات سالبة خلال العامين التاليين (١٩٩٨/٩٧، ١٩٩٩/٩٨) بلغت ٢٤٨,٠ مليونا دولار، ١٧٣,٦ مليوناً على الترتيب لكل منهما .

٦-شهدت الاعوام التالية نشاطا ملموسا فى استثمارات محفظة الأوراق المالية (صافى) خلال الاعوام الثلاث التالية (٩٩/ ٢٠٠٠، الى ٢٠٠١ /٢٠٠٢) ليحقق صافى تدفق للداخل بلغ ٤٧٢,٦ مليون دورى ٣٦٠,٥ مليوناً، ٩٩٨,٩ مليوناً على التوالى لكل منهما.

٧-شهد العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تدفق للحارج قدره ٤٠٥,٢ مليون دولار.

الميزان الكلى :

من بيانات الجدول رقم (٤) يلاحظ ما يلى :

١- سجل ميزان المدفوعات المصرى منذ بداية التسعينات فى القرن الماضى، فائضاً قدره ٥,١ مليار دولار فى عام ١٩٩٢/٩١، وان كان هذا الفائض قد تراجع تدريجياً ليقتصر على ٥٧٠ مليونا فى عام ١٩٩٦/٩٥، وان كان قد عاودا الارتفاع مرة اخرى فى عام ١٩٩٧/٩٦ ليصل الى ١,٩ مليار عاكسا بذلك بعض الظروف الاقتصادية مثل زيادة الايرادات السياحية، وزيادة العائد على الاستثمارات المالية فى الخارج، وتحويلات العاملين بالخارج، كما يتبين من الجدول رقم (٤) الخاص بميزان المدفوعات .

٢- فى عام ١٩٩٨/٩٧ حقق ميزان المدفوعات الكلى اول عجز فى التسعينات من القرن الماضى، بلغ ١٣٥ مليون دولار ليتسع هذا العجز فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ليبلغ ٣مليار دولار ثم عاد للتراجع ليقتصر على ٨٧١,٤ مليون دولار، ٤٥٦,٤ مليوناً فى العامين التاليين (٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢٠٠١/٢٠٠٢).

٣-مع نهاية العام المالى (٢٠٠٢/٢٠٠٣)، حدث فائض قدرة ٥٤٦ مليون دولار - وهذا يعكس الى حد كبير الاستقرار فى مجمل بنود ميزان المدفوعات المصرى .

٤-من دراسة بيانات الجدول السابق، يتضح اختلاف نتائج ميزان المدفوعات اثناء السنوات الست الاولى من عقد التسعينات من القرن الماضى (١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦) عن نتائج الاعوام الخمس التالية (من ١٩٩٨/٩٧ الى ٢٠٠١/٢٠٠٢)، حيث اتيح لمصر خلال السنوات الست الاولى، تكوين فائض تراكمى قدر بنحو ١٤,٥ مليار دولار امريكى، ولقد ساعدت هذه النتيجة على تكوين رصيد من الاحتياطيات - الدولية بلغ اقصاه خلال العام ١٩٩٧/٩٦ ليصل الى ١٨,٨ مليار دولار كما يتضح من الجدول رقم (١)، فى حين بلغ مجموع العجز فى ميزان المدفوعات خلال السنوات الخمس من نهاية عقد التسعينات من القرن الماضى وبداية القرن الواحد والعشرين نحو ٦,٦ مليار دولار امريكى، وقد واكب هذا العجز، تراجع صافى الاحتياطيات الدولية لمصر ليقتصر على ١٤,٨ مليار دولار فى نهاية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

خامسا : تقييم سياسة سعر صرف الجنيه المصرى امام الدولار الأمريكي خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣)

من خلال ان ميزان المدفوعات هو الوعاء الذى يظهر فيه اثر سياسة سعر الصرف للعملة المحلية تجاه العملات الاجنبية والذى يعتبر بمثابة المحك بين الاقتصاد القومى والاقتصاديات الخارجية، ولذا فان اى محاولة لتقييم سياسة الصرف للعملة المحلية (الجنيه المصرى)، لابد ان تتناول تأثيرات المؤشرات الكلية للاقتصاد القومى بسعر الصرف، والاثار التى يحدثها تحرير سعر الصرف على بنود ميزان المدفوعات وتفريعاته .

ولايضاح العوامل المؤثرة على سعر الصرف والعوامل التى تاثرت بسعر الصرف، فلقد تم اختيار عامى (١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧) قبل ازمة سعر صرف الجنيه المصرى، التى تفجرت بنهاية على ١٩٩٨ وبداية عام ١٩٩٩، كما تم اختيار عامى (٢٠٠١/٢٠٠٢ -٢٠٠٢/٢٠٠٣) بعد القرارات التى تمت لعلاج ازمة سعر الصرف فى مصر. مع ملاحظة انه كان هناك ثبات نسبى فى سعر صرف الجنيه المصرى ابتداء من ١٩٩٢/٩١ الى



١٩٩٧/٩٦ [١٦] بالاضافة الى أن اختيار العامين الاولين نظرا لأن عام ١٩٩٧/٩٦ قد سبق بداية الازمة بعام واحد، ولم تكن به متغيرات عنيفة مثلما حدث فى عام ١٩٩٨/٩٧، والتى كانت السبب فى احداث مصر النقدية من تراجع احتياطيات النقد الاجنبى، وتراجع قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات .

اما بالنسبة للعامين الاخرين (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣) فلقد شهدا نهاية الازمة وبوادر الحل لهذه الازمة – وهى ايجاد سعر توزانى لصرف الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية (الدولار الامريكى بصفة اساسية).

ولقد تم اختيار هذه الأعوام الأربعة لإظهار عملية التقييم التى سوف يتم إيرادها فيما يلى :

بالنظر الى الجدول رقم (١١) والذى اوضح مؤشرات التقييم فى العامين السابقين لازمة سعر الصرف (١٩٩٧/٩٦–١٩٩٨/٩٧) والعامين التاليين للازمة ذاتها (٢٠٠٢/٢٠٠١–٢٠٠٢–٢٠٠٣). ومن المعروف لدينا، ان تحرير اسعار الصرف وخفض معدلات التضخم داخلياً، يعنى انخفاض فى الاسعار النسبية لسلع الصادرات، وفى ظل هذه الظروف ينتظر ان تزيد متحصلات الصادرات المصرية اذا كانت مرونة الطلب الاجنبى على هذه الصادرات اكبر من الواحد [١٧] وباختبار هذا الوضع يتضح ما يلى :

- بمقارنة العجز فى الميزان التجارى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ بمثيلة فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧، تبين زيادته بمبلغ ١٤٥١,٢ مليون امريكى ليصل الى ١١٧٧٠,٦ مليوناً.
- بمقارنة هذا العجز فى عام ٢٠٠١ /٢٠٠٢ بنظيره فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ يستدل على تراجعه بمبلغ ٩٠٠,٧ مليون دولار امريكى ليقتصر على ٦٦١٥,٨ مليوناً .
- وبأخذ بنود الميزان التجارى كل على حده تبين الاتى من بيانات الجدول رقم (١١) :

بالنسبة للصادرات السلعية :

- تراجعت الصادرات السلعية فى عام ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ١١٧ مليون دولار عن مثيلتها فى عام١٩٩٧/٩٦ لتقتصر على ٥١٢٨,٤ مليوناً .
- زيادة الصادرات السلعية فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمبلغ ١٠٨٤,٤ مليون دولار عن نظيرتها فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتستحوذ على٨٢٠٥,٢ مليوناً.
- __فى الحالة الأولى__: (قبل ازمة سعر الصرف) يتضح امامنا ان مرونة عرض الصادرات المصرية كانت ضئيلة، بالاضافة الى ان حدة المنافسة الاجنبية خارجياً هى التى قللت من قيمة الصادرات المصرية نظراً لضعف عوامل الجودة والتسليم والتسعير والتغليف ولقد يدعونا هذا القول بان الانخفاض فى الاسعار النسبية للصادرات المصرية بسبب تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٤ على الترتيب، وكذا انخفاض معدل التضخم من ٦,٢ % الى ٣,٨% خلال العامين (١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧) لم يكونا مجديان لاحداث تنمية فى اجمالى قيمة الصادرات المصرية، بدليل تواضع قيمة الصادرات وعدم تغطيتها لقيمة الواردات خلال هذه السنوات كما يتضح من الجدول رقم (٢).
- __فى الحالة الثانية__: (بعد ازمة سعر الصرف) يستدل من الجدول السابق، أن هناك زيادة واضحة فى قيمة الصادرات المصرية فى العام الاخير (٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) بمبلغ١,١ مليار دولار عن مثيلتها فى العام السابق (رقم ١١)، وأن كانت هذه الزيادة فى معظمها ترجع الى زيادة الصادرات البترولية والمنتجات البترولية، مع وجود صادرات اخرى تامة الصنع ومنتجات قطنية، مما يعكس ان سياسة تحرير سعر الصرف فى يناير ٢٠٠٢ ويناير ٢٠٠٣قد اعطت دفعة قوية للتصدير من خلال انخفاض الاسعار النسبية للصادرات المصرية وواكب ذلك معدل التضخم المحلى المنخفض (نسبته ٣,٢%) .

أما فيما يتعلق بالواردات وهى احدى شقى الميزان التجارى، يتضح ما يلى :

- فى العامين (١٩٩٧/٩٦–١٩٩٨/٩٧) من بيانات الجدول رقم (١٠)، تبين ارتفاع قيمة الواردات من ١٥٥٦٤,٨ مليون دولار فى عام ١٩٩٧/٩٦ لتبلغ ١٦٨٩٩ مليونان اى بزيادة قدرها ١٣٣٤,٢ مليوناً .
- فى العامين الآخرين ٢٠٠٢/٢٠٠١–٢٠٠٢/٢٠٠٣) يستدل من مقارنة قيمة الواردات فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنظيرتها فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ – على زيادة متواضعه قدرها ١٨٣,٧ مليوناً دولار اى ما توازى ١٣,٧% من قيمة زيادة الواردات فى عام ١٩٩٨/٩٧ عند نظيرتها فى عام ١٩٩٧/٩٦، فضلاً عن تراجع قيمة الواردات فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن مثيلتها فى عام ١٩٩٨/٩٧ بنحو٢ مليار دولار امريكى لتقتصر على ١٤٨٢١ مليونا

ونخلص مما سبق الى :

- __فى الحالة الأولى__: يظهر ان هناك زيادة فى الواردات السلعية بمعدلات عاليه جداً (٨,٦%) فيما بين العامين،

وبذا يتضح ان تحرير سعر الصرف وتوالى تخفيضة نسبيا خلال فترة التسعينات من القرن الماضى، مع حدوث انخفاض فى معدل التضخم المحلى (ارتفاع الاسعار النسبية للسلع المستوردة)، لم يكونا فى هذه الحالة لهما الاثر الفاعل فى الحد من نمو الواردات السلعية(*) - ولكن هناك عوامل اخرى.

- **فى الحالة الثانية:** عن العامين (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٢/٢٠٠٣) يلاحظ ان هناك زيادة فى قيمة الواردات ولكن بنسبة متواضعة قدرت بـ ١,٢٥ % لتصل الى ١٤٨٢١ مليون دولار فى نهاية العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وإذا قورنت هذه النسبة بمثيلتها (٨,٦%) فيما بين عامى ١٩٩٦/١٩٩٧-١٩٩٧/١٩٩٨ يتبين انها ضئيلة جداً بما يعنى ان ارتفاع الاسعار النسبية للسلع المستوردة نتيجة توالى انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى فيما بين عامى ٢٠٠١و٢٠٠٣ وفق الجدول رقم (٨) ليصبح سعر توازنياً (يعكس الطلب والعرض على الصرف الاجنبى)، وكذا الحد من استيراد السلع الاستهلاكية بالاضافة الى السلع الكمالية والترفيه . فضلاً عن معدلات التضخم المعقولة خلال هذين العامين (٢,٧%، ٤,٥% على الترتيب) كل هذا قلل من زيادة قيمة الواردات بصفة عامة.

- **أما بالنسبة للميزان الجارى،** فان فى العامين (١٩٩٦/١٩٩٧ -١٩٩٧/١٩٩٨) قبل ازمة سعر الصرف، يتبين من الجدول رقم (١١) ان هناك تراجعاً وعجزاً واضحاً قدر بنحو ٢,٤ مليار دولار — وخطورة هذا العجز فى الميزان الجارى، فى انه يعكس عجز الاقتصاد القومى عن سداد قيمة احتياجاته الجارية من السلع المادية والخدمات التى يستوردها من العالم الخارجى فى المدى القصير والمدى الطويل، وقد ينتج هذا من قصور النشاط التصديرى، سواء السلعى او الخدمى[18] — وقد عكس هذا العجز فى الميزان الجارى، العجز فى ميزان الخدمات من خلال جانب المتحصلات الجارية بنحو ٧٨٥,٥ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ لتقتصر على ١٠٤٥٥,٤ مليوناً، فضلا عن زيادة قيمة المدفوعات الجارية بما يساوى ٧١٥,٦ مليوناً دولار لتصل الى ٥٧٦٣,٧ مليوناً، وكلا العجز فى المتحصلات الجارية، والزيادة فى المدفوعات الجارية لهما اثراً سلبياً على ميزان الخدمات وبالتالى الميزان الجارى وذلك باحداث التراجع الواضح (*) هذا على الرغم من زيادة حجم التحويلات الخاصة والرسمية فى هذا العام عن سابقه (١٩٩٦/١٩٩٧) بنحو ٠,٥ مليار دولار، حيث ان هذه الزيادة لم تعادل الا ثلث العجز فى الميزان الجارى (١٥٠١,١ مليون دولار امريكى)، وبالتالى فأن العجز لا بد ان يقابل بتدفقات راسمالية طويلة الاجل او قصيرة الاجل من الخارج فى شكل استثمارات او قروض اجنبية، وهذا ما حدث فى العامين محل الدراسة (٢٠٤٠,٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧، ٢٣٨٦,٩ مليوناً فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ أى بزيادة قدرها ١٣٤٦,٢ مليوناً فيما بين العامين)، مما يوضح انه كان هناك داع لزيادة الاستمارات الاجنبيه، فضلاً عن الاستثمارات المحلية والتى زادت فيما بين هذين العامين بنحو ٣,٨% لتصل الى ٦٢ مليار جنيه مصرى كما يتبين من الجدول رقم (١) ومن هنا نستنتج أن التراجع فى الميزان الجارى وحدوث عجز فيه بنهاية عام ١٩٩٨ بنحو ٢,٤ مليار دولار امريكى(**) كان أحد الاسباب الرئيسية لاشتعال ازمة سعر الصرف للجنيه المصرى وفى أخر المطاف كان لابد من التخفيض الواضح فى سعر صرف الجنيه المصرى مع بدايتى عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على الترتيب كما اسلفت الدراسة .

- **أما بالنسبة للميزان الجارى فيما بين عامى** (٢٠٠١/٢٠٠٢ -٢٠٠٢/٢٠٠٣)، يستدل من الجدول رقم (١١) ان هناك فائضاً قدرة نحو ١,٣ مليار فى عامى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن نظيرة فى عام ٢٠٠١ /٢٠٠٢ ليصل الى ١٨٣٨,١ مليون دولار أمريكى وهذا الفائض، بلغ ما يزيد عن ثلاثة أضعاف مثيله (٣٠٦ %) فى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ البالغ ٦١٤,٢ مليونا وهذا يثبت ان سياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصرى الاخيرة قد

(*) لعب انخفاض اسعار الواردات السلعية من دول جنوب شرق اسيا نظرا للانهيار الذى حدث فى اسواقها فى عام ١٩٩٧ - اثرها ما فى زيادة الطلب الخارجى على ايراد هذه الدول وبالتالى الطلب على العملات الأجنبية .

(*) العجز فى المتحصلات الجارية ٧٨٥,٥ مليوناً دولار(١١٢٤٠,٩ - ١٠٤٥٥,٤)، الزيادة فى المدفوعات الجارية ٧١٥,٦ مليون دولار (٥٧٦٣,٧ - ٥٠٤٨,١)، العجز فى ميزان المدفوعات ١٥٠١,١ مليون دولار.

(**) بلغ القصور فى الموارد النقدية الاجنبية ما قيمتة ٥,١ مليار دولار امريكى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، وهنا نتبين ان الميزان الجارى ساهم بما يقارب النصف فى عجز هذه الموارد (٢,٤ مليار دولار تقريبا).



أعطت الفرصة لتمكين الاقتصاد القومي من سداد احتياجاته من السلع والخدمات ويدعم هذا القرض، زيادة قيمة الصادرات في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بما يقرب من ١,١ مليار دولار امريكي، بالاضافة الى زيادة المتحصلات من الخدمات الجارية في هذا العام (الايرادات السياحية - ايرادات المرور في قناة السويس) بما يزيد عن ٠,٨ مليار دولار، وكذا تراجع المدفوعات (النقل - دخل الاستثمار - المدفوعات الحكومية) بنحو ١٨٨ مليون دولار .

- وبحاصل جمع صافي المتحصلات الجارية وصافي المدفوعات الجارية يتبين حجم التراجع في ميزان الخدمات وهو مشتق من الميزان الجاري (٨٢٣,٣ مليون دولار + ١٨٨ مليون دولار = ١٠١١,٣ مليوناً تمثل الزيادة في ميزان الخدمات مع حدوث تراجع في قيمة التحويلات (الرسمية الخاصة) والتي يرجع التراجع فيها الى تناقص حجم التحويلات الرسمية (في شكل منح وهبات) في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنحو ٦٤٣,١ مليون دولار عن مثيلها في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتصل الى ٣٦٠٩,٣ مليون ولكن زيادة قيمة الصادرات السلعية وزيادة قيمة المتحصلات الجارية قد ساعدا في احداث دفعة قوية للميزان الجاري، وميزان الخدمات في نهاية العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ليصل الفائض فيهما الى ١,٣ مليار دولار - ١,٠ مليار عن مثيلهما على الترتيب في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مما خفف من حدة تراجع التحويلات السابق الاشارة اليها .

- **أما فيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية المالية: في عامي ١٩٩٧/٩٦ -١٩٩٨/٩٧، فلقد اظهرت هذه المعاملات** خلال السنة المالية ١٩٩٨/٩٧ كما يتبين من الجدولين رقمي (٤، ١١)، زيادة في صافي التدفقات للداخل ليسجل ٣,٤ مليار دولار مقابل ٢,٠ مليار خلال السنة المالية السابقة، ويرجع هذا للاقتراض من الخارج وارتفاع المستخدم من القروض، وتدفق صافي للداخل من الاصول غير الاحتياطية والخصوم الاجنبية للبنوك التجارية المحلية والبنك المركزي قدر بـ ٢,٠ مليار دولار امريكي، والتي ترجع الى سحب البنوك التجارية المحلية من اصولها الاجنبية لدى المراسلين في الخارج لاستخدامها في توفير التمويل من النقد الاجنبي بدلا من التجائها الى الاقتراض من الخارج . بتكلفة اكبر.

وقد تعكس هذه الحالة اتجاهين :

<u>الاتجاه الأول</u> : ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري لقبول الاستثمار بما يعكس استقرار المناخ الاستثماري في مصر ويدعم هذا زياده التدفقات الراسمالية الداخلة.

<u>الاتجاه الثاني</u> : التجاء البنوك التجارية إلى سحب أصولها في الخارج (*)، توفير للنقد الاجنبي لاغراض تمويلية يعكس زيادة حاجة البنوك التجارية المحلية الى النقد الاجنبي لبداية ازمة صرف الجنيه المصري امام الدولار خلال عام ١٩٩٨.

- **أما بالنسبة للمعاملات الراسمالية والمالية في عامي** (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٣/٢٠٠٢) من بيانات الجدولين رقمي (٤ و١١) فلقد اوضحت هذه المعاملات خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ زيادة في صافي التدفقات الى الخارج لتسجيل ٢,٧ مليار دولار مقابل مليار في السنة المالية السابقة (٢٠٠١ / ٢٠٠٢)، وقد جاء هذا نتيجة لعدة عوامل من أهما زيادة صافي تدفق الاصول والخصوم الاخرى للخارج والتي تتمثل في التغير في كل من الاصول والخصوم الاجنبية للبنوك والاصول الاجنبية غير الاحتياطية للبنك المركزي .

كما حقق الاستثمار الاجنبي بنوعية (المباشر والحافظة) صافي تدفق للداخل قدرة ٢٩٥,٤ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ [٧٠٠,٦ مليون دولار استثمار مباشر ٤٠٥,٢ مليون دولار استثمار لمحفظة الاوراق المالية ٢٩٥,٤ مليون دولار] مقابل ١٤٢٧,١ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة (٤٢٨,٢ مليون دولار استثمارات + ٩٩٨,٩ مليون دولار لمحفظة الاوراق المالية = ١٤٢٧,١ مليون دولار).

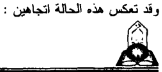
ويوضح هذا الوضع أمرين :

<u>الأول</u>: زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر من خلال بيع حصص اغلبية في بعض الشركات المحلية لمستثمرين اجانب بلغت ٤٣٩,٧ مليون دولار بالاضافة الى الاستثمارات الاجنبية في محفظة الاوراق المالية والتي بلغت ٤٠٥,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقابل صافي تدفق للداخل ٩٩٨,٩ مليون دولار للخارج في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

<u>الثاني</u>: تحسن الاصول الاجنبية لدى الجهاز المصرفي بمقدار ٥٢٥,٤ مليون دولار امريكي مقابل تراجع ٢٨٤,٤ مليونا في العام السابق.

---

* راجع في ذلك :
البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ١٩٩٨/٩٧، ص ص ٦١-٦٢.





- فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (٤٩٣,٤ اصول لدى البنوك + ٣٢ اصول غير احتياطية للبنك المركزى = ٥٢٥,٤ مليون دولار امريكى).
- فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ (٢٢٧,٤ اصول لدى البنوك + ٢١ اصول غير احتياطية للبنك المركزى = ٢٤٨,٤ مليون دولار امريكي).

ويعكس ما سبق اتجاهين :

الأول: الحاجة للاستثمار الاجنبي بناء على متطلبات الخصخصة فى الاقتصاد المصرى، بغرض التطوير واعطاء دور بارز للقطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية، بالاضافة الى عجز حجم الاستثمار القومى عن مواكبة حاجة الاستثمار المحلى نظراً لثباته بالنسبة للناتج المحلى عند مبلغ ٦٨,٠٠ مليار جنيه مصرى . خلال العامين محل المقارنة (٢٠٠١ / ٢٠٠٢ – ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) كما يظهر من الجدول رقم (١) .

الثاني: زيادة الموارد النقدية طرف البنوك التجارية والبنك المركزى خلال العام المالى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣، تعكس إمكانية كلا منهما شراء اصول احتياطية وغير احتياطية بالخارج، اى ان هناك لديهم موارد نقدية اجنبية يمكن لهما استخدامها فى شراء هذه الاصول .

ويدعم هذا مدى فاعلية سياسة سعر صرف الجنيه المصرى فى جذب مدخرات المصريين بالدولار الامريكى واعادة الثقة فى البنوك بدلاً من شركات الصرافة .

- **أما بالنسبة للميزان الكلى كما يتضح من الجدول رقم (١١) فى عامى ٩٦/١٩٩٧ –٩٧/١٩٩٨ فانه نتيجة للعجز التجارى الحادث فى عامى المقارنة وكذا تراجع قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات، فضلاً عن تراجع الميزان الجارى وميزان الخدمات، ولم يكن هناك سوى بند التحويلات الذى حقق فائضاً قدره نحو ٠,٥ مليار دولار عام ٩٧/١٩٩٨، وكذا زيادة صافى المعاملات الراسمالية والمالية بنحو ١,٣ مليار عن نفس العام .**

وعليه فان الميزان الكلى رغم انه قد حقق فائضاً قدره ١,٩ مليار دولار فى عام ٩٦/١٩٩٧، الا ان ووفق ما تم ايضاحه انفا .. فلقد احدث هذا الميزان عجزا قدره ١,٨ ملياراً فى العام التالى (٩٧/١٩٩٨) .

وترجع الاسباب فى هذا العجز الكلى الى كل المتغيرات المتعلقة بالميزان التجارى، والميزان الجارى، وميزان الخدمات، وحساب المعاملات الرأسمالية والمالية والتى يمكن ارجاعها بصورة اكثر وضوحا الى العديد من المتغيرات غير العادية فى الاسواق العالمية حيث اثرت بشكل كبير على انخفاض معدلات النمو فى الاقتصاد المصرى عن المتوقع له، مما يكشف فى النهاية عن مدى حساسية هذا الاقتصاد بالمتغيرات العالمية، ولقد تمثلت هذه المتغيرات فى انهيار اسواق المال والعملات لدى دول جنوب شرق اسيا فى عام ١٩٩٧، والتى ادت الى زيادة الواردات بشكل ملحوظ من اسواق تلك البلدان نتيجة انخفاض اسعارها بشكل ملحوظ، وكذلك الركود الاقتصادى فى الاسواق العالمية والتى ساهمت فى انخفاض اسعار البترول والذى يمثل النسبة الكبرى فى صادرات مصر الى الخارج (*).

- **وفيما يتعلق بالميزان الكلى، كما يتبين من الجدول** السابق، بالنسبة لعامى ٢٠٠١/٢٠٠٢ _ ٢٠٠٢ /٢٠٠٣، فان نتائج ميزان المدفوعات للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ تشير الى استمرار تحسين اداء ميزان المعاملات الجاريه **لتحقيق فائض متوسط ١٨٨٣ مليون دولار مقابل ٦١٤٠٢ مليونا خلال السنه الماليه السابقة، ويؤدى ذلك أساسا الى** تحسين أداء كل من الميزان التجارى والميزان الخدمى، إذ تراجع عجز الميزان التجارى بنحو ٩٠٠,٧ مليون دولار ليقتصر على ٦,٦ مليار دولار انعكاسا لزيادة الصادرات البترولية وغير البترولية، كما ارتفع فائض ميزان الخدمات بنحو ١,٠ مليار دولار أى بمعدل ٢٦,١% فى حين تراجع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ١٥,١% لبيع ٣,٦ مليار دولار.

وبناء على ما تقدم أسفرت المعاملات مع العالم الخارجى **خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن فائض كلى فى ميزان المدفوعات بلغ ٥٤٦,٠ مليون دولار مقابل عجز كلى بلغ ٤٥٦,٤ مليونا، وهو ما انعكس إيجابيا على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبى لدى البنك المركزى.**

النتائج :

١. تراجع العجز فى الميزان الجارى من ٢,٥ مليار دولار أمريكى فى عام ٩٧/١٩٩٨ وهو بداية أزمة سعر الصرف فى مصر،أدى إلى حدوث فائض قدره ١,٩ مليارا فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. مما يدعو إلى فعالية سياسة الصرف فى سوق النقد الأجنبى خلال العامين الآخيرين من سنوات الدراسة. وإن كان هذا الأمر يشوبه

(*) أنظر فى ذلك : البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد (٣)، المجلد (٥٢)، ١٩٩١، ص٤١ .



الحذر ما لم يسانده علاج هيكلي للاقتصاد القومي ككل.

٢. تراجع العجز في الميزان التجارى خلال الفترة بصورة تدريجية خلال السنوات الأخيرة من الدراسة ابتداء من العام المالى لأزمة سعر الصرف (١٩٩٩/٩٨) والسنوات التالية، وليواكب فى نفس الوقت زيادة قيمة الصادرات وتراجع قيمة الواردات خلال الفترة التالية لأزمة سعر الصرف فى مصر ابتداء من عام ١٩٩٩/٩٨ وحتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بما يعنى أن هذه الزيادة فى قيمة الصادرات وتناقص قيمة الواردات هى التى أحدثت التراجع فى العجز التجارى وذلك على النحو التالي:

السنوات	الصادرات (١)	نسبة % العجز إلى الصادرات (٢)	الواردات (٣)	نسبة % العجز إلى الواردات (٤)	العجز التجارى (٥) =١-٣	نسبة التراجع فى العجز (٦)
١٩٩٩/٩٨	٥٤٤٥,٠	٢٣٠	١٦٩٦٩,٠	٨٣,٨	١٢٥٢٤,٠-	-
٢٠٠٠/٩٩	٦٣٨٧,٧	١٧٩,٦	١٧٨٦٠	٦٤,٢	١١٤٧٢,٣-	٩١,٦•
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٠٧٨,٢	١٣٢,٤	١٦٤٤١,٣	٥٦,٩	٩٣٦٣,١-	٧٤,٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧١٢٠,٨	١٠٥,٦	١٤٦٣٧,٣	٥١,٣	٧٥١٦,٥-	٦٠,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٢٠٥,٢	٨٠,٦	١٤٨٢١.-	٤٤,٦٠	٦٦١٥,٨-	٥٢,٨

وهذه النتيجة توحى بأن تراجع العجز فى الميزان يمثل دعما للجنية المصرى، إن لم يكن المصدر الأساسى لدعمه، ويمثل هذا فى أن انخفاض الأسعار النسبة لسلع الصادرات المصرية قد أتاح الفرصة لزيادة متحصلات الصادرات المصرية، بما يعنى أن مرونة الطلب الأجنبى على هذه الصادرات أكبر من الواحد، فضلا عن أن زيادة الأسعار النسبية للسلع المستوردة من منطلق ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنية المصرى، حدا بتراجع الواردات، كما أوضحنا فى البيان المذكور أنفا.

٣. أن من أحد أسباب تزايد العجز فى الميزان التجارى، هو توالى استيراد السلع الاستثمارية من أجل تدعيم القطاع الصناعى، وهذه السلع تتميز بأنها غالية السعر ومن ثم تمثل ضغطا على العملات الأجنبية .

٤. إن الاحتياطات النقدية لها دورا رئيسيا فى تغطية الواردات من السلع الاستراتيجية للاقتصاد المصرى مثل السكر والزيوت والحديد، ومن ثم فان التراجع فى ميزان المدفوعات قد أدى فى السنوات الأخيرة إلى تذبذب الاحتياطات النقدية الدولية، وأن كانت قد زادت تغطيتها من ١٠,٢شهرا فى ٢٠٠٠/٩٩ إلى ١٢ شهرا فى عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣.

٥.هناك دور فاعل للصادرات البترولية خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٢/٩١-٢٠٠٢/٢٠٠٣)، حيث أن تراجع وحدوث خلل فى ميزان المدفوعات البترولى يؤثر بصورة واضحة فى تراجع الصادرات السلعية وبالتالى سبب عجزاً فى الميزان التجارى، أتضح هذا من تراجع الميزان البترولى فى عامى ١٩٩٨/٩٧، ١٩٩٩/٩٨، والذى أحدث عجزا فى النهاية فى الميزان الجارى.

٦. من خلال تقييم سياسات تحرير سعر صرف الجنية المصرى، أتضح أن الصادرات الخدمية تعد أهم مصادر النقد الأجنبى فى ميــزان المدفوعات المصرى، ومن ثم كان الفائض فى هذا الميزان الخدمي، هو المصدر الرئيسى لتعويض العجز فى الميزان التجارى وتبين هذا من خلال الدراسة إذ أن نسبة حصيلة الخدمات إلى عجز الميزان التجارى قد (زادت من ٨٨,٨% فى عام ١٩٩٨/٩٧ لتصل إلى ١٥٧,٨% فى عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣) وفق الجدول رقم (١١) ما يدعم ضرورة الانتباه إلى مواجهة أى مشكلات تواجه أو تقابل بنود المتحصلات الجارية فى الميزان الخدمى (الإيرادات السياحية - إيرادات المرور فى قناة السويس).

٧. إن الإيرادات السياحية لا تزال غير متناسبة مع إمكانيات مصر السياحية من جميع النواحى (السياحة الدنيية- السياحة الثقافية- سياحة المؤتمرات - سياحة الألعاب البحرية- سياحة صيد الأسماك - سياحة السفارى ..الخ) كما أن الأحداث الدولية والمحللة، تؤثر على تراجع أعداد السائحين وبالتالى انخفاض الإيرادات السياحية، ويدعم هذا ما نتج عن حادث الأقصر عام ١٩٩٧، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية، من تراجع للإيرادات السياحية بما يعادل ٠,٧ مليار دولار، ٠,٩ مليارا فى عامين ١٩٩٨/٩٧، ٢٠٠٢/٢٠٠١ على الترتيب.

• ناتج قسمة العجز فى الميزان التجارى لعام (٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ÷ ١٩٩٩/٢٠٠٠) × ١٠٠ = - ١١٤٧٢,٣÷ -١٢٥٢٤,٠×١٠٠ = ٩١,٦ %.

٨. إن تقاعس الإدارة النقدية والبنك المركزى ووزارة الاقتصاد فى إيجاد حل جذرى لمشكلة سعر الصرف للجنية المصرى وبطريقة سريعة، قد أدى إلى خلق تداعيات أضرت بالاقتصاد القومى (*) حيث كان لابد من التوصل إلى سعر توازنى لسعر صرف العملة الوطنية (الجنية المصرى) يعكس ظروف الطلب والعرض فى سوق الصرف الأجنبى، مثلما حدث فى يناير ٢٠٠٣ وتخفيض سعر صرف الجنية بما يساوى ٦١٢ قرشا/ مقابل (١) دولار أمريكى .
٩. أظهر التقييم أن القرارات التى اتخذت فى بداية عام ٢٠٠٣ بشأن تحرير وتصحيح سعر صرف الجنية المصرى أمام الدولار الأمريكى، كانت إلى حد كبير تتسم بالكفاءة وتعاملت مع سعر النقد الأجنبى بجدية وهذا ما أظهرته معظم نتائج ميزان المدفوعات فى أعقاب هذا التحرير الذى بدا فعلا مع بداية عام ٢٠٠٢، ويدعم هذا أنه فى ضوء تطورات سوق الصرف الأجنبى، فلقد بلغ المتوسط المرجع سعر الدولار وفقا لبيانات الغرفة المركزية لإحصاءات النقد الأجنبى بالبنك المركزى ٦٠٣,٢٣ قرشا للدولار الأمريكى تحويلات/ شراء فى نهاية يونيو ٢٠٠٣ مقابل ٤٦٢,٦٥ قرشا للدولار/ فى نهاية يونيو ٢٠٠٢، أى بمعدل انخفاض ٢٣,٣% فى قيمة الجنية المصرى، وهو بذلك يعكس قوى العرض والطلب بصورة ملموسة وحقيقية (١٩).

التوصيات :

بداية قبل الدخول فى توضيح ماهية التوصيات المتولدة عن النتائج السابقة، فأنه بصفة عامة، يجب التنويه إلى أن اتساع عجز ميزان العمليات الجارية وتراجع احتياطيات النقد الأجنبى، خلال الأعوام الأولى من القرن الحالى، يطرح بشدة ضرورة مواجهة العجز فى الميزان التجارى باعتبار أن وضع العجز فى هذا الميزان ما يزال هو المشكلة الرئيسية المؤثرة والفاعلة فى ضبط سعر صرف العملة المحلية، لارتباطه بالصادرات والواردات السلعية، إذ أن هناك حساسية شديدة لنجاح أو فشل سعر الصرف من خلال أن خفض سعر الصرف يفترض نظريا، أن يحدث انخفاضا فى الأسعار النسبية للصادرات ومن ثم أحداث زيادة فى تنميتها، كما أنه يفترض نظريا أن يحدث خفض سعر العملة المحلية ارتفاعا فى الأسعار النسبية للواردات من الخارج ومن ثم يلزم الأحجام أو التقليل من الواردات .

وعليه فأن هناك ضرورة لعلاج العجز فى الميزان التجارى، ومن ثم فأن هذا العلاج إذا نجح، فأنه سوف يحدث أثرا فاعلا فى ايجاد فائض بالميزان الجارى، والذى هو أهم الموازين الفرعية فى ميزان المدفوعات، وفيما يلى التوصيات التى سوف يتم اقتراحها لإيجاد حلول تدعم سياسات وسوق الصرف الأجنبى، ومن ثم أحداث توازن فى ميزان المدفوعات:-

١. ضرورة إعادة النظر فى هامش الحركة الذى قرره البنك المركزى بـ ٣% صعودا وهبوطا، حتى لا يتم اللجوء إلى الاحتياطيات الدولية إلا فى حالات الضرورة القصوى، مع الالتزام بإعادة النظر فى هذا الهامش كل فترة بما يتناسب والتطورات المحلية والدولية، حتى لا يكون هناك مجال للمضاربات على أسعار العملات وبما يستتبعها من تواجد أسعار غير مبررة فى سوق الصرف للعملات الأجنبية .
٢. أيجاد آلية أخرى تستهدف إعادة النظر فى ربط الجنية المصرى بسلة من العملات الأجنبية القوية، بالإضافة إلى الدولار الأمريكى مثل اليورو والين اليابانى والفرنك السويسرى مع مراعاة الوزن النسبى للشركاء الماليين (الولايات المتحد – الاتحاد الأوروبى – اليابان – صندوق النقد الدولى) .
٣. ضرورة إعادة النظر فى التعامل مع الاحتياطيات النقدية لمصر، من حيث التوظيف والتوزيع الجغرافى وهذه الجزئية ترتبط إلى حد كبير بما ذكر فى البند السابق، وذلك درءا للمخاطر الناتجة عن توظيف هذه الاحتياطيات فى منطقة معينة بذاتها .
٤. قيام السلطات النقدية بدورها الفاعل فى ضبط إيقاع سوق الصرف الأجنبى، ومتابعة المتغيرات والعوامل المؤثرة فى هذا السوق مثل أداء شركات الصرافة، إدارة الاحتياطيات النقدية، متابعة العوامل المؤثرة على أحداث التوازن بين قوى العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى (الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والتحويلات الداخلة والخارجة وتحركات رؤوس الأموال).
٥. من اجل دعم الاستقرار الاقتصادى لمصر، يستلزم الأمر فرض قيود على حركة الأموال الواردة اليها باعتبارها من الأسواق الناشئة، وذلك بهدف ضبط عملية خروج ودخول النقد الأجنبى المتولد عن عمليات الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب، وتحويل العوائد أو مقابل بيع أصول محلية مملوكة لأجانب، إذ يستدعى الأمر التعامل مع هذه البنود حسبما تتعامل دول أخرى، مثلما قامت به ماليزيا

(*) مثل المضاربة على أسعار العملات الأجنبية، وبالتالى تراجع دور البنوك المحلية والبنك المركزى فى إدارة دفة سوق الصرف الأجنبى مما دفع إلى إحداث موجه من ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وفتح المجال لزيادة الموجات التضخمية .

بصفة خاصة -على أثر أزمة انهيار أسواق الصرف والمال فى دول جنوب شرق أسيا، وهى من الدول التى أصابتها هذه الأزمة -بفرض هذه القيود التى استطاعت من خلالها إعادة الاستقرار الاقتصادى اليها.

٦. الاتجاه الصارم نحو إلزام جميع المؤسسات وقطاعات الأعمال المختصة والتى تخضع للقوانين المصرية – التعامل بالجنية المصرى من منطلق أن العملة الوطنية ليست أحد مظاهر السيادة الوطنية فقط، بل لأن تلك الممارسات، تحدث نوعا من عدم الثقة فى العملة الوطنية، وبالتالى تخلق طلبا غير قانونيا أو مبررا على العملات الأجنبية .

٧. تأمين موارد مستقره للنقد الأجنبى، من خلال زيادة حجم الصادرات السلعية الأخرى غير البترولية وتنويعها أى أحداث مرونة فى الجهاز الإنتاجى، بالإضافة إلى تدعيم المنتج السياحى بغرض زيادة الإيرادات السياحية، وكذا محاولة تعميق مجرى أو غاطس قناة السويس من أجل زيادة أعداد الناقلات العملاقة وبالتالى زيادة عوائد المرور فى قناة السويس .

٨. من أجل زيادة حجم قيمة التحويلات الخاصة (العاملين المصريين بالخارج) لابد من البحث عن أسواق بديلة لتصدير قوة العمل المصرية، وهذا يستلزم تضافر جهود وزارات الخارجية والقوى العاملة والهجرة والبنك المركزى، ووزارة التخطيط، وهذا لضرورة درء تقلبات هذا المتغير الفاعل فى متحصلات ميزان العمليات الجارية.

٩. من منطلق أن الادخار المحلى له دور هام، فى أن زيادة معدلاته تؤدى إلى عدم الالتجاء إلى الاقتراض الخارجى بعرض تمويل الفجوة الادخارية، فلابد من تواجد سياسة نقدية وائتمانية هدفها تشجيع الادخار المحلى والاستثمار المحلى من خلال ايجاد آنية متوازنة بين العائد المدفوع (عن الادخار) والعائد المتحصل (عن الاستثمارات) .

١٠. أن اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة من الناحية التشريعية والتنظيمية سواء عن طريق البنك المركزى المصرى،أو صانعى السياسة النقدية، وبصفة عامة إذا ما كانت سريعة ودقيقة، فأنها تتيح للجهاز المصرفى أن يؤدى دوره فى سوق الصرف الأجنبى سواء بفتح الاعتمادات المستندية، وبيع وشراء النقد الأجنبى وكل عمليات الصرف الأجنبى (التحويلات – الشيكات السياحية – بطاقات الائتمان – السويفت) يدعمه فى ذلك خبرته الطويلة والمتخصصة من خلال انتشاره فى أنحاء البلاد بشبكة مصرفية يقدر عدد وحداتها بما يقارب ٢٥٠٠ وحدة مصرفية.

١١. يضاف إلى البند السابق دراسة إدخال كافة المتحصلات من العملات الأجنبية بما فيها الإيرادات السيادية والمتمثلة بصفة أساسية، فى عوائد المرور فى قناة السويس وعوائد البترول عبر قنوات الجهاز المصرفى، وذلك للعمل على عدم تجزئة حصيلة النقد الاجنبى، وما ينتج عنه بالتالى من عدم تحديد دقيق لعرض النقد الأجنبى، وفاتحا الطريق أمام البنك المركزى لشراء احتياجاته من النقد الأجنبى من سوق الصرف الأجنبى .

١٢. تنمية المعلومات عن الأسواق الخارجية وإتاحة هذه المعلومات بتكلفة ميسرة للمنتجين والمنظمين والمستوردين والمصدرين، ولمن يعملون بالتجارة الخارجية عموما، إذ أن المعلومات أصبحت "الدم الجديد" للتجارة الخارجية، حيث أن من يمتلك المعلومات يمتلك " ميزة نسبية " شأنها فى ذلك السلع المادية والغير مادية (الخدمات)، [٢٠] وذلك كله فى ظل تواجد الكمبيوتر . وأنظمة السويفت، والتجارة الإلكترونية، والنقود البلاستيكية، وهذه كلها تتطلب ثورة معلوماتية، وخاصة أننا مقبلون على مرحلة حاسمة وهى التعامل مع اتفاقية الجات (المنظمة العالمية للتجارة – متعددة الأطراف) والتى سيتم التعامل وفق مبادئها فى أول يناير ٢٠٠٥.

١٣- من أجل تدعيم جهود السياسة النقدية فى استقرار سعر صرف العملة المحلية (الجنيه المصرى) مقابل العملات الأجنبية، فإن السياسة الاقتصادية يصبح لها دورا هاما فى زيادة فعالية برامج الخصخصة وتطوير سوق رأس المال بصورة أكثر ايجابية، وتبنى سياسات تصديرية هادفة الى تنويع ورفع جودة المنتج المصرى بغرض زيادة حجم الصادرات وفتح منافذ جديدة للتصدير، وبخاصة فى القارة الإفريقية، ومع تنفيذ هذه السياسات فإن المردود الاقتصادى هو تقوية العملة المحلية وتعظيم موارد النقد الاجنبى، مما يدعم فى النهاية المقدرة الاستيرادية للدولة وإحداث فائض فى ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (١)

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية (٩١ / ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣)

السنوات / البيان	٩١ /١٩٩٢	٩٢ / ٩٣	٩٣ / ٩٤	٩٤ / ٩٥	٩٥ / ٩٦	٩٦ / ٩٧	٩٧ / ٩٨	٩٨ / ٩٩	٩٩ / ٢٠٠٠	٢٠٠٠ / ٢٠٠١	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣
الناتج المحلى الإجمالى (مليار جنية)	١٣١,١	١٣٤,٣	١٣٩,٦	١٤٦,١	١٣٥,٤	٢٣٩,٥	٢٥٣,١	٢٦٨,٤	٣١٦,٤	٣٣٦,٦	٣٦٣,١	٣٧٤,٥
معدل نمو الناتج المحلى%	ـــ	١،-	٤،-	٤,٦	٥،-	٥,٣	٥,٧	٦،-	٥,٩	٣,٤	٣,٢	٣,٢
معدل التضخم %	٢١،-	١١,١	٩،-	٩,٣	٧,٣	٦,٢	٣,٨	٣,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٧	٤,٥
الادخار المحلى (مليار جنية)	١٤،-	٢٧,٩	٤١,٨	٤٠,٥	٣٨,٣	٥١,٨	٤٨،-	٥٣،-	٥٦،-	٥٩،-	٦٧،-	٧٤،-
معدل الادخار المحلى كنسبة من الناتج القومى %	ـــ	٢٠,٧	٢٩,٩	٢٧,٧	٢٨,٢	٢١,٦	١٩,٠	١٩,٧	١٧,٧	١٧,٥	١٨,٤	١٩,٧
قيمة الاستثمار المحلى (مليار جنية)	٢٥,١	٣١,٦	٢٩،-	٣٣,١	٣٦,٨	٤٥,٢	٦٢،-	٦٧،-	٦٧،-	٦٦،-	٦٨،-	٦٨،-
معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى%	-	٢٣,٥	٢٠,٧	٢٢,٦	٢٧,٢	١٨,٩	٢٤,٥	٢٥,٠	٢١,٢	١٩,٦	١٨,٧	١٨,٢
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	٨,١	١١,٧	١٣,٧	١٦،-	١٦,٧	١٨,٨	١٨,٦	١٨,٤	١٥,١	١٤,٢	١٤,١	١٤,٨
الدين الخارجي (مليار دولار)	٣١,١	٣٠,٨	٣٠,٩	٣٣،-	٣١،-	٢٨,٨	٢٨,١	٢٩,٨	٢٧,٨	٢٦,٦	٢٨,٧	٢٨,٧
عجز الموازنة (مليار جنية)	٦,٢	٥,٥	٣,٧	٢,٥	٣،-	٢,٣	٢,٨	٢,٦	٤,٢	٨،-	٩,٦	١٠،-

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

البنك الأصلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

تطور مكونات الميزان التجارى خلال الفترة (٩١/١٩٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠٣) بالمليون دولار أمريكى

السنوات	قيمة الصادرات	معدل النمو السنوى%	قيمة الواردات	معدل النمو السنوى%	نسبة تغطية الصادرات للواردات %	الميزان التجارى الفائض (العجز)
٩١/٩٠	٣٨٨٦,٨	-	١١٤٢٤,٥	-	٣٤,٠	٧٥٣٧,٧ -
٩٢/٩١	٣٦٣٦,٤	٦,٥ -	١٠٠٣٩,٥	١٢,١-	٣٦,٢	٦٤٠٣,١ -
٩٣/٩٢	٣٤١٦,٧	٦,٠ -	١٠٧٢٨,٢	٦,٧	٣١,٨	٧٣١١,٥ -
٩٤/٩٣	٣٣٣٧,٣	٢,٣ -	١٠٦٤٧,١	٠,٨ -	٣١,٣	٧٣٠٩,٨ -
٩٥/٩٤	٤٩٥٧,٠	٤٨,٥	١٢٨١٠,٥	٢٠,٣	٣٨,٧	٧٨٥٣,٥ -
٩٦/٩٥	٤٦٠٨,٥	٧,٠ -	١٤١٠٦,٦	١٠,١	٣٢,٧	٩٤٩٨,١ -
٩٧/٩٦	٥٣٤٥,٤	١٦,٠	١٥٥٦٤,٨	١٠,٣	٣٤,٣	١٠٢١٩,٤ -
٩٨/٩٧	٥١٢٨,٤	٤,٠ -	١٦٨٩٩,٠	٨,٦	٣٠,٣	١١٧٧٠,٦ -
٩٩/٩٨	٤٤٤٥,٠	١٣,٣ -	١٦٩٦٩,٠	٠,٦	٢٦,٢	١٢٥٢٤,٠ -
٢٠٠٠/٩٩	٦٣٨٧,٧	٤٣,٧	١٧٨٦٠,٠	٥,٠	٣٥,٨	١١٤٧٢,٣ -
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٠٧٨,٢	١٠,٨	١٦٤٤١,٣	٨,٠ -	٤٣,٠	٩٣٦٣,١ -
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧١٢٠,٨	٠,٦	١٤٦٣٧,٣	١١,٠ -	٤٨,٦	٧٥١٦,٥ -
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٢٠٥,٢	١٥,٢	١٤٨٢١,٠	١,٢	٥٥,٤	٦٦١٥,٨ -

المصدر: البنك المركزى المصرى – التقارير السنوية – (٩١ / ١٩٩٢ – ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣).

البنك الاهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – اعداد مختلفة (١٩٩١ – ٢٠٠٣).



الجدول رقم (٣)

ميزان المدفوعات المصرية خلال الفترة (٩١ /١٩٩٢/٢٠٠٢/٢٠٠٣)

السنوات	الميزان الجارى الفائض (العجز) (١=٢-٣+٤)	الميزان التجارى الفائض (العجز) (٢)	ميزان الخدمات الفائض (العجز) (٣)	التحويلات من جانب واحد الفائض (العجز) (٤)	صافى المعاملات الراسمالية الفائض (العجز) (٥)	السهو والخطأ (٦)	الميزان الكلى الفائض (العجز) (٧)=١+٥+٦
٩٢/٩١	٣٧٣٧,٢	(٦٤٢٠,٦)	٣٦٤٠,٦	٦٥١٧,٢	(٢,٧)	١٠٨٢,٤	٥٠٧٠,٠
٩٣/٩٢	٤٥٤٧,٩	(٧٣١١,٥)	٤٥٦٧,٩	٧٢٩١,٥	٣٢٤,٩	١٤٠٠,٢	٤٠٢١,٧
٩٤/٩٣	١٩١,٤	(٧٣٠٩,٨)	٣٤٥٥,٢	٤٠٤٦,٠	٢٥١٠,٩	٥٩٦,١	٢١٠٦,٢
٩٥/٩٤	٣٨٥,٩	(٧٨٥٣,٥)	٤٠٤١,٨	٤١٩٧,٦	٤٢٩,٧	٦١,٤	٧٥٤,٢
٩٦/٩٥	(١٨٥,٤)	(٩٤٩٨,١)	٥٧٩١,٥	٣٥٢١,٢	١٠١٧,٣	٢٦١,٣	٥٧٠,٦
٩٧/٩٦	١١٨,٦	(١٠٢١٩,٤)	٦١٩٢,٨	٤١٤٥,٢	٢٠٤٠,٧	٢٤٧,٠	١٩١٢,٣
٩٨/٩٧	(٢٤٨٧,٦)	(١١٧٧٠,٦)	٤٦٩١,٧	٤٦٠٠,٣	٣٣٨٦,٩	١٠٤٣,٣	(١٣٥,٠)
٩٩/٩٨	(١٧٢٣,٨)	(١٢٥٦٢,٥)	٥٩٦٩,٦	٤٨٦٩,١	٩١٨,٦	١٢٨٨,٤	(٢١١٦,٧)
٢٠٠٠/٩٩	(١١٦٣,٠)	(١١٤٧٢,٠)	٥٦٢٩,٠	٤٦٨٠,٠	(١١٩٩,٠)	٦٦٥,٠	(٣٠٢٧,٠)
٢٠٠١/٢٠٠٠	(٣٣,٠)	(٩٣٥٤,٠)	٥٥٧٩,٠	٣٧٤٢,٠	(٥٤٢,٠)	٥٩٦,٣	(٨٥٣,٠)
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦١٤,٠	(٧٥١٦,٥)	٣٨٧٨,٣	٤٢٥٢,٤	(٩٦٣,٨)	١٠٦,٨	(٤٥٦,٤)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٨٨٣,١	(٦٦١٥,٨)	٤٨٨٩,٦	٣٦٠٩,٣	(٢٧٣٣,٨)	١٣٩٦,٧	(٥٤٦,٠)

- بلغ التمويل الاستثنائى ٢٢٤,٧ مليون دولار، ٥٤٩,١ مليونا، ٣,٥ مليونا فى اعوام ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣ على الترتيب.

يتم حساب الميزان الكلى على النحو التالى :

١-صافى الميزان التجارى ± = الميزان التجارى - (ميزان الخدمات + التحويلات).

٢-الميزان الكلى = صافى الميزان الجارى ± صافى المعاملات الرأسمالية + السهو والخطأ + التمويل الاستثنائى

الميزان الكلى = ٣٧٦٢,٧ +٠,٢+ ١٠٨٢,٤ + ٢٢٤,٧ = ٥٠٧٠,٠ مليون دولار امريكى.

- * تم تبويب البيانات وتوضيحها بمعرفة الباحث

المصدر : تقارير البنك المركزى المصرى (٩١/١٩٩٢ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣).

البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - اعداد متفرقة .

جدول رقم (٤)

تقديرات ميزان المدفوعات (٩١ / ١٩٩٢ / ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣)

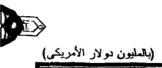
(بالمليون دولار الأمريكي)

البيان / السنوات	١٩٩٢/ ٩١	٩٣ /٩٢	٩٤ /٩٣	٩٥ /٩٤	٩٦ /٩٥	٩٧ / ٩٦	٩٨ /٩٧	٩٩ / ٩٨	٢٠٠٠ /٩٩	٢٠٠١ /٢٠٠٠	٢٠٠٢ /٢٠٠١	٢٠٠٣ /٢٠٠٢
الميزان الجاري	٣٧٦٢,٧	٤٥٤٧,٩	١٩١,٤	٣٨٥,٩	١٨٥,٤٠-	١١٨,٦	٢٤٧٨,٦-	١٧٠٨,٥-	(١١٦٣,١)	٣٣٤,٠	٦١٤,٢	١٨٨٣,١
الميزان الجاري عدا التحويلات	(٢٨٢٨,٠)	(٢٧٤٣,٦)	(٣٨٥٤,٦)	(٣٨١١,٧)	(٣٧٠٦,٦)-	(٤٠٢٦,٦)	(٧٠٧٨,٩)	(٦٥٧٧,٦)	(٥٨٤٢,٦)	(٣٧٧٥,٦)	(٣٦٣٨,٢)	(١٧٢٦,٢٠)
الميزان التجاري	(٦٤٠٣,١)	(٧٣١١,٥)	(٧٣٠٩,٨)	(٧٨٥٣,٥)	(٩٤٩٨,١)-	(١٠٣١٩,٤)	(١١٧٧٠,٦-)	(١٢٥٢٤,٠)	(١١٤٧٢,٣)	(٩٣٦٣١,٠)	(٧٥١٦,٥٠)	(٦٦١٥,٨٠)
الصادرات:	٣٦٣٦,٤	٣٤١٦,٧	٣٣٣٧,٣	٤٩٥٧,٠-	٤٦٠٨,٥	٥٢٤٥,٤	٥١٢٨,٤	٤٤٤٥,٠	٦٣٨٧,٧	٧٠٧٨,٢	٧١٢٠,٨	٨٢٠٥,٢
- البترول ومنتجاته	١٦٥١,١	١٨٠٢,٩	١٧٧٢,١	٢١٧٥,٥	٢٢٢٥,٦	٢٥٦٤,٥	١٣٧٥,١	٩٩٩,٧	٢٢٧٢,٩	٢٦٣٢,٤	٢٣٨١,٠	٣١٦٠,٨
صادرات غير بترولية	١٩٥٨,٣	١٦١٣,٨	١٥٦٥,٢	٢٧٨١,٥	٣٢٨٢,٩	٢٦٨١,٤	٣٧٥٣,٣	٣٤٤٥,٣	٤١١٤,٨	٤٤٤٥,٨	٤٧٣٩,٨	٥٠٤٤,٤
الواردات :	١٠٠٣٩,٥٠	١٠٧٢٨,٢٠	١٠٦٤٧,١-	١٢٨١٠,٥-	١٤١٠٦,٦-	١٥٥٦٤,٨٠-	١٦٨٩٩,٠	١٦٩٦٩,٠-	١٧٨٦٠,٠-	١٦٤٤١,٣٠-	١٤٦٣٧,٣-	١٤٨٢١,٠
واردات بترولية	١٢٧٠,٠	٧٠٠-	—	—	١٠١٧,٠-	-	-	١١٣٧,٢	٢٣٨٧,٨	٣١٧١,٩	٢٤٧٦,٨٠	٢٣١٣,٠
واردات غير بترولية	٩٩١٢,٥	١٠٦٥٨,٢	—	—	١٤٥٤٧,٨	-	-	١٥٨٣١,٨	١٥٤٨١,٢	١٣٢٦٩,٤	١٢١٦٠,٥٠	١٢٥٠٨,٠
ميزان الخدمات :	٣٥٧٥,١	٤٥٦٧,٩	٣٤٥٥,٢	٤٠٤١,٨	٥٧٩١,٥	٦١٩٢,٨	٤٦٩١,٧	٥٩٤٦,٤	٥٦٢٩,٧	٥٥٨٧,٥	٣٨٧٨,٣	٤٨٨٩,٦
المتحصلات منها :	٨٥٦١,٣	٩٧٦٢,٢	٨٤٥٨,٨	٩٥٥٥,٦	١٠٦٣٦,٠-	١١٢٤٠,٩	١٠٤٥٥,٤	١١٠١٥,٠	١١٤٢٥,٦	١١٦٩٦,٤	٩٦١٨,١	١٠٤٤١,٤
النقل	—	—	٢٧٨٩,٠-	٣٠٩١,٤	٢٧١٠,٧	٢٥٣٥,٠	٢٤٥٧,١	٢٦٣٦,٩	٢٦٣٤,٧	٢٧٠٤,٣	٢٧١٤,٩	٢٩٦٤,٨
رسوم قناة السويس	١٩٥٠,٢	١٩٤١,١	١٩٤٧,٢	١٩٩٤,٥	١٨٨٧,٣	١٨٨١,٢	١٧٧٢,٦	١٧٧١,٠	١٧٨٠,٨	١٩٧٤,١	١٨١٩,٨	٢٢٣٦,٢
السفر (السياحة)	١٧٢٧,٢	٢٣٧٥,٠-	١٧٧٩,٣	٢٢٩٨,٩	٣٠٠٩,١	٣٦٤٦,٣	٢٩٤٠,٥	٣٢٣٥,١	٤٣١٣,١	٤٣١٦,٩	٣٤٢٢,٨	٣٧٩٦,٤
دخل الاستثمار	—	—	٨٥٣,٥	١٦٢٥,٥	١٨٢٩,٤	٢٠٥٢,٣	٢٠٨١,٣	١٩٣٢,٧	١٨٣٢,٥	١٨٤٩,٦	٩٣٨,٢	٩٤١,٣٠
المدفوعات منها :	٤٩٨٦,٢-	٥١٩٤,٣-	٥٠٠٣,٦-	٥٥١٣,٨-	٤٨٤٤,٥-	٥٠٤٨,١-	٥٧٦٣,٧-	٥٠٦٨,٦-	٥٧٩٥,٩-	٦١٠٨,٩-	٥٧٣٩,٨-	٥٥٥١,٨٠
النقل	—	—	٢٣٦,٢	٢٤٤,٦	٢٠٢,٦	٢٤١,٨	٣٦١,٨	٣٧٦,٧	٤٥٦,٥	٤٢٨,٧	٤٢٠,١٠	٣٩٢,٥٠
دخل الاستثمار	١٣١١,٢	١٤٥٥,٠-	١٣١٩,٠-	١٤٨٤,٧	١٢٩٠,٨	١٠٨٥,٣	٨٦٨,٠	١١٠٤,٠	٩٠٠,٧	٧٧٨,١	٨٤٢,٤٠	٨٠٥,٢٠
التحويلات:	٦٥٩٠,٧	٧٢٩١,٥	٤٠٤٦,٠-	٤١٩٧,٦	٣٥٢١,٢	٤١٤٥,٢	٤٦٠٠,٣	٤٨٦٩,١	٤٦٧٩,٥	٣٧٤٢,٢	٤٢٥٢,٤	٣٦٠٩,٣
الرسمية (صافي)	١١٢٣,٣	١٣٥٣,٠	٨١٣,٦	٩١٨,٦	٧٢٣,٦	٨٨٩,٦	٨٨٢,٦	٠٩٦,٧	٩٣٢,٤	٧٦٩,٣	١١٤٣,٦	٦٦٣,٦
الخاصة (صافي)	٥٤٦٧,٤	٥٩٣٨,٥	٣٢٣٢,٤	٣٢٧٩,٠	٢٧٩٧,٦	٣٢٥٥,٦	٣٧١٧,٧	٣٧٧٢,٤	٣٧٤٧,١	٢٧٩٢,٩	٣١٠٨,٨	٢٩٤٥,٧
المعاملات الرأسمالية والمالية	٠,٢	٣٢٤,٩	٢٥١٠,٩	٤٢٩,٧	١٠١٧,٣	٢٠٤٠,٧	٣٣٨٦,٩	٨٧٩,٩	١٩٩٩,٠	٥٤١,٧-	٩٦٣,٨-	٢٧٣٣,٨-
الاستثمار المباشر في مصر (صافي)	٣٥٨,٥	٨٠,٨	١٣٢٠,٨	٧٨٢,٧	٦٢٦,٩	٧٦٩,٧	١١٠٢,٩-	٧١٠,٩٦-	١٦٥٦,٠-	٥٠٩,٤	٤٢٨,٢	٧٠٠,٦
الاستثمار المباشر في الخارج	٣٥٨,٧	٤٥٣,١	٣٥,٩٠-	٤٧,٦٠	١٥,٣٠-	٤٧,٢-	١٣٦,٩-	٥٥,٨-	٤٣,٠-	٣٧,٣٠-	١٥,٢-	٣٠,٠
استثمارات محفظة الأوراق المالية (صافي)	-	-	٢,٥	٤,١	٢٥٧,٦	١٤٦٢,٩	٢٤٨,٠-	١٧٣,٦-	٤٧٢,٦	٣٦٠,٥	٩٩٨,٩	٤٠٥,٢
استثمارات محفظة الأوراق المالية (خارج)	-	-	-	-	-	-	٥٦,١٠-	٤٣,١-	-	٤,٦٠-	٣,٢-	١٥,٨٠-
استثمارات أخرى (صافي)	-	-	١٢٢٣,٥	٣٠٩,٥٠-	١٤٨,١	١٤٤,٧-	٢٧٢٤,٠	٤٤١,٨	٣٢٧٣,٠-	١٢٧٩,٧-	٢٣٧٢,٥-	٢٩٣٨,٤-
صافي السهو والخطأ	١٠٨٢,٤	١٤٠٠,٢-	٥٩٦,١٠-	٦١,٤٠-	٢٦١,٣٠	٢٤٧,٠-	١٠٤٣,٣-	١٢٨٨,١-	٦٦٥,٠-	٢٩٦,٣-	١٠٦,٨-	١٣٩٦,٧
الميزان الكلي	٥٠٧٠,٠	٤٠٢١,٧	٢١٠٦,٠٢	٧٥٤,٢	٥٧٠,٦	١٩١٢,٣-	١٣٥,٠-	٢١١٦,٧-	٣٠٢٧,٠-	٨٧١,٤٠	٤٥٦,٤-	٥٤٦,٠-
التغير في الأصول الاحتياطية				٧٥٤,٢٠-	٥٧٠,٦-	١٩١٢,٣-	١٣٥,٠	٢١١٦,٧٠	٣٠٢٧	٨٧١,٤٠	٤٥٦,٤٠	٥٤٦,٠-
الزيادة (-)												

تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة .

<u>المصدر</u> : البنك المركزي المصري – التقرير السنوي – اعداد السنوات . (١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

– غير متاح.




الجدول رقم (٥)

ميزان المدفوعات البترولى (بالمليون دولار أمريكى)

البيان السنوات	الصادرات البترولية	النسبة الى اجمالى الصادرات %	الواردات البترولية	النسبة الى اجمالى الواردات	صافى (عجز) ميزان المدفوعات البترولى	النسبة الى صافى (عجز) الميزان الكلى %
١٩٩٩/٩٨	٩٩٩,٧	٢٢,٥	١١٣٧,٢	٦,٧	(١٣٧,٥)	٦,٥
٢٠٠٠/٩٩	٢٢٧٢,٩	٣٥,٦	٣٣٨٧,٨	١٣,٤	(١١٤,٩)	٣,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٦٣٢,٤	٣٧,٢	٣١٧١,٩	١٩,٣	(٥٣٩,٥)	٦٣,٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٣٨١,٠	٣٣,٤	٢٤٧٦,٨	١٦,٩	(٩٥,٨)	٢١,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣١٦٠,٨	٣٨,٥	٢٣١٣,٠	١٥,٦	٨٤٧,٨	١٥٥,٣

المصدر: البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، تطور ميزان المدفوعات البترولى، العدد (٢) المجلد (٥٥)، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٣٩.

البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة (٢٠٠١ – ٢٠٠٣) .

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢).

الجدول رقم (٦)

مساهمة الايرادات السياحية وايرادات المرور

فى قناة السويس فى حصيلة الخدمات (بالمليون دولار أمريكى)

بيان السنوات	حصيلة الخدمات	الايرادات السياحية	نسبة مساهم الايرادات السياحية %	ايرادات المرور فى قناة السويس %	نسبة مساهمة ايرادات المرور فى قناة السويس %
١٩٩٢/٩١	٨٥٦١,٣	١٧٢٧,٢	٢٠,٠	١٩٥٠,٢	٢٢,٨
١٩٩٣/٩٢	٩٧٦٢,٢	٢٣٧٥,٠	٢٤,٣	١٩٤١,١	١٩,٩
١٩٩٤/٩٣	٨٤٥٨,٨	١٧٧٩,٣	٢١,٠	١٩٤٧,٢	٢٣,٠
١٩٩٥/٩٤	٩٥٥٥,٦	٢٢٩٨,٩	٢٤,١	١٩٩٤,٥	٢٠,٩
١٩٩٦/٩٥	١٠٦٣٦,٠	٣٠٠٩,١	٢٨,٣	١٨٨٧,٣	١٧,٧
١٩٩٧/٩٦	١١٢٤٠,٩	٣٢٦٤,٣	٢٩,٤	١٨٨١,٢	١٥,٧
١٩٩٨/٩٧	١٠٤٥٥,٤	٢٩٤٠,٥	٢٨,١	١٧٧٢,٦	١٧,٠
١٩٩٩/٩٨	١١٠١٥,٥	٣٢٣٥,١	٢٩,٣	١٧٧١,٠	١٦,١
٢٠٠٠/٩٩	١١٤٢٥,٠٠	٤٣١٣,١	٣٧,٨	١٧٨٠,٨	١٥,٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٦٩٦,٤	٤٣١٦,٩	٣٦,٩	١٩٧٤,١	١٦,٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٦١٨,١	٣٤٢٢,٨	٣٥,٦	١٨١٩,٨	١٨,٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠٤٤١,٤	٣٧٩٦,٤	٣٦,٤	٢٢٣٦,٣	٢١,٤

المصدر :

البنك المركزى، التقارير السنوية، (٩١ / ١٩٩٢ – ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) .

البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة (١٩٩١ – ٢٠٠٣) .



الجدول رقم (٧)

سوق الصرف الأجنبى الموارد والاستخدامات النقدية خلال الفترة (١٩٩٢/٩١ ـ ٢٠٠٣/٢٠٠٢) (بالمليار دولار امريكى)

	سوق الصرف الأجنبى		
	الموارد	الاستخدامات	الفائض (العجز)
١٩٩٢/٩١	١٤,٢	٦,٣	٧,٩
١٩٩٣/٩٢	١٥,٧	٩,٥	٦,٢
١٩٩٤/٩٣	١٤,٧	١٠,١	٤,٦
١٩٩٥/٩٤	١٧,٨	١٦,٤	١,٤
١٩٩٦/٩٥	٢٠,٤	٢٠,٥	(٠,١)
١٩٩٧/٩٦	٢٢,٩	٢٠,٩	٢,٠-
١٩٩٨/٩٧	٢٢,٧	٢٣,٧	(١,٠-)
١٩٩٩/٩٨	١٨,٢	٢٣,٣	(٥,١)
٢٠٠٠/٩٩	١٥,٢	٢٠,٨	(٥,٦)
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣,٠	١٨,١	(٥,١)
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠,٩	١٣,٩	(٣,٠)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	—	—	—

المصدر :

ـــ بيانات غير متاحة

- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، اعداد مختلفة،
- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة .

الجدول رقم (٨)

تطور سعر صرف الجنية المصرى أمام الدولار الأمريكى خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٣

(السوق المصرفية الحرة)

			القيمة بالقرش
٢٧	فبراير	١٩٩١ (١)	٣٢٢,٠
٢٨	أكتوبر	١٩٩١ (٢)	٣٣٠,٠
	ديسمبر	١٩٩٢	٣٣٣,٨
	ديسمبر	١٩٩٣	٣٣٧,٢
	ديسمبر	١٩٩٤	٣٣٩,٦
	ديسمبر	١٩٩٥	٣٣٩,٦
	ديسمبر	١٩٩٦	٣٣٨,٨
	ديسمبر	١٩٩٧	٣٣٨,٨
	ديسمبر	١٩٩٨	٣٣٨,٨
	ديسمبر	١٩٩٩	٣٤٠,٥
	ديسمبر	٢٠٠٠	٣٦٩,٠
	يوليو	٢٠٠١	٣٩٠,٠
	أغسطس	٢٠٠١	٤١٥,٠
	أكتوبر	٢٠٠١	٤١٦,٠
١٥	ديسمبر	٢٠٠١	٤٥٠,٠
١٥	يناير	٢٠٠٢	٤٥٢,٠
١٥	مارس	٢٠٠٢	٤٥٢,٠
	ديسمبر	٢٠٠٢	٤٦٢,٠
	يناير	٢٠٠٣	٦١٥,٠



١) تم إنشاء سوقين للنقد (السوق الأولية والسوق الثانوية) .

٢) تم توحيد سعر الصرف للجنيه المصرى .

المصدر: البنك المركزى المصرى – التقرير السنوى – أعداد مختلفة.

البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – أعداد مختلفة .

الجدول رقم (٩)

علاقة الصادرات والواردات بالناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٩١ ـ ٢٠٠٣) (بالمليون جنيه مصرى)

بيان السنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلى الاجمالى	نسبة الصادرات الى الناتج المحلى %	نسبة الايرادات الى الناتج المحلى %
١٩٩١	١١٧٦٤	٢٥٢١٦	٥٠١٧٦	٢٣,٤	٥٠,٢
١٩٩٢	١٠١٧١	٢٧٦٥٦	١٣١٠٥٧	٧,٨	٢١,١
١٩٩٣	١٠٤٦٤	٢٧٥٥٠	١٣٤٣٣٥	٧,٨	٢٠,٥
١٩٩٤	١١٧٥٧	٣٢٤٦٠	١٣٩٦٢٢	٨,٤	٢٣,٢
١٩٩٥	١١٧٠٣	٣٩٨٩٠	١٤٦١٤٩	٨,٠	٢٧,٣
١٩٩٦	١٢٠٠٤	٤٤٢١٧	١٥٣٣٦٩	٧,٨	٢٨,٨
١٩٩٧	١٣٠٨٣	٤٤٨٨٥	٢٣٩٥٠٠	٥,٥	١٨,٧
١٩٩٨	١٠٦٨٥	٥٦٠٢٥	٢٥٣٠٩٠	٤,٢	٢٢,١
١٩٩٩	١٢٠٥٠	٥٤٣٩٩	٢٦٨٣٩٨	٤,٥	٢٠,٣
٢٠٠٠	١٦٢٢٨	٤٨٦٤٥	٣١٦١٩٨	٥,١	١٥,٤
٢٠٠١	١٦٤٩٠	٥٠٦٥٩	٣٤٣٢٧٨	٤,٨	١٤,٨
٢٠٠٢	٢١١٨٣	٥٦٤٨٢	٣٦٣١٤٤	٥,٨	١٥,٦
اغسطس ٢٠٠٣	٢٣٩٣٢	٤٠٨٣٩	٣٧٤٥٠٥	٦,٤	١٠,٩

المصدر : البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة (١٩٩١ – ٢٠٠٣) .

جدول رقم (١٠)

تطور اجمالى صافى التحويلات (١٩٩١/١٩٩٢– ٢٠٠٢/٢٠٠٣) (بالمليون دولار امريكى)

بيان	التحويلات الرسمية	%	التحويلات الخاصة	%	اجمالى التحويلات	%
٩٢/٩١	١١٢٣,٣	١٧,٠	٥٤٦٧,٤	٨٣,٠	٦٥٩٠,٧	١٠٠
٩٣/٩٢	١٣٥٣,٠	١٨,٦	٥٩٣٨,٥	٨١,٤	٧٢٩١,٥	١٠٠
٩٤/٩٣	٨١٣,٦	٢٠,٠	٣٢٣٢,٤	٨٠,٠	٤٠٤٦,٠	١٠٠
٩٥/٩٤	٩١٨,٦	٢١,٩	٣٢٧٩,٠	٧٨,١	٤١٩٧,٦	١٠٠
٩٦/٩٥	٩٢٣,٦	٢٦,٢	٢٧٩٧,٦	٧٣,٨	٣٥٢١,٢	١٠٠
٩٧/٩٦	٨٨٩,٦	٢١,٥	٣٢٥٥,٦	٧٨,٥	٤١٤٥,٢	١٠٠
٩٨/٩٧	٨٨٢,٦	١٩,٢	٣٧١٧,٧	٨٠,٨	٤٦٠٠,٣	١٠٠
٩٩/٩٨	١٠٩٦,٧	٢٢,٥	٣٧٧٢,٤	٧٧,٥	٤٨٦٩,١	١٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٩٣٢,٤	١٩,٩	٣٧٤٧,١	٨٠,١	٤٦٧٩,٥	١٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٦٩,٣	٢٠,٦	٢٩٧٢,٩	٧٩,٤	٣٤٤٢,٢	١٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٤٣,٦	٢٦,٩	٣١٠٨,٨	٧٣,١	٤٢٥٢,٤	١٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٦٣,٦	١٨,٤	٢٩٤٥,٧	٨١,٦	٣٦٠٩,٣	١٠٠

المصدر: البنك المركزى المصرى التقارير السنوية (٩١ / ١٩٩٢ – ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) .

البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة خلال الاعوام (١٩٩١ / ٢٠٠٣) .




الجدول رقم (١١)

مؤشرات التقييم قبل أزمة سعر الصرف (١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧)

وبعد أزمة سعر الصرف (٢٠٠١ / ٢٠٢ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣)

البيـــــــــان	قبل أزمة سعر الصرف		الفرق ± %	بعد أزمة سعر الصرف		الفرق ± %
	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧		٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	
الميزان التجارى (مليون دولار)	١٠٣١٩,٤٠	١١٧٧٠,٦-	١٤٥١,٢+	٧٥١٦,٥-	٦٦١٥,٨-	٩٠٠,٧-
الصادرات (مليون دولار)	٥٢٤٥,٤	٥١٢٨,٤	١١٧,٠-	٧١٢٠,٨	٨٢٠٥,٢	١٠٨٤,٤+
الواردات (مليون دولار)	١٥٥٦٤,٨	١٦٨٩٩,٠	١٣٣٤,٢+	١٤٦٣٧,٣	١٤٨٢١,٠	١٨٣,٧+
الميزان التجارى (مليون دولار)	١١٨,٦	٢٤٧٨,٦-	٢٣٦٠,٠-	٦١٤,٢	١٨٨٣,١	١٢٦٨,٩+
ميزان الخدمات (مليون دولار)	٦١٩٢,٨	٤٦٩١,٧-	١٥٠١,١-	٣٨٧٨,٣	٤٨٨٩,٦	١٠١١,٣+
المتحصلات (مليون دولار)	١١٢٤٠,٩	١٠٤٥٥,٤	٧٨٥,٥ -	٩٦١٨,١	١٠٤٤١,٤	٨٢٣,٣+
المدفوعات (مليون دولار)	٥٠٤٨,١-	٥٧٦٣,٧	٧١٥,٦+	٥٧٣٩,٨-	٥٥٥١,٨-	١٨٨,٠-
التحويلات (مليون دولار)	٤١٤٥,٢	٤٦٠٠,٣	٤٥٥,١+	٤٢٥٢,٤	٣٦٠٩,٣	٦٤٣,١-
المعاملات المالية والرأسمالية (مليون دولار)	٢٠٤٠,٧	٣٣٨٦,٩	١٣٤٦,٢+	٩٦٣,٨-	٢٧٣٣,٨-	١٧٧٠,٠+
الميزان الكلى (مليون دولار)	١٩١٢,٣	١٣٥,٠-	١٧٧٧,٣-	٤٥٦,٤-	٥٤٦,٠	٩٠,٤+
الناتج المحلى الإجمالى (مليار جنيه)	٢٣٩,٥	٢٥٣,١	١٣,٦+	٣٦٣,١	٣٧٤,٥	١١,٤+
معدل نمو الناتج المحلى %	٥,٣	٥,٧	٠,٤+	٣,٢	٣,٢	صفر
معدل التضخم %	٦,٢	٣,٨	%٢,٤-	٢,٧	٤,٥	%١,٨+
قيمة الادخار المحلى (مليار جنيه)	٥١,٨	٤٨,٠	٣,٨-	٦٧,٠	٧٤,٠	٧,٠+
معدل نمو الادخار المحلى %	٢٠,٢	١٦,٧	%٣,٥-	١٧,٦	١٧,٩	%٠,٣
قيمة الاستثمار المحلى (مليار جنيه)	٤٥,٢	٦٢,٠	١٦,٨	٦٨,٠	٦٨,٠	صفر
معدل نمو الاستثمار المحلى %	١٧,٧	٢١,٥	%٣,٨	١٧,٨	١٦,٤	%١,٤-
الاحتياطيات الدولية (مليار جنيه)	١٨,٨	١٨,٦	٠,٢-	١٤,١	١٤,٨	٠,٧+
الدين الخارجي (مليار دولار)	٢٨,٨	٢٨,١	٠,٧-	٢٨,٧	٢٨,٧	صفر
عجز الموازنة (مليار جنيه)	٢,٣	٢,٨	٠,٥+	٩,٦	١٠,٠	٠,٤+

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقارير السنوية، أعوام ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧، ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد الأعوام ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧، ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

- تم تبويب هذه البيانات والنسب بمعرفة الباحث .

الهوامش :

١. البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية - **تطور سعر الصرف فى مصر** - العدد (١) المجلد (٥٥) القاهرة عام ٢٠٠٢ ص ٩،

- البنك المركزى المصرى، **التقرير السنوى**، عام ١٩٩٨/٩٧، القاهرة، ص.ب.ج

٢. د. سامى عفيفى حاتم، **دراسات فى الاقتصاد الدولى**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٣١ - ١٣٤ .

٣. المرجع السابق، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

٤. البنك الأهلى المصرى، **مرجع سبق ذكره**، العدد (١) المجلد (٥٥) ص ١٧ -٨٩،

د . محمد ناظم محمد حنفى، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة جامعة طنطا، بدون تاريخ، ص ٧٩ - ٨٥ .

٥. البنك الأهلى المصرى، **مرجع سبق ذكره**، العدد (١) المجلد (٥٥) ص ٢٣ - ٢٩،

- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية - **حول مشكلة ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكى** - العدد (٢) المجلد (٥٢) القاهرة عام ١٩٩٩، ص ٤٥ .

- البنك المركزى المصرى، **التقرير السنوى**، ٩١/ ١٩٩٢،



القاهرة، ص ٨٥ – ٨٦ .

٦. البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية ـــ **حول صدور قانون تنظيم التعامل بالنقد الجديد** ـــ، العدد (٢) المجلد (٤٧) القاهرة عام ١٩٩٤، ص ١٧٤ – ١٧٧.

٧. البنك الأهلى المصرى، **مرجع سبق ذكره**،العدد (١) المجلد (٥٥) ص ٢٤،

– البنك الأهلى المصرى، **مرجع سبق ذكره**، العدد (٢) المجلد (٥٢)، ص ٤٥.

٨. البنك الأهلى المصرى، **المرجع السابق**، ص ٤٥ – ٤٦.

٩. البنك الأهلى المصرى، **مرجع سبق ذكره**، العدد (١) المجلد (٥٥)، ص ٤١– ٤٥

١٠. البنك الأهلى المصرى، **مرجع سبق ذكره**، العدد (٢) المجلد (٥٢) ص ٤٨ – ٤٦، – البنك الأهلى المصرى، **مرجع سبق ذكره**، العدد (١) المجلد (٥٥) ص ٤٧ ٥١.

١١. البنك المركزى المصرى، **التقرير السنوى**،عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ القاهرة، ص، هـــ.

١٢. البنك الأهلى المصرى، **مرجع سبق ذكره**، العدد (١) المجلد (٥٥) ص ٥٠ .

١٣. البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية – **اداء الاقتصاد المصرى فى عام ٢٠٠٣**– العدد (٤) المجلد (٥٦) القاهرة، ٢٠٠٣ ص ٦٤ – ٦٥،

– البنك المركزى المصرى، **التقرير السنوى**، ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، القاهرة ص، هـــ،

– البنك الأهلى المصرى، **مرجع سبق ذكره**، العدد (١) المجلد (٥٥)، ص٥٠ –٥١

١٤. البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية – **برنامج الخصخصة فى الاقتصاد المصرى** – العدد (١، ٢) المجلد (٤٦) القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٢ – ١٣.

١٥. البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية – **التجارة الخارجية لمصر خلال عام ٩١/١٩٩٢**– العدد (٣) المجلد (٤٦) القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠٣ – ٢٠٤ .

١٦. د .عبد الرحمن يسرى، **قضايا اقتصادية معاصرة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ص ٣٢-٣٣ .

١٧. المرجع السابق، ص ٢٩ .

١٨. البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية – **خطة الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين التقديرات والفعليات**– العدد (٣)،المجلد (٥٢)، القاهرة ١٩٩٩، ص ٤١ .

١٩. البنك المركزى المصرى، **التقرير السنوى**، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣، القاهرة .

٢٠. د. عبد الرحمن يسرى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٨ .

<u>المراجع :</u>

– البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية .

– برنامج الخصخصة فى الاقتصاد المصرى – العدد (١، ٢) المجلد (٤٦)، القاهرة، ١٩٩٣.

– التجارة الخارجية لمصر خلال عام ٩١/١٩٩٢، العدد (٣)،المجلد (٤٦)، القاهرة، ١٩٩٣ .

– حول صدور قانون تنظيم التعامل بالنقد الجديد العدد (٢)، المجلد (٤٧)،القاهرة، ١٩٩٤.

– حول مشكلة الارتفاع سعر صرف الجولار الامريكى – العدد (٢)، المجلد (٥٢)، القاهرة، ١٩٩٩ .

– خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين التقديرات والفعليات– العدد (٣)، المجلد (٥٢)، القاهرة، ١٩٩٩ .

– تطور سعر الصرف فى مصر –العدد (١)، المجلد (٥٥)، القاهرة، ٢٠٠٢.

– تطور ميزان المدفوعات البترولى – العدد (٢)، المجلد (٥٥)، القاهرة،٢٠٠٢.

– اداء الاقتصاد المصرى فى عام ٢٠٠٣ – العدد (٤)،المجلد (٥٦)، القاهرة، ٢٠٠٣ .

– البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى .

– عام٩١ / ١٩٩٢ – القاهرة .

– عام ٩٧/ ١٩٩٨ – القاهرة .

– عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ – القاهرة .

–عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ – القاهرة .

– د . سامى عفيفى حاتم، دراسات فى الاقتصاد الدولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧ .

– د . عبد الرحمن يسرى، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .

– محمد ناظم محمد حنفى، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة طنطا، بدون تاريخ .

أثر السياسات النقدية على تجارة مصر الخارجية في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إعداد
دكتور / وحيد محمد مهدي عامر
مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية
والتجارة الخارجية
أكاديمية القاهرة الجديدة

مقدمة :

شهد الربع الأخير من القرن العشرين إتباع العديد من الدول خاصة الدول النامية برامج للإصلاح الاقتصادي بهدف معالجة العديد من الاختلالات وما صاحبها من مشكلات تمهيداً للدخول في مرحلة النمو الاقتصادي اعتماداً على آليات السوق في ظل التحرر الاقتصادي الداخلي والخارجي .

لقد كان الاهتمام بالإدارة الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية في مصر أمراً ضرورياً لرفع كفاءة هذا القطاع في ظل سياسة التحرر الاقتصادي أخذاً في الاعتبار كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية بهدف رفع الكفاءة الأدائية لقطاع التجارة في مصر في ظل سيادة النظام العالمي الجديد.

١- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقائها الضوء على أهم مصادر النقد الأجنبي لاقتصادنا القومي ألا وهو قطاع التجارة الخارجية الذي يؤثر ويتأثر بمجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والعالمي . كما تظهر هذه الدراسة مدى أهمية سياسات سعر الصرف الأجنبي وإدارتها، وكذا أهمية الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المضمار .

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تجارة مصر الخارجية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، مع إلقاء الضوء على بعض من هذه المتغيرات الهامة التي أثرّت على تجارة مصر الخارجية التي حدثت أثناء إعداد هذه الدراسة، كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان السياسة النقدية الملائمة في إدارة تجارة مصر الخارجية مع بداية القرن الحادي والعشرين، وذلك من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية في مصر .

٢- منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف هذه الدراسة نرى تناولها على النحو التالي:

١) مفهوم السياسية النقدية من وجهة نظر التجارة الخارجية.
٢) المبادئ العامة لإدارة السياسة النقدية من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية .
٣) دور السياسة النقدية في رفع كفاءة أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر.
   أ- سياسات سعر الصرف الأجنبي .
   ب- تقلبات أسعار الصرف وآثارها على المستويين المحلي والإقليمي (دروس مستفادة) .
   جـ- سياسات وإدارة سعر الصرف في مصر .
   د- بعض الجوانب الإضافية في السياسة النقدية وإداراتها وأثرها على التجارة الخارجية في مصر .
٤) تحرير الجنيه المصري وفقاً لقرار يناير ٢٠٠٣ وأثره على قطاع التجارة الخارجية في مصر .
٥) التوصيات .

أولاً: مفهوم السياسة النقدية من وجهة نظر التجارة الخارجية :

لما كانت السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية للدولة، فلابد أن تعمل في إطار السياسة العامة للدولة بالتنسيق مع باقي مكونات السياسية الاقتصادية، وهذا يبين حدود دور السياسة النقدية في مجال تحقيق أهداف قطاع التجارة الخارجية في ظل توازن مقبول لميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة (استقرار أسعار الصرف، والأسعار، ... الخ). وللسياسة النقدية أهداف خاصة تتمثل في استقرار سعر



الفائدة والوصول إلى توزيع مقبول لأعباء هذه السياسة خاصة ما إذا كانت مقيدة بهدف الحفاظ على النظام المصرفي من التعرض للانهيار، ومن ثم لا يتعرض الاقتصاد القومي لحالات من عدم الاستقرار المالي .

ونظراً لوجود عدم توافق بين طبيعة أهداف المجتمع، لذا فمن الضروري بناء نموذج يوفق بين هذه الأهداف وفقاً لأولويات كل هدف مع عدم التضحية ببعضها للحد الذي قد يخل بالاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يجب أن تراعيه الإدارة الاقتصادية الكلية فيما تطبقه من سياسات .

وإذا انتقلنا إلى العرض الإجرائي سنجد أن هناك أهدافاً تخص قطاعات المجتمع تشتق من الأهداف العامة للسياسات النقدية. فزيادة الصادرات هدفا أساسيا لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. كما يعد توازن الميزان التجاري من أهم الأهداف التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها حتى تسهم التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن العام . لأن توازن ميزان المدفوعات لا يكفي لتحقيق هذه الأهداف في الأجلين المتوسط والطويل خاصة إذا كان فائض ميزان الخدمات التقليدية ذات المكون التقني المتواضع كما هو الحال في مصر هو العمود الفقري لهذا التوازن .

ومما سبق نجد أن لعلاقات التبادل مع العالم الخارجي، وعلاقات التأثير المتبادل بين المتغيرات المحلية والدولية تحتم أن يكون للسياسة النقدية أهداف مشتقة في مجال المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي بصفة عامة وعلاقات تبادل تجارى بصفة خاصة .

ثانياً : المبادئ العامة لإدارة السياسة النقدية من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية :

إن القاعدة الأساسية التي تنطلق على أساسها السياسة النقدية هي التحكم في وسائل الدفع في المجتمع وسرعة تداولها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف ويمكن اشتقاق المبادئ العامة لإدارة هذه السياسة من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية من خلال أدوات السياسة التقليدية للبنك المركزي وذلك على النحو التالي :

١- أن الهدف الأساسي من دخول البنك المركزي السوق المفتوحة (وطنية / أجنبية) هو التأثير على كمية النقود المتداولة لتحقيق التوازن بين كل من الطلب الكلى والعرض الكلى، ومن ثم استقرار الأسعار متغلباً بذلك على أي ضغوط تضخمية أو انكماشية يعانى منها الاقتصاد القومي. ودخول البنك المركزي السوق المفتوحة الأجنبية يكون بهدف تحقيق الاستقرار السعري في حدود هامش بسيط للتقلب . وهذا التدخل لا بد وأن تنعكس آثاره على عمليات التصدير والاستيراد من خلال التأثير على الأسعار النسبية في الداخل والخارج، ومن ثم على قيم حصيلة الصادرات وتكلفة الاستيراد بالعملية الوطنية من جهة أخرى .

٢- استخدام البنك المركزي أداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني للتأثير على المعروض النقدي من خلال التأثير في قدرة البنوك على منح الائتمان، لتحقيق أهداف معينة (التغلب على ضغوط تضخمية، تحقيق استقرار الأسعار، وتنشيط الطلب للخروج من حالات الانكماش،ورفع معدلات النمو، ...الخ) ذلك من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو خفض هذه النسبة في حالات التضخم . ومما لا شك فيه أن التأثير في قدرة البنوك على خلق الائتمان، لا بد وأن يؤثر على كل من الصادرات والواردات من خلال تأثير هذا التغير على كل من الأسعار المحلية وعلاقتها بالأسعار في السوق الأجنبية، بالإضافة إلى التأثير المباشر لهذه الأداة على قدرة البنوك في تمويل عمليات التصدير والاستيراد .

٣- استخدام البنك المركزي لآليات الخصم للتأثير على كمية النقود المتداولة . فرفع أو خفض أسعار الخصم وإعادة الخصم وفقاً للظروف الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والاستقرار النقدي . ومن ناحية أخرى فإن أسعار الخصم وإعادة الخصم تتخذها البنوك كمؤشر لها عند تحديد أسعار الفائدة (مدينة،دائنة) في حالة السماح للبنوك بتحديد سعر الفائدة وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، ومما لا شك فيه فإن أسعار الخصم وإعادة الخصم وما يتبعها من تحديد لأسعار الفائدة له عظيم الأثر على عمليات التصدير والاستيراد، إما من خلال التأثير على عمليات تمويل الصادرات والواردات من خلال البنوك أو من خلال تأثيرها على كمية النقود المتداولة ؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على الأسعار المحلية مقارنة بما هو سائد في الأسواق الأجنبية .

٤- استخدام البنك المركزي أسلوب التأثير الأدبي لتغيير كمية النقود المتاحة لتمويل أنشطة معينة (وضع سقوف ائتمانية، حد أقصى لقروض قطاع أو نشاط معين ... إلخ) لها تأثير قوي في مجال التجارة الخارجية، ومن أهم أمثلة هذه التعليمات الإدارية المباشرة في مجال التأثير على التجارة الخارجية خفض أو رفع أسعار صرف

العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، ووضع حد أدنى لنسبة تغطية الاعتمادات المستندية (عملة وطنية / أجنبية) لتمويل عمليات الاستيراد، ووضع حد أقصى للعمولات المصرفية على تحصيل المستحقات بالنقد الأجنبي من عمليات التصدير، ومما هو جدير بالذكر أن البنك المركزي المصري قد خفض استخدامه لهذه الأداة بشكل كبير، (بعدما كان قد استخدمها على شكل واسع) مع دخول مصر في برامج الإصلاح الاقتصادي، حين قصر لجوءه لهذه الأداة على الحالات الطارئة والضرورية وعلى أن تكون لفترة محدودة . ومما يؤكد هذه المقولة ما أصدره البنك المركزي من تعليمات تقضي بضرورة التغطية الكاملة لفتح الاعتمادات المستندية . ومما لا شك فيه أن مثل هذه التعليمات تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها :

أ- الحد من تجاوز المستوردين للطاقة الاستيعابية للسوق المصرية بالنسبة للكثير من الواردات .

ب- الحد من تعمد المستوردين زيادة مخزونهم من السلع المستوردة مستغلين في ذلك ظروف الأزمة الاقتصادية لدول جنوب وجنوب شرق آسيا .

جـ- منع المضاربة على أسعار هذه الواردات .

ومما لا شك فيه أن الإدارة الناجحة لعمليات السوق المفتوحة خاصة في مجال سوق الصرف الأجنبية يعتمد على سلامة الإدارة الاقتصادية لموارد الجهاز المصرفي والتزاماته بالعملات الأجنبية أكثر من اعتماده على ضخامة الاحتياطي الدولي في البنك المركزي . أما عن مدى قوة تأثير السياسة النقدية على عمليات التجارة الخارجية، فإنها تتوقف على عاملين أساسيين :

١) درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد القومي .

٢) مرونات الطلب السعرية والدخلية على المنتجات الوطنية قيد التصدير وعلى واردات السلع والخدمات .

لذا فمن الضروري توفير البيانات الدقيقة عن هذه المرونات، وتحليل سلوكها لتقدير أثر التغير في السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي ومستوى التشغيل، الأسعار، الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات بصفة علمة .

ثالثاً : دور السياسة النقدية في رفع كفاءة أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر :

تقاس كفاءة أداء قطاع التجارة بحالة ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية (على أساس وضع ميزان العملات الجارية من حيث الفائض أو العجز) . وليس من الضروري لتوازن ميزان المدفوعات بصفة دائمة حتى يؤدي قطاع التجارة الخارجية دوره في الاقتصاد القومي، فاعتبارات الكفاءة تتطلب النظر إلى ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية مناسبة، فكثيراً ما تتطلب عمليات التنمية الاقتصادية زيادات كبيرة في واردات الدولة من السلع الرأسمالية والوسيطة، مما يؤدي إلى حدوث عجز من ميزان المدفوعات، ولكنه عجز مقبول بل ومرغوب فيه، ومن ثم فإن هذا العجز لا ينم عن انخفاض كفاءة قطاع التجارة الخارجية شريطة عدم تحول هذا العجز المؤقت إلى عجز دائم .

ومما سبق نجد أن حالة ميزان المدفوعات ليست هي المعيار الوحيد للحكم على كفاءة أداء قطاع التجارة الخارجية، وبالتالي لابد من التعرف على أثر التجارة الخارجية على معدلات التشغيل والنمو، فكلما أدت التجارة الخارجية إلى زيادة معدلات التشغيل والنمو كلما كان أداؤها إيجابياً . إلا أن تطبيق هذا المعيار قد يتعارض مع معيار توازن المدفوعات في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وبالتالي لابد من قبول اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات على أن تعمل السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية على خفض فترة الاختلال إلى أدنى حد ممكن. ولعل لنا في تجربة النمور الآسيوية أسوة، فتلك الدول قامت على أساس تحقيق التنمية الموجهة بالتصدير، الأمر الذي خفض فترة العجز في موازين مدفوعاتها ثم تحويل هذا العجز إلى فائض، مع استمرار الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على التوظف والنمو في الاقتصاد القومي. ونخلص من هذه التجربة بمدى أهمية تنمية الصادرات ذات المكون المحلي المرتفع واعتبار هذا هو الهدف الاستراتيجي لسياستنا الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية في مصر .

ومما يأسف له أن أثر السياسة النقدية في مصر على قطاع التجارة الخارجية ضعيف . فعلى الرغم من الاستقرار النقدي الملحوظ والاستقرار النسبي في سعر الصرف، وتراجع معدلات التضخم، وانخفاض العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال تسعينات القرن العشرين، مما يعد أداء اقتصادي هام لعبت فيه السياستين النقدية والمالية دوراً رئيسياً، إلا أن أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر لم يتحسن، حيث استمر العجز في ميزان المدفوعات، ويمكن القول أن ضعف تأثير السياسة النقدية على أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر لم يكن مفاجأة، بل كان أمراً متوقعاً لأن أداء قطاع التجارة



الخارجية الضعيف هذا لا يرجع إلى عوامل نقدية، بقدر ما قد يرجع هذا في المقام الأول إلى عوامل هيكلية تتمثل في سيطرة المنتجات الأولية على هيكل الصادرات، مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالنسبة للمتغيرات الكمية والنوعية في الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات السلعية والخدمية، بالإضافة إلى تخلف كثير من القطاعات الإنتاجية.

ولما كانت هناك عوامل أخرى قد تفسر ضعف فعالية السياسة النقدية في تحسين قطاع التجارة الخارجية سواء من خلال تنمية الصادرات أو خفض الواردات . لذا فإنه من الأهمية بمكان أن نناقش سياسات الصرف الأجنبي بصفة عامة، ثم سياسة الصرف الأجنبي في مصر، باعتبار أن سياسة الصرف الأجنبي من أهم مكونات السياسة النقدية وثيقة الصلة بأداء قطاع التجارة الخارجية وذلك على النحو التالي :

١- سياسات سعر الصرف الأجنبي :

نظرياً يمكن تعريف سعر الصرف الأجنبي بأنه " سعر العملة المحدد بتفاعل قُوَى العرض والطلب في سوق الصرف ". وسيظل هذا السعر قائماً طالما وجدت استثمارات وتجارة خارجية . ويفهم من ذلك إمكانية الاستغناء عن سعر الصرف الأجنبي ومشاكله في حالة وجود عملة دولية موحدة، حيث تصبح التجارة الخارجية مثل التجارة الداخلية. ومما سبق نتعرف على أهمية سعر الصرف المتمثلة في تأثيره على الناتج والتضخم والتجارة الخارجية وتوزيع الموارد وغيرها من المتغيرات الاقتصادية .

وقد أدرك قدامى الاقتصاديين أهمية وخطورة هذا السعر، حيث تعاملوا معه بحرص شديد،نظراً لما له من آثار سيئة على الاقتصاد القومى بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة . ومما يؤكد هذه المقولة ما وضعوه من قواعد ونظم تهدف إلى تحقيق ثبات معدلات سعر الصرف الأجنبى، وبالتالى لم يحدث لهم مثل هذه الفوضى النقدية إذا جاز لىّ التعبير التى يعيشها عالمنا المعاصر والتى نتج عنها ؛ معدلات تضخم عالية، وعجز فى موازين مدفوعات غالبية دول العالم . فقد هدفت القواعد فى هذه الأونة إلى ضرورة تثبيت واستقرار نسبى فى أسعار الصرف حيث :

- وفقاً لقاعدة الذهب . تمتعت دول العالم باستقرار وثبات أسعار الصرف لفترة طويلة نسبياً . فوفقاً لهذه القاعدة، فإن أى خلل تلقائياً وفقاً لميكانيزم هيوم لتدفقات الذهب التوازنية الذى يعتمد على النظرية الكمية للنقود . إلا أن هذه القاعدة قد خدمت مصالح الدول الرأسمالية فقط خلال هذه الحقبة من الزمن .
- أيضاً وفقاً لنظام بريتون وودز ؛ أو ما يسمى بقاعدة الدولار فكان يهدف هو الآخر إلى تثبيت واستقرار الأسعار للصرف وتقليل القيود على المدفوعات الخارجية وحرية التجارة وتحركات رؤوس الأموال . ووفقاً لهذا كان يتعين على الدول المحافظة على أسعار صرف ثابتة مع وجود هامش للتقلب (لا يتعدى # ١%) . وكان نظاماً قابلاً للتعديل فى الأجل الطويل .
- أما وفقاً لسياسة سعر الصرف المعوم، وفيه تتقلب الأسعار بصفة دائمة نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب . وفيه لا تتدخل الدولة بصورة مباشرة فى تحديد أسعار الصرف، ولكن يمكنها التدخل بصورة غيرة مباشرة من خلال دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً فى السوق المفتوحة (وطنية / أجنبية) لحماية العملة الوطنية من التقلبات الحادة فى سعر الصرف . مما هو جدير بالذكر أن عدداً قليلاً جداً من الدول الرأسمالية هى التى اتبعت هذا السعر المعوم خاصة بعد انهيار اتفاقية simithsonian عام ١٩٧١، عندما بدأت الفوضى النقدية بسبب بداية ظهور عملية تقييم بعض العملات إما بأكثر أو بأقل مما يجب [(١)].

٢- تقلبات أسعار الصرف وآثارها على المستويين المحلى والإقليمي – دروس مستفادة :

قد يكون فى بيان آثار تقلبات سعر الدولار الأمريكي فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى بعض الدول الأخرى من قبيل الدروس المستفادة قد يمكن الاستفادة منها فى رسم سياسات مصر النقدية .

فمن المعروف أن قيمة الدولار الأمريكي قد تعرضت للتدهور بصورة مستمرة منذ انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٠، بعدها دخل الدولار الأمريكي في دوامة التقلبات خلال العقد الثامن من القرن العشرين، حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة إلى ٤% خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٤، مقابل متوسط سعر فائدة يدور حول الصفر خلال الفترة ١٩٥٤ – ١٩٧٨ [(٢)] . ثم ارتفع سعر الدولار بشكل حاد خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٥ بنحو ٨٠%، تلي ذلك انخفاضات في قيمة الدولار استمرت حتى عام ١٩٨٨ [(٣)]، وهذا يعني أن الدولار قد فقد كل قيمة كان قد اكتسبها في بداية الثمانينات من القرن العشرين، وكان لتقويم الدولار بأكثر من قيمته أثراً في انخفاض الاستثمارات، ومن ثم انخفاض الإنفاق الإجمالي، مما أدى في التحليل النهائي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ودخول



الاقتصاد الأمريكي في دوامة الركود الاقتصادي التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام١٩٨٠[٤] .

وما سبق يشير إلى ضعف تأثير انخفاض قيمة الدولار في إنعاش صافي الصادرات الأمريكية، كما لم يؤدِ هذا الانخفاض في قيمة الدولار إلى ارتفاع أسعار الواردات الحقيقية، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للدخول بالقدر الذي يخفض الطلب على الواردات .

فإذا كان نظام سعر الصرف المرن قد فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه في الولايات المتحدة الأمريكية فما هو المتوقع أن يحدث في الدول النامية التي يطلب منها دائماً ضرورة خفض قيمة عملتها الوطنية حتى ترتفع الأسعار الحقيقية للواردات، تلك الواردات التي تمثل السلع الرأسمالية والوسيطة عمودها الفقري، وحتى لو كانت وارداتها استهلاكية من السلع الضرورية! فبغض النظر عن آليات سعر الصرف المرن الذي لم تعمل بآليته الولايات المتحدة الأمريكية ذات الخبرة العميقة والطويلة في تفاعلات القوى في السوق الحرة . فهل يصلح هذا النظام للتطبيق في الدول النامية، كيف ؟ وتلك الدول التي لم تنتهِ غالبيتها من عمليات بناء بنيتها المؤسسية التي ستعمل فيها هذه الآليات، بالإضافة إلى كونها دولاً تتصف بانخفاض معدلات الادخار القومي، مع معاناتها من عجوزات طويلة الأجل في موازناتها مع ضعف معدلات نمو الإنتاج فيها وعجز خارجي ضخم .

ومن الدروس المستفادة الأخرى لدول اتبعت نظام سعر الصرف المرن، هي تجربة دول جنوب شرق آسيا التي بدأت بالابتعاد عن اتباع الأنماط التي كانت سائدة في الدول المتقدمة، ولكن لأسباب ليس هنا مجالاً للخوض فيها، اضطرت هذه الدول لاتباع نظام الصرف المرن بعد أن أخذت بمنهج الإصلاح الاقتصادي وخاصة بنظام برامج الاستقرار القائم على سعر الصرف، فأصيبت هي الأخرى بتزايد معدلات التضخم الذي نتج عن تغير سعر الصرف سواء صاحب ذلك سياسات نقدية ومالية مناسبة أو بدونها [٥].

كما تشير نتائج إحدى الدراسات التي أجراها البنك الدولي عن الاقتصاد الفلبيني خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦، بعد عقدٍ من النمو الاقتصادي الكبير والمستمر الذي عاشته الفلبين في السبعينات من القرن العشرين، فقد واجه الاقتصاد الفلبيني أزمة اقتصادية عام ١٩٨٣، مع زيادة العجز والديْن الخارجي، وهنا اضطرت الفلبين إلى تطبيق برنامج للتثبيت في أواخر عام ١٩٨٣، وقد استهلت هذا البرنامج بتخفيض أولي لسعر عملتها صاحبها سياسة نقدية مناسبة، ومع ذلك زاد معدل التضخم من ١٠% عام ١٩٨٣ إلى ٥٠% عام ١٩٨٤، مما أدى إلى تقويض آثار التخفيضات الإسمية على سعر الصرف الحقيقي ثم تلته بتخفيض آخر في منتصف عام ١٩٨٤، ثم تعويم مدار لسعر الصرف مدعماً بسياسة نقدية شديدة التقييد عام ١٩٨٥، مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية وانخفاض الائتمان بنسبة ٥٤%، مما أثر على كلٍ من الناتج القومي والإنفاق الحكومي مع انخفاض التضخم إلى ٢٣% [٦]، وقد أصبحت الفلبين تعاني من تشوهات واختلالات في ميزان العمليات الجارية وفي ميزان المدفوعات مع استمرار الضغوط التضخمية .

إن التكييفات المنفصلة لأسعار الصرف سواء كانت مدارة أو معومة كثيراً ما تكون لها نتائج غير مستحبة وخاصة في مجموع الدول التي كانت نظم الصرف السابقة في صالحها أي نظام بريتون وودز، وبالرغم من إيماننا الشديد بأن نظام بريتون وودز كان يخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى إلا أنه نسبياً أحسن حالا للدول النامية التي تواجه مشاكل خطيرة من أنظمة الصرف التي تتبعها حالياً .

٣- سياسات وإدارة سعر الصرف في مصر :

لمصر خبرة سابقة في مجال تطبيق نظام صرف متعدد، فقبل دخول مصر في برامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١، كان هناك سعر صرف مقوم بأكثر من قيمة السعر الرسمي على الصادرات، مع تطبيقه على واردات القطاع العام [٧]، مما يعني استخدام سعر الصرف كوسيلة ضريبية وكوسيلة دعم في آن واحد، ومما لا شك فيه فإن هذا قد أضر بالمصدرين وأضعف قدرتهم التنافسية، بينما أفاد القطاع العام سواء في مجال مدفوعات الديون الخارجية أو في استيراد السلع الوسيطة والسلع الغذائية، كما أدى بالضرورة إلى زيادة الإيرادات السياحية وتحويلات المصريين العاملين بالخارج .

مما لا شك فيه فإن الوضع السابق كانت تمليه الظروف الاقتصادية على مصر، حيث كان القطاع العام ذو الحجم الكبير هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي يعانى من عجز في موارده من النقد الأجنبي، لذا كان من الضروري دعم معاملات هذا القطاع مع العمل على إزالة الاختلالات الخارجية، لذا فقد لجأت الحكومة لفرض ضرائب مع منح دعم لتعزيز الأهداف الاقتصادية ولكن بصورة مستترة عن طريق أسعار الصرف المتعدد بدلاً من الاستخدام الصريح .

وبتطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي عام



١٩٩١م، اتجهت مصر إلى تحرير سعر الصرف الأجنبي من قيود الإدارة المباشرة التي شوهت سوق الصرف الأجنبية طوال العقود الثلاثة الماضية والتي أدت إلى المزيد من التدهور في قيمة الجنيه المصري وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات ومعاناة الاقتصاد المصري من أزمة الديون الخارجية، ومن ثم انهار في احتياطات مصر الدولية.

وبنجاح مصر في التغلب على مشكلة تعدد أسعار الصرف، فقد تمكنت فعلاً بالقضاء على ظاهرة خطيرة تسمى الدولرة، حيث فضل الكثير من الأفراد الاحتفاظ بما لديهم من أرصدة دولارية إيماناً منهم بأن الدولار وليس الجنيه هو الأفضل كمخزن للقيمة. وهكذا أوجدت مصر سوق حرة للصرف الأجنبي، ولا نعني بحرية سوق الصرف عدم تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي، فتدخل البنك المركزي في هذه السوق من خلال عمليات السوق المفتوحة بهدف المحافظة على استقرار أسعار صرف العملات وعدم تحريكها إلا في حدود معينة أمر معترف به عالمياً، بل وضروري لتحسين أداء هذه السوق لوظائفها في حالة وجود تغيرات حادة في أسعار صرف العملات الأجنبية بما لا يتمشى مع اتجاهات التطور العادية لأحوال الاقتصاد القومي في علاقاته التبادلية مع الاقتصادات الأجنبية التي تولد ضغوطاً غير عادية في جانب الطلب على العملات الأجنبية أو في جانب عرضها حيث يتعارض انهيار العملة المحلية أو ارتفاعها فوق حد معين مع اعتبارات الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات أو التخفيف من حدة العجز فيه .

وعموماً على السلطات النقدية الامتناع عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي في حالة اللجوء إلى تعويم العملة الوطنية، فهذا الإجراء يجب أن يكون استثنائياً ويتخذ لفترة محدودة، وذلك لأن دولنا النامية، بل وتلك التي عرفت بالنمور الأسيوية والدول حديثة العهد بالتصنيع لا قبل لها بتحمل التبعات الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة وتعرضها للمضاربات، وكما سبق وأن أشرنا إلى أن تلك الانهيارات المالية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا والتي نتجت عن عمليات المضاربة على قيمة عملاتها، على الرغم من أن بنوكها المركزية حاولت منع هذه الانهيارات من خلال عمليات السوق المفتوحة .

أما عن ما يقال عن عملية تعويم الدولار الأمريكي عام ١٩٧١، والتي لم تعلن عن العدول عنها [٨]، فيصعب الاعتداد به، لأن الدولار الأمريكي لم يعوم فعلياً، لأن البنوك المركزية في دول أوروبا الغربية واليابان تتدخل للحفاظ على قيمة الدولار في حدود معينة، لأن الاستثمارات الضخمة لهذه الدول مقومة بالدولار الأمريكي، ومن المتوقع أن يتغير هذا السلوك في حالة نجاح العملة الأوروبية الموحدة في تعزيز موقعها في المعاملات الدولية .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من استمرار عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي، والذي زاد من ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩١، إلى حوالي ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤، إلى حوالي ٥ مليار دولار عام ١٩٩٧، إلا أن سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري لم يتغير خلال هذه الفترة إلا في الحدود المسموح بها، حيث بلغ معدل التغير نحو ٠,٧ % خلال هذه الفترة [٩]، إلا أن هذا الثبات النسبي في قيمة الجنيه المصري قد تعزى إلى العديد من الأسباب نذكر منها :

١) أن مجموع صافي التحويلات من جانب واحد وصافي ميزان العمليات الرأسمالية كان موجباً طوال هذه الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) مما أظهر ميزان المدفوعات في حالة فائض، مما مكن من إضافات موجبة إلى أرصدة من البنود التوازنية خاصة الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي حيث تراوحت القيمة المطلقة لهذه الإضافات ما بين ٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩١، ٥,٢ مليار دولار عام ١٩٩٢، ثم انخفضت إلى ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣، وإلى ٠,٤١ مليار دولار عام ١٩٩٥، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى ١,٢ مليار عام ١٩٩٧ [١٠] .

٢) ساعدت هذه التطورات البنك المركزي المصري من تكوين احتياطيات من العملة الأجنبية، حيث زادت قيمة هذه الاحتياطيات من ٥,٣ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ١٣,٠٤ مليار دولار عام ١٩٩٣، ثم إلى ١٨,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ [١١] . وهذا قد مكن البنك المركزي من استخدام عمليات السوق المفتوحة لكي يحافظ على الثبات النسبي الكبير لقيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية . ولم يلجأ البنك المركزي لاستخدام هذه الاحتياطيات بشكل واضح إلا في نهاية عام ١٩٩٩، وذلك للتخفيف من حدة الضغوط الاستثنائية على الجنيه المصري بسبب التوسع غير المنطقي للواردات عام ١٩٩٨ .

ومنذ دخول مصر عملية الإصلاح الاقتصادي تعالت بعض الأصوات التي تنادي بضرورة انخفاض قيمة الجنيه المصري بدعوى أن سعر الصرف للجنيه المصري أقل من





سعره الرسمي، الأمر الذي انعكس في محدودية التوسع في الصادرات المصرية . وظلت هذه الأصوات تنادي بالرغم من تلك التخفيضات التي حدثت في قيمة الجنيه، والتي انتهت إلى قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري المفاجئ في ٢٠٠٣/١/٢٨ والذي أعلن أثناء الانتهاء من إعداد هذه الدراسة، لذا سوف نعرض بإيجاز رأينا في هذا القرار في الجزء الأخير من هذه الدراسة نظراً لعلاقة هذا بموضوع الدراسة . وعموماً فإن هذه الأصوات يمكن الرد عليها، وذلك على النحو التالي :

١) قد يكون الشق الأول من هذا الرأي صحيحاً إذا ما حدد سعر الصرف بناء على الفجوة بين معدلات التضخم في مصر ونظائرها في الدول أصحاب العملات الأجنبية .
٢) أيضاً قد يكون هذا الرأي صحيحاً لو أخذنا في الاعتبار التزايد المستمر في عجز ميزان المعاملات الجارية، وإن كان هذا الميزان لا يعكس كل جوانب عرض وطلب كل من الجنيه المصري والعملات الأجنبية كما سبق وأن أشرنا إلى أن مجموع صافي التحويلات من جانب واحد والمعاملات الرأسمالية تفوق هذا العجز، الأمر الذي مكن البنك المركزي من زيادة احتياطياته الدولية .
٣) حتى لو سلمنا بأن سعر الصرف الإسمي للجنيه المصري أكبر من سعره الحقيقي، فهذا ليس مبرراً كافياً لتخفيض قيمة الجنيه، حيث يجب دراسة الآثار السلبية الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا الإجراء .
٤) أن الآراء التي تبرر ضرورة خفض قيمة الجنيه المصري حتى تزيد حصيلة الصادرات المصرية، مع الحد من الواردات المصرية، وإن كان هذا هدف صحيح ومرغوب فيه إلا أننا نرى بعض التحفظات على هذا الرأي منها :

أ- أولاً : يجب أن نفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة الوطنية وبين مفهوم انخفاض قيمتها، فالمفهوم الأول : يعني أنه عبارة عن عمل إرادي للسلطة النقدية يتم في إطار سياسة نقدية متكاملة كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية لعلاج خلل في ميزان المدفوعات يهدد الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وفي هذه الحالة لابد وأن تكون مرونات الطلب السعرية والدخلية على كل من الصادرات والواردات مرتفعة حتى يمكن إجراء تغيراً طفيفاً في قيمة العملة لاستعادة توازن الميزان دون دخول الاقتصاد القومي في ضغوط تضخمية أو انكماشية، مما يفسد مزايا محاولات استعادة توازن الميزان .

أما عن انخفاض قيمة العملة فيكون نتيجة قوى الطلب المتبادلة على العملتين الوطنية والأجنبية في سوق الصرف الحرة، وأخذاً في الاعتبار أهمية دور البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة بهدف المحافظة على تقلبات أسعار الصرف وفقاً لحدود معينة تتمشى وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وهكذا نجد أن هذه الآراء تنادي بتخفيض قيمة الجنيه المصري وليس انخفاضه .

ب- أن تخفيض الجنيه المصري قد يفيد في تشجيع الصادرات المصرية بشرط وجود فائض من السلع بعد إشباع حاجة السوق المحلية عند مستوى أسعار يغطي تكاليف هذه السلع مع هامش ربح عادي . فتخفيض الجنيه المصري يشجع المنتجين على تصدير الفائض . أما إذ كان المنتجون يحققون هامش ربح مرتفع أو ربح غير عادي من بيع هذه المنتجات محلياً . فلن يكن لديهم حافزاً على التصدير، وللأسف الشديد هذا هو الواقع المصري، وبالتالي نرى عدم وجود جدوى تذكر من تخفيض قيمة الجنيه المصري في تشجيع الصادرات المصرية، إلا إذا كان تخفيضاً كبيراً يغري المنتجين للتحول إلى تصدير منتجاتهم باعتبار أن هذا التخفيض يمكنهم على الأقل من تحقيق نفس هوامش الربح السائدة في السوق المحلية إن لم يكن أكبر، وهنا سيحدث نقص في المعروض السلعي في السوق المحلية، مما يخلق في التحليل النهائي ضغوطاً تضخمية تبتلع أرباح المصدرين نتيجة ضغطه على تكاليف الإنتاج في اتجاه الصعود.

٥) مما لا شك فيه أن مرونة الجهاز الإنتاجي في مصر وتنوع هيكله من حيث النصيب النسبي للسلع والخدمات ذات المحتوى التكنولوجي، دون المستوى المرغوب فيه للاستفادة من الأثر المحتمل لتخفيض قيمة الجنيه المصري في زيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المصرية، بفرض أن هذا التخفيض سينعكس في انخفاض سعر عرض المنتجات المصرية في السوق الأجنبية، وهذا مما لا شك فيه افتراض غير واقعي .
٦) يمكن أن تفيد عملية تخفيض الجنيه المصري في تشجيع صادراتنا المصرية إذا كانت الأسعار المحلية للسلع المصدرة وتلك القابلة للتصدير تترجم تلقائياً خلال سعر الصرف إلى أسعار البيع في الأسواق الخارجية وهذا ما لا يحدث في الواقع العملي . ومن ناحية أخرى فإن أسعار معظم صادرتنا من المنتجات الأولية تعتبر معطاة في الأسواق العالمية وبالتالي نرى أن تخفيض قيمة



الجنيه المصري لن يفيد في تشجيع صادرتنا ونموها .

٧) تعتمد الصادرات الصناعية في مصر على نسب قد تكون مرتفعة من السلع الوسيطة المستوردة، ومن ثم فإن تخفيض الجنية المصري يزيد من تكاليف إنتاج هذه الصادرات مقومة بالجنيه، مما يؤدى في التحليل النهائي إلى خفض هوامش الربح المحققة من هذه الصادرات .

٨) هناك محاطر كبيرة لتخفيض قيمة العملة من أهمها دفع الاقتصاد القومي إلى حالات من التضخم، بما في ذلك القطاعات المصدرة . فمن المعروف أن قيمة وارداتها تزيد عن ٣٠% من الناتج المحل الإجمالي المصري، وبالتالي فإن ارتفاع تكاليف الواردات، ومن ثم أسعارها كنتيجة لتخفيض قيمة العملة الوطنية يزيد من الضغوط فى مصر، حاصة وأن المرونة السعرية للطلب المحلى على معظم وارداتها منخفضة للغاية .

٩) تشير الخبرة المصرية السابقة عن عدم فعالية تخفيض قيمة الجنية المصري في زيادة الصادرات المصرية، أو في تخفيض الواردات المصرية أو في علاج العجز في ميزان المدفوعات . ومما يؤكد هذه المقولة أن تلك التخفيضات المتتالية منذ إنشاء السوق المصرفية الحرة عام ١٩٨٧، وحتى نهاية عام ١٩٩١ (تاريخ توحيد سوق الصرف وأسعار الصرف ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي)، لم يكن لها أي أثر يذكر في زيادة الصادرات المصرية أو في خفض الواردات المصرية أو في تخفيض حدة العجز في ميزان المدفوعات .

وبناء على الملاحظات السابقة، يرى الباحث أن مخاطر تخفيض الجنيه المصري في وضعنا الحالي تفوق مزايا زيادة أرباح المصدرين بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وسيطرة المنتجات الأولية على هيكل صادراتنا التي تقدر بنحو ٥٨% من إجمالي الصادرات المصرية عام ٩٨/ ١٩٩٩، مع استمرار اعتمادنا الكثيف على واردات السلع الوسيطة والتي تقدر بنحو ٧٩% من إجمالي الواردات المصرية نفس العام [١٢] . وعدم مرونة الطلب على الواردات المصرية عامة، كلها عوامل من شأنها الحد مما يمكن أن يكون لتخفيض قيمة العملة الوطنية من مزايا قصيرة الأجل، إن لم يكن القضاء عليها تماماً . لذا يمكننا القول أنه لخفض الجنيه المصري أثاراً سلبية يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد القومي،

أما عن تخفيض قيمة الجنيه المصري التي تمت في أوائل هذا القرن، نرى أنه كان أمرا ربما كان ضروريا، حيث كان فائض ميزان المدفوعات المصري قد تحول من وضع فائض بنحو ٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى وضع عجز قدره ١٣٥ مليون دولار [١٣]. الأمر الذي خلق ضغوطاً على قيمة الجنيه المصري في سوق الصرف أدى إلى تكثيف عمليات دخول البنك المركزي بائعا للعملة الأجنبية بهدف تثبيت قيمة الجنيه المصري داخل حدود ضيقة للتقلب . وقد نتج عن هذا التدخل انخفاضا ضئيلا في قيمة الجنيه المصري لدى البنوك، حيث ارتفعت قيمة الدولار من ٣,٣٣٨ جنيه عام ١٩٩٨ إلى ٣,٤١٤ جنيه عام ١٩٩٩، بينما كان الانخفاض في قيمة الجنيه من ٣,٨٤١٤ إلى نحو ٣,٤٥ جنيه لدى شركات الصرافة بأسعار الشراء خلال نفس الفترة . واستمر تقلب الجنيه المصري في الحدود المقبولة، حيث ارتفعت قيمة الدولار من ٣,٨٨ جنيه عام ٢٠٠١ إلى ٤,٢٢ جنيه في الربع الثاني من نفس العام ٢٠٠١ (مايو إلى أغسطس) ليصل في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ إلى ٤,٦٥ جنيه [١٤] .

ومما لا شك فيه أن تخلق هذه التطورات نوعا من القلق لدى السلطات النقدية المصرية، ومما يؤكد هذه المقولة، اشتراط البنك المركزي تغطية جميع اعتمادات الاستيراد لدى البنوك بالجنيه المصري بهدف ترشيد الواردات [١٥]، ومن ثم الطلب على الدولار الذي كان قد تطور بشكل كبير لأغراض المضاربة، وتخزين الواردات، وكذا زيادات الواردات المصرية من السلع التي تطلبها فئات خاصة فى المجتمع، ما كان يجب أن يسمح باستيرادها، بل كان من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف مثل هذا الاتجاه . ولكن يجب على السلطات النقدية ألا تنزعج إذا ما ارتفعت قيمة الدولار في حدود مقبولة . وما نود تأكيده هو ضرورة إعادة النظر في إدارة السياسة النقدية فيما يخص الصرف الأجنبي في ظل آليات السوق المصرية . حيث نرى إمكانية وضع هامشا أكبر لتقلبات أسعار الصرف (وليكن ± ٥ %) والدخول في عمليات السوق المفتوحة لفترة مؤقتة لتنشيط تقلبات أسعار العملات الأجنبية حتى يتعود المتعاملون في هذه السوق على تحريك أرصدتهم بدلا من تجميدها لفترات طويلة نسبيا كما هو الوضع القائم . وبعد هذه الفترة المؤقتة والتي تعد بمثابة فترة انتقالية لا يتدخل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة في سوق الصرف الأجنبي إلا إذا تجاوزت تقلبات الأسعار الحدود المشار إليها .

ومن ناحية أخرى، على السلطات النقدية دراسة النظم



المختلفة للصرف الأجنبي في دول اقتصادات السوق، فمثل هذه الدراسة قد تدفع السلطة النقدية في مصر إلى إعادة النظر في مفهومها الذي تتبناه لنظام سوق الصرف الحر . وهذا يتبعه بالضرورة إعادة النظر في بعض القواعد التشريعية والتنفيذية التي تحكم آليات سوق الصرف الأجنبي في مصر، حتى تضمن توفر العملات الأجنبية لمن يريد من خلال سوق الصرف الحرة وبالسعر السائد وقت الشراء والتعاقد في حالة الصرف الآجل .

بعض الجوانب الإضافية في السياسة النقدية وإدارتها وأثرها على التجارة الخارجية في مصر :

من المعروف أن هناك جانب أخرى للسياسة النقدية ذات تأثير قوي على أداء قطاع التجارة الخارجية . فعلى الرغم من اتباع سياسة انكماشية منذ بداية تطبيق مصر لبرامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن قروض قطاع الأعمال الخاص من البنوك ظلت في تزايد مستمر طوال حقبة التسعينات من القرن العشرين، حيث زادت من ٢٨,٣ مليار جنيه عام ١٩٩١ إلى ٦٥ مليار عام ١٩٩٦، ثم إلى ١٠٥,٣ مليار عام ١٩٩٩ [١٦] .

ويبدو أن هذا التوسع المصرفي في منح الائتمان تحكمه اعتبارات تمويل أنشطة قطاع الأعمال دون إعطاء أولوية محددة لتنمية قدرة هذه المشروعات على التصدير . ومما يؤكد هذه الرؤية أن متوسط أسعار الفائدة على القروض والهوامش التي تحصلها البنوك من الفروق بين أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على القروض في مصر أعلى منها في كثير من الدول الصناعية المتقدمة ودول منطقتنا المتوسطية [١٧] .

ومما هو جدير بالذكر أن السلطات النقدية قد خصصت ٣٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥، ثم مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٨ (مخصصات مؤقتة وليست دورية) بهدف معالجة هذا الوضع من خلال دعم سعر الفائدة لتمويل صفقات التصدير [١٨] . ومما لا شك فيه أن هذه السياسة لا تكفي لمعالجة هذا الوضع، حيث أن عملية التصدير ما هي إلا المرحلة الأخيرة في مراحل إنتاج وتداول متتالية تعاني كل منها من ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة بالمراحل المناظرة في الدول المتقدمة، وبالتالي فإن هذا الدعم الاستثنائي لسعر الفائدة لا يجدي كثيراً، ومن ناحية أخرى يجب على السلطة التنفيذية في مصر أن تدير سياستها النقدية على أساس القدرة التنافسية التي تقوم على قواعد وإجراءات عامة ولكن مستقرة حتى تهيئ البيئة الاقتصادية والاجتماعية لنمو هذه القدرة وليست القواعد والإجراءات الاستثنائية .

رابعاً : تحرير الجنيه المصري وفقاً لقرار يناير ٢٠٠٣ وأثره على قطاع التجارة الخارجية في مصر:

في يناير ٢٠٠٣ أصدرت الحكومة المصرية قراراً بتحرير سعر صرف الجنيه المصري (أثناء إعداد هذه الدراسة) ونظراً لأهمية هذا القرار كان لابد أن نتعرض له بإيجاز بالدراسة والتحليل من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي يضيف لمجال هذه الدراسة التي تهدف إلى بيان أثر السياسات النقدية على تجارة مصر الخارجية وذلك على النحو التالي:

ليس هناك من شك أن تحرير سعر الصرف وفقاً لهذا القرار يعد من أهم مظاهر اكتمال آليات السوق الحرة للصرف، فهذا القرار هو جوهر المبادئ الاقتصادية الأكاديمية والنظرية . فتحرير سعر صرف الجنيه المصري هو الخطوة الأولى في طريق تحرير سعر الصرف ليقوم على آليات قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، فهذا الإجراء لا يرتبط فقط بالفجوة بين العرض والطلب حاضراً ومستقبلاً، بل يرتبط أيضاً بالإطار المؤسسي الذي ستتفاعل فيه قوى السوق كما سبق وأن أشرنا، ومدى التزامه بالمصلحة العامة التي تكبح رغبات البعض في تحقيق أرباح غير مشروعة من خلال المضاربة على أسعار العملة .

ومما هو جدير بالذكر أنه لكي يتحقق توازن في نظام السوق الحرة للنقد الأجنبي، لابد وأن يستند هذا التوازن إلى قاعدة صناعية وطيدة في الاقتصاد القومي، وهذه القاعدة تتواجد في الدول الصناعية المتقدمة والتي وصلت إلى مرحلة النضج الاقتصادي، ومن ثم تتمتع اقتصادياتها بمرونات اقتصادية مرتفعة توفي بمتطلبات استقرار سعر الصرف في ضوء حصيلتها من النقد الأجنبي المتحقق من تجارتها الخارجية، ومن المعروف أن استقرار سعر الصرف الأجنبي يعتمد على نوعين من المرونة، هما: مرونة الطلب على الواردات، ومرونة عرض الصادرات. فالأثر الناجم عن تغير سعر الصرف على كل من صادرات وواردات الدولة يتوقف على مرونات العرض والطلب لهذه الصادرات والواردات وفقاً لما يعرف باسم شروط مارشال – ليرنر . فتخفيض سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة صادرات الدولة وفي نفس الوقت خفض وارداتها فقط في حالة ما إذا كان مجموع مرونات الطلب (الطلب في الداخل على واردات

الدولة، والطلب في الخارج على صادراتها) أكبر من الواحد الصحيح [١٩] . أما إذا كان مجموع المرونتين أقل من الواحد الصحيح، فإن تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية لن يحقق أهداف التوازن السعري المرغوب فيه، مما يعني أن تعويم العملة الوطنية لن يحقق الهدف الأساسي منه وهو تخفيض الواردات بمعدلات كبيرة وزيادة الصادرات بمعدلات كبيرة أيضاً .

الآثار المتوقعة من قرار يناير ٢٠٠٣ بتحرير صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية:

أ- الظروف والملابسات التي تم فيها اتخاذ القرار :

إن دراسة الظروف والملابسات التي تم فيها اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف على جانب كبير من الأهمية، وبالذات الوقت الذي اتخذ فيه هذا القرار للأسباب التالية :

(١) مرور الاقتصاد المصري بحالة من الكساد الذي بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠م، والذي ازدادت حدته بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، مع الانخفاض الشديد في معدلات النمو في اليابان ثاني أقوى اقتصاد في العالم المعاصر، مع تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة وانخفاض معدلات النمو بين دول السوق وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي انعكس بشكل مضاعف في اقتصادات الدول النامية التي تعاني أساساً من ضعف معدلات التنمية مع اختلال في موازين مدفوعاتها .

(٢) زيادة حدة التوتر في اقتصاديات الدول في المنطقة العربية، فلتلك الحشود العسكرية الأنجلو الأمريكية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط لغزو العراق أو بالأحرى تدمير ركن هام من أركان القوة العربية (اقتصادياً وعسكرياً) المتمثل في دولة العراق، له عميق الأثر على تجارة دول المنطقة الخارجية من ناحية، وارتفاع أسعار البترول وأثر هذا على السياحة الوافدة للمنطقة الشرق أوسطية وارتفاع أثمان نوالين الشحن لدول المنطقة، وكذا ارتفاع رسوم التأمين .

(٣) فترة أداء فريضة حج بيت الله الحرام وموسمية الطلب على الدولار .

فمن المعروف أنه في هذا الموسم يزداد الطلب على الدولار . حيث يزداد طلب الشركات السياحية على الدولار لتسوية مراكزها المالية قبل نهاية السنة وذلك على العكس من موسم الصيف، حيث يعود المصريون العاملون في الخارج، حيث يزداد عرض العملات الأجنبية .

ب- مزايا تحرير سعر الصرف في مصر :

(١) تتمثل مزايا هذا القرار بتحرير سعر الصرف في وضع حد لحالة الترقب التي سادت في سوق النقد الأجنبي خلال الفترة السابقة على تحرير سعر الصرف، حيث كان يتوقع الكثيرون ذلك، وجاءت عملية التحرير لوقف هذه الحالة أو وضع نهاية لها، قد تكون مؤقتة لحالة الترقب هذه التي سادت الأسواق .

(٢) أن هذا القرار يعد من أهم أركان تحقيق الكمال لآليات السوق الحرة للصرف، فهو من أساسيات النظريات الاقتصادية في مجال أسواق الصرف الأجنبي، فهذا القرار هو بداية الطريق لتحرير سعر الصرف ليقوم على آليات قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية التي ترتبط بالإطار المؤسسي الذي ستتفاعل فيه قوى العرض والطلب .

جـ- عيوب تحرير سعر الصرف في مصر :

(١) عدم وجود سعر محدد لقيمة العملة الوطنية، فبعد تعويم العملة وخلال الفترة الأولى للتعويم يصدق أي سعر يقال عن الدولار خصوصاً المضاربين على ارتفاع سعر العملة الأجنبية، ويستمر هذا الموقف إلى أن يتم التعادل بين قوى العرض والطلب في السوق . وهذا ما حدث في السوق المصرفية في مصر، حيث تحدد سعر الصرف في الجهاز المصرفي بحوالي ٥,٥٥ جنيه مقابل الدولار، بينما وصل السعر في السوق السوداء التي لم يتم القضاء عليها إلى ٦,٦٠ جنيه مقابل الدولار .

(٢) ارتفاع أسعار الواردات سواء كانت سلع ضرورية (القمح: تستورد مصر ٥٠% من احتياطات مصر) أو مواد أولية أو مسلتزمات إنتاج، وكذا ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية، حيث أن هذا الارتفاع لا يتوقف فقط على ارتفاع سعر الصرف فقط، ولكنه سيمتد ليشمل نفقات النقل والتأمين على الواردات، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المفروضة على هذه الواردات .

(٣) من المفروض أن يؤدي انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى زيادة حوافز الاستثمار في السوق المصرية، إلا أن تلك الانخفاضات المتتابعة في قيمة الجنيه المصري منذ عام ١٩٩٨ حتى يناير ٢٠٠٣م، قد تؤدي إلى زعزعة الثقة في استقرار الاقتصاد المصري، ومن ثم قد يصبح هذا التخفيض الأخير عامل طرد بدلاً من أن يكون عامل جذب .

(٤) زيادة الأعباء على المقترضين من البنوك بالعملة الأجنبية سواء لتمويل الاستثمارات أو عمليات التصدير والاستيراد، الأمر الذي ينعكس سلباً على التجارة الخارجية في مصر .



(٥) زيادة حالة القلق في السوق المصرية بسبب الخوف من حدوث انخفاضات تالية في قيمة الجنيه المصري، خاصة وأن للمضاربين في العملة صوتاً عالياً جداً، مما قد يؤدي إلى احتفاظ الكثيرين بمدخراتهم بالعملة الأجنبية، وبالتالي قد يرتد الاقتصاد المصري إلى ظاهرة الدولرة التي سبق وأن قضينا عليها .

د- الآثار المتوقعة لقرار يناير ٢٠٠٣ بتحرير سعر صرف الجنيه المصري على قطاع التجارة الخارجية :

كما سبق وأن أشرنا فإن توازن سعر صرف العملة الوطنية يتحقق إذا كان متوسط مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات للمجتمع أكبر من واحد صحيح (مرن).

ولما كان متوسط مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات في مصر أقل من الواحد الصحيح (غير مرنة)، بالإضافة إلى أن هيكل الواردات المصرية يتضمن سلعاً استراتيجية وأساسية يصعب تخفيضها وإيجاد بدائل محلية (مثل القمح، الذرة، الزيوت، مستلزمات الإنتاج)، وبالتالي فإن خفض الواردات منها يؤثر على توفير احتياجات المعيشة ويؤثر على تشغيل الأصول الإنتاجية .

ولما كانت مرونة الطلب على الواردات المصرية تتراوح بين ٠,٤، ٠,٦ بينما نجد أن مرونة عرض الصادرات المصرية تتراوح بين ٠,٣٥، ٠,٤٠ علماً بأن المكون الأجنبي في الصادرات المصرية يبلغ في المتوسط نحو ٤٠% فهذا يعني أن رفع سعر الواردات بـــ ٢٠% (متوسط الارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي) سيؤدي إلى انخفاض الواردات بما لا يتعدى ٨% [٢٠].

وبالنسبة للصادرات المصرية فإن خفض سعر الصادرات (بنفس قيمة انخفاض قيمة الجنيه المصري) ٢٠% ستؤدي إلى زيادة في الصادرات بما لا يتعدى ٧% وهذا يعني انخفاض حصيلة الصادرات بالدولار، وذلك بفرض عدم تغير الأسعار المحلية نتيجة لتغير سعر الصرف، وإن كان هذا افتراض غير واقعي بحكم أن المكون الأجنبي في الصادرات المصرية يقدر بنحو ٤٠% من تكلفة المنتج النهائي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فبارتفاع الأسعار على النحو السابق لابد وأن تتبعه ارتفاعات في الأسعار المحلية بما في ذلك سلع التصدير، الأمر الذي يدخلنا في حلقة مفرغة تؤدي في التحليل النهائي إلى انخفاض مستمر ودائم في سعر العملة الوطنية، لو تركت الأمور تسير وفقاً لمفهوم التعويم شبه الكامل الذي يطبق في الدول الصناعية الكبرى والتي تلعب فيها البنوك المركزية دوراً كبيراً في دعم ومساندة أسعار صرف عملاتها الدولية، وذلك بالتعاون فيما بينها عندما تتطلب المصلحة العامة ذلك.

وما سبق يخالف ما حدث في العملة الوطنية التركية (الليرة) من تدهور حاد جداً حيث انخفضت قيمة العملة الوطنية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً من ٤ ليرة مقابل الدولار إلى نحو ١,٦ مليون ليرة مقابل الدولار ! وأيضاً ما حدث في الأرجنتين وما تعرضت له دول النمور الآسيوية من أزمات نقدية حادة في نهاية عام ١٩٩٧، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الدروس المستفادة من خبرات دول سبقتنا في تحرير سعر عملاتها الوطنية [٢١] .

نخلص مما سبق أن تحرير سعر صرف الجنيه المصري، بصورة عامة يتفق والسياسة التي تسير مصر عليها في اتجاه تحرير الاقتصاد الوطني وتحرير قوى السوق في العرض والطلب، وهكذا نجد أن هذا القرار يعتبر خطوة في هذا الاتجاه ولكنه ليس هو الإجراء الكافي لحل قضايا توافر العملة الأجنبية ومشاكل ميزان المدفوعات، حيث يتطلب هذا القرار عدداً من القرارات المكملة مثل: ترشيد الواردات، وخفض كلٍ من أسعار الفائدة والضرائب، ومنع المضاربات في النقد الأجنبي بين البنوك، وضبط السوق المصرفية ... إلخ .

أما بالنسبة لأثر هذا القرار على قطاع السياحة، يمكن القول أن حصيلة قطاع السياحة لا ترتبط فقط بتخفيض سعر الصرف، ولكنها ترتبط بمتغيرات دولية وإقليمية، كما ترتبط أيضاً بنوعية السائح وإنفاقه، وأيضاً بمجموعة من السياسات المتكاملة الواجب تنفيذها لإمكان زيادة عائدات السياحة، وما ينطبق على قطاع السياحة ينطبق على قناة السويس ورسوم المرور فيها، ولن يمكننا تجاهل أثر نشوب الحرب ضد العراق على اقتصاديات دول المنطقة واقتصاديات مصر، حيث ستنخفض حصيلة العديد من مصادر النقد الأجنبي الرئيسية مما يؤدي إلى انخفاض العرض بشكلٍ واضح، ومن ثم تأثيره السلبي على سعر الصرف .

خامساً : التوصيات :

١- ضرورة اعتبار هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر الموجهة بالتصدير القائم على صادرات ذات المكون المحلي المرتفع هو هدف مصر الاستراتيجي، الأمر الذي يخفض فترة العجز في ميزان المدفوعات، مع إمكانية تحويل هذا العجز إلى فائض، مع استمرار



وجود الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على التوظف والنمو في الاقتصاد القومي .

٢- أن يحرص البنك المركزي من خلال استخدامه لأدوات السياسة النقدية على تحقيق التأثير الإيجابي على عمليات التصدير والاستيراد من خلال التأثير النسبي في الداخل والخارج وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، ومن ثم على حصيلة الصادرات وتكلفة الاستيراد بالعملة الوطنية نظراً لما لهذه الأدوات من تأثير قوي وفعال على التجارة الخارجية .

٣- ضرورة قيام الجهات المتخصصة بتوفير بيانات دقيقة يتم تحديثها بصفة دورية عن كلٍ من مرونة الجهاز الإنتاجي في مصر، وكذا مرونات الطلب السعرية والدخلية على المنتجات الوطنية قيد التصدير وعلى واردات السلع والخدمات، حتى يمكن تحليل سلوك هذه المرونات، ومن ثم إمكانية تقدير أثر السياسات النقدية على كلٍ من الاستقرار الاقتصادي ومستوى التشغيل والأسعار، الميزان التجاري، وميزان المدفوعات في الاقتصاد القومي .

٤- أن ضعف أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر لا يعزى فقط إلى عوامل نقدية بقدر ما يعزى في المقام الأول إلى عوامل هيكلية تتمثل في سيطرة المواد الأولية على هيكل الصادرات مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات الكمية والنوعية في الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات السلعية والخدمية بالإضافة إلى تخلف الكثير من القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب سرعة العمل على إحداث تغيرات جذرية وحدية في هيكل الصادرات المصرية .

٥- لما كانت الخبرة السابقة للدول التي سبقتنا في تعويم عملاتها الوطنية، أشارت إلى أن كل الدول سواء كانت متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو في تلك الدول حديثة العهد بالتصنيع، والنمور الأسيوية، وتركيا، وغيرها من الدول، إلى عدم تحقيق هدف زيادة صادراتها أو في خفض وارداتها، بل على العكس من ذلك فقد أدى هذا التعويم إلى زيادة معدلات التضخم فيها على الرغم من تمتع هذه الدول بوجود قواعد صناعية وطيدة بها، استندت عليها عملية تعويم عملاتها، لذا فلزاماً علينا دراسة هذه الخبرات أثناء رسم سياساتنا النقدية للاستفادة من نقاط القوة فيها والابتعاد عن نقاط الضعف في هذه التجارب حتى لا نتعرض لتلك المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي حدثت في دول أكثر منا تقدماً .

٦- أن عملية تحرير سعر الصرف الأجنبي في مصر لن تستطيع تحقيق الهدف منها خاصة تلك الهادفة لزيادة الصادرات وخفض الواردات، طالما كان مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات المصرية أقل من الواحد الصحيح، لذا لابد من اتخاذ إجراءات تهدف إلى تغيير هيكل الصادرات المصرية وترشيد وارداتنا قبل اتخاذ أي قرار بتحرير سعر الصرف الأجنبي في مصر .

٧- أن تخفيض قيمة الجنية المصري كما كان في السابق وكذا في المستقبل لن يشجع الصادرات المصرية حيث لا يوجد فائض من السلع الممكن تصديرها بعد إشباع حاجة السوق المحلية، ومن ناحية أخرى فإن المنتجين المصريين يحققون هامش ربح مرتفع أو ربح غير عادي من بيع هذه المنتجات محلياً، وبالتالي لن يكون لديهم أي حافز للتحول للتصدير، وإن قاموا بالتحول إلى التصدير تحت أي ظروف كانت، سيؤدي ذلك إلى نقص في المعروض السلعي في السوق المحلية، مما يؤدي في التحليل النهائي إلى خلق ضغوط تضخمية تبتلع أرباح المصدرين .

٨- ضرورة إعادة النظر في إدارة السياسة النقدية فيما يتعلق بالصرف الأجنبي في ظل آليات السوق المصري، حيث نرى إمكانية وضع هامشاً أكبر لتقلبات أسعار الصرف (وليكن ± ٥%)، مع الدخول في عمليات السوق المفتوحة لفترات مؤقتة لتنشيط تقلبات أسعار العملات الأجنبية، وبعدها يجب ألا يتدخل البنك المركزي إلا إذا تجاوزت تقلبات الأسعار الحدود المشار إليها .

٩- نتيجة للانخفاضات المتتابعة في قيمة الجنيه المصري منذ عام ١٩٩٨، قد تؤدى إلى زعزعة الثقة في استقرار الاقتصاد المصري الأمر الذي قد يؤدى إلى هز ثقة المستثمرين الأجانب، وبالتالي فإن أي تخفيض في قيمة الجنيه المصري، قد تتحول من عامل جذب للاستثمارات الأجنبية إلى عامل طرد . لذا يجب أن تحرص السلطات النقدية فى مصر على إتباع حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية حتى يصبح هذا الخفض عاملاً من عوامل جذب هذه الاستثمارات .

١٠- لزيادة المعروض من النقد الأجنبي في الظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد القومي المصري يجب أن يقوم كلٌ من المصدرين وشركات وقطاعات السياحة ببيع حصيلتهم من النقد الأجنبي للجهاز المصرفي .

١١- ضرورة إعادة النظر في السياسة النقدية وإدارة سعر

الصرف في مصر، وذلك بإصدار حزمة من الإجراءات التي تغطى كل من المتغيرات التي تؤثر على هذا النظام شريطة ألا تكون هذه الإجراءات إدارية، بل يجب أن تشتق من آليات السوق والمتعاملين فيه، ومن هذه الإجراءات :

١) ترشيد الواردات وتخفيض كل من سعر الفائدة والضرائب.
٢) إزالة العقبات التي تعترض عمليات الاستثمار في مصر.
٣) زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات، وعائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج .
٤) العمل على زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي .
٥) محاولة العمل على سد الفجوة بين الصادرات والواردات .
٦) تنويع مصادر حصولنا على النقد الأجنبي، مع عدم الاعتماد فقط على قطاع قناة السويس والسياحة .

الهوامش :

1- Thomas Mayer & Others "Money and Banking and and the economy " , ww Norton "comany ; new york - london , 1981 , Part Five .
2- Peter Lindert " International Economics " Irwin , Boston , 1986 , PP; 348-391 .
3- Loc cit .
4- The Economist , April 11 , (1987) , Passem .
5- Peter H. Lindert , Tnomas A-Pugel " International Economics " 11th ed , Irwin , London , Passem .

٦- البنك الدولي " الفلبين " " إطار للانتعاش الاقتصادي " دراسة البنك الدولي، يوليو ١٩٨٧، ص . م .
٧- محمد العريان، تعدد أسعار الصرف تجربة الدول العربية، التمويل والتنمية، ١٩٩٤، ص ٢٨ .
٨- محمود عبد الحي، تنمية الصادرات والدور المنتظر من الصناعة المصرية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الصناعات المصرية (نحو رؤية جديدة للصناعات في مصر - مبارك ٢٠٠٠) ص ٢٧ - ٣٢ .
٩- المرجع السابق ذكره ص ٣٠ .
١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ملحق ٩-١، ص ٢٩٥.
١١- المرجع السابق ذكره ملحق ٩ - ٤ .
١٢- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٩٨ - ١٩٩٩، ص ٤٩ .
١٣- المرجع السابق ذكره نفس الصفحات .
١٤- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة .
١٥- البنك المركز المصري، التقرير السنوي للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٧ .
١٦- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة .
١٧- على سبيل المثال، بلغ متوسط أسعار الفائدة على القروض في مصر، ١٥,٥%، ١٣,٢% عام ١٩٩١، ١٩٩٧، على التوالي، بينما كانت المتوسطات المناظرة ٨,٧٧%، ٨,٨% في الكويت، ٩,٢٣%، ٩,٣٠% في عمان، ٨,٧%، ٨,٤٤% في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢,٦٥%، ٢,٤٥% في اليابان، ٦,٧٧%، ٦,٣٤% في فرنسا، أما هوامش أسعار الفائدة بلغت ٥، ٣,٣٥% في مصر خلال نفس الفترة السابقة، مقابل ٢,٧%، ٢,٨٧% في الكويت، ٢,٣٨%، ٢% في عمان، ٢,٠٨٨%، ٢,٨٢% في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢,٣٦%، ٢,١٥% في اليابان، ٣,١%، ٢,٨٤% في فرنسا. انظر سلوى العنتري، " التمويل المصرفي للنمو الصناعي"، المحددات والآفاق، اتحاد الصناعات المصرية، من أوراق مؤتمر الصناعة المصرية ١٩٩٩، فبراير ١٩٩٩، جدول (١٥) الملحق .
١٨- المرجع السابق ذكره، ص م .
١٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص م.
٢٠- فادية عبد السلام، مشاكل النظام النقدي والمالي العالمي (بالإشارة إلى دول جنوب شرق آسيا)، معهد التخطيط القومي، البرنامج التدريبي في المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، ١٩٩٩ .
21- IMF , World Outlook , several issues .



مدخل جديد لخصخصة البنوك العامة
في الاقتصاد المصري في ضوء التجارب العالمية

إعداد
دكتور / عمرو التقي
أستاذ الاقتصاد المساعد
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

١- مقدمة :

تعني خصخصة البنوك العامة الانتقال من الملكية العامة إلي الملكية الخاصة الأمر الذي من شأنه أن يثير تساؤلات حول كيفية استغلال الموارد الهائلة المتاحة لهذه البنوك، هل ستوجه البنوك الخاصة قروضها واستثماراتها لما يحقق صالح الاقتصاد القومي ككل أم أنه سوف يوجه لخدمة مصالح خاصة لمن يملكون هذه البنوك، ولحلفائهم وأقاربهم . صحيح أن تجربة بنوك القطاع العام في السنوات الأخيرة كشفت أيضا أن إدارتها لمواردها لم تكن دائما على المستوى المطلوب من الالتزام بالمعايير المصرفية الصحيحة بالنسبة لجدية دراسات الجدوى، والتأكد من سلامة أصول العملاء ومتانة مراكزهم المالية وقد يرى البعض أن انتقال البنوك إلى الملكية الخاصة سوف يجعلها أكثر التزاما بهذه المعايير لأن الخروج عنها قد يؤدي إلى خسارة لمالكي هذه البنوك ولكن البعض الآخر قد يرى فرصة التسيب هذه أكبر في ظل الملكية الخاصة والواقع أن مثل هذا التسيب كان هو وضع بنوك خاصة كثيرة بعضها انهار كما كان في شرق آسيا واليابان.

هذا بالإضافة آلي التخوف الذي يبديه البعض من أن تؤدي الملكية الخاصة للبنوك إلى تحولها إلى مجرد فروع لبنوك أجنبية كبرى، وخصوصا وأنه في ظل عملية العولمة نمت الاندماجات بين المؤسسات المصرفية في البلدان المتقدمة، وتحولت آلي إمبراطوريات مالية هائلة الحجم والإمكانيات، لا تضم المصارف الدولية وحدها، وإنما تضم أيضاً شركات كبرى تعمل في مجالات عديدة، وتزحف بكل إمكانياتها لابتلاع مصارف وشركات في دول أخرى متقدمة ونامية، والسؤال المثير للاهتمام هو: هل ستقدر المصارف المصرية الخاصة والعامة على السواء على مواجهه هذا التحدي الهائل؟، والذي يجرى في ظل انفتاح السوق المصري على السوق العالمي، بحكم التزام مصر باتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي تدعو إلى إسقاط القيود ولا تقيم وزنا لاعتبارات جنسية المصارف فالتنافس في عرف الداعين إلي العولمة، هو السبيل الوحيد لتحقيق الكفاءة، ومن ثم الرفاهية لكل المواطنين، وذلك بصرف النظر عن التضحيات التي تنجم عن هذه المنافسة في الأجل القصير، من بطالة بعض العاملين، وخروج بعض المؤسسات كلية من المنافسة. ويعرف العالمون بأوضاع البنوك في مصر، أنها من حيث إداراتها وخبراتها وكفاءة العاملين فيها، ليست في أفضل الأحوال التي تمكنها من مواجهه هذه المنافسة العالمية.

الواقع أن مثل هذه التطورات إن تمتسوف تطرح مخاطر عديدة على الاقتصاد المصري، في مقدمتها أن موارد البنوك المصرية قد لا تستخدم على أفضل وجه لخدمة الاقتصاد المصري وإنما سوف يخضع استخدامها لاستراتيجيات الإمبراطورية المصرفية العملاقة التي قد تنتقل إليها موارد البنوك.

ولكل هذه الأسباب يمكن أن يفهم المراقبون لأوضاع المصارف المصرية الحذر الشديد الذي يبديه صانعوا القرار الاقتصادي والسياسي في مصر إزاء قضية نقل البنوك إلى الملكية الخاصة، لذلك فعلى الرغم من تواتر الحديث عن هذه القضية منذ سنوات، إلا أنه لم تتخذ أي خطوات عملية لتحويل أي من بنوك القطاع العام الأربع إلي الملكية الخاصة حتى وقت كتابة هذه السطور في أكتوبر ٢٠٠٤ .

٢- مشكلة الدراسة:

من مظاهر المتغيرات العالمية الجديدة التعديلات الهيكلية في اقتصاديات الدول والاعتماد على القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية، وقد كان النجاح الذي حظي به البرنامج الشامل الذي قادته بعض الدول المتقدمة في الربع الأخير من القرن الماضي لتحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة النتيجة الأساسية للاتجاه نحو الخصخصة وتقليص دور الدولة في مجال الإنتاج المباشر وتوفير مناخ استثماري ملائم لنمو واتساع القطاع الخاص مع الرقابة لحماية المنافسة.

وقد ظهرت الخصخصة كأداة للتنمية بعد عجز الملكية العامة بنظامها البيروقراطى عن التطور، وارتبطت برامج الإصلاح الاقتصادي بنظام السوق حيث يشكل الاعتماد على نمط الملكية الخاصة أحد أهم العناصر الرئيسية للنظام الرأسمالي.

وقد وضح أن عدد من بنوك القطاع العام في مصر تواجه مشكلات تؤدى إلى ضعف أدائها وتعوق انطلاقها في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية التى ترجع أساسا إلى ضعف إدارتها وعدم تمتعها بخبرة كافية بأساليب الاستثمار وبالقدرة على تنمية العلاقات مع مختلف دوائر الأعمال في الداخل والخارج وإلى عجز بعضها عن تحقيق النجاح المأمول في الترويج لفرص الاستثمار وتنمية مواردها المالية وإقامة الجسور مع المؤسسات المالية الأخرى بما يساعد على تنشيط سوق المال والبورصة والاستثمار بما يحقق النمو والتنمية الاقتصادية.

٣- أهداف الدراسة:

(١) وضع رؤية مستقبلية لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري في ضوء تجارب بعض الدول كنموذج يسترشد به في خصخصة البنوك.

(٢) مقارنة أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري) بأداء البنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي).

(٣) تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه خصخصة البنوك العامة في مصر.

٤- فروض الدراسة:

(١) تؤدى التحديات والمتغيرات العالمية التي تواجه البنوك العامة في مصر إلى ضعف أدائها .

(٢) أن دراسة تجارب بعض الدول في خصخصة البنوك نموذج يسترشد به في خصخصة البنوك العامة في مصر.

(٣) أن أداء البنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي) أفضل من أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري).

٥- منهج الدراسة:

هو منهج تحليلي وصفي تحليلي كمي استقرائي يعتمد على جانبين هما الجانب الأول : النظري يتناول التأصيل النظري لبعض الجوانب النظرية والفكرية لخصخصة البنوك العامة والتحديات التي تواجهها عن طريق الاعتماد على المصادر الأولية للبيانات من البنك المركزي والبنك الأهلي والبنك التجاري الدولي والعديد من المراجع العربية والأجنبية.

أما الجانب الثاني فهو التطبيقي ويعتمد على المنهج المقارن لبعض الدول المتميزة في مجال خصخصة البنوك العامة، والمنهج التحليلي الكمي لمقارنة أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري) بأداء البنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي) وتحليل البيانات والإحصائيات اللازمة لاستخلاص النتائج .

٦- خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى عدة مباحث هي:

المبحث الأول: يتناول بعض الجوانب النظرية والفكرية لخصخصة البنوك العامة في مصر.

المبحث الثاني: يتناول حجم الجهاز المصرفي بين العام والخاص والتحديات التي تواجه خصخصة البنوك العامة في مصر.

المبحث الثالث: يستعرض تجارب بعض الدول في خصخصة البنوك كنموذج يسترشد به في خصخصة البنوك العامة في مصر.

المبحث الرابع: يستعرض مقارنة أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري) بأداء البنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي).

المبحث الخامس: يتناول وضع رؤية جديدة لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري.

الخلاصة والنتائج .

هوامش الدراسة .

الملحق الإحصائي.





المبحث الأول

بعض الجوانب النظرية والفكرية

لخصخصة البنوك العامة في مصر

أولا: دور الجهاز المصرفي في تنمية الاقتصاد المصري:

تلعب البنوك دورا بالغ الأهمية في عملية التنمية، فهي تقوم بدور الوسيط المالي الذي يعمل على تجميع المدخرات ثم يقوم بتوجيهها إلي أوجه الاستثمار المختلفة مما يجعلها من أهم مصادر تمويل التنمية، تتزايد أهميتها في الدول النامية ومنها مصر لسد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها، حيث أن الادخار المحلي هو عصب عملية التنمية، خاصة وأن الادخار الأجنبي لا تزيد نسبته في أي من الدول النامية عن ٥% من الناتج المحلي الإجمالي .

إلى جانب أن البنوك هي المسئولة عن رسم السياسة النقدية والائتمانية واختيار الأساليب اللازمة لتحقيقها ووضعها موضع التنفيذ وتزداد أهمية السياسات النقدية والائتمانية إذا علمنا انه لا يرجى نجاح لخطط التنمية إذا لم تأخذ العوامل النقدية في حساباتها، كما أن السياسة النقدية والائتمانية غير الملائمة تجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا، وتتمثل صعوبة إدارة هذه السياسة في التوفيق بين متطلبات الاستقرار النقدي ومتطلبات النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى يمكن تلخيص الدور التنموي الذي يقوم به الجهاز المصرفي في عدة نقاط هي [1]:

١) تمويل خطط التنمية والمشروعات القومية سواء عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للحكومة أو المستثمرين أو عن طريق الإسهام المباشر بالمشاركة في رؤوس أموال تلك المشروعات.
٢) العمل على تجميع المدخرات وخلق سوق مالي ونقدي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مع توفير مزيد من توظيفاتها في المنطقة، وذلك لتغطية احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية. وبالتالي تخطي أحد المعوقات الرئيسية التي تؤثر على حجم الاستثمار في البلاد .
٣) توفير التسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل تجارتنا مع العالم الخارجي ودعم وفتح الأسواق الخارجية لمنتجاتنا والترويج لها باستخدام الوسائل المستحدثة للارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية. مساعدة الحكومة في برنامجها للإصلاح الاقتصادي والخصخصة بوسائل عديدة أهمها المساهمة في شراء أسهم المشروعات المطروحة والمساعدة الفنية للبرامج في مختلف مراحله التقييم والترويج والبيع .
٤) القيام بدور هام في تنشيط سوق المال المصري من خلال:
(أ) جانب العرض بتوفير الأوراق المالية المطلوبة للسوق سواء كانت أسهم البنوك التي ترغب في زيادة رأسمالها أو تود توسيع قاعدة ملكيتها.
(ب) جانب الطلب عن طريق الشراء المباشر للأسهم والسندات من السوق لتكوين المحفظة المالية للبنك أو عن طريق صناديق الاستثمار التي تقوم بإنشائها فضلا عن المساعدة في إنشائها فضلا عن المساعدة في إنشاء الشركات الداعمة لنشاط السوق مثل السمسرة والترويج للاكتتاب والحفظ المركزي وغيرها .
٥) تعد البنوك أداة رئيسية في يد الحكومة للتحكم في حجم الاستثمار وتوزيعها القطاعي، وإعطاء مزايا إضافية لأنشطة معينة مثل الإسكان والزراعة والصناعة والصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٦) خلق فرص العمل وتوليد الدخول سواء بطريقة مباشرة عن طريق ما تستوعبه من عمالة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المشروعات التي تساهم في إنشائها.
٧) توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وصرف المعاشات وغيرها، بالإضافة إلى دورها في الظروف غير العادية مثلما حدث في أزمات الزلازل والسيول.

ثانيا : دوافع خصخصة البنوك العامة في مصر :

لا شك أن اتجاه مصر ضمن معظم دول العالم لتحرير أسواقها وخصخصة مشروعاتها الاقتصادية، ومنها القطاع المصرفي، جاء انعكاسا لرغبتها في مواكبة التطورات ومواجهه المنافسة الدولية وإصلاح الأداء في بنوكها العامة وهو ما يتضح تفصيلا في عدد من النقاط :

(١) مواجهه التحديات والمتغيرات العالمية التي تواجه العمل المصرفي [(١)، (٢)]:

توجد العديد من التحديات العالمية التى تواجه العمل المصرفى، والتى من أهمها ما يلى:

(أ) تغيير طبيعة النشاط المصرفي بعد تراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والتوريق وخدمات التأمين.



(ب) تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس للبنوك وخاصة في مجال شراء الفواتير بالجملة وتقديم خدمات حفظ حسابات وتحصيل ديون العميل والحماية من مخاطر الائتمان وإصدار السندات والأسهم في سوق المال مما أدى إلى تناقص نسبة الاقتراض من البنوك إلى جملة ما تحصل علية الشركات من تمويل في معظم دول العالم حيث تراجعت هذه النسبة على سبيل المثال في فرنسا من ٢٥% عام ١٩٨٣ إلى ١٦% عام ١٩٩٣.

(جـ) تزايد اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم بالبنوك إلى أدوات استثمارية في السوق المال بشكل مباشر، أو من خلال صناديق الاستثمار سواء التابعة للبنوك أو الشركات.

(د) التوسع في الخدمات الإلكترونية عن طريق توظيف التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والحسابات الآلية، ومن أمثلة ذلك تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام التليفون ببصمة الصوت أو عبر شبكة الإنترنت.

(هـ) انتشار ظاهرة التكتل والاندماج بين المصارف والمؤسسات المالية لتكوين كيانات مصرفية عملاقة، ومثال ذلك اندماج مصرفي سيتي بنك الأمريكي مع سالمون سميث باريس، ليكون أكبر بنك في العالم يخدم تجمعا يصل إلى بليون نسمة.

(٢) تزايد الضغوط الدولية على مصر لتحرير القطاع المصرفي، فبعدما تم قطع شوط لا بأس به في هذا المجال في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين جاء توقيع مصر في ديسمبر ١٩٩٧ ضمن ٧٠ دولة على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية لتصنع سقف زمني للتحرير حيث التزمت مصر ضمن مجموعة الدول النامية بالسماح بملكية أجنبية لبنك محلي بنسبة ١٠٠%.[١]

(٣) تحقيق عدد من الإيجابيات، أهمها الوصول إلى المصارف الشاملة وتعميق المشاركة في الثورة المصرفية المصاحبة لثورة الاتصالات وجذب تقديم التكنولوجيا المصرفية المتقدمة، وضخ رؤوس أموال جديدة، وتطوير الإدارة والارتفاع بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات المصرفية وتوسيع النطاقات الجغرافي والنوعي للخدمات والأنشطة مع تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة، وإيجاد فرص أفضل للاستثمار وتقليل معدلات المخاطر وتنمية سوق رأس المال .[١]

(٤) تعد خصخصة البنوك العامة أحد البدائل الضرورية لزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي المصري حيث أن البدائل الأخرى مثل الدمج والتحالفات الاستراتيجية تواجه في المرحلة الحالية عقبات عديدة أهمها التباين الكبير في الهياكل المالية والتوظيفات الاستثمارية للبنوك فضلا عن مشاكلها الروتينية والبيروقراطية في القطاع العام ولذا لا يمكن إتباعها إلا في الحالات التي تسمح بذلك ولكن ليس معنى ذلك أن الخصخصة هي أفضل الطرق لزيادة القدرة التنافسية، ولكنها في الحالة المصرية تعد خطوة أساسية في سبيل إطلاق حرية هذه البنوك لعملية التطوير المرتقبة .[١]

(٥) إن هيكل القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه بنوك القطاع العام والتركيز الجغرافي لهذا القطاع يعطي مؤشرا يدفعنا إلى توقع استمرار حالة الهشاشة ومحدودية المنافسة التي كان يعاني القطاع المصرفي قبل إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتي لم تتحسن حتى الان. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة هو تعدد القيود الخاصة بالدخول إلى هذه الأسواق لاعتبارات متعددة مثل: [٢] التخوف من سيطرة البنوك الأجنبية والخاصة على القطاع المصرفي، خشية تعرض القطاع المصرفي لنشاط بنوك مغامرة وعالية المخاطر تعمل على الكسب السريع وتترك السوق فجأة وهو ما يسميه البعض بالتعبير الإنجليزي Hit and Run، حماية مصالح البنوك العامة، خشية تحويل المدخرات المعبأة محليا إلى الخارج.[٣]

(٦) تدني تكلفة الإقراض من الجهاز المصرفي، بما شجع على الإفراط في الاقتراض خاصة من قبل المشروعات العامة، وأوجد فائضاً من الطلب على الائتمان، بارتفاع معدلات التضخم حدث انتقال من الأصول المالية ذات العائد الثابت إلى الأصول المادية ذات الأسعار المتغيرة كالسلع المعمرة والعقارات والذهب وغيرها، والتي اتخذت كملجأ للمدخرات، وإن صنف هذا على أنه تسرب من دائرة الادخار - الاستثمار أو عرف على أنه نوع من أنواع الاكتناز، توظيف الائتمان عن طريق التدخل الإداري واستخدام أساليب غير سعريه في اتخاذ القرارات الائتمانية بما أدى إلى تفاقم القروض الراكدة والتي وجه أغلبها للمشروعات العامة.[٣]

(٧) أصاب البنوك العامة في بعض البلدان ما أصاب المشروعات ذات الملكية العامة الأخرى من مظاهر فساد الإدارة، وذلك بسبب ضعف رقابة البنوك المركزية، وهو



ضعف لم تعوضه رقابة الجمعيات العمومية للمساهمة في ظل الملكية العامة، التي قد تتسم في بعض الأحوال بالشكلية وعدم التمحيص لدقائق العمليات المصرفية من قبل ممثلي المال العام .[٣]

(٨) عملت بعض إدارات البنوك العامة وفقا لنظام يحمي القرارات الخاطئة سواء كان هذا الخطأ عمدا أو بسبب إهمال أو تقصير. فإذا كانت أخطاء موظفي قسم الائتمان تحتويها الإدارات العليا بعدم كشفها، ولقدرتها على تغطيتها بطرق مختلفة بما يعرف بمصطلح Window Dressing وإن فشلت إدارة البنك في احتواء الموقف فهناك الموازنة العامة للدولة جاهزة لإقالة البنك من عثرته أو عثراته عن طريق إعادة الرسملة والاتفاق على إخفاء حجم القروض الراكدة وأوجه قصور أداء البنك المعني، كما عانت بعض البنوك العامة من اكتظاظ فروعها بالعاملين فيها بما خفض من إنتاجيتها وأرباحها منسوبة إلى عدد العاملين، واختلطت الأهداف المالية والاقتصادية لبعض البنوك العامة، كمؤسسات هادفة إلى الربح، بأهداف سياسية واجتماعية لا تتوفر لهذه البنوك المقدرة على تحقيقها، ولا يجب أصلا أن يناط بها تحقيقها لتعارضها مع نشاطها الأساسي وأسباب وجودها، والتي تتلخص في القيام بأعمال الوساطة المالية بتعبئة المدخرات وتوظيفها توظيفا أمثل بأقل تكلفة ممكنة لأجراء المعاملات Transactions Costs.[٣]

وقد يكون للسبب الأخير اثر في طريقة اختيار العاملين في بعض البنوك العامة في بعض الدول فإن لم تكن الكفاءة في الوساطة المالية ذات أهمية وإذا كان استهداف الربح أمرا ثانويا وإذا كان البنك يدار كمشروع اجتماعي أو خيري فلا بأس بأن يسهم البنك في حل مشكلة البطالة مثلا، حتى وإن لم تكن هناك حاجة فعلية لديه لعمالة إضافية، ولا ضير من اختيار قيادات " تشريفية " لإدارة البنك ولم لا؟ فالعمل الخيري لا ينبغي أن يكون مقصورا على المحترفين.

ثالثاً: أهداف وأساليب خصخصة البنوك العامة:

(١) أهداف خصخصة البنوك العامة :

(أ) زيادة المنافسة بين البنوك وتحسين الأداء الاقتصادي : [٤]

تعد زيادة المنافسة بين البنوك أحد المزايا التي يتم الحصول عليها من خصخصة البنوك حيث أن زيادة المنافسة تعمل على خفض هامش الوساطة المالية من خلال منافسة البنوك في زيادة أسعار الفائدة على الودائع رغبة منها في جذب مزيد من المدخرات المحلية والأجنبية وأيضا سعي البنوك لتخفيض أسعار الفائدة على القروض من اجل استثمار اكبر الموارد المالية.

وزيادة المنافسة بين البنوك تجعلها توجه ائتمانها نحو المشروعات الأكثر ربحية ومن ثم إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بناء على معايير اقتصادية سليمة يمكن أن يكون ذلك ذو عائد أكبر على الاقتصاد القومي حيث يتم تخصيص الائتمان المصرفي للمشروعات الأكثر إنتاجية.

(ب) تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع الملكية : [٥]

تساعد خصخصة البنوك على تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث أن خصخصة البنوك من خلال طرح أسهمها في سوق للأوراق المالية، يعمل على زيادة المعروض من الأوراق المالية، ومن ثم زيادة سعة سوق الأوراق المالية وهذا يعد من أهم سبل تطوير النظام الاقتصادي ونجاح الإصلاح الاقتصادي من خلال وجود سوق أوراق مالية متطور.

كما أن خصخصة البنوك من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، وهو أحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي حيث يعمل على تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم واستثمارها في شراء اسهم البنوك رغبة منهم في تحقيق مكاسب سوق الأوراق المالية، وزيادة تأييد الأفراد لخصخصة البنوك لزيادة ملكيتهم لأسهمها.

(جـ) تخفيض عجز الموازنة وترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية: [٥]

إن خصخصة البنوك سوف تدفع الحكومة على أن ترشد من إنفاقها العام وبالتالي استخدام أفضل لموارد الموازنة العامة بدلا من الأنفاق على مشروعات كانت خاسرة في كثير من الأحيان ومن ثم تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر تضخمية ولكن خصخصة البنوك تمنع ذلك حيث أنه ليس هناك سيطرة للدولة على البنوك تمنع ذلك إلا بالطريق غير المباشر من خلال السياسة النقدية.

كما أن خصخصة البنوك تتيح إدارة أفضل للسياسة النقدية من خلال إدارة السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة بدلا من التدخل في تخصيص الائتمان المصرفي وذلك من خلال استخدام عمليات السوق المفتوح بكفاءة أكبر خاصة في ظل وجود سوق أوراق مالية متطور ومنظم، كما يمكن للبنك المركزي أن يستخدم الاحتياطيات والسيولة وسعر الخصم في التحكم في كمية الائتمان المصرفي وكذلك التحكم في أسعار الفائدة المصرفية أي أن خصخصة البنوك تزيد من حسن إدارة السياسة النقدية وبالتالي إدارة أفضل للاقتصاد.



(٢) طرق خصخصة البنوك العامة :

* هناك العديد من طرق خصخصة البنوك العامة وأهمها ما يلي:

أولاً :الطرح العام للأسهم (كليا أو جزئياً) :

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بطرح اسهم رأس مال البنوك المملوكة لها كليا أو جزئياً للبيع في البورصة للجمهور أفراد أو مؤسسات محلية وأجنبية[٦]، وعادة ما يخصص لأعضاء الإدارة والعاملين حصة من الأهم المطروحة للتداول وهو ما قد يسهم في إثارة حماس العاملين وخلق الدافع لديهم لتحسين الأداء .

وفي ظل هذا الأسلوب تتخلى الحكومة عن كل أو جزء من أسهمها الأصلية لرأس المال الخاص وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحويل البنك بنك خاص (في حالة الطرح لكل أسهم البنك) أو مشترك (في حالة الطرح الجزئي للأسهم)، وتقوم الحكومة بالطرح الجزئي للأسهم كسياسة متعمدة إما للإبقاء على ملكية جزئية في رأس المال وإما كخطوة أولية نحو التحول الكامل للملكية على مراحل.

ومن أبرز الأمثلة الناجحة لطرح أسهم البنك للجمهور والعاملين هو حالة البنك التجاري الدولي.[٧]

(ا) أهم مزايا أسلوب الطرح العام :

* يتمتع أسلوب الطرح العام بالعديد من المزايا منها ما يلي:

١ــ أنه يتيح توسيع وتنويع قاعدة الملكية وتعد هذه الميزة ذات أهمية خاصة للدول النامية .

٢ ــ تنشيط وتطوير سوق رأس المال .

٣ ــ يعتبر أسلوب الطرح العام من أكثر الأساليب شفافية وأهمها معاناة من التواطؤ بين مختلف الأطراف المعنية.

٤ ــ يمنع الطرح العام سيطرة مستثمرين أو فئة قليلة من المستثمرين على شئون البنك، ويتحقق ذلك بصفة أساسية في حالة توزيع القيمة الرأسمالية للبنك على عدد كبير من الأسهم .

٥ ــ يساعد هذا الأسلوب في التغلب على مشكلة التقييم، حيث يتم طرح الأسهم التي سبق تحديد قيمتها أما عن طريق التعامل المسبق بالبورصة أ وفقا للتقييم المعتمد .

(ب) العيوب والانتقادات الموجهة لأسلوب الطرح العام :

١ــ أنها عملية بالغة التعقيد، تحتاج إلى وقت ومال وإدارة جيدة وواعية وذلك لما تتضمنه من سلسلة من الخدمات المتخصصة التي تضمن تنفيذ كل خطوة على الوجه الصحيح.

٢ــ أن توزيع الملكية على نطاق واسع دون وجود مستثمر ومدير رئيسي يسئ إلى تنظيم البنك خاصة وأن دور المساهمين في مراقبة البنك في حالة انتشار الملكية على نطاق واسع يكاد يكون معدوما.[٨]

(جـ) العوامل والأسباب المحددة لاختيار الطرح العام :

١- لابد أن يتوفر في البنوك التي يتم اقتراح خصخصتها بأسلوب الطرح العام مقومات الاستمرار وهذا يعني أن تكون من البنوك ذات الحجم الكبير وأن تكون قادرة على تحقيق قدر معين من الأرباح وأن يتوقع أن يتوفر فيها تلك الشروط بعد إعادة التأهيل .

٢ــ وجود سيولة محلية في السوق .

٣ــ وجود سوق رأس المال محلي متطور .

وفي الدول التي تتسم بضعف في سوق رأس المال فإنه لابد من توافر الآليات الكافية بجذب وحماية الجمهور ودعمه بالمعلومات الدقيقة والصحيحة .[٩]

ثانيا: الطرح الخاص للأسهم (كلي وجزئي):

ويتم فيه طرح اسهم البنوك المملوكة للدولة لبيع لمجموعة من المستثمرين أو لمؤسسة مالية سواء كانت ملكية الدولة لهذه البنوك ملكية خاصة أو جزئية .

(ا) العوامل والأساليب المحددة لاختيار أسلوب الطرح الخاص :

يعتبر أسلوب الطرح الخاص للأسهم بمثابة الأسلوب الأمثل في الحالات الآتية: [١٠]

١ــ البنوك ذات الأداء والكفاءة المنخفضة أو تلك التي تحتاج إلى إعادة هيكلة في الوقت الذي توجد فيه فرصة كبيرة لتطوير وتحسين أدائها . وفي هذه الحالة تجد أن هذا الأسلوب هو الأمثل وذلك بشرط أن يقتصر البيع على المستثمرين من الناحية المالية والمصرفية والتسويقية على حد سواء والذين لديهم خطة لتطوير البنك بعد الشراء .

٢ــ البنوك ذات الحجم الصغير التي لا يناسبها الطرح العام وذلك لضآلة عدد الأسهم المصدرة .

٣ــ عدم وجود سوق متطورة لرأس المال أو عدم وجود وسائل بديلة يمكن بها الوصول إلى الجمهور العام من المستثمرين .[١١]

(ب) أهم مزايا أسلوب الطرح الخاص :

يتصف هذا الأسلوب بالعديد من المزايا أهمها:

١ــ أنه يتسم بالمرونة والسهولة في التنفيذ بالمقارنة بالطرح العام.

٢ــ يتيح الفرصة لاختيار المشتري الملائم الذي لدية الإمكانيات المادية والخبرة الفنية والإدارية.

٣ــ يتيح الفرص للتفاوض على مسائل لها أهميتها بالنسبة للحكومة (مثل العمالة).

٤ــ يتميز الطرح الخاص للأسهم بصغر عدد المساهمين مما يسر على الإدارة اتخاذ قرارات كان يصعب اتخاذها في حالة طرح الأسهم للتداول العام .[١٢]

(جـ) عيوب أسلوب الطرح الخاص :

على الرغم من مزايا أسلوب الطرح الخاص إلا أن هذا الأسلوب يتضمن محاذير كثيرة وتوجه له العديد من الانتقادات أهمها:(١٣)

١ــ أن اختيار مستثمرين بعينة قد يعرض الحكومة (آية حكومة) لمواجهة انتقادات معينة كالتواطؤ والرشوة... الخ.

٢ــ قد يؤدي هذا الأسلوب إلى تركيز الثروة في أيدي جماعات محلية أو أجنبية غير مرغوبة.

٣ــ هناك مخاوف من انه في حالة غياب أو ضعف الإشراف السليم من قبل البنك المركزي فان هذا الأسلوب قد يعطي المشتريين الجدد مصدر قوة داخل البنك وما يترتب على ذلك من استغلال البنك المخصص لحسابه الخاص .

ثالثاً: تحويل البنك العام إلى وحدة مستقلة تعمل على أسس تجارية:

وفقا لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بإنشاء مؤسسة أو شركة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تعمل على أسس تجارية، وهي نفس الأسس التي يتعامل بها القطاع الخاص - وتقوم بنقل كافة أصول وخصوم البنك العام إليها ــ ويوصي باتباع هذا الأسلوب في حالة البنوك المملوكة ملكية خاصة للحكومة والتي قد يحظر قانون إنشائها التصرف فيها بالبيع وتكون في ذات الوقت خاسرة أو تحقق أداء ماليا ضعيفا وتحتاج إلى إعادة هيكلة لزيادة فرص تحسين مستواها تمهيدا لتحويلها إلى القطاع الخاص ونجد أن من الدول التي طبقت هذه الطريقة هي دولة نيوزيلندا. (١٤)

(ا) أهم مزايا تحول البنوك إلى مؤسسات مستقلة :

١ــ أنه يلائم أسواق الدول النامية وظروف اقتصادياتها.

٢ــ أنه يقلل من حدة المخاوف والمعارضة السياسية التي عادة ما تواجه القائمين على برنامج التحول.

٣ــ أن أتباع هذا الأسلوب يؤدي إلى إضافة روح المنافسة بين البنوك وهو الأمر الذي يترتب عليه تحسن كبير في مستويات أداء البنوك والخدمات والذي يكون بدوره في صالح البنك والعاملين.

(ب) عيوب أسلوب تحول البنوك إلى مؤسسات مستقلة: (١٥)

١- أن عملية الإصلاح والهيكلة للبنوك تقابلها مشكلات عديدة، مثل فائض العمالة، والديون المشكوك في تحصيلها وتوفير التمويل اللازم لعمليات الهيكلة والإصلاح .

٢- *قد يستغرق هذا الأسلوب وقتا طويلا نسبيا مما قد يخلق نوعا* من حالة عدم الثقة لدى المستثمرين في جدية تطبيق البرنامج.

٣- أن البنك يظل مملوكا للحكومة أي أن الحكومة تتمتع بكافة السلطات على إدارة البنك وأن لها الكلمة العليا في شأن القرارات الهامة وبالتالي تظل هناك إمكانية محاولة عودة الحكومة لبعض أو كل ممارستها غير الاقتصادية السابقة .

رابعا : عقود الإدارة :

يستند هذا الأسلوب إلى فكرة فصل الملكية عن الإدارة، ووفقا لهذا تظل الملكية العامة قائمة ولكن تتعاقد الحكومة مع مجموعة إدارية مؤهلة وذات كفاءة (عادة ما تكون مجموعة مصرفية ودولية وأجنبية) كي تتولى إدارة البنك وتزويده بالكفاءات والمهارات الإدارية والتكنولوجية خلال فترة التعاقد وتحصل في مقابل ذلك على مقابل مادي سنوي (لا يرتبط بمستوى الأرباح التي يحققها البنك) وفي ظل هذه العقود يجب أن تمنح الحكومة متعهد الإدارة سلطة كاملة تمكنه من القيام بمسئولياته.(١٦)

(ا) أهم مزايا أسلوب عقود الإدارة :

١- استمرار ملكية الحكومة للبنك في الوقت الذي تتوفر فيه للبنك إدارة مؤهلة وذات كفاءة عالية.

٢- يعد هذا الأسلوب بمثابة خطوة هامة لتأهيل البنك لبيعة للقطاع الخاص بسعر مرتفع بعد أن يتمكن من تحقيق أرباح كفيلة بإغراء القطاع الخاص بامتلاكه.

٣- يتيح هذا الأسلوب فرصة إكساب الخبرة الإدارية والمصرفية للعاملين بالبنك.

٤- يتيح هذا الأسلوب الفرصة لمجموعة مصرفية أخرى للتعرف على أوضاع السوق المصرفي في الدولة وهذه النقطة على قدر كبير من الأهمية في حالة ما اتخذت الحكومة في مرحلة لاحقة قرارا بنقل ملكية البنوك المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص .(١٧)

(ب) عيوب أسلوب عقود الإدارة :

١ــ أنها تحتاج إلى مراقبة ومتابعة وهذا الأمر لا يتوفر لبعض الدول النامية.

٢ــ نظرا لان البنك يظل مملوكا للدولة فقد يحدث في بعض الأحيان تدخل من الحكومة في عمليات البنك.

٣ــ إن أتعاب الإدارة هي تكاليف إضافية سوف يتكبدها البنك ويجب أن تكون الزيادة المتوقعة في الأرباح كافية لتغطية تلك التكاليف.(١٨)

خامسا: الدمج أو الاندماج:

يعني الاندماج بوجه عام ضم شركتين (بنكين على سبيل *المثال) بحيث تبقى شركة واحدة، وهي الشركة الدامجة* Merging Group . (١٩)

(ا) أنواع الاندماج :(٢٠)

١ــ الاندماج الرأسي Merger Vertical:



"يقصد به اتحاد اكثر من شركة تعمل في نفس مرحلة الإنتاج في نشاط واحد مثل اندماج بنكين تجاريين في بعضهما لتكوين بنك واحد".

٢ــ الاندماج الأفقي Horizontal Merger:

"يقصد به اتحاد شركتين أو اكثر ينتجون إنتاجاً في مراحل مختلفة في ذات الصناعة كما يتم الدمج بين بنكين أو اكثر يعملان في نوع من الأنشطة مترابطة فيما بينها مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والإعمال والبنوك المتخصصة".

٣ــ الاندماج التكتلي Conglomerate Merger :

فيه تتحد شركتان أو اكثر تعمل كلا منهما في أنشطة مختلفة عن الأخرى لتكوين مجموعة شركات تحت ملكية واحدة كما يتم الدمج بين بنكين أو اكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة "

(ب) أسباب الاندماج المصرفي :

١- التحرر الاقتصادي واتباع اقتصاديات السوق وهو ما أدى إلى زيادة المنافسة بين البنوك على مستوى العالم .

٢ــ الاتجاه نحو العولمة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات .

٣ــ الاتجاه المتزايد نحو قيام البنك الواحد بكافة أنواع الأنشطة والعمليات .

(جـ) أهم مزايا الاندماج المصرفي :

١ــ زيادة رأس مال البنك زيادة كبيرة مما يمكنه من تمويل المشروعات الكبيرة.

٢ــ توافر أسلوب الإدارة الكفء بالبنك ومن ثم زيادة كفاءة أداء الوحدة الكبيرة.

٣ــ الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وهو ما يعني انخفاض متوسط تكلفة العمليات مع زيادة حجم الخدمات المقدمة نتيجة لتراجع نصيب الخدمة من النفقات الثابتة وارتفاع كفاءة المؤدين للخدمة لتمرسهم وزيادة إنتاجيتهم.(٢١)

٤ــ الاستفادة من اقتصاديات المجال وهو ما يعني الوفر الذي يمكن أن يتحقق من دخول البنك في أنشطة متكاملة وهو ما يقود إلى ميزة فرعية هامة وهي اتساع نطاق السوق للبنك وهو ما يحدث عنه اثر متكرر يؤدي إلى مزيد من التوسع طالما أن أداء البنك لهذه الأنشطة المتكاملة يتم على الوجه الأكمل .(٢٢)

(د) عيوب أسلوب الدمج المصرفي:

١- إن هذه العمليات شديدة التعقيد وتحتاج إلى وقت ومال وتوافر الخبرات والكفاءات القادرة على تغطية الاحتياجات.

٢- عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم مما يؤدي إلى انصراف العملاء عن البنك .

٣ زيادة المخاطر بسبب إمكان إخفاء المعلومات مما يؤدي إلى انصراف العملاء عن البنك.

٤- الاندماج يؤدي إلى تقليل عدد الوحدات والكيانات المتعطلة في السوق مما يؤدي إلى ما يشبه الاحتكار على عكس ما هو مطلوب من منافسة في الجهاز المصرفي.(٢٣)

المبحث الثاني

الجهاز المصرفي والتحديات التي تواجه خصخصة البنوك العامة في مصر

أولاً: هيكل الجهاز المصرفي المصرى بين العام والخاص:

(١) هيكل الجهاز المصرفي المصري:

يتضح من الشكل رقم (١) بالملحق الإحصائى ما يلي :

١- البنك المركزي المصري على قمة الجهاز المصرفي المصري، يراقب ويشرف على جميع البنوك العاملة في مصر ما عدا المصرف العربي الدولي، بنك ناصر الاجتماعي هذا بالإضافة إلى انه بنك الدولة يقوم بتنفيذ السياسة النقدية للدولة ويصدر البنكنوت وسندات الخزانة ويشرف على تنظم الائتمان وينظم عملة الرقابة على النقد ويمسك حسابات الحكومة ويقوم لها بمختلف العمليات المصرفية .

٢- تنقسم البنوك التجارية إلى بنوك قطاع عام وهم أربعة بنوك البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية لهم ٩١٧ فرع منتشرين في جميع أنحاء الجمهورية بنسبة٥٨,٨% من إجمالى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وفروعها، بنوك مشتركة وخاصة يبلغ عددهم ٢٤ بنك و٣٨٣ فرع بنسبة ٢٦% من إجمالي البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال.

٣- تتكون بنوك الاستثمار والأعمال من بنوك مشتركة خاصة عددهم ١١ ولهم ١٤٨ فرع بنسبة ١٠% من إجمالى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال ٢٠ فرع لبنوك أجنبية لهم ٥٩ فرع بنسبة ٥% منتشرين في جميع أنحاء الجمهورية.

(٢) الجهاز المصرفي المصري بين العام والخاص:

ويتضح من الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى ما يلي:

١ــ تملك بنوك القطاع العام في مصر حصص في رؤوس أموال بنوك الاستثمار الأعمال وفيما يلي بيان بذلك:



(أ) يملك البنك الأهلي المصري ١٩,٦% من رأسمال البنك التجاري الدولي CIB، ١٩,٥% من بنك كريدي أنترناشونال، ٧,٧% من بنك التمويل المصري السعودي، ١٧% من بنك التجاريون، ١١,٥% من بنك تنمية الصادرات المصرية،٠,٠١% من بنك التعمير والإسكان، ٢٠% من المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية ١٨% من البنك الأهلي سوسيه جنرال ٤,٦% من بنك قناة السويس.

(ب) يملك بنك مصر ١٦% من بنك التجاريون ١١,٥% من بنك تنمية الصادرات،٢٠% من المصرف الإسلامي للتنمية، ١٩,٥% من بنك مصر أكستيريور ٢٤,٨% من بنك مصر الدولي، ٣٣% من بنك مصر رومانيا، ٠,٠١٩% من بنك قناة السويس.

(ج) يملك بنك القاهرة ٢٢% من بنك القاهرة وباريس، ٤٠% من بنك القاهرة باركليز، ٢٩% من بنك القاهرة الشرق الأقصى، ٨,٥% من بنك التمويل المصري السعودي، ١٦,٥ %من بنك التجاريون، ١١,٥% من بنك تنمية الصادرات،٢٠% من المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية، ٣٢,٨% من بنك مصر أمريكا الدولي ٠,٠٧% من بنك قناة السويس.

(د) يملك بنك الإسكندرية ٩,٨% من البنك التجاري العربي (الإسكندرية، الكويت الدولي سابقا)، ٣٥,٣% البنك المصري الأمريكي، ٧,٤% من بنك التمويل المصري السعودي،٩,٧% من بنك التجاريون، ١٠,٠٨% من بنك تنمية الصادرات،٠,٠١% من بنك التعمير والإسكان، ٢٠% من الصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية، ٣٧,٥ % من بنك مصر إيران للتنمية، ٠,٠١% من البنك الوطني للتنمية،٠,٠١% من بنك قناة السويس.

(٣) ملكية البنوك العامة وشركات القطاع العام :

تبلغ نسبة حجم الأنصبة العامة بالبنوك الخاصة والمشتركة كل بنك على حدة كما يلي:

بنك الإسكندرية التجاري البحري ٥٢%، البنك التجاري العربي ٩,٧٥%، بنك القاهرة باريس ٢٢%، بنك القاهرة باركليز ٤٠%، بنك القاهرة الشرق الأقصى ٤٩%، البنك التجاري الدولي ١٩,٦%، بنك كريدي أنتر ناشونال ١٩,٥%، بنك مصر العربي الافريقي ١٨,٢%، البنك المصري الأمريكي ٣٥,٣%، بنك المصري الخليجي ٢٤,٤%، بنك التمويل المصرى السعودى٣٦,٦%، بنك التجاريون ٨٦,٥%، بنك تنمية الصادرات ٨٤,٥%، بنك التعمير والإسكان ٦٢,٥%، المصرفي الإسلامي للاستثمار ٨٠%، بنك مصر أمريكا الدولي ١٠%، بنك مصر إيران للتنمية ٧٥%، بنك مصر رومانيا ٣٣%، لبنك الوطني للتنمية ١٢%، البنك الأهلي سوسية جنرال ١٨%، بنك قناة السويس ١٧% .

ثانياً: لتحديات لتي تواجه خصخصة لبنوك لعامة في مصر:

تواجه خصخصة البنوك العامة بعض التحديات التي تنجم بصورة جوهرية من الانتقال من نظام مالي يعتمد على ملكية الدولة للبنوك إلى نظام مالي وغالبا ما تكون الدول التي تتجه نحو عملية التحرر المالي غير قادرة على مواجهه الصعوبات المالية الناشئة عن عمليات التحرر لضعف نظمها المالية وحداثة عملية التحرر .

وسوف نعرض فيما يلي أهم التحديات والمشكلات التي تواجه خصخصة البنوك العامة وهي:[٢٤]

(١) يتوقع البعض أن خصخصة البنوك العامة ربما تؤدي إلى تعرض البعض منها لعدة مشاكل كنتيجة للمنافسة بينها، وخاصة المنشآت المصرفية الصغيرة التي قد لا يكون بوسعها الاحتفاظ بالطلب على خدماتها، مما يضطرها إلى الاقتراض شديد المخاطر، كذلك الاقتراض بتكلفة أعلى وذلك من أجل تحقيق أرباح تدعم موقفها في ظل المنافسة، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر في النظام المالي بسبب عمليات الإقراض غير المحسوبة، ومن ثم يتعرض النظام المالي لمخاطر كبيرة تؤدي إلى عدم الثقة فيه.

(٢) قد يؤدي إصلاح النظام المالي وتحرير الحساب الرأسمالي، إلى تعرض الدولة لتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وهذا مشروط بوجود أسعار فائدة محلية حقيقية مرتفعة بالمقارنة بأسعار الفائدة في السوق الدولي بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، مما قد يؤثر إيجابيا بشكل كبير على الاقتصاد القومي، فضلا عن زيادة الثقة في الاقتصاد القومي بعد تحرير التعامل مع العالم الخارجي ومن الممكن إن يؤدي تحرير الحساب الرأسمالي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذا ما تبين وجود أسعار فائدة حقيقية سالبة في ظل وجود معدلات تضخم مرتفعة في الاقتصاد القومي.

(٣) إن هيكل القطاع المصرفي حاليا يضم كل أنواع الملكية في البنوك، وأن القوانين الحالية لا تحول بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تملك البنوك في مصر أو تأسيس بنوك جديدة، ولكن التعديلات التشريعية الأخيرة

في قانون البنوك تحاول إنهاء الحكومة في هذا القطاع وفي ضوء الدور الهام الذي تقوم به البنوك التجارية العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ينتصر التفكير القائل بأنه يجب أن تظل الحكومة ممتلكة قدرا من الجهاز المصرفي يمكنها من توجيه المدخرات إلى المشروعات ذات البعد الاجتماعي بالنسبة للاقتصاد حيث تضع هذه المشروعات في اعتبارها النفقة والعائد الاجتماعي وليس العائد التجاري فقط. [٢٤]

(٤) جنسية المشترين: قد تكون الحكومة ملزمة بتحرير القطاع المصرفي بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي وبموجب اتفاقية تحرير الخدمات المالية في ديسمبر ١٩٩٧، ولكنها ليست ملزمة بأن تبيع بنكا عاما للأجانب فالأفضل أن يقتصر دخول الجانب في القطاع المصرفي حاليا على البنوك الخاصة والمشتركة وأن يكون البيع للمصريين فقط للحيلولة دون سيطرة الأجانب على المصارف المصرية، خاصة بعد انتقال ملكية عدد كبير من البنوك المشتركة للأجانب وذلك في ضوء أن المستثمر الأجنبي عادة ما يلجأ إلى تحويل الأرباح إلى الخارج ولا يستثمرها داخل البلاد ويهتم بالأرباح المادية فقط دون الأخذ بالاعتبارات القومية يفضل تمويل الشركات عابرة القوميات.

(٥) بالنسبة للبعد الزمني لخصخصة البنوك التجارية فمن الأفضل أن تؤجل إلى حين الانتهاء من الآتي:

- خصخصة البنوك المشتركة تماما.
- برنامج خصخصة المؤسسات العامة، حيث تبلغ الديون القائمة على هذه المؤسسات للجهاز المصرفي حوالي ٣٢مليار جنيه، ويقدر أن ٦٠% إلى ٧٠% منها تعتبر ديونا مشكوكاً في تحصيلها حيث تبين من إحصائية لصندوق النقد الدولي IMF لعام ١٩٩٨ أن ٢,١ مليار جنيه، أي بنسبة ٤٠% تقريبا قد استخدمت في تسوية مديونية المؤسسات العامة لدى الجهاز المصرفي.
- تسوية ديون البنوك العامة لدى الهيئات والشركات الحكومية والقطاع العام قبل تقييم أسهمها وأجراء خصخصتها، فسداد مديونية هذه الجهات لدى البنوك سيؤدي إلى حصول البنوك على موارد مالية جديدة، ومن ثم يؤدي في النهاية إلى تقييم مرتفع لأسهم البنوك. [٢٥]

(٦) بالنسبة لأسلوب الخصخصة: يرى الباحثين أن الخصخصة من خلال اندماج بنك حكومي، في بنك آخر قطاع خاص وظهور كيان خاص جديد. قد لا تؤدي بالضرورة إلى مزيد من المنافسة في الاقتصاد بل على العكس قد تؤدي إلى تحول الاحتكارات العامة إلى احتكارات خاصة، ومن ثم يجب الانتباه إلى هيكل السوق وقد لا يكون الأسلوب الأفضل للخصخصة هو العمل على زيادة رؤوس أموال البنوك القائمة وأن تكون في صورة أسهم تطرح للاكتتاب العام للمصريين في السوق ويتم تداولها في البورصة.[٢٦]

المبحث الثالث

تجارب بعض الدول في خصخصة البنوك كنموذج يسترشد به في خصخصة البنوك في مصر

أولاً: تجربة المكسيك في خصخصة البنوك التجارية :

عملت الحكومة المكسيكية على اتخاذ العديد من السياسات بهدف الإصلاح المالي وأهم ما قامت به الحكومة المكسيكية في مجال الإصلاح المالي هو خصخصة البنوك التجارية المكسيكية، ولضمان الرقابة المكسيكية على البنوك تم النص على وجود أربع فئات لأسهم البنوك كالأتي: [٢٧]

(١) الأسهم "A" والتي يجب أن تكون على الأقل ٥١% من رأس المال العادي ويجب أن تكون ملكيتها لأفراد مكسيكي وهي ترتبط بالرقابة الاستراتيجية للبنك.

(٢) الأسهم "B" والتي يمكن إن تصل إلى ٤٩% من رأس المال العادي والتي تتحدد نسبتها بالأسهم.

(٣) الأسهم "C" والتي يمكن إن تصل إلى ٣٠% من رأس المال العادي ويملكها أفراد وهيئات مكسيكية كما يمكن إن يملكها مستثمرون أجانب.

(٤) الأسهم "L" التي تمثل رأس المال الإضافي ويمكن إصدارها في ٣٠% من رأس المال العادي ويمكن إن يحمل هذه الأسهم نفس حامل الأسهم "C" ولكن بحقوق تصويت قل .

وقد وضعت الحكومة المكسيكية قوانين تعمل على الحد من تمركز مخاطر الائتمان مع نظام شامل لتصنيف القروض طبقا لمخاطرها مع التزام البنوك بتكوين احتياطات عامة تصل إلى ١% من متوسط رصيد محفظة القروض في البنوك التجارية لضمان حسن المنافسة بين البنوك التجارية المكسيكية .

كما وضعت الحكومة المكسيكية نظاماً وتشريعاً مصرفياً يسمح للبنوك المكسيكية بالقيام بالنظام المصرفي الشامل (البنوك الشاملة) من عمليات مصرفية وتأمين وسمسرة وغيرها من الخدمات المالية.



ويمكن تتبع مراحل خصخصة البنوك التجارية المكسيكية على النحو التالي: [٢٧]

(ا) المرحلة الأولى ــ القيام بالأعمال التحضيرية :

وفيها يتم تحديد مواصفات واختيار مقدمي العطاءات، مع كتابة النشرة التمهيدية لبيع كل بنك والإعلان عن المزاد وقواعده مع دراسة ضرورة تمتع المستثمرين المحتملين بالخبرة والقدرة على تحقيق مساهمة إيجابية في النمو المستقبلي للبنوك.

ويعتبر الحصول على تقييمات البنوك دائما عملية صعبة بسبب مشكلات المعلومات المقترنة بتقدير أداء القروض التجارية والصناعية ولكن البنوك المكسيكية كانت في وضع مالي سليم لما فرضت الحكومة المكسيكية أثناء الأزمة من تكوين احتياطات كافية ضد خسائر القروض مما سهل من عملية خصخصة البنوك الحكومية .

(ب) المرحلة الثانية:

وفيها قام مقدمو العطاءات بوضع تأمينات مالية كودائع في البنوك مع خطاب بضرورة سرية المعلومات التي تم الحصول عليها، مع الحرص على تساوي جميع مقدمي العطاءات في حق الاطلاع على المعلومات وزيارة البنوك ومقابلة الإدارة .

(جـ) المرحلة الثالثة – المزاد وفتح المظاريف واختيار من موقع عليه المزاد:

وذلك بواسطة اللجنة المختصة بذلك وقد يتم اختيار المشتري بناء على سعر الشراء الأعلى بشرط ارتفاع هذا السعر عن السعر الذي حددته اللجنة أولا وكان من الطبيعي إن تكون العطاءات الأعلى ثمناً هي الفائزة بحق الشراء.

(د) المرحلة الرابعة ــ عمليات البيع نفسها:

وفيها يتم نقل ملكية الأسهم بمجرد إعلان المجموعة الفائزة بحق شراء البنك مقابل دفع أجمالي القيمة المعروضة.

() الدروس المستفادة من عملية خصخصة البنوك التجارية في المكسيك :[٢٨]

(١) أهمية البيع نقدا، لما لهذه الخطوة من قدرة كبيرة في تأكيد وتكريس الشفافية وأنها تقطع العلاقة بين المشتري والحكومة بعد إتمام عملية البيع باستثناء الإشراف الحكومي على أداء البنك كمصرف عادي.

(٢) ضرورة الحرص على مركزية إدارة عملية الخصخصة وضرورة صياغة القوانين التي تحمي المستثمرين الجدد سواء أكانوا ملاك وطنيين أو أجانب.

(٣)توسيع قاعدة ملكية اسهم البنوك التجارية العامة فقد اشترك أكثر من ١٣٠ ألف مستثمر خاص، منهم موظفون عموميون من خلال أموال خاصة، بينما لم يحصل أي مستثمر فرد على أكثر من ١٠% من أسهم أي بنك كما تم تقوية الحضور الإقليمي للبنوك، وهكذا قامت المكسيك بعملية خصخصة واسعة شملت كل البنوك التي تم تأميمها في عام ١٩٨٢ وبذلك فتحت المجال أمام مزيد من المنافسة بين البنوك التجارية، معتمدة في ذلك على بنوك ذات ملكية خاصة وبنوك ذات ملكية أجنبية.

وتوضح دراسة أجراها البنك الدولي إلى ان دولة المكسيك من بين احدى عشرة دولة ضمن اثنتي عشرة حالة أدت الخصخصة فيها إلى تحسن الأحوال وزيادة الرفاهية محليا وتذكر الدراسة أيضا انه في تسعة من الاثنى عشرة حالة ارتفعت الإنتاجية مما أدي إلى زيادة الاستثمار، كما نتج عن تنويع الإنتاج نمو سريع في الشركات موضوع الدراسة، وتشير الدراسة أيضا إلى ان العمالة ككل لم تتدهور أحوالها حتى لو اخذنا في الحسبان عمليات التسريح والتقاعد الجبري.

وقد كان تحسن الاقتصاد المكسيكي مفتاحاً للخصخصة الناجحة لبنك تليمكس المكسيكي والبنوك الثمانية عشر إلى إن جاءت على رأس خطة الخصخصة في البلاد عام ١٩٩١،١٩٩٢ وقد كان توقيت بيع البنوك حساسا حيث لم تكن مؤشرات تحسن الاقتصاد قد اتضحت بعد إلى آن جاء عام ١٩٩١، كما يقول الدليل السنوي للخصخصة الصادر في عام ١٩٩٣ ولكن التزاما من الحكومة المكسيكية بجدول صارم مدته عامان كان قد قرره الرئيس (ساليناس دى جورتاري) فقد قامت هذه الحكومة ببيع بنك واحد كل ثلاثة أسابيع في الفترة من مايو ١٩٩١ إلى يونيو ١٩٩٢، مما نتج عنه تحقيق أرصدة ١٢،٦ بليون دولار، وارتفاع أثمان البيع التي بلغت في المتوسط إلى اكثر من ٣ أضعاف القيمة الدفترية (بالتحديد ٣،١) و١٤،٧ ضعف العوائد .

ثانياً: تجربة شيلي في خصخصة البنوك التجارية :[٢٩]

تعتبر تجربة شيلي في إصلاح النظام المالي من أهم التجارب التي يمكن الاستفادة منها في إصلاح النظام المالي في مصر، حيث تم إصلاح النظام المالي في شيلي في سياق إصلاحات بعيدة المدى .

إلا إن أهمية تجربة شيلي في إصلاح النظام المالي تكمن في طريقة مواجهه المشكلات والأزمات التي صاحبت تحويل النظام الاقتصادي من نظام تتدخل فيه الدولة بصورة مباشرة إلى نظام السوق عن طريق إعادة هيكلة البنوك والمنشآت



الاقتصادية وتغيير هيكل الاقتصاد والنظام المالي بشكل كبير.

وقد قامت الحكومة الشيلية بتنفيذ برنامج الخصخصة في خطوات يمكن توضيحها فيما يلي: (٢٩)

(١) تحسين الأصول وجودتها (الجاذبية الاستثمارية للبنوك):

تفهمت الحكومة الشيلية انه من اجل تحقيق هذا الغرض فانه يجب عليها إن تجعل هذه البنوك ذات جاذبية استثمارية أكثر. وكانت محفظة الديون المعدومة هي العقبة الرئيسية أمام الصحة المالية للبنوك، وقد وافق البنك المركزي في شيلي على شراء القروض الخطرة من البنوك على إن تحول البنوك جزءا من أرباحها لأعاده شراء محفظة قروضها. وقد حصل البنك المركزي من خلال ذلك على ٣ بليون دولار أمريكي في قروض لم يتم حسن استغلالها على الوجه الأمثل.

(٢) استخدام ما يسمى بمبدأ الرأسمالية الشعبية من اجل تشجيع الجمهور على شراء اسهم البنك :

منح البنك المركزي الشيلي قروضا مدتها ١٥ سنة بدون فائدة لصغار المستثمرين الذين اشتروا اسهما، وقد استحق هذا التمويل التفضيل فقط للمواطنين الذين يسددون الضرائب المستحقة عليهم أولاً بأول، وقد حصل ٤٠٠ ألف مواطن على هذه الأموال بدون فوائد واشتروا ما قيمته ٤٠٠ مليون دولار من الأسهم في البنكين الرائدين، وهما بنك شيلي وبنك سانتياجو.

ويقدر البنك المركزي الشيلي أنه نجح في إعادة رسمله البنوك بتكلفة تتراوح فقط من ٨% ـ ١٠% مما كان سيحدث من تكاليف في حالة تصفية هذه البنوك .

(٣) تنفيذ البيع :

أعلنت الحكومة الشيلية أنها سوف تشتري أي زيادة في راس المال لم يتم شراؤها من قبل الأفراد، وذلك لعدم وجود اتحاد ضامنين للاكتتاب في الأوراق المالية غير إن هذه الملكية لن تستمر طويلا، وكان على كل هيئة شيلية أن تبيع ٢٠% على الأقل من أسهمها سنويا ومن ثم ستقوم الحكومة خلال ٥ سنوات ببيع كل أسهمها في البنوك.

ومن ذلك يمكن استنتاج أن تجربة الخصخصة للبنوك التشيلية مازالت في بدايتها، من حيث معرفة اثر هذه العمليات على الاقتصاد الكلي. إلا أن المنافسة بين المؤسسات المالية المملوكة للقطاع الخاص في شيلي قد أدت إلى نشأة مجموعة متنوعة من الأدوات المالية أمام المدخرين ويستطيع الأفراد والشركات الذين لديهم فائض أموال أن يختاروا الأدوات التي لها سعر فائدة ثابتة ومتغيرة وبتواريخ استحقاق متباينة ودرجات متنوعة من الضمان.

وما زالت البنوك التشيلية تحاول النهوض من الأزمة المالية وتحتاج إلى وقت كبير لبلوغ ما يمكن وصفه بأن الصحة والسلامة المالية الكاملة.

ومع ذلك يمكن استنتاج إن شيلي تقترب من توازن ملائم بين رقابة وتنظيم الحكومة الذي يحدد ابتكار وتنمية سوق رأس مال وسياسات عدم التدخل التي تسمح للبنوك والهيئات المرتبطة بها باتباع استراتيجيات مرتفعة المخاطر وتقلل بذلك من استقرار القطاع المالي بأكمله.

ويمكن استخلاص بعض الدروس من التجربة الشيلية في خصخصة البنوك : (٢٩)

[١] تجنب خصخصة البنوك بصورة متعجلة لأن الخصخصة السريع تؤدي إلى تركز محفظة القروض مع عدم جودتها الأمر الذى يؤدى إلى ضعف برنامج الخصخصة بأكمله في الأجل الطويل .

[٢] أهمية وجود إطار قانوني وتشريعي قوي يدعم من أشراف الحكومة القوى على النظام المالي ويتوفر لديه الإطار المناسب لاكتشاف بداية لازمة مالية يمكن إن تقع في النظام المالي.

[٣] أهمية وجود نظام للتأمين على الودائع من اجل المحافظة على الثقة في النظام المالي في حالة انهيار أحد البنوك في ظل حرية الدخول والخروج لمجال العمل المصرفي بعد تطبيق سياسة السوق في تخصيص الموارد المالية للبنوك.

[٤] أهمية قيام الدولة بتخطيط السياسة النقدية للحد من التوسع الائتماني المصاحب لسياسة التحرر في النظام المصرفي، حيث أنه غالبا ما تزداد معدلات الائتمان وذلك اما لغياب الإدارة الخبيرة بالأعمال المصرفية وقدرتها على دراسة المخاطر على هذه القروض أو لرغبة البنوك الخاصة في تحقيق أرباح سريعة بمعدلات مخاطرة عالية. لذلك فان السياسة النقدية مطالبة بأن تحد من هذه التوسعات الائتمانية الكبيرة.

[٥] تأثير وتأثر كل من النظام المالي والاقتصادي الكلي في بعضهن البعض، وعدم التأكد من أيهما يسبب حدوث الأزمة للآخر، لذلك فالإصلاح لأي منهما يتطلب إصلاح كليهما.

[٦] ضرورة تدخل الدولة المناسب والمتدرج عند شعورها بحدوث أزمة مالية للبنك وذلك حتى لا تتفاقم المشاكل في النظام المصرفي والنظام الاقتصادي الكلي لما بينهما من ارتباط وثيق وتفاعلهما معا.

[٧] دور البنك المركزي في زيادة جاذبية البنوك المعروضة للبيع للمستثمر الراغب في شراء هذه البنوك، ومن ثم فان



على البنك المركزي دورا أساسيا في تحسين محفظة الأوراق المالية والقروض وجودة الأصول في هذه البنوك.

[٨] أهمية طرح اسهم البنوك العامة عند تخصيصها للاكتتاب العام وذلك من اجل توسيع قاعدة الملكية في اسهم البنوك ويعتبر هذا الأسلوب افضل من أي طريقة أخرى لزيادة رؤوس الأموال الخاصة بالبنوك، كما أن توسيع قاعدة الملكية في اسهم البنوك يمثل عاملا مهما وقويا ضد محاولات التأميم في المستقبل .

المبحث الرابع

مقارنة أداء البنوك العامة (البنك الأهلى المصرى) بأداء بنوك الاستثمار والأعمال (البنك التجارى الدولى) خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠٣

سنقوم فى هذا المبحث بإجراء مقارنة بين أداء البنوك العامة (البنك الأهلى المصرى) وأداء بنوك الاستثمار والأعمال (البنك التجارى الدولى) خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وذلك باستخدام عدة مقاييس لتقييم أداء البنوك التجارى تشتمل على مقياس السيولة، مقاييس مدى أمان البنك أو مدى ملائمة رأس مال البنك، مقاييس التوظيف أى مدى قدرة البنك على توظيف أمواله، مقاييس الربحية أى مدى قدرة البنك على تحقيق الربحية، وذلك للتعرف على مستقبل خصخصة البنوك العامة وإمكانية خصخصتها، وفيما يلى مقياس أداء البنوك العامة (البنك الأهلى المصرى) مقارنة بأداء البنوك الاستثمارية (البنك التجارى الدولى):

أولاً: مقياس السيولة (المعدل النقدى):

وهو مقياس يوضح ما لدى البنك من أموال، ويتضح من الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) التاليان ما يلى:

- حقق البنك التجارى الدولى (٦٣%) وهو معدل نقدى أفضل من البنك الأهلى المصرى (٤٦%) خلال عام ١٩٩٧.
- بينما تفوق البنك الأهلى المصرى على البنك التجارى الدولى فى الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حيث بلغ الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى ٣٩,٩%، ٨,٤%، ٧,٩%، ٥,١%، ٠,٠٩% فى الفترة من ١٩٩٨ -٢٠٠٢/٢٠٠٣ على التوالى.

جدول رقم (١)

بيان	مقارنة المعدل النقدى للبنك الأهلى المصرى بالبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٤٦,٠٦	%٤٥,٢٦	%٤٤,٣٣	%٣٧,١	%٣١,٧	%٢٤,٨٧
البنك التجاري الدولي	%٦٣,٤٧	%٥,٣٧	%٣٥,٩	%٢٩,٢	%٢٦,٦	%٢٤,٧٨
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	%٣٩,٨٩	%٨,٤	%٧,٩	%٥,١	%٠,٠٩
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	%١٧,٤	-	-	-	-	-

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة الملحق الإحصائي.

شكل رقم (١)



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي.



ثانياً: مقاييس مدى أمان البنك أو مدى ملائمة رأس مال البنك:

هناك مجموعة من المعدلات التي تقيس مدى ملائمة أو مدى أمان رأس مال البنك وهي ما يلي:

(١) معدل قدرة حقوق الملكية على رد ودائع العملاء :

يهدف هذا المعدل إلى حساب مدى قدرة حقوق الملكية في كل بنك على رد قيمة الودائع التي بحوزته، وذلك كمعيار يطمئن أصحاب الودائع، ويلاحظ أن المعدل المقبول عالمياً لهذا المعدل هو ١٠% على الأقل، يتضح من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) التاليان ما يلي:

- يلاحظ ان البنك التجاري الدولي لديه القدرة على رد الودائع من حقوق الملكية أكبر من قدرة البنك الأهلي المصري خلال الفترة محل الدراسة ١٩٩٧-٢٠٠٣/٢٠٠٢، وظل البنك التجاري الدولي محققاً معدلات خلال الست سنوات السابقة أكبر من المعدل المقبول عالمياً عكس البنك الأهلي المصري، حيث ظل خلال الثلاث سنوات الأولى محققاً معدلات أعلى من المعدل العالمي ثم خلال الثلاث سنوات التالية حقق معدلات أقل من المعدل المقبول عالمياً.
- لكن المشكلة في هذا المعدل أنه زادت قدرة البنك على جذب الودائع فإن معنى ذلك أن هذا المعدل سوف يأخذ في الانخفاض دون أن يقوم البنك باستخدام هذه الودائع في أي شكل من أشكال الاستثمار، وذلك من منطلق أن الودائع في حد ذاتها لا تمثل مخاطر إنما المخاطر قد تأتي عندما يقوم البنك في تشغيل موارده ومن ضمنها في أوجه الاستخدام المختلفة لذلك سوف يتم حساب المعدل التالي.

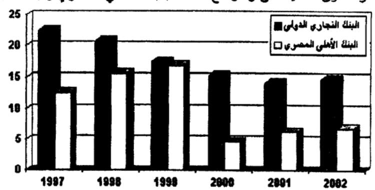
جدول رقم (٢)

بيان	مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على رد الودائع للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصري	%١٢,٥٤	%١٥,٥٤	%١٦,٨٥	%٤,٧٢	%٦,٣٩	%٦,٩٣
البنك التجاري الدولي	%٢٢,٣٥	%٢٠,٧٨	%١٧,٤٤	%١٥,٢١	%١٤,٠٢	%١٤,٦٩
الفرق في صالح البنك الأهلي المصري	-	-	-	-	-	-
الفرق في صالح البنك التجاري الدولي	%٩,٨١	%٥,٢٤	%٠,٥٩	%١٠,٤٩	%٧,٦٣	%٧,٧٦
المعدل العالمي	%١٠	%١٠	%١٠	%١٠	%١٠	%١٠

المصدر : محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.

شكل رقم (٢)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على رد ودائع العملاء بالبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر : تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي.



(٢) معدل مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول:

يهدف هذا المعدل إلى أهمية أن تغطى حقوق الملكية مخاطر استخدام الأصول، ويلاحظ أن المعدل المقبول عالمياً هو ٦% على الأقل، ويتضح من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣) التاليان ما يلى:

- يلاحظ أن البنك التجارى الدولى لديه قدرة أكبر من البنك الأهلى المصرى على تغطية الأصول فيما عدا عام ١٩٩٩ الذى حقق فيه البنك الأهلى المصرى زيادة ضئيلة جداً عن البنك التجارى الدولى والذى ظل بالرغم من ذلك خلال الست سنوات السابق ذكرها محققاً معدلاً أكبر من المعدل المقبول عالمياً وهو ٦%.
- أما البنك الأهلى المصرى فحقق معدلات تقل عن البنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة وكانت قدرته على تغطية الأصول فى الأعوام الثلاثة الأولى معدل أكبر من المعدل العالمى، لكن فى الأعوام الثلاثة التالية حقق معدلات أقل من المعدل المقبول عالمياً.

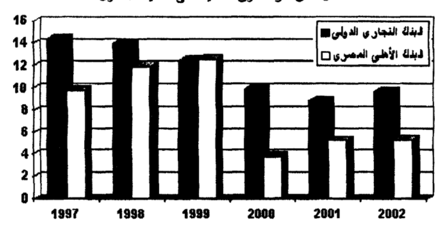
جدول رقم (٣)

بيان	مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٩,٧٤	%١١,٩٥	%١٢,٥٧	%٣,٨٣	%٥,٢٤	%٥,٢٨
البنك التجارى الدولى	%١٤,٣٨	%١٣,٩٧	%١٢,٣٩	%٩,٨٦	%٨,٨٦	%٩,٦٧
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	٤,٦٤	٢,٠٢	-	٦,٠٣	٣,٦٢	٤,٣٩
المعدل العالمى	٦	٦	٦	٦	٦	٦

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (٣)

معدل مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى

(٣) معدل مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة:

يهدف هذا المعدل إلى ضرورة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة التى تتمثل فى استثمارات الأوراق المالية، القروض، الأصول الثابتة، أصول أخرى، ويلاحظ أن المعدل المقبول عالمياً هو ٨%، ويتضح من الجدول رقم (٤)، والشكل رقم (٤) التاليان ما يلى:



- نلاحظ أن البنك التجارى الدولى أكثر قدرة من البنك الأهلى المصرى على تغطية الأصول الخطرة وإن كان البنك الأهلى المصرى حقق معدلاً أكبر من معدله فى عام ١٩٩٩ ولكن بنسبة ضئيلة وظــل البنك التجارى الدولى خلال الست سنوات السابقة محققاً معدلات أكبر من المعدل العالمى وهو ٨%.
- أما البنك الأهلى المصرى فقد حقق خلال الثلاث سنوات الأولى معدلات أكبر من المعدل العالمى، بينما حقق معدلات أقل من المعدل العالمى خلال الثلاث سنوات التالية.

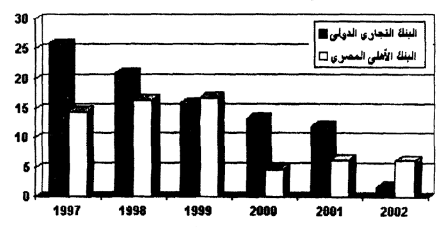
جدول رقم (٤)

بيان	مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%١٤,٥٤	%١٦,٥٢	%١٦,٨٥	%٤,٨٠	%٦,٤١	%٦,٣٧
البنك التجارى الدولى	%٢٥,٨٧	%٢٠,٩٤	%١٦,٠١	%١٣,٢٦	%١١,٩٤	%١,٧٧
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	١١,٣٣	٤,٦٩	-	٨,٤٦	٥,٥٣	٤,٥
المعدل العالمى	٨	٨	٨	٨	٨	٨

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (٤)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة بالبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى.

(٤) معدل هامش الأمان فى مواجهة مخاطر الاستثمار:

الغرض من هذا المعدل الوقوف على مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية أو مواجهة المخاطر التى قد تحدث فى استثمارات البنك، ويلاحظ أنه كلما ارتفع هذا المعدل لكما زادت قدرة البنك على مواجهة مخاطر الإقراض، ويتضح من الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٥) التاليان ما يلى:

- يلاحظ أن البنك التجارى الدولى أكثر قدرة من البنك الأهلى المصرى على مواجهة مخاطر الاستثمار العادية.
- أما البنك الأهلى المصرى فتراه فى سنة يحقق معدل منخفض نظراً لاهتمامه بالاستثمارات العادية وفى سنة أخرى نجد نسبة معدله قد ارتفعت نظراً لعدم اهتمامه بمثل هذه الاستثمارات بالقدر الكافى وإن ظل لخمس سنوات يحقق معدلات أقل من معدلات البنك التجارى الدولى.



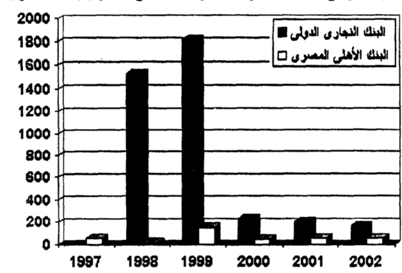
جدول رقم (٥)

بيان	مقارنة هامش الأمان فى مواجهة مخاطر الاستثمار للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٥٦,٤٢	%١٣,٥٧	%١٠٤,٤٥	%٤٩,٣٩	%٥٣,٦٦	%٥٣,٧٥
البنك التجارى الدولى	-	%١٥٢٨,٣٤	%١٨١٧,٩٦	%٢٣٠,٠٦	%٢٠٧,٨٠	%١٦٨,٨٩
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	-	% ١٥١٤,٧٧	% ١٦٦٣,٥١	% ١٨٠,٦٧	%١٥٤,١٤	% ١١٥,١٤

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (٥)

مقارنة هامش الأمان فى مواجهة مخاطر الاستثمار للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى

(٥) معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية غير المغطاة نقداً :

الغرض من هذا المعدل هو قياس قدرة البنك على تغطية المخاطر المحتمل وقوعها والمرتبطة بالالتزامات التى تترتب على تقديم البنك لخدمات مصرفية لعملائه، ويتضح هذا من الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) التاليان ما يلى:

- يتضح أن البنك التجارى الدولى لديه قدرة أكبر من قدرة البنك الأهلى المصرى على مواجهة مخاطر الالتزامات العرضية غير المغطاة نقداً.
- أما البنك الأهلى المصرى فلقد حقق خلال الثلاث سنوات الأولى معدلات مرتفعة نسبياً عن المعدلات المحققة خلال الثلاث سنوات التالية، وأنه ظل خلا الست سنوات محققاً معدلاً أقل من معدلات البنك التجارى الدولى.

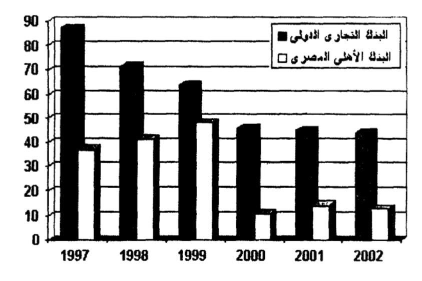
جدول رقم (٦)

بيان	مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٣٧,٠٥	%٤١	%٤٧,٩٧	%١٠,٨٤	%١٤,١٠	%١٢,٧٤
البنك التجارى الدولى	%٨٦,٩٢	%٧١,٣٩	%٦٣,٨١	%٤٥,٥٣	%٤٤,٩٥	%٤٣,٨٨
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	٤٩,٨٧	٣,٣٩	١٥,٨٤	٣٤,٦٩	٣٠,٨٥	٣١,١٤

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (٦)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى

(٦) معدل قدرة حقوق الملكية على مواجهة مخاطر الإقراض:

الغرض من هذا المعدل قياس مدى قدرة حقوق الملكية بالبنك على مواجهة المخاطر التى تأتى نتيجة قيام البنك بإقراض أو تقديم بعض القروض بدون ضمانات عينية، ويتضح هذا من الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٧) التاليان ما يلى:

- يتبين أن البنك الأهلى المصرى كانت لديه القدرة على مواجهه مخاطر الإقراض بدون ضمان عينى خلال الثلاث سنوات الأولى أكبر من قدرة البنك التجارى الدولى وإن كانت النسب بينهما متقاربة إلى حد ما، ثم بعد ذلك فى الثلاث سنوات التالية نجد أن البنك الأهلى المصرى انخفضت قدرته على تغطية مخاطر الإقراض بدون ضمان عينى عن البنك التجارى الدولى بنسبة كبيرة إلى حد ما بالرغم من انخفاض قدرة البنك التجارى الدولى عن الأعوام الثلاثة الأولى.
- أخيراً يمكن القول أن البنك التجارى الدولى ظل مستمراً فى الحفاظ على معدله بقدر معقول عن البنك الأهلى المصرى خلال الفترة محل الدراسة.



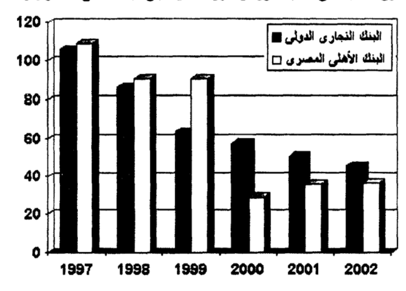
جدول رقم (٧)

بيان	مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية القروض بدون ضمان عينى للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%١٠٩,٢٢	%٩٠,٦٨	%٩٠,٤٢	%٢٨,٨٧	%٣٥,٧٧	%٣٦,٤١
البنك التجارى الدولى	%١٠٥,٨٦	%٨٦,٣٧	%٦٣,٥٤	%٥٧,٢٩	%٥٠,٦٨	%٤٥,٤٢
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	٣,٣٦	٤,٣١	٢٦,٨٨	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	-	-	-	%٣٠,٤٢	%١٤,٩١	%٩,٠١

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (٧)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية القروض بدون ضمان عينى للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الاحصائى

ثالثاً: معدلات توظيف الأموال:

الغرض من هذه المعدلات قياس مدى قدرة البنوك على تشغيل وتوظيف ما لديها من أصول، وهى ما يلى:

(١) معدل إقراض الودائع:

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على تشغيل الودائع التى بحوزته فى شكل قروض تقدمها للعملاء، ويتضح هذا من الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٨) التاليان ما يلى:

- يتبين أن البنك التجارى الدولى لديه قدرة أكبر من قدرة البنك الأهلى المصرى على إقراض الودائع فحقق معدلات أكبر من معدلات البنك الأهلى المصرى عبر الست السنوات، وبالتالى فإن لديه قدرة أكبر من البنك الأهلى المصرى على توليد الأرباح.
- ولكن هذا المعدل يقيس قدرة البنك على إقراض الودائع ويتصور أن الإقراض يمول عن الودائع فقط وهذا أمر غير حقيقى ولا يتفق مع الأعراف المحاسبية التى لا يمكن أن تخصص أموالاً بعينها من أموال الموارد لتمويل نفقات بعينها من مصروفات مالية؛ لأن الأموال عادة عندما تدخل فى موارد البنك لا نستطيع تحديد هذا المورد أو غيره فى أى وجه استخدام قد استخدم؛ لأن الأموال عندما تدخل، تدخل فى وعاء واحد، لذلك تم عمل المعدل التالى.

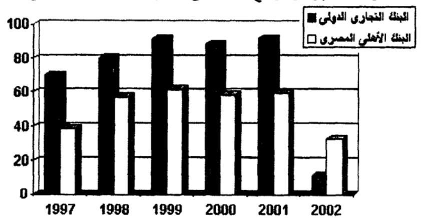
جدول رقم (٨)

بيان	مقارنة معدل إقراض الودائع للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصرى	%٣٨,٢٧	%٥٧,١	%٦٢,١١	%٥٨,٥٨	%٥٩,٥٧	%٦٣,٤٨
البنك التجارى الدولى	%٧٠,٤٠	%٨٠,١٨	%٩١,٤٧	%٨٨,٤٧	%٩٢,٢٤	%١٠,٧٨٧
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى للدولى	% ٣٢,١٣	% ٢٣,٠٧	% ٢٩,٣٦	%٢٩,٨٩	٣٢,٦٧	%٤٤,٣

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (٨)

مقارنة معدل إقراض الودائع للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي.

(٢) معدل إقراض الأموال المتاحة:

الغرض منه الوقوف على مدى قدرة البنك لتشغيل هذه الموارد (الودائع + حقوق الملكية) فى شكل قروض، وكلما ارتفع هذا المعدل دل على ارتفاع قدرة البنك على توظيف ما لديه من أموال، ويتضح هذا من الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٩) التاليان ما يلى:

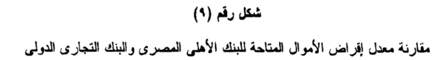
- يتبين أن البنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة لديه قدرة أكبر من البنك الأهلى المصرى على تمويل الإقراض من خلال الأموال المتاحة عكس البنك الأهلى المصرى الذى حقق معدلات أقل منه خلال الفترة محل الدراسة وإن كانت قدرته آخذه فى الزيادة من سنة إلى أخرى كما هو الحال بالنسبة للبنك التجارى الدولى.
- يلاحظ ايضا أن هذا المعدل يقيس قدرة البنوك على الإقراض من الأموال وحتى هذه اللحظة نهتم بالإقراض فقط وكأن الإقراض هو كافة الأشكال المتاحة للتوظيف بينما هناك أشكال توظيف أخرى وهى الاستثمارات.

جدول رقم (٩)

بيان	مقارنة معدل إقراض الأموال المتاحة للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٣٤,٠١	%٤٩,٤٣	%٥٣,١٥	%٥٥,٩٤	%٥٥,٩٩	%٥٩,٣٦
البنك التجارى الدولى	%٥٧,٥٤	%٦٦,٣٩	%٧٧,٨٩	%٧٦,٧٩	%٨٠,٨٩	%٩٣,٩٧
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	٢٣,٥٣	١٦,٩٦	٢٤,٧٤	١٠,٨٥	٢٤,٩٠	٣٤,٦١

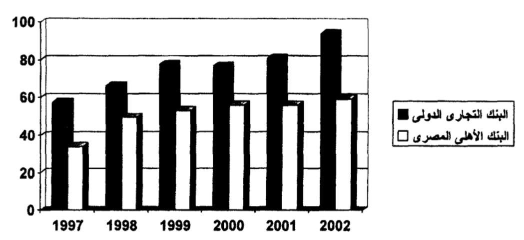
المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.





شكل رقم (٩)

مقارنة معدل إقراض الأموال المتاحة للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى

(٣) معدل توظيف الأموال المتاحة:

الغرض من هذا المعدل الوقوف على مدى قدرة البنك على توظيف ما لديه من أموال متاحة فى كافة أشكال التوظيف الممكنة، وهذا يتضح من الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (١٠) التاليان ما يلى:

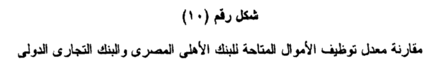
- يتبين أن البنك التجارى الدولى لديه قدرة أكبر من البنك الأهلى المصرى على تمويل الإقراض والاستثمار معاً من خلال الأموال المتاحة، فلقد حقق معدلات أكبر من معدلات البنك الأهلى على مدار الست سنوات السابقة وأن هذه المعدلات آخذة فى الزيادة من عام إلى آخر وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات البنك الأهلى المصرى، لذلك فإن قدرة البنك التجارى الدولى على توليد الأرباح أعلى من قدرة البنك الأهلى المصرى.

جدول رقم (١٠)

بيان	مقارنة معدل توظيف الأموال المتاحة للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٥٥,٩٦	%٦١,١٨	%٦٣,٥٣	%٦٦,٠٨	%٦٨,٤٣	%٧٢,٧٧
البنك التجارى الدولى	%٥٧,٥٤	%٦٧,٦٤	%٧٨,٧٩	%٨٣,١٦	%٨٧,٤٧	%١٠٢,٤٠
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	١,٥٨	٦,٤٦	١٢,٢٦	١٥,٠٨	١٩,٠٤	٢٩,٦٣

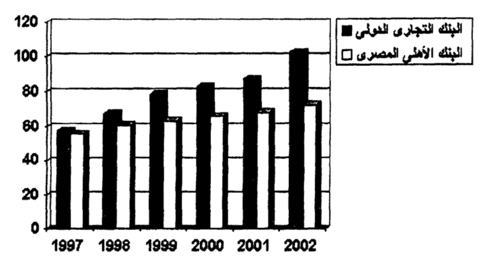
المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.





شكل رقم (١٠)

مقارنة معدل توظيف الأموال المتاحة للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى.

رابعاً: مقاييس الربحية:

هناك العديد من مقاييس الربحية المستخدمة فى تقييم أداء البنوك أهما ما يلى:

(١) معدل العائد على رأس المال المدفوع:

يتضح من الجدول رقم (١١) والشكل رقم (١١) التاليان ما يلى:

- يلاحظ أن البنك التجارى الدولى يحقق عوائد مرتفعة على رأس ماله المدفوع مقارنة بالبنك الأهلى المصرى، ومعنى ذلك أن البنك التجارى الدولى أكثر ربحية من البنك الأهلى المصرى ولكن رأس المال المدفوع ليس وحده المسئول عن توريد الأرباح بل هناك حقوق الملكية بأكملها، لذلك تم عمل المعدل التالى.

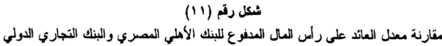
جدول رقم (١١)

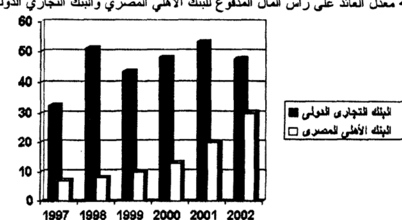
بيان	مقارنة معدل العائد على رأس المال المدفوع للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٧	%٨	%١٠	%١٣	%٢٠	%٣٠,١
البنك التجارى الدولى	%٣٢,٦٢	%٥١,٢٧	%٤٣,٥٥	%٤٨,٢٩	%٥٣,٥١	%٤٧,٧٢
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	٢٥,٦٢	٤٣,٢٧	٣٣,٥	٣٥,٢٩	٣٣,٥١	١٧,٦٣

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الاحصائى.



شكل رقم (١١)


مقارنة معدل العائد على رأس المال المدفوع للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى .

(٢) معدل العائد على حقوق الملكية:

يتضح من الجدول رقم (١٢) والشكل رقم (١٢) التاليان ما يلى:

- يلاحظ أن البنك التجارى الدولى وعلى مدار الست سنوات استطاع أن يحقق عائد على حقوق الملكية أكبر من عوائد البنك الأهلى المصرى بالرغم من ارتفاعها، ومعنى ذلك أن البنك التجارى الدولى أكثر ربحية لملاكه مقارنة بملاك البنك الأهلى المصرى.

ولكن حقوق الملكية ليست هى الوحيدة المسئولة عن توليد الأرباح، بل هناك أيضاً الودائع، لذلك تم عمل المعدل التالى.

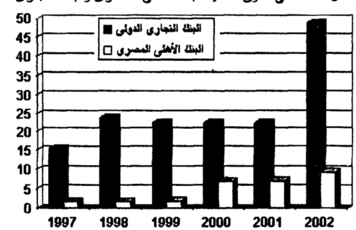
جدول رقم (١٢)

بيان	مقارنة معدل العائد على حقوق الملكية للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%١,٦٤	%١,٥٧	%١,٦٨	%٧,٠٢	%٧,٠٩	%٩,٣٤
البنك التجارى الدولى	%١٥,٦٩	%٢٣,٩٥	%٢٢,٦١	%٢٢,٣٣	%٢٢,٢٨	%٤٩,٠٨
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	% ١٤,٠٥	% ٢٢,٣٨	% ٢٠,٩٣	% ١٥,٣٠	% ١٥,١٩	% ٣٩,٧٤

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (١٢)

مقارنة معدل العائد على حقوق الملكية للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى.

(٣) معدل العائد على الودائع:

يتضح من الجدول رقم (١٣) والشكل رقم (١٣) التاليان ما يلي:

- أن البنك التجارى الدولى أكثر قدرة من البنك الأهلى المصرى على تحقيق عوائد على الودائع على مدار الست سنوات، وإن كان البنك الأهلى معدله فى تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، لكنه لم يصل إلى معدلات البنك التجارى الدولى. ويجب الإشارة إلى أن انخفاض العائد دليل على المنافسة الداخلية أو الخارجية من قبل البنوك الأخرى مما أدى إلى انخفاض الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة واتجاه البنوك إلى الخدمات المصرفية ذات العمولات، ولكن ليست الودائع وحدها مسئولة عن توليد الأرباح، وإنما حقوق الملكية أيضاً.

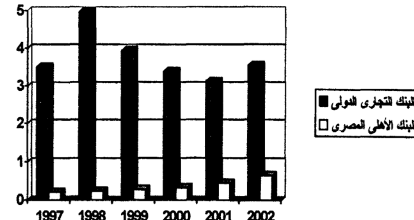
جدول رقم (١٣)

بيان	مقارنة معدل العائد على الودائع للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٠,٢١	%٠,٢٤	%٠,٢٨	%٠,٣٣	%٠,٤٥	%٠,٦٥
البنك التجارى الدولى	%٣,٥١	%٤,٩٧	%٣,٩٤	%٣,٣٩	%٣,١٢	%٣,٥٥
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	%٣,٣	%٣,٧٣	%٣,٦٦	%٣,٠٦	% ٢,٦٧	% ٢,٩

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (١٣)

مقارنة معدل العائد على الودائع للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى.

(٤) معدل العائد على الموارد المتاحة للتوظيف:

يتضح من الجدول رقم (١٤) التالى ما يلى:

- أن البنك التجارى الدولى مازال مستمراً فى تفوقه فى تحقيق معدلات أعلى من معدلات البنك الأهلى المصرى خلال الست سنوات، مما يدل على استغلاله الأمثل لجميع موارده المختلفة وإن ظل البنك الأهلى المصرى فى استمراره فى زيادة معدلاته من سنة إلى أخرى ولكنها لم تصل إلى معدلات البنك التجارى الدولى.



جدول رقم (١٤)

بيان	مقارنة معدل العائد على الودائع للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٠,١٨	%٠,٢١	%٠,٢٤	%٠,٣٢	%٠,٤٣	%٠,٦١
البنك التجارى الدولى	%٢,٨٧	%٤,١٢	%٣,٣٦	%٢,٩٥	%٢,٧٤	%٣,١٠
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	%٢,٦٩	%٣,٩١	%٣,١٢	%٢,٦٣	%٢,٣١	%٢,٤٩

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

(٥) معدل العائد على الأصول:

يتضح من الجدول رقم (١٥) التالى ما يلى:

- أن البنك التجارى الدولى يحقق معدلات عائد على الأصول أكبر من معدلات البنك الأهلى المصرى على مدار الست سنوات على الرغم من انخفاض معدله وارتفاع معدله من سنة إلى أخرى عكس البنك الأهلى المصرى الذى يرفع معدل عائده من سنة إلى أخرى لكنه لم يصل إلى معدلات البنك التجارى الدولى.

جدول رقم (١٥)

بيان	مقارنة معدل العائد على الودائع للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٠,١٦	%٠,١٩	%٠,٢١	%٠,٢٧	%٠,٣٧	%٠,٥١
البنك التجارى الدولى	%٢,٢٦	%٣,٣٤	%٢,٨٠	%٢,٢٠	%١,٩٧	%٣,٣٤
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	%٢,١	%٣,١٥	%٢,٥٩	%١,٩٣	١,٦	%١,٨٣

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

(٦) معدل العائد على الأصول الإيرادية:

يتضح من الجدول رقم (١٦) التالى ما يلى:

- أن البنك التجارى الدولى أكثر قدرة على تحقيق عوائد مرتفعة على أصوله الإيرادية أكثر من البنك الأهلى المصرى خلال الست سنوات، بالرغم من أن البنك الأهلى المصرى خلال الست سنوات السابقة استطاع زيادة معدلاته من عام إلى آخر لكنه لم يصل إلى معدلات البنك التجارى الدولى، وهذا تأكيد على قدرة البنك التجارى الدولى على استغلال الموارد المتاح لديه الاستغلال الأمثل مما جعله يحقق عوائد أكثر من البنك الأهلى المصرى.

جدول رقم (١٦)

بيان	مقارنة معدل العائد على الودائع للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	%٠,٢٥	%٠,٢٩	%٠,٣٢	%٠,٣٩	%٠,٥١	%٠,٦١
البنك التجارى الدولى	%٣,٨٧	%٥,٢٧	%٣,٨٠	%٢,٧٤	%٢,٣٩	%٢,٨٢
الفرق فى صالح البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالح البنك التجارى الدولى	% ٣,٦٢	% ٤,٩٨	% ٣,٤٨	% ٢,٣٥	%١,٨٨	%٢,٢١

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.



الخلاصة:

يتضح من المقارنة السابقة بين أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصرى) والبنوك الاستثمارية (البنك التجارى الدولي) خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٧ -٢٠٠٣) تفوق أداء البنك التجارى الدولى على البنك الأهلى المصرى فى معظم مؤشرات الأداء، كما هو موضح فى جدول رقم (١٠) بالملحق الإحصائى، وذلك كما يلى:

أولاً: بالنسبة لمقياس السيولة (المعدل النقدى):

نجد أن البنك الأهلي المصرى تفوق على البنك التجارى الدولى فى الفترة محل الدراسة (١٩٩٧ -٢٠٠٣) ما عدا عام ١٩٩٧ الذى تفوق فيه البنك التجارى الدولى، هذا مع العلم بأن لكل بنك طريقة فى تحديد المعدل المناسب له وفقاً لظروفه التى يمر بها، ويلاحظ هنا أنه يجب على جميع البنوك التجارية سواء عامة أو استثمارية الاحتفاظ بـــ ١٥% نسبه احتياطى نقدى و ٢٠% نسبة سيولة من إجمالى الودائع الموجودة لديها.

ثانياً: بالنسبة لمقاييس مدى أمان رأس مال البنك:

- تفوق البنك التجارى الدولى على البنك الأهلى المصرى فى مؤشرات مدى قدرة حقوق الملكية على رد ودائع العملاء، مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول، مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول، مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية غير المغطاة نقداً خلال الفترة محل الدراسة بالكامل.
- تفوق البنك التجارى الدولى على البنك الأهلى فى مؤشر مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١/٢٠٠٢، بينما تفوق البنك الأهلى المصرى على البنك التجارى الدولى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فقط.
- تفوق البنك التجارى الدولى على البنك الأهلى المصرى فى مؤشر هامش الأمان فى مواجهة مخاطر الاستثمار خلال الفترة محل الدراسة ما عدا عام ١٩٩٧.
- تفوق البنك الأهلى المصرى على البنك الدولى فى مؤشر مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية مخاطر الاقراض فى الفترة من ١٩٩٧ الى ٩٩/٢٠٠٠ ثم ما لبثت ان تفوق البنك التجارى الدولى على الأهلى المصرى فى باقى الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

ثالثاً: معدلات توظيف الأموال:

تفوق البنك التجارى الدولى على البنك الأهلى المصرى فى جميع مؤشرات معدلات توظيف الأموال، وهم: معدل إقراض الودائع، معدل إقراض الأموال المتاحة، معدل توظيف الأموال المتاحة، وذلك خلال الفترة محل الدراسة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣

رابعاً: مقاييس الربحية:

تفوق البنك التجارى الدولى على البنك الأهلى المصرى فى الفترة محل الدراسة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فى جميع مقاييس الربحية، وهم: معدل العائد على رأس المال المدفوع، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع، معدل العائد على الموارد المتاحة للتوظيف، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الأصول الإيرادية.

خلاصة ما سبق تفوق أداء البنك التجارى الدولى على البنك الأهلى المصرى فى جميع مقاييس الأداء: السيولة، مدى أمان رأس المال، معدلات توظيف الأموال، مقاييس الربحية فى الفترة محل الدراسة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣، الأمر الذى يؤكد ضرورة إصلاح الجهاز المصرفى المصرى عن طريق خصخصة البنوك العامة بشرط اتباع بعض الضوابط والمعايير التى أوضحها الباحث فى المبحث الثانى لإصلاح الجهاز المصرفى المصرى.

المبحث الخامس

رؤية جديدة لخصخصة البنوك العامة فى الاقتصاد المصرى

تؤكد العديد من الدراسات أن القطاع المالى المتطور والكفء كفيل بأن يسهم بقدر هائل فى تحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادى، كما تشير هذه الدراسات إلى أن الدول التى تتمتع بنظم مالية متطورة غالباً ما تنجح فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، وعلى الجانب الأخر فإنه مما لاشك فيه أن الأجهزة المصرفية فى كثير من الدول قد عانت من التأثير على السياسة النقدية أو توجيه الائتمان أو تحديد أسعار الفائدة بما لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية وكذلك بسبب عدم وجود أسواق مالية متطورة ومنظمة فى كثير من الدول النامية، وقد انعكس هذا كله على عجز مثل هذه الدول عن تحقيق معدلات نمو اقتصادية معقولة.

ويمكن القول بأن إصلاح الجهاز المصرفى المصرى العام يتكون من عنصرين رئيسيين:

العنصر الأول وهو إصلاح البنك المركزى عن طريق منحه حرية أكبر فى إقرار وإدارة السياسة النقدية والائتمانية وتعديل التشريعات بما يكفل فعالية السياسة النقدية والائتمانية



ومنحة سلطة أكبر فى مجال الإشراف على البنوك التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالى والذى يعتبر من العناصر الرئيسية فى الاستقرار الاقتصادى.

أما العنصر الثانى فهو خصخصة البنوك العامة التى أصابها الضعف بسبب السياسات النقدية والائتمانية التى كانت موجهة من قبل الحكومة أو سبب سوء الإدارة وعدم وجود الكفاءات المصرفية وفساد بعض مديرى البنوك.

فى ضوء ما سبق يضع الباحث رؤية جديدة لإصلاح الجهاز المصرفى المصرى عن طريق خصخصة البنوك التجارية العامة لتصبح بنوك استثمارية، خاصة بعد أن ثبت فى المبحث السابق أن أداء البنوك الاستثمارية (البنك التجارى الدولى) أفضل من أداء البنوك العامة (البنك الأهلى المصرى)، وتتخلص هذه الرؤية فى عدة نقاط هى:

أولا: يتسم الجهاز المصرفى المصرى المكون من بنوك عامة ومشتركة واستثمارية ومتخصصة وفروع لبنوك أجنبية، بالتباين الشديد فى أحجام هذه البنوك، حيث يمكن تصنيفها بالمعيار الدولى على أنها صغيرة الحجم أو على أكبر تقدير متوسطة الحجم، ويلاحظ أن العدد الأكبر من البنوك العاملة فى مصر رأس مالها فى المتوسط يصل إلى ٥٠ مليون جنيه إذا استبعدنا بنوك القطاع العام الأربعة، هذا يدل على وجود كيانات صغيرة فى الجهاز المصرفى المصرى لن تستطيع مواجهة المنافسة العالمية فى ظل منظمة التجارة العالمية للخدمات GATS، لذلك يرى الباحث أنه يجب العمل على اندماج البنوك الصغيرة فى بنك كبير يستطيع مواجهة المنافسة العاملين فى ظهر اتفاقية الخدمات GATS.[٣٠]

ثانيا: ضرورة توافر شبكة أمان ضد مخاطر خصخصة البنوك تتمثل فى إنشاء صندوق للتأمين على الودائع يكون له دور وقائى يقى وحدات الجهاز المصرفى من الانهيار والإفلاس، دور حمائى يحمى البنوك من الانهيار والإفلاس، ويرجع سبب ذلك إلى أن العديد من الدول التى اتجهت نحو خصخصة البنوك العامة دون تحسب انهارت أجهزتها المصرفية ولم يكن أمامها إلا تأميم هذه الوحدات، ولعل أبرز دولة هى شيلى التى أممت عدداً من البنوك، وكذلك اليابان التى أصدرت قانون يخصص ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة البنوك فى عثرتها، وتايلاند التى خصصت ٢٠ مليار دولار لمساعدة البنوك المتعثرة.[٣٠]

ثالثا: ضرورة تعزيز فعالية البنك المركزى فى مجال الإشراف والرقابة والمتابعة على الجهاز المصرفى المصرى، وتعزيز استقلالية البنك المركزى من الحكومة، أى ضرورة أن يتمتع البنك المركزى بالقدرة على التأثير على البنوك العاملة فى الجهاز المصرفى المصرى بحث يكون لكلام محافظ البنك المركزى سواء صريحاً أو حتى تلميحا تأثير كافياً.[٣٠]

ويتطلب تحقيق الاستقلالية للبنوك المركزية ما يلى:[٣١]

أ- عدم تدخل الحكومة فى تحديد حجم احتياطات النقد الأجنبى التى يحوزها البنك المركزى، وترك ذلك لتقدير البنك المركزى فى إطار ممارسته لمسئولياته فى التدخل فى أسواق الصرف.

ب- عدم ممارسة الحكومة لضغوط على البنك المركزى بشأن تحديد سعر الصرف الملائم.

ج- موافقة البنك المركزى على قروض الحكومة بالعملة الأجنبية قبل التعاقد عليها، وكذا الموافقة على ما تصدره من سندات بالعملة الأجنبية سواء فى السوق المحلية أو العالمية. وذلك ليتاح للبنك المركزى بحث مدى إمكانية قيامه مستقبلاً بتدبير النقد الأجنبى اللازم لخدمة هذه الديون.

د- عدم ممارسة الحكومة ضغوطاً على البنك المركزى لتعديل سياسته فى إدارة احتياطات النقد الأجنبى تجنباً لاحتمال لجوء الحكومة إلى اقتراح سياسات لتعظيم الفوائد من تلك الاحتياطات والتى لا تتحقق غالباً إلا على حساب عنصرى الأمان والمسئولية.

هـ- يجب أن تنص القوانين المصرفية على عدم اقتراض الحكومة من البنك المركزى إلا بموافقة البرلمان، وعدم الضغط على البنك المركزى لقبول تجديد السندات الحكومية التى فى حوزته وحل ميعاد استحقاقها، حق البنك المركزى فى إصدار سندات خاصة بأسعار فائدة محددة.

و- حرية البنك المركزى فى تعديل التشريعات المصرفية وفقاً لمستجدات العمل المصرفى، عدم تدخل الحكومة فى تعيين إدارات البنوك أو إنشاء بنوك جديدة.

رابعا: يجب وضع خط أحمر أمام ملكية الأجانب للبنوك العامة تحت أى مسمى لأن الملكة والإدارة أمران مترابطان، ومن ثم يجب أن تؤخذ هذه النقطة فى اعتبارنا، فالحكومة عندما كانت مسيطرة كانت توجه الاستثمارات والقروض، إذن الملكية تملك توجيه الإدارة، وبالتالى لو تملك الأجانب فسوف يتكرر نفس الموضوع، وفى المشروعات الممولة من البنوك المشتركة نجد أن الجانب الأجنبى يحرص على

تبليغ مراكزه لكى يكون لهم دخل بالقرار، والواقع أن تجارب جميع الدخول تؤكد ضرورة تحكم الدولة فى القطاع المالى بصرف النظر عن الملكية عن طريق تحديد نسبة كحد أقصى لملكية المستثمرين الأجانب فى بنوك القطاع العام التى تم خصخصتها.[٣٢]

خامسا: ضرورة وجود نظام قانونى يمكن من خلاله تنظيم وتنفيذ عملية الخصخصة عن طريق مراعاة عدة اعتبارات هى:[٣٢]

أ- ضرورة صدور تشريع يسمح بإمكانية التصرف فى أسهم البنوك العامة إلى أشخاص القطاع الخاص، إمكانية تطبيق النظام القانونى العام الذى يتم به تنفيذ برنامج الخصخصة فى حال وجوده على المؤسسات المصرفية أو إصدار نظام تشريعى لخصخصة البنوك المملوكة للدولة، ويلاحظ هنا أن التشريع الذى يصرح ببيع حصة الدولة فى بنوك القطاع العام ليس هو بالضرورة الأداة التشريعية التى تضع هذا التصريح موضع التنفيذ.

ب-ضرورة وجود أداة تشريعية تتناول أسلوب الرقابة على البنوك التى يجرى خصخصتها والضوابط والمعايير التى يلزم عليها الالتزام بها بعد انتقال ملكيتها إلى القطاع الخاص. ويتطلب ذلك ضرورة كفاءة النظام القانونى القائم للرقابة على البنوك من أجل تحقيق رقابة فعالة على المؤسسات المصرفية التى يجرى خصخصتها، أى أن الأداة التشريعية الجديدة تلعب دوراً محدداً فى ثلاثة مراحل مستقلة عن بعضها البعض، وهى مرحلة الترخيص ببيع أسهم الدولة فى القطاع العام، ثم مرحلة تنفيذ هذا التصريح والقيام بالبيع بالفعل، وأخيراً وضع القواعد التى تكفل رقابة القطاع أو الصناعة التى جرى خصخصتها.[٣٣]

ج-ضرورة وجود أداة تشريعية تحفظ للدولة قوة تصويتية عالية عند خصخصة البنوك العامة[٣٢] سواء عن طريق حصتها فى رأس المال أو عن طريق آليات جديدة مثل السهم الذهبى الذى له قوة اعتراض فى التصويت كما هو متبع فى العديد من دول العالم المتقدمة.

سادسا: أهمية طرح أسهم البنوك العامة – عند تخصيصها – للاكتتاب العام، وذلك من أجل توسيع قاعدة الملكية فى أسهم البنوك، ويعتبر هذا الأسلوب أفضل من أى طريق آخر لزيادة رؤوس أموال البنوك، كما أن توسيع قاعدة الملكية فى أسهم البنوك يمثل عاملاً مهماً وقوياً ضد محاولات التأميم فى المستقبل، مع مراعاة ما يلى:[٣٤]

أ- أن يكون البيع نقداً.

ب- أن تكون جميع أسهم الزيادة فى رأس مال البنوك اسمية حتى يمكن للبنك المركزى معرفة مشتريها.

ج- وضع حد أقصى للملكية الخاصة الكلية بنسبة لا تتجاوز ١٠% إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزى، وذلك حتى لا تتكون احتكارات أو بنوك عائلية.

د- ضرورة التدرج فى عملية الطرح، والاكتفاء بطرح بنك واحد والانتظام لحين التأكد من نجاح الإجراءات التى يتم اتخاذها حفاظاً على حسن الأداء المصرفى والاقتصادى.

سابعا: التكنولوجيا المستخدمة فى العمل المصرفى هى أداة قوية تستطيع به البنوك أن تواجه المنافسة المحلية والأجنبية، وأصبح استخدام المصارف للتكنولوجيا ضرورة لتقديم خدمة أفضـل للعملاء، لتدعيم قدرتها التنافسية المعتمدة على النظم التى توظفها فى العمليات المصرفية ممـــا يؤدى إلى تحرير الأطر المصرفية من العمل الروتينى وتوجيه أوقات العاملين نحو العمل الخـــلاق الذى يتطلب مهارات عالية مما يعنى تحسب ربحية المصرفة أى تطبيق مفهوم المصرف الشخصى Personal Bank.[٣٥]

ثامنا: مراعاة أن خصخصة البنوك يجب أن تسبق اندماجها، حتى يمكن حدوث الاندماج على أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة، وأن تكون هناك إعادة لهيكلة العمالة التى تعتبر العامل الرئيسى وراء ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية بشكل كبير، مقارنة بما هو عليه الحال فى بنوك الدول المتقدمة، وبحيث لا تكون العمالة الزائدة عبئاً على الكيان الموجود بعد الاندماج، وبحيث يمكن تهيئة الظروف التشريعية واللائحية والإدارية والتنظيمية للتعامل مع كيان جديد أكثر تطوراً ونشاطاً.[٣٦]

تاسعا: ضمان أن يكون المالك الجديد مؤسسة مصرفية تتميز بمركز مالى قوى وإدارة محترفة، وتلتزم بوضع خطة تنفذها بعد مناقشتها وإقرارها من البنك المركزى، وعلى أن تكون هناك مسئولية مشتركة فى الرقابة بين البنك المركزى المصرى والسلطة الرقابية بدولة المقر. ويجب أن تكون خطة إستراتيجية المالك بشكل تفصيلى لثلاث سنوات وإجمالى لمدة خمس سنوات، مع ضرورة وضع الضوابط الكفيلة بأن تؤدى الخصخصة فى القطاع المصرفى إلى تحقيق الهدف منها، وخاصة فيما يتعلق بتحسن الأداء وتطوير الخدمة وزيادة الإنتاجية وسلامة المعاملات.[٣٢]



عاشرا: ضرورة الاستفادة من تجربة السبعينيات فى تحرير القطاع المصرفى، وخاصة فيما يتعلق بمنع تكرار حدوث ظواهر مثل تهريب المدخرات للخارج والقروض بدون ضمانات، لاسيما مع الأثر السلبى الكبير الذى تحدثه مثل هذه الظواهر على صغار المودعين وميزان المدفوعات وسوق المال والاقتصاد بشكل عام، وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ضرورة وضع ضوابط للتمويل العقارى وخاصة الترفى، لاسيما وأنه كان هناك محاولات لاستصدار قانون يسمح للبنوك التجارية بالتمويل العقارى بالمخالفة لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ والذى فرق بين البنوك التجارية والمتخصصة على أساس أن الأولى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل معين، أما الثانية لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسى.[٣٢]

حادى عشر: مراعاة التدرج فى التطبيق العملى للبرنامج، خاصة مع استمرار الحاجة لتلك البنوك فى دعم موازنة الدولى، ومساعدة برنامج الخصخصة فى الشركات ودعم وتمويل المشروعات القومية التى شرعت الحكومة فى تنفيذها. وفى هذا الإطار لابد أن يطور البنك المركزى من آلياته بحيث تمتد لمراقبة السياسات المتبعة وأهدافها ونتائجها على الاقتصاد القومى بآليات جديدة مرنة محفزة وذكية لتوجيه السياسات الائتمانية والاستثمارية لتلك البنوك نحو المشروعات التنموية، وأهمها إدارة السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم والاحتياطى النقدى جنباً إلى جنب مع سياسات قادرة على تفهم المستحدثات المصرفية وسوق المال، حيث أن متطلبات التنمية الاقتصادية سوف تصل إلى آفاق تتطلب بدفع موارد هذا القطاع لتحقيق أغراض تنموية لا أن يقتصر على تحقيق أهداف مؤقتة لمجرد تحقيق أرباح سريعة.[٣٢]

أثنىعشر: ضرورة إصلاح الهياكل المالية للبنوك، وخاصة فيما يتعلق بتسوية ديون شركات القطاع العام التى تصل إلى حوالى ٣٠ مليار جنيه قبل البدء فى طرح أسهمها.[٣٢]

ثلاثة عشر: مراعاة خصوصية البنوك عامة والبنوك العامة خاصة، وفى هذا الإطار يجب وضع معايير واضحة للتقييم ولطرق اختيار البنك الذى سيطرح للبيع والحصة المناسبة وتوقيت الطرح ودراسة حالة سوق المال وغيرها. خاصة وأنها عملية صعبة للغاية وتتطلب جهداً ضخماً وخبرات كبيرة، لاسيما وأن طرح أى نسبة من البنوك العامة للجمهور يترتب عليه خروج البنك عن أحكام قانون القطاع العام وخضوعه لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وذلك على عكس الحال فى شركات قطاع الأعمال التى لا تتحول من قانون القطاع العام إلى الخاص إلا بعد بيع ٥١% للقطاع الخاص.[٣٢]

أربعة عشر: ضمان حقوق المودعين بتشديد الوسائل الرقابية ونظم المساءلة والجزاءات على مسئولى البنوك، وهنا يقترح البعض إدراج مادة واضحة وصريحة فى قانون البنك المركزى تعتبر أموال المودعين أموالاً عامة، والتقصير فى المحافظة عليها يعرض المسئول عن ذلك إلى جزاء جنائى؛ حيث أن الملكية فى المؤسسات المالية لها مفاهيم تختلف عن غيرها من المؤسسات التجارية أو الخدمية، فهى لا ترتبط بحجم ما يحوزه المالك، ولكن بقدر ما فى يده من سيطرة أو إدارة، وذلك لأن البنوك تؤدى خدمات بأموال الغير، فهى صناعة مادتها الخام أموال المودعين، وهو ما يفرض الخصوصية فى مفاهيم الملكية فى البنوك، ومن ثم فإن السيطرة أو الإدارة المشار إليها لابد أن تأخذ فى الاعتبار حجم ملكية الآخرين، وأيضاً تصرفات الآخرين والنوايا فى الإدارة إلى جانب دعم صندوق حماية أموال المودعين والذى تقرر إنشاؤه مؤخراً.[٣٢]

خمسة عشر: العمل على حل مشكلة بطء إجراءات التقاضى فى قضايا البنوك أمام المحاكم العادية حتى لا تصبح قضايا البنوك مشابهة لقضايا الشيكات بدون رصيد التى تتجاوز عددها ٣٥ مليون قضية قيمتها ٣٧ مليار دولار، على أن تشمل الحلول إنشاء دوائر متخصصة للنظر فى قضايا البنوك، وأن هذه الدوائر معمول بها داخل العديد من دول العالم المتقدمة إضافة إلى أن هناك دوائر متخصصة فى مصر للنظر فى قضايا الضرائب والعمال وغيرها.[٣٢]

ستة عشر: إحكام الرقابة وتفعيل قواعد العمل المصرفى بدقة، فيقوم البنك المركزى بزيارات منتظمة للبنوك التجارية، ويقوم بتصنيف البنوك وفقاً لاتباعها القواعد المتفق عليها، ويتم نشر هذه المعلومات، كما يتم إلزام البنوك بتصنيف المقترضين لديها ليس وفقاً لتاريخهم الائتمانى، ولكن وفقاً لمستقبلهم المتوقع وجدارتهم الائتمانية. كما يفرض على البنوك عمل احتياطى فى مواجهة القروض التى لا تزال جيدة ولكن تبدو غير مستقرة.[٣٧]

سبعة عشر: ضرورة التوسع فى فتح العمل المصرفى أمام البنوك الأجنبية لرفع كفاءة تخصيص الموارد المالية بشرط تفعيل الرقابة المصرفية، حيث أثبتت التجارة العالمية للفلبين



وتايلاند وإندونيسيا أن هذه الدول فتحت قطاعاتها المصرفية للبنوك الأجنبية مبكراً، حيث تسابقت البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية على منح الكثير من القروض السيئة التى كانت تمنح بدون ضمانات كافية أو بدون ضمانات أصلاً، أو تمنح لأعضاء الصفوة الحاكمة، حيث بلغت نسبة الإقراض المقدمة إلى القطاع الخاص من الناتج المحلى الإجمالى لدول تايلاند وماليزيا وكوريا وإندونيسيا ١٤٠%، ١٤٠%، ١٣٣%، ٦٠%، ٥٠% على التوالى.[٣٨]

ثمانية عشر: تدعيم الوحدات المصرفية العاملة عن طريق إقفال أسوأ البنوك، وتشجيع الاندماج بين الوحدات الصغيرة التى لا يسمح حجمها بتحقيق الكفاءة اللازمة، مثل قيام الحكومة المصرية بدمج بنك مصر وبنك مصر اكستوريور وطرح بنك القاهرة والإسكندرية للبيع، هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع مصرفيين ذوى خبرة فى مواقع القرارات الائتمانية الرئيسية بالبنوك، وضمان قطع الصلة بين هؤلاء المصرفيين وبين السياسيين، والعمل على إصدار تشريعات محاربة الفساد وضرورة تطبيقها فى صرامة، مع تحسين الطرق المحاسبية وضمان الشفافية وإعلان المعلومات، أى أن تعلن البنوك عن أى ديون مشكوك فى تحصيلها.[٣٨]

الخلاصة والنتائج :

(١) تلعب البنوك دوراً بالغ الأهمية فى عملية التنمية الاقتصادية، فهى تقوم بدور الوسيط المالى الذى يعمل على تجميع المدخرات ثم يقوم بتوجيهها إلى أوجه الاستثمار المختلفة، مما يجعلها من أهم مصادر تمويل التنمية، وتتزايد أهميتها فى مصر لسد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها، حيث أن الادخار المحلى هو عصب عملية التنمية، خاصة وأن الادخار الأجنبى لا تزيد نسبته فى أى من الدول النامية عن ٥% من الناتج المحلى الإجمالى، إلى جانب أن البنوك هى المسئولة عن رسم السياسة النقدية والائتمانية التى يؤدى نجاحها إلى نجاح عملية التنمية الاقتصادية.

(٢) تعد خصخصة البنوك العامة أحد البدائل الضرورية لزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفى المصرى، حيث أن البدائل الأخرى مثل الدمج والتحالفات الاستراتيجية بين البنوك لا تصلح لبنوك القطاع العام ولكن تحتاج لبنوك استثمارية على درجة كبيرة من الكفاءة المالية والكفاءة التكنولوجية المصرفية وكفاءة الإدارة المصرفية وكفاءة استثمار الأصول.

(٣) تؤدى خصخصة البنوك العامة إلى زيادة المنافسة بين البنوك وتنشيط سوق الأوراق المالية مما ينعكس على زيادة المشروعات الاستثمارية وزيادة الدخل القومى، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية.

(٤) هناك مجموعة من التحديات والمشكلات التى تواجه خصخصة البنوك العامة، والتى يجب أخذها فى الاعتبار عند خصخصة البنوك العامة بما يؤكد على الدور الهام الذى تقوم به البنوك العامة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

(٥) تعتبر دراسة تجارب بعض الدول فى خصخصة البنوك العامة نموذج يسترشد به فى خصخصة البنوك العامة فى مصر.

(٦) الدروس المستفادة من عملية خصخصة البنوك التجارية من المكسيك تتلخص فى أهمية البيع نقداً، مركزية إدارة عملية الخصخصة وضرورة صياغة القانونين التى تحمى المستثمرين الجدد سواء كانوا ملاك وطنين أو أجانب، توسيع قاعدة ملكية أسهم البنوك التجارية العامة بحث لا تزيد حصة أى مستثمر فرد عن ١٠% من أسهم أى بنك، ومن ناحية أخرى تؤكد إحدى دراسات البنك الدولى أن دولة المكسيك أدت فيها الخصخصة إلى تحسن الأحوال وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

(٧) الدروس المستفادة من عملية خصخصة البنوك التجارية العامة فى شيلى تتلخص فى تجنب خصخصة البنوك بصورة متعجلة، لأن الخصخصة السريعة تؤدى إلى تركز محفظة القروض مع عدم جودتها، أهمية وجود إطار قانونى وتشريعى قوى يدعم من إشراف الحكومة القوى على النظام المالى، أهمية وجود نظام للتأمين على الودائع من أجل المحافظة على الثقة فى النظام المالى فى حالة انهيار أحد البنوك، أهمية طرح أسهم البنوك العامة عند تخصيصها للاكتتاب العام وذلك من أجل توسيع قاعدة الملكية فى أسهم البنوك المعروضة للبيع عن طريق تحسين محفظة الأوراق المالية والقروض وجودة الأصول فى هذه البنوك.

(٨) تبين من مقارنة أداء البنوك العامة (البنك الأهلى المصرى) والبنوك الاستثمارية (البنك التجارى الدولى) خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠٣) تفوق أداء البنك التجارى الدولى على أداء البنك الأهلى



المصرى بالنسبة لمقاييس مدى أمان رأس مال البنك، معدلات توظيف الأموال، مقاييس الربحية خلال الفترة محل الدراسة، الأمر الذى يؤكد على أهمية وضرورة التوصية بخصخصة البنوك العامة لكى يتحسن أدائها المصرفى، الأمر الذى ينعكس على تحسن معدل النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية.

(٩) وضعت الدراسة رؤية جديدة لخصخصة البنوك العامة فى الاقتصاد المصرى تتلخص فيما يلى:

أ- العمل على اندماج البنوك الصغيرة فى بنك كبير يستطيع مواجهة المنافسة العالمية فى ظل اتفاقية التجارة العالمية والخدمات GATS.

ب- ضرورة توافر شبكة أمان ضد مخاطر خصخصة البنوك تتمثل فى إنشاء صندوق للتأمين على الودائع تحسباً لأى انهيار اقتصادى لأحد البنوك مثل ما حدث فى دولة شيلى، الأمر الذى جعل حكومة شيلى تؤمم عدداً من البنوك.

ج- ضرورة تعزيز فعالية البنك المركزى فى مجال الإشراف والرقابة والمتابعة على الجهاز المصرفى المصرى، وتعزيز استقلالية البنك المركزى عن الحكومة بحيث يتمتع البنك المركزى بالقدرة على التأثير على البنوك العاملة فى الجهاز المصرفى المصرى.

د- يجب وضع خط أحمر أمام ملكية الأجانب للبنوك العامة تحت أى مسمى لأن الملكية والإدارة أمران مترابطان.

(١٠) ضرورة وجود نظام قانونى يمكن من خلاله تنظيم وتنفيذ عملية الخصخصة:

أ- أهمية طرح أسهم البنوك العامة عند تخصيصها للاكتتاب العام، وذلك من أجل توسيع قاعدة الملكية فى أسهم البنوك بحث لا تزيد حصة أى مستثمر عن ١٠% فقط.

ب- ضرورة استخدام المصارف للتكنولوجيا المتقدمة لتدعيم قدرتها التنافسية المعتمدة على النظم الإليكترونية بما يؤدى إلى تحرير الأطر المصرفية من العمل الروتينى وتوجيه أوقات العاملين نحو العمل الخلاق الذى يتطلب مهارات عالية مما يحسن من ربحية المصرف، أى تطبيق مفهوم المصرف الشخصى.

جـ- مراعاة أن تكون خصخصة البنوك قبل اندماجها حتى يمكن حدوث الاندماج على أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة.

د- ضمان أن يكون المالك الجديد مؤسسة مصرفية تتميز بمركز مالى قوى وإدارة محترفة وخطة استراتيجية يقرها البنك المركزى.

هـ- إحكام الرقابة وتفعيل قواعد العمل المصرفى بدقة، مع ضرورة فتح العمل المصرفى أمام البنوك الأجنبية لرفع كفاءة تخصيص الموارد المالية، بشرط وضع ضوابط لتفعيل الرقابة المصرفية على البنوك الأجنبية.

هوامش الدراسة :

(١) الأهرام الاقتصادى، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، خصخصة البنوك والتنمية فى مصر، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠.

(٢) زينب الجداوى، الآثار الاقتصادية لخصخصة بنوك القطاع العام فى مصر، رسالة زمالة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠١.

(٣) د. محمود محيى الدين، أبعاد ملكية البنوك العامة وخصخصتها فى الدول النامية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

(4) Gerard Caprio, Daved Folkes and Timothy D. Lan, "Building Sound Finance in Emerging Market Economies", IMF, 1994 .

(٥) أمنية أمين حلمى، خصخصة البنوك وإنعكاساتها على النمو الإقتصادى فى مصر، ندوة خصخصة البنوك فى مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد، ص ٩ – ١٠، ١٩٩٨.

(6) World Bank, Techniques of privatization of the state owned Enterprises, (World Bank, Technical paper), Vol . 21 , No. 1988, P. 11.

(٧) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ١٧.

(٨) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ١٨ – ١٩ .

(9) World Bank, Techniques of privatization of the state owned Enterprises, Op. Cit., P. 13 .

(١٠) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٠.

(١١) زينب محمد الجوادى، رسالة زملة، مرجع سابق، ص ٢٠.

(١٢) محمود محمد الدمرداش، "الخصخصة كوسيلة لعلاج الإختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، ١٩٩٩، ص ٢٢٤ .

(١٣) محمود محمد الدمرداش، المرجع السابق، ص ٢٢٤ .

(١٤) ماجدة محمود أحمد، "برنامج السياسة العامة للتحول نحو القطاع الخاص فى القطاع المصرفى"، دراسة حالة



البنك التجارى الدولى، ص ٧٠ .
(١٥) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٣ – ٢٤ .
(١٦) محمود صبح، الخصخصة لمواجهة متطلبات وتحديات النمو، ١٩٩٥ .
(١٧) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٥ – ٢٦ .
(١٨) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٦.
(١٩) مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد ٢١٧، المجلد التاسع عشر، يناير ١٩٩٩، ص ٦٠
(٢٠) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٨ – ٢٩.
(٢١) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٣١.
(22) Khon M. Financial institutions and Markets, Newyork, Mc Graw Hill, (1994), P. P. 192 – 196.
(٢٣) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٣٢- ٣٣ .
(٢٤) محمد حمدى ابراهيم المسلمانى، " إمكانية تطبيق التخصيصية للبنوك المصرية فى ظل سياسة الإصلاح الإقتصادى" – "دراسة مقارنة مع بعض الدول"، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ٢٥ .
(٢٥) أمنية أمين حلمى، "خصخصة البنوك وإنعكاستها على التنمية الإقتصادية فى مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.
(٢٦) محمد حمدى إبراهيم المسلمانى، إمكانية تطبيق التخصيصية للبنوك المصرية فى ظل سياسة الإصلاح الإقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص٧٢٠ .
(٢٧) محمد حمدى السلمان، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.
(٢٨) زينب الجداوى، رسالة زمالة، مرجع سبق ذكره، ص١٠٤،١٠٣، ٢٠٠١.
(٢٩) محمد حمدى السلمان، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.
(٣٠) جودة عبد الخالق، خصخصة البنوك والتنمية فى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠، ص١٤٧.
(٣١) ممدوح خشبة، أحلام الاستقلال، مجلة البنوك، العدد الرابع عشر، ١٩٩٨، ص٤١-٤٢.
(٣٢) أحمد خليل الضبع، "خصخصة البنوك والتغيير فى مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠، ص٣٢.
(٣٣) د. زياد أحمد بهاء الدين، خصخصة البنوك والتنمية فى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠، ص٣٢.
(٣٤) على نجم، خبراء مصرفيون، الدول الرأسمالية عادت لتأميم بنوك الخصخصة، مجلة البنوك، العدد ٢٢، ١٩٩٩.
(٣٥) محمود عبد السلام عمر، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك مع إشارة خاصة لمصر، بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السادس والعشرون، ١٩٩٤ .
(٣٦) د. حمدى عبد العظيم، الخبراء يطالبون الحكومة بتحديد الموقف النهائى من خصخصة البنوك، جريدة العالم اليوم، العدد ٢٦١٢، ١٩٩٨.
(٣٧) د. عبد الحميد محبوب، "خصخصة البنوك والتنمية"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠، ص٢٨.
(٣٨) د. عبد الحميد محبوب، مرجع سبق ذكره، ص٢٨-٢٩.



الملحق الإحصائي للأشكال والجداول

أولا الأشكال :

شكل رقم (١)

الجهاز المصرفي المصري كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٣

البنك المركزي المصري

- البنوك التجارية
  - بنوك قطاع عام ← فروع
  - بنوك مشتركة وخاصة ← فروع
- بنوك الاستثمار و الأعمال
  - بنوك مشتركة وخاصة ← فروع
  - فروع بنوك أجنبية ← فروع
- البنوك المتخصصة
  - الصناعية ← بنك التنمية الصناعية المصري ← فروع
  - العقارية ← البنك العقاري المصري العربي ← فروع
  - الزراعية ← البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ← فروع
- الإجمالي

المصدر: البنك المركزي المصرى.



ثانيا الجداول :

جدول رقم (١) نسب مساهمات البنوك العامة فى البنوك المشتركة

البيان	حصة البنك الأهلي	حصة بنك مصر	حصة بنك القاهرة	حصة بنك الإسكندرية	إجمالي مساهمة البنوك العامة	مساهمات أخرى	إجمالي الحصة العامة
بنك الإسكندرية التجارى البحرى					٠٠	٥٢,٢٠	٥٢,٢٠
بنك القاهرة باريس			٢٢		٢٢		٢٢
بنك القاهرة باركليز الدولى			٤٠		٤٠		٤٠
بنك القاهرة الشرق الأقصى			٢٩		٢٩	٢٠	٤٩
البنك التجارى العربى				٩,٨	٩,٨		٩,٨
البنك التجارى الدولي	١٩,٦			١٩,٦			١٩,٦
بنك الإئتمان الدولي	١٩,٥			١٩,٥			١٩,٥
النك العربي الأفريقى						١٨,٢	١٨,٢
البنك المصرى الأمريكي				٣٥,٣	٣٥,٣		٣٥,٣
البنك المصرى الخليجي						٢٤,٤	٢٤,٤
بنك التمويل المصرى السعودى	٧,٧		٨,٥	٧,٤	٢٣,٦	١٢,٧	٣٦,٣
بنك التجاريون	١٧	١٦	١٦,٥	٩,٧	٥٩,٢٠	٢٧,٢	٨٦,٥٠
البنك المصرى لتنمية الصادرات	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١٠,١	٤٤,٥	٤٠	٨٤,٥
بنك الاسكان و التعمير						٦٢,٥	٦٢,٥
البنك الاسلامي للإستثمار والتنمية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٨٠		٨٠
بنك مصر الدولى			٢٤,٨٠		٢٤,٨٠	٤	٢٨,٨٠
بنك مصر أمريكا الدولى		٣٢,٨			٣٢,٨٠	٦٧,٢٠	١٠٠
بنك مصر اكستريور		١٩,٥			١٩,٥٠		١٩,٥
بنك مصر ايران للتنمية				٣٧,٥٠	٣٧,٥٠	٣٧,٥٠	٧٥
بنك مصر رومانيا		٣٣			٣٣		٣٣
البنك الوطنى للتنمية						١١,٩	١١,٩
البنك الأهلى سوسيتيه	١٨				١٨		١٨
بنك قناة السويس	٤,٦		٠,١		٤,٧		١٧

Source : Carana Corporation , "Privatization in Egypt " , "Privatization Coordination Support Unit , July – September 1999 , P. 30.

جدول رقم (٢) ميزانيتا البنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى ١٩٩٧

البيان	١٩٩٧/٦/٣٠	
	الأهلى	CIB
نقدية وأرصدة لدى البنوك	١٥٥١٦٠٠٠	٢٣٦٠٥٣٩
أذون خزانة	٣٨٤٠٠٠٠	٦٨٣٩٥٧
استثمارات مالية	٨٣٩٤٠٠٠	٠
قروض العملاء والبنوك	١٣٠٠٧٠٠٠	٢٦١٨٥٥٧
أرصدة مدينة أخرى	٢٨٦٢٠٠٠	٧٢١٤٤
أصول ثابتة	١٤٦٠٠٠	٤٥٣٥١
الإجمالي	٤٣٧٦٥٠٠٠	٥٧٨٠٥٤٨



أرصدة مستحقة للبنوك	٢١٨٩٠٠٠	٦٠٠٠٤٨
ودائع العملاء	٣٣٦٨٤٠٠٠	٣٧١٩٣١٤
أرصدة دائنة ومخصصات	٣٢٩٩٠٠٠	٦٢٩٦٠٥
قروض طويلة الأجل	٣١٠٠٠	٠
إجمالى الالتزامات	٣٩٥٠٣٠٠٠	٤٩٤٨٩٦٧
رأس المال المدفوع	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
احتياطيات وأرباح محتجزة	٣٢٦٢٠٠٠	٤٣١٥٨١
إجمالي حقوق المساهمين	٤٢٦٢٠٠٠	٨٣١٥٨١
الإجمالي	**٤٣٧٦٥٠٠٠**	**٥٧٨٠٥٤٨**

المصدر: البنك المركزي المصري التقرير السنوي لسنة ١٩٩٨

جدول رقم (٣) ميزانيتا البنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى ١٩٩٨

البيان	١٩٩٨/٦/٣٠	
	الأهلى	**CIB**
نقدية وأرصدة لدى البنوك	١٤٨٠١٠٠٠	٢٢١٤٣٣
أذون خزانة	٢٢٢٠٠٠٠	٤٣٣٩٨٥
استثمارات مالية	٤٤٤٠٠٠	٦٢٢٥٣
قروض العملاء والبنوك	١٨٦٧٧٠٠٠	٣٣٠٤٧٨٦
أرصدة مدينة أخرى	٢٢٢٤٠٠٠	٧١١٥٨
أصول ثابتة	١٦٦٠٠٠	٥٧٧٣٠
إجمالى الأصول	**٤٢٥٢٨٠٠٠**	**٦١٣١٣٤٥**
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٠١٠٠٠٠	٤١٦٤٢٦
ودائع العملاء	٣٢٧٠٣٠٠٠	٤١٢١٥٧٠
أرصدة دائنة ومخصصات	٢٦٧٥٠٠٠	٧٣٧٠٢٢
قروض طويلة الأجل	٥٩٠٠٠	٠
إجمالى الالتزامات	٣٧٤٤٧٠٠٠	٥٢٧٥٠١٨
رأس المال المدفوع	١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
احتياطيات وأرباح محتجزة	٤٠٨١٠٠٠	٥٦٣٢٧
إجمالى حقوق المساهمين	٥٠٨١٠٠٠	٨٥٦٣٢٧
الإجمالي	**٤٢٥٢٨٠٠٠**	**٦١٣١٣٤٥**

المصدر: البنك المركزى المصرى التقرير السنوى لسنة ١٩٩٩.



جدول رقم (٤) ميزانيتا البنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى ١٩٩٩

البيان	١٩٩٩/٦/٣٠	
	الأهلى	CIB
نقدية وأرصدة لدى البنوك	١٥٦٤٠٠٠٠	١٩٨٥٥٦٠
أذون خزانة	٢١٣٨٠٠٠	٥٢١٥١٤
استثمارات مالية	٤٢٧٦٠٠٠	٥٨٨٦٦
قروض العملاء والبنوك	٢١٩١٣٠٠٠	٥٠٥٢٣٩٣
أرصدة مدينة أخرى	٣١٣٧٠٠٠	٩١٤٠٥
أصول ثابتة	١٨٩٠٠٠	٦٥٣٤٩
إجمالى الأصول	٤٧٢٩٣٠٠٠	٧٧٧٥٠٨٧
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٤٦٩٠٠٠	٥٤٣٧٥١
ودائع العملاء	٣٥٢٨١٠٠٠	٥٥٢٣٦٣٥
أرصدة دائنة ومخصصات	٣٤٣٧٠٠٠	٧٤٤٥٥٦
قروض طويلة الأجل	١٦٢٠٠٠	٠
إجمالى الالتزامات	٤١٣٤٩٠٠٠	٦٨١١٩٤٢
رأس المال المدفوع	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
احتياطيات وأرباح محتجزة	٤٩٤٠٠٠	٤٦٣١٤٥
إجمالى حقوق المساهمين	٥٩٤٤٠٠٠	٩٦٣١٤٥
الإجمالى	٤٧٢٩٣٠٠٠	٧٧٧٥٠٨٧

المصدر: البنك المركزى المصرى التقرير السنوى لسنة ٢٠٠٠

جدول رقم (٥) ميزانيتا البنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى ٢٠٠٠

البيان	٢٠٠٠/٦/٣٠	
	الأهلى	CIB
نقدية وأرصدة لدى البنوك	١٤٥٣٧٠٠٠	٢٠٧٧٦٤٤
أذون خزانة	٣٣٥٦٠٠٠	١٨٦٨٧٥٥
استثمارات مالية	٤١٦٤٠٠٠	٥٢١٧٩٩
قروض العملاء والبنوك	٢٢٩٦٠٠٠٠	٦٢٨٥٦٧٠
أرصدة مدينة أخرى	٣١١٩٠٠٠	١٣٢٠٦٣
أصول ثابتة	٢١٠٠٠٠	٧١٩٣٦
إجمالى الأصول	٤٨٣٨٢٠٠٠	١٠٩٥٧٨٦٧
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٨٧٥٠٠٠	١٧٣٩١٩١
ودائع العملاء	٣٩١٩٤٠٠٠	٧١٠٥١٧٦
أرصدة دائنة ومخصصات	٤٣٠٩٠٠٠	١٠٣٣٠٩٥
قروض طويلة الأجل	٢٤٣٠٠٠	٠
إجمالى الالتزامات	٤٦٥٣١٠٠٠	٩٨٧٧٤٦٢
رأس المال المدفوع	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
احتياطيات وأرباح محتجزة	٨٥١٠٠٠	٥٨٠٤٠٥
إجمالى حقوق المساهمين	١٨٥١٠٠٠	١٠٨٠٤٠٥
الإجمالى	٤٨٣٨٢٠٠٠	١٠٩٥٧٨٦٧

المصدر: البنك المركزى المصرى التقرير السنوى لسنة ٢٠٠١





جدول رقم (٦) ميزانيتا البنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى ٢٠٠١

البيان	٢٠٠١/٦/٣٠	
	الأهلى	CIB
نقدية وأرصدة لدى البنوك	١٣٩٧٦٠٠٠	٢٢٧٥٤٢٠
أذون خزانة	٥٢٣٥٠٠٠	٢٤٩٥٩٢٠
استثمارات مالية	٥٨٣٥٠٠٠	٦٤٢١٨٢
قروض العملاء والبنوك	٢٦٢٦١٠٠٠	٧٨٩٩٥٥٧
أرصدة مدينة أخرى	٢٢٢١٠٠٠	١٤٣٨٠٤
أصول ثابتة	٢٣١٠٠٠	١٠٠٣٥٦
إجمالى الأصول	**٥٣٧٥٩٠٠٠**	**١٣٥٥٧٢٣٩**
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٧٦٩٠٠٠	١٩٠٥٩٨٨
ودائع العملاء	٤٤٠٨٦٠٠٠	٨٥٦٤٠٨٠
أرصدة دائنة ومخصصات	٣٨٥٣٠٠٠	٨٢٢٥٠١
قروض طويلة الأجل	٢٣٣٠٠٠	١٠٦٣٦٣٧
إجمالى الالتزامات	٥٠٩٤١٠٠٠	١٢٣٥٦٢٠٦
رأس المال المدفوع	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
احتياطيات وأرباح محتجزة	١٨١٨٠٠٠	٧٠١٠٣٣
إجمالى حقوق المساهمين	٢٨١٨٠٠٠	١٢٠١٠٣٣
الإجمالى	**٥٣٧٥٩٠٠٠**	**١٣٥٥٧٢٣٩**

المصدر: البنك المركزى المصرى التقرير السنوى لسنة ٢٠٠٢

جدول رقم (٧) ميزانيتا البنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى ٢٠٠٢

البيان	٢٠٠٢/٦/٣٠	
	الأهلى	CIB
نقدية وأرصدة لدى البنوك	١١٥٥٦٠٠٠	٢١٦٢٩٩٣
أذون خزانة	١٠١١٠٠٠	٥٨٤٠٢٤
استثمارات مالية	٦٦١٠٠٠	٨٤٣٥٢٨
قروض العملاء والبنوك	٢٩٤٩٧٠٠٠	٩٤٠٨٦٦١
أرصدة مدينة أخرى	٣٠١٩٠٠٠	١٦٨٩٥٤
أصول ثابتة	٢٢٨٠٠٠	١٠٩١٣٠
الإجمالى	**٦١٠٧١٠٠٠**	**١٣٢٧٧٢٩٠**
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٧٠٤٠٠٠	١٢١٣٠٢٥
ودائع العملاء	٤٦٤٦٩٠٠٠	٨٧٢٩٦٩٦
أرصدة دائنة ومخصصات	٤٥٦٦٠٠٠	٩٦٣٩٢٣
قروض طويلة الأجل	١١١٠٠٠	١٠٨٨٤٩٤
إجمالى الالتزامات	٥٧٨٤٩٠٠٠	١١٩٩٥١٣٨
رأس المال المدفوع	١٠٠٠٠٠٠	٦٥٣٠٠٠
احتياطيات وأرباح محتجزة	٢٢٢٢٠٠٠	٦٣٢١٥٢
إجمالى حقوق المساهمين	٣٢٢٢٠٠٠	١٢٨٥١٥٢
الإجمالى	**٦١٠٧١٠٠٠**	**١٣٢٤٤٢٩٠**

المصدر: البنك المركزى المصرى التقرير السنوى لسنة ٢٠٠٣.



جدول رقم (٨) الأرباح القابلة للتوزيع

البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	٧٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣١٠١٠٠٠
البنك التجارى الدولى	١٣٠٤٨٠	٢٠٥٠٨٢	٢١٧٧٢٧	٢٤١٢٦١	٢٦٧٥٥٨	٣١٠٢٤٦

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقارير السنوية، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٩) الإلتزامات العرضية

البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلى المصرى	١٣٠٠٨٠٠	٢٤٧٨٠٠٠٠	٢٤٧٨٠٠٠٠	٣٤١٣٩٠٠٠	٣٩٩٦٢٠٠	٥٠٥٨٦٠٠٠
البنك التجارى الدولى	١٩١٣٥١٩	٢٣٩٨٨٦٦	٣٠١٨٦٤٠	٤٧٤٥٤٢٩	٥٣٤٣٨٣٧	٥٨٤٣٨٥٢

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقارير السنوية، اعداد مختلفة.

جدول رقم (١٠) ملخص يوضح مقارنة أداء البنك الأهلى المصرى بالبنك التجارى الدولى

خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٧-٢٠٠٠/٢٠٠٣)

السنوات / المعدلات	١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢	
	الأهلى	التجارى	الأهلى	التجارى	الأهلى	التجارى	الأهلى	التجارى	الأهلى	التجارى	الأهلى	التجارى
أولاً: المعدل النقدى	٤٦	٦٣,٤	٤٥	٥,٤	٤٤	٣٥,٩	٣٧	٢٩	٣١	٢٦	٢٤,٩	٢٤,٨
ثانياً: مقاييس مدى أمان رأس مال البنك												
١- مدى قدرة حقوق الملكية على أداء ودائع العملاء	١٢,٥	٢٢,٣	١٥,٥	٢٠,٧	١٦,٨	١٧,٤	٤,٧	١٥,٢	٦,٣٩	١٤	٦,٩	١٤,٧
٢- مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول	٩,٧	١٤,٣	١١,٩	١٣,٩	١٢,٦	١٢,٤	٣,٨	٩,٩	٥,٢	٨,٩	٥,٢	٩,٧
٣- مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة	١٤,٥	٢٥,٩	١٦,٥	٢٠,٩	١٦,٩	١٦	٤,٨	١٣,٣	٦,٤	١١,٩	٦,٣	١,٨
٤- هامش الأمان فى مواجهة مخاطر الاستثمار	٥٦,٤	-	١٣,٦	١٥٢٨	١٥٤	١٨١٧	٤٩,٤	٢٣٠	٥٣,٧	٢٠٧,٨	٥٣,٧	١٦٨,٩
٥- مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية مخاطر الإقراض	١٠٩	١٠٥	٩٠,٧	٨٦	٩٠,٤	٦٣,٥	٢٨,٨	٥٧,٣	٣٥,٨	٥٠,٧	٣٦,٤	٤٥,٤
٦- مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية غير المغطاة نقداً	٣٧	٨٦,٩	٤١	٧١,٤	٤٧,٩	٦٣,٨	١٠,٨	٤٥,٥	١٤,١	٤٤,٩	١٢,٧	٤٣,٩
ثالثاً: معدلات توظيف الأموال												
١- معدل إقراض الودائع	٣٨,٣	٧٠,٤	٥٧	٨٠	٦٢	٩١,٥	٥٨,٦	٨٨,٥	٥٩,٦	٩٢,٢	٦٣,٥	١٠,٨
٢- معدل إقراض الأموال المتاحة	٣٤	٥٧	٤٩	٦٦	٥٣	٧٧	٥٥	٧٦,٨	٥٥,٩	٨٠,٩	٥٩,٤	٩٣,٩
٣- معدل توظيف الأموال المتاحة	٥٥,٩	٥٧,٥	٦١	٦٧,٦	٦٣	٧٨,٨	٦٦	٨٣	٦٨	٨٧	٧٢	١٠٢
رابعاً: مقاييس الربحية												
١- معدل العائد على رأس المال المدفوع	٧	٣٢,٦	٨	٥١,٣	١٠	٤٣,٥	١٣	٤٨,٣	٢٠	٥٣,٥	٣٠,١	٤٧,٧
٢- معدل العائد على حقوق الملكية	١,٧	١٥,٧	١,٦	٢٣,٩	١,٧	٢٢,٦	٧	٢٢,٣	٧	٢٢,٣	٩,٣	٤٩,١
٣- معدل العائد على الودائع	٠,٢١	٣,٥١	٠,٢٤	٥	٠,٢٨	٣,٩	٠,٣٣	٣,٤	٠,٤٥	٣,١٢	٠,٦٥	٣,٥٥
٤- معدل العائد على الموارد المتاحة للتوظيف	٠,١٨	٢,٩	٠,٢١	٤,١٢	٠,٢٤	٣,٤	٠,٣٢	٢,٩٥	٠,٤٣	٢,٧	٠,٦١	٣,١
٥- معدل العائد على الأصول	٠,١٦	٢,٣	٠,١٩	٣,٣	٠,٢١	٢,٨	٠,٢٧	٢,٢	٠,٣٧	١,٩	٠,٥١	٢,٣
٦- معدل العائد على الأصول الإيرادية	٠,٢٥	٣,٩	٠,٢٩	٥,٣	٠,٣٢	٣,٨	٠,٣٩	٢,٧	٠,٥١	٢,٤	٠,٦١	٢,٨

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.



دراسات اقتصادية على تعقيم المخلَّفات الحيوانية باستخدام الإشعاع

د. إيمان محمد حسن محمود
مدرس الاقتصاد – قسم تشعيع الأغذية
المركز القومي لبحوث تكنولوجيا الإشعاع
هيئة الطاقة الذرية

مقدمة :

نظراً لعدم وجود مراع خضراء واسعة في مصر، فإن ما يتم إنتاجه من الأعلاف الأرض الزراعية يغطي ثلث حاجة الحيوان الغذائية، وبالتالي يتم استيراد مكونات الأعلاف بالعملات الصعبة لسد هذه الفجوة. ولذلك فإن البحث عن مصادر محلية من الأعلاف أو مكوناتها أو بدائلها، يمكن أن يسهم في سد العجز الموجود في مجال تغذية الحيوان. كما أن اكتمال المصادر المحلية التي يمكن أن تحل المشكلة ولو بصورة جزئية يعتبر إهداراً لأحد مصادر الدخل القومي (١ المجالس ٢٠٠٠).

ومن المعروف أن المخلفات الحيوانية، متمثلة في مخلفات مذبوحات المجازر، ومجازر الدواجن ومخلفات الأسماك إن أحسن تجميعها وتصنيعها أمكن إنتاج كميات كبيرة من مركزات الأعلاف التي تسهم بقدر كبير في حل مشكلة غذاء الحيوان بمصر، هذا بالإضافة إلي دخولها في كثير من الصناعات الأخرى الحديثة، الأمر الذي يتطلب إيجاد تكنولوجيا ملائمة مثل تكنولوجيا حفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية بالإشعاع وأن يكون استغلال هذه المحلفات موضع دراسة واهتمام.

هناك فجوة علفية في مصر تتمثل في عجز الأعلاف عن الوفاء واحتياجات الحيوانات التي تقدر بنحو ٦ ملايين طن في حين كما يمكن استغلال هذه المخلفات في سد تلك الفجوة (٢ الاقتصادي ٢٠٠٤).

الفروض :

١- الاستغلال الأمثل للمخلفات الحيوانية والسمكية يحقق اكتفاء ذاتياً وعائداً اقتصادياً مربحاً.

٢- تكنولوجيا حفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية بالإشعاع ملائمة لتطهيرها وجعلها صحية وآمنة وتستمر لفترة طويلة.

مشكلة البحث :

عدم كفاية الأعلاف المنتجة لمواجهة احتياجات الثروة الحيوانية والداجنة مما يستدعي إيجاد تكنولوجيا حديثة آمنة وصحية لحفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية والسمكية بالإشعاع بهدف تطهيرها وتعقيمها.

أهمية البحث :

أدي نقص الأعلاف الخضراء إلي عدم وفاء العرض من المنتجات الحيوانية والذي قوبل بالطلب المتزايد علي اللحوم الحمراء والدواجن نتيجة للارتفاع النسبي في دخول الأفراد، والتغير في النمط الغذائي لهم، مما أنعكس أثره على الارتفاع الملحوظ في أسعار المنتجات الحيوانية من لحوم وبيض وألبان، واستدعي هذا إيجاد تكنولوجيا حديثة لحفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية والسمكية بالإشعاع. وقد صرحت بها منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا تسبب أضراراً للحيوان أو للإنسان فيما بعد.

الهدف من البحث :

البحث عن وسيلة تقنية ملائمة مثل حفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية والسمكية بالإشعاع يمكن أن تحفظ الأعلاف والمخلفات لمدة طويلة سليمة مؤمنة وتطهيرها من الميكروبات والفيروسات والإصابات الحشرية.

الوضع الراهن للأعلاف وتقدير الاحتياجات منها :

تتكون المصادر العلفية من أعلاف خضراء مزروعة خصيصاً لتغذية الثروة الحيوانية، ومعظمها شتوية وبعضها صيفية ونيلية، علاوة على النواتج الثانوية المختلفة من محاصيل تغذية الإنسان كأعلاف الخشنة مثل التبن والقش والأعلاف المركزة كالحبوب والبقول.



وفيما يلي استعراض لموقف الأعلاف المستهلكة بالقطاع الزراعي عام ١٩٩٧ :

١-الأعلاف الخضراء

تنقسم الأعلاف الخضراء الى شتوية وصيفية ونيلية، وتتكون الشتوية أساساً من محصول البرسيم الذي يعتبر المحصول رئيسي من العلف الأخضر، وهو يزرع إما مستديماً وتحريشاً، وتبلغ المساحة المنزرعة منه سنوياً نحو ٢,٤ مليون فدان، وهو غذاء غني بالمواد الغذائية الهامة مثل الفيتامينات والأملاح. أما الأعلاف الصيفية والنيلية وتشمل كل الأنواع الأخرى من الأعلاف الخضراء مثل الدراوة والذره الشامية وتبلغ قيمة الأعلاف الشتوية ٤٩,٢ مليون طن علف بها ما يعادل ٤,٧١ مليون طن معادل نشأ بينما تكون الثانية ٣,٢ مليون طن علف بها ما يعادل ٣٥. مليون طن معادل نشا مما يدل على عدم التوازن بين كمية وكفاءة أعلاف الشتاء وأعلاف الصيف (3 3 Elbehery 1997).

٢- الأتبان

تقدر الكميات المستهلكة من الأتبان المختلفة (الفول – القمح – الشعير – الحلبة –الحمص – العدس) بنحو ٨,٣ مليون طن بها ما يعادل ٢,١ مليون طن معادل نشا، ويحتل الاستهلاك من تبن القمح نحو (٨٧%) من الإجمالي العام الاستهلاك الأتبان، يليه تبن الفول (٦,٩%)، فالشعير (٣,٨%).

٣- الحبوب

تشير الأرقام إلي أن الكميات المخصصة للاستهلاك الحيواني من الحبوب (الشعير – الفول – الذرة الشامية – الذرة الرفيعة) تعتبر ضئيلة رغم ارتفاع قيمتها الغذائية حيث تقدر الكميات المستهلكة منه بنحو ٣٦٢. مليون طن بما يعادل ٢٨٢. مليون طن معادل نشا، ويمثل استهلاك الذرة الشامية نحو (٤٣,٩%)، والشعير (٢٧,١%)، والفول (١٨,٧%)، ثم الذرة الرفيعة (١٠,٣%) (4 El – Hadded 1992).

٤- الأعلاف المصنعة

١- الردة : (من النواتج الثانوية لطحن الغلال).

٢- رجيع الكون (مسحوق علف الأرز)

٣- الأعلاف المصنعة الأخرى : يعتبر كسب زيت بذرة القطن من المكونات الرئيسية للعلائق الصيفية لمختلف أنواع الماشية.

وقد بلغت الكميات المنتجة من الأعلاف المصنعة في عام ١٩٩٧ نحو ٣,٢ مليون طن قيمتها النشوية نحو ١,٩ مليون طن معادل نشا.

مشكلات الثروة الحيوانية والداجنة في مصر :

مشكلة نقص الأعلاف :

يوصي خبراء الثروة الحيوانية، بضرورة التوسع في استخدام الأعلاف غير التقليدية، بإثراء المخلفات الزراعية بالمولاس واليوريا وغير ذلك من المواد التي ترفع القيمة الغذائية لهذه المخلفات.

وإن المشكلة الأساسية هي القصور الملحوظ في إنتاج البلاد من اللحوم الحمراء والحل هو إما استيراد حيوانات أو لحوم، أو تنمية الثروة المحلية بتوفير الأعلاف ولاشك أن الحل الأمثل هو المواجهة الحاسمة لمشكلة نقص الأعلاف مع الثروة الحيوانية وتنميتها (5 report 1994).

الفقد في الأعلاف :

يشكو بعض المربين من ارتفاع الفقد في أعلاف المزارع السمكية نتيجة أن جزء كبير من هذا العلف يطفو على سطح الماء، بحيث يبقي في منأى عن الأسماك. وتحاول هيئة تنمية الثروة السمكية، إكساب هذه الأعلاف بعض الخصائص التي تدفع بها إلي القاع.

تقييم الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية والداجنة :

- بلغت كمية الأعلاف المنتجة في عام ١٩٩٧ نحو ٦٤,٣ مليون طن نشوية قدرها ٩,٤ مليون طن معادل نشا، ساهمت الأعلاف بنحو ٤٥%، والاتبان بنحو ٢٢,٦% والحبوب بنحو ٣% والأعلاف المصنعة بنحو ٢٠,٤% واحتل البرسيم التحريش والمستديم مكان الصدارة بنسبة بلغت ٤٩,٦%، يليه الأعلاف المصنعة بنسبة ٢٠,٤% ثم تبن القمح بنسبة ١٩,٦%، ثم الدراوة بنسبة ٢,٩% بإجمالي قدره ٩٢,٥% من إجمالي القيمة النشوية للأعلاف. ويتركز إنتاج الأعلاف بصفة رئيسية في الزراعة الشتوية دون الصيفية والنيلية.
- قدرت الاحتياجات الشتوية للثروة الحيوانية والداجنة في عام ١٩٩٧ بنحو ١٦,١٣ مليون طن معادل نشا، وهي الاحتياجات التي تكلفها مستوي غذائيا كافيا للمحافظة على صحة الحيوانات. ويلاحظ أن احتياجات الماشية (أبقار – جاموس – جمال) تمثل نسبة قدرها ٥٢,٥٤% من إجمالي الاحتياجات، تليها الدواجن بنسبة ٢٩,٩%، الأغنام والماعز بنسبة ٩,٨%، فدواب الحمل والجر بنسبة ٨,١٣%.

وبمقارنة القيمة الغذائية للأعلاف المنتجة والبالغ قدرها نحو ٩,٤ مليون طن معادل نشا باحتياجات الثروة الحيوانية والداجنة



والبالغ قدرها١٦,١٣ مليون طن معادل نشا، يتضح وجود عجز قدره ٤,٧ مليون طن معادل نشا، بنسبة قدرها ٤١,٧%.

الأسباب الاقتصادية لعدم كفاية الأعلاف المنتجة لمواجهة احتياجات الثروة الحيوانية والداجنة :

١- الثبات النسبي للرقعة الزراعية المخصصة لإنتاج الأعلاف.

٢- عدم توازن العرض من أغذية الحيوان بين فصلي الشتاء والصيف، حيث تساهم الزراعات الشتوية بنحو ٧٤,٣% من القيمة الغذائية للأعلاف المنتجة (في صورة معادل نشا)، بينما تساهم الزراعات الصيفية والنيلية بنحو ٥,٣% من إجمالي القيمة الغذائية للأعلاف المنتجة، سواء أكانت في صورة أعلاف خضراء أو خلافه. وقد أدي ذلك إلي عدم وفاء العرض من المنتجات الحيوانية إلي الطلب المتزايد عليها نتيجة للارتفاع النسبي في دخول الأفراد، والتغير في النمط الغذائي لهم، مما انعكس أثره على الارتفاع الملحوظ في أسعار المنتجات الحيوانية من لحوم وبيض وألبان (٦ المجالس القومية ٢٠٠٠).

الواردات والصادرات من الحيوانات ومنتجاتها (مليون جنيه)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الصادرات	٧٤,٢	٧٨,١	٦٥	٨٥,٩	٥٢,٥
الواردات	١٧٦٦,٢	١٦٣٤,٦	١٨٣٠	٢٤٦٥,٧	٢٥٠٢,٣

يوضح الجدول (١-١٥) قيمة الصادرات والواردات من الحيوانات الحية ومنتجاتها ومنه يتضح أن الواردات عام ٢٠٠٠ وصلت إلي ٢,٥ مليار طن بينما لم تتعدي الصادرات قيمة ٥٢ مليون جنيه وهذا يوضح أهمية تنمية وتحديث هذا القطاع الهام.

تطبيقات رائدة أثبتت نجاحها (٧ زكريا ٢٠٠٢):

١- وحدة تصنيع الأعلاف غير التقليدية : علي مستوي القرية ولقد تم فعلاً تطوير هذه الوحـــدة بطاقة ١ طن/ ساعة في شعبة الميكنة الزراعية بكلية الزراعة بمشتهر وتم تجربتها في مزارع الحكومة ومزارع القطاع الخاص بنجاح.

٢- تصنيع وحدة الأعلاف غير التقليدية.

٣- وحدة إنتاج الأعلاف المتكاملة : يتم التصنيع عن طريق مصنع مبسط جداً يعمل بكفاءة عالية. وجملة الاستثمارات المطلوبة لإنشاء مثل هذا المصنع لا تتعدي ٣٠,٠٠٠ جنيه ويتم به تشغيل عدد ٤ عمال بصفة مستديمة.

النتائج :

زاد عدد الأبقار الحلابة من ٣٢٧٠ بقرة عام ١٩٩٢ إلي ٣٤٩٠٠ بقرة عام ٢٠٠٠ وزاد عدد الجاموس الحلاب من ٦٠١٥ عام ١٩٩٢ إلي ٤٢٥٠٠ جاموسة عام ٢٠٠٠ وعلي ذلك زاد متوسط إنتاج الألبان من ٢٤طن / يوم عام ١٩٩٢ إلي ٤٥٥ طن / يوم عام ٢٠٠٠وزاد متوسط إنتاج الحيوان من الألبان من ٢,٥ كجم / يوم عن عام ١٩٩٢ للحيوان / يوم إلي ٥,٨ كجم / يوم أي أن معدل الإدرار زاد بمقدار ١٣٥% عن عام ١٩٩٢ للحيوان / يوم (٨ الحداد ٢٠٠٠).

العائد المتوقع على المستوي القومي :

١- زيادة إنتاجية محصول القمح.

٢- زيادة إنتاج اللحوم والألبان.

٣-إيجاد فرص عمل حقيقية.

فاقد المخلفات الحيوانية :

تتكون المخلفات الحيوانية من : مخلفات المجازر، ومخلفات الدواجن ويؤدي عدم الاستفادة من مخلفات تجهيز وتصنيع الأسماك الي جعلها مصدراً للتلوث أو ذات تكلفة عالية إذا رغب المجتمع التخلص منها بصورة لا تضر البيئة. وإذا كان هناك تخوف من تصنيعها كمركزات للأعلاف فيمكن تصنيعها كمخصبات. لكن معظم المجازر الرسمية حالياً لا تتوافر فيها تجهيزات للاستفادة من هذه المخلفات (9 sehngi 1983).

جدول الفاقد السنوي من هذه المخلفات

نوع المخلفات	الفاقد / بمليون جنيه
الدم	٦
إعدامات المجازر	١
العظام	١٢٣
الأمعاء	١١



القرون والحوافر	٣
الشعر	٢,٧
المنفحة	٤
طيور نافقة	٧
السبلة	١
مخلفات المجازر الآلية	٤٥
معمل التفريخ	٢
الثروة السمكية	١٠
إنتاج الغاز الحيوي	١٠٠
الإجمالي	٣٥٠

المصدر : الهيئة العامة للخدمات البيطرية – وزارة الزراعة.

والاستفادة من مخلفات مذبوحات المجازر بتصنيعها إلي مركزات للأعلاف يحقق فوائد متعددة، أهمها : (١٠ المجلس ٢٠٠٠).

١- عائد اقتصادي : وذلك بالحصول على منتجات متعددة، بعضها ذو أثمان مختلفة، سواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد المحلي. وقد تم تقدير الحد الأدنى للاستفادة من هذا المخلفات وهي (الإعدامات الدم – القرون والحوافر – العظام – الأمعاء) في الصناعات التقليدية بحوالي ١٠٠ مليون جنيه سنوياً عدا الجلود واستغلال باقي المخلفات وهي محتويات الكرش والسائل المراري والشعر، بالإضافة إلي تصنيع مخلفات الثروة الداجنة والسمكية والاستفادة منها بالصورة التقليدية في إنتاج مركزات للأعلاف، مما يسهم في حل مشكلة الغذاء الحيواني بدلاً من استيراد البديل من الخارج بالعملات الصعبة.

كما أن الاستفادة من مخلفات المجازر في بعض الصناعات الحديثة تضاعف الدخل السنوي منها بالإضافة إلي فتح أسواق تصديرية في أكبر، وتوفير فرص عمالة أوسع.

٢-نظافة البيئة ورفع المستوي الصحي.

٣- خفض نسبة الذبح خارج المجازر.

وتمر عملية تصنيع مخلفات مذبوحات المجازر بمرحلتين:

الأولي : المرحلة الصعبة، وتشمل تجميع المخلفات من أماكن وجودها (المجازر المتفرقة بالقرى والمدن والمطاعم والفنادق ومحلات الجزارة وقمامة المنازل بالنسبة للعظام، ثم حفظها حتى يتم نقلها إلي أماكن تصنيعها مركزياً، حيث أن تصنيع الكميات الصغيرة من المخلفات بالطرق الحديثة في أماكن وجودها ليس اقتصادياً.

الثانية : وهي مرحلة التصنيع: وتكون أماكن تصنيع المخلفات في البلاد النامية (إن وجدت) بعواصم المحافظات والتي تبعد مساحات كبيرة عن أماكن تواجد وتجميع المخلفات، ولذا لابد من توفير وسائل مجهزة بالنسبة لهذه المصانع لنقل مخلفات المجازر من باقي المجازر المجاورة في نطاق المحافظة.

حل مشكلة تصنيع مخلفات مذبوحات المجازر في مصر:

١- استحداث تكنولوجيا مناسبة وحديثة لحفظ الأعلاف مثل الحفظ بالإشعاع.

٢- تشجيع إقامة صناعات بسيطة.

٣- الاهتمام بتحديث وتطوير المجازر الحالية بما يتلاءم مع تجميع مخلفات المذبوحات وخاصة الدم والإعدامات بطرق ميسرة ونظيفة وحفظها لحين نقلها أو تصنيعها.

وتضم مخلفات مذبوحات المجازر العناصر الآتية :

أولاً : الدم

كغذاء حيواني : يمكن أن يستغل الدم السائل كغذاء للحيوان بعد خلطه بمادة قابلة للامتصاص مثل مسحوق محتويات الكرش الجاف أو النحالة أو رجيع الكون، ثم يخفف المخلوط الذي يحتوي في النهاية على نسبة عالية من البروتين وهذه الطريقة تصلح لتغذية الدواجن (١١ المجلس ٢٠٠٣).

ثانياً : إعدامات المجازر

أن تطوير وتحديث المجازر يساعد على الاستفادة من هذه الإعدامات في الحصول على أحد المركزات الهامة وصور مسحوق اللحم والعظم والذي يدخل في تغذية الدواجن بدلاً من تخلص معظم المجازر منها بالحرق. فإذا ما تم تجميع إعدامات المجازر والتي تقل عن ٢٠٠٣ طن سنوياً فإنها تعطي كمية من مسحوق اللحم والعظم يصل إلي ٦٤٠-٦٥٠



طن (بنسبة ٢٨-٣٠%) بإجمالي ثمن يصل إلي أكثر من مليون جنيه، ومن الممكن أن يتضاعف الرقم إذا تمت إضافة الجثث النافقة على مدار العام.

رماد العظام :

نتيجة حرق العظام في النار مباشرة لمدة لا تقل عن ساعتين حتى يتم إحراقها بالكامل ويصبح لونها أبيض أو أصفر ثم تسحق بعد ذلك. ويستعمل رماد العظام كإحدى إضافات الأعلاف لاحتوائه على نسبة عالية من الكالسيوم والفوسفور. ويعطي طن العظام الجافة التي سبق استخراج الدهون منها حوالي ٦٠٠ كجم من رماد العظام.

الأوسين وثنائي فوسفات الكالسيوم لابد من تواجد مادة الأوسين بالعظام حتى يمكن إنتاج الجيلاتين منها والأوسين هو عبارة عن كولاجين العظام ويمكن لطن من العظام الجافة أن يعطي ٣٠٠ كجم من الأوسين و٦٠٠ كجم من ثنائي فوسفات الكالسيوم،و الأخير يستعمل كإحدى إضافات الأعلاف الحيوانية. ويصل ثمن طن الأوسين إلي حوالي ٢٠٠٠ دولار، وثمن طن فوسفات الكالسيوم ١٥٠ دولاراً. ومادة الأوسين يمـــكن تصديـــر كـــميات كـــبيرة منها، حيث يـــوجد إقـــبال عالمي على استيرادها (١٢ المجالس ٢٠٠٠).

مسحوق العظم :

يستعمل كأحد مركزات الأعلاف، ويتم الحصول علي العظام التي تم استخراج الشحوم منها.

الكرش :

يمكن استغلال محتويات الكرش التي يتم الحصول عليها من المجازر والتي تقدر بحوالي ٣٠ ألف طن سنوياً، وأن أحسن استغلال هذه الكميات الضخمة بعضها ضمن علائق المجترات والطيور أمكن سد جزء كبير من الفجوة الغذائية بالنسبة للحيوان في مصر.

الاستفادة الحديثة من القرون والحوافر :

عند تحليلها بواسطة الأنزيمات تصلح كأحد مصادر البروتين في صناعة الأعلاف الحيوانية.

مخلفات الثروة الداجنة :

الطيور النافقة : (٥-٧ مليون جنيه)

يمكن لهذه الكمية الضخمة من النافقة – إن تم تصنيعها بالكامل في إنتاج مسحوق بروتيني (مركزات أعلاف) – الحصول على ٦٠٠٠ – ٧٥٠٠ طن بعائد اقتصادي ٥ –٧ ملايين جنيه سنوياً.

الفرشة أو السبلة :

تحوي السبلة على إخراجات الطيور، بالإضافة إلي نواتج التحلل البيولوجي وما يحمله من محتوي ميكروبي عالي، ويقدر إجمال كمياتها السنوية بحوالي ٥ ملايين متر مكعب، وتعتبر أحد مصادر انتشار العدوى بالأمراض إذا لم يتم التعامل معها بالطرق الصحية والتكنولوجيا السليمة. وتستغل معظم هذه الكمية حالياً في التسميد، إذا تم تحويلها إلي مكونات عليقة لتغذية الدواجن ومواشي اللحم فإن العائد منها سيكون مرتفعاً.

مخلفات المجازر الآلية : (٢٥ – ٤٥ مليون جنيه)

تقوم المجازر الآلية بذبح وتجهيز ١٢٠-١٤٠ مليون دجاجة سنوياً، وتمثل مخلفات الطائر المذبوح حوالي ٢٥% من ذبحه، وبناء عليه يصل إجمالي كمية المخلفات إلي ٣٠ – ٣٥ ألف طن سنوياً.

ولا تتم الاستفادة من هذه المخلفات بالصورة السليمة إلا من مجازر الدواجن الملحق بها مصانع مخلفات حيوانية. وإذا تمت الاستفادة الكاملة من هذه المخلفات في إنتاج مركزات أعلاف فإنها تدر عائداً بقدر بحوالي ٧ – ٨ ملايين جنيه. كما أن ريش الجناحين والذيل يدخل في تصنيع مركزات الأعلاف والعلائق (١٣ الشورى ٢٠٠٣).

مخلفات معامل التفريخ : (١,٥ – ٢ مليون جنيه)

يقدر عدد البيض الذي يتم تفريخه من ٣٩٠ إلي ٥٠٠ مليون بيضة سنوياً، ونسبة البيض اللائح والأجنة النافقة ٣٠ – ٣٥% أي حوالي ١٥٠ مليون بيضة بوزن إجمالي حوالي ٩ آلاف طن.

وإذا تمت الاستفادة الكاملة من هذا الكمية بتصنيعها إلى علائق تحتوي على نسبة عالية من البروتين والكالسيوم إلي حوالي ٢٧٠٠ طن سنوياً، فإن ثمنها في السوق المحلي يتراوح بين ٢ – ٢,٥ مليون جنيه. وبذلك يمكن لمخلفات الثروة الداجنة – إن أحسن استغلالها أن تعطي عائداً سنوياً يتراوح ما بين ٣٠-٥٥ مليون جنيه.

مخلفات الأسماك :

يبلغ حجم الاستهلاك من الأسماك سنوياً حوالي ٤٠٠ ألف طن ويعطي طن الأسماك ٣٥٠ كجم بنسبة ٣٥% كجم مخلفات بنسبة ٣٥% أي أن إجمالي الاستهلاك سنوياً يعطي حوالي ١٤٠ ألف طن مخلفات، يمكن الحصول منها على ٢٠% مسحوق سمك أي ٢٨ ألف طن و ٢% زيت سمك أي ٢٨٠٠ طن، ولما كان سعر طن مسحوق السمك ١٢٥٠ جنيهاً وسعر طن زيت السمك ٧٥٠ جنيهاً، فإن السعر الإجمالي لها حوالي ٣٧ مليون جنيه تقريباً. ولكن نظراً لاستحالة تجميع

مخلفات الأسماك المستهلكة وخاصة ما يتم استهلاكه بالمنازل، فإن نسبة المتاح من مخلفات الأسماك هو ٢٥% من هذه الكمية التي يمكن الحصول عليها من مصانع تعليب الأسماك والمطاعم وشوادر الأسماك، تقدر بحوالي ٩-١٠ ملايين جنيه سنوياً، كما يمكن الحصول على كميات كبيرة من مركزات الأعلاف من مسحوق السمك الذي يسهم في حل مشكلة الغذاء الحيواني بمصر (١٤ المجالس ٢٠٠٠).

مما سبق يتبين أن الاستفادة الكاملة من مخلفات مذبوحات المجازر والثروة الداجنة والأسماك توفر قدراً كبيراً، ويضيف إلي الدخل القومي بما يتراوح بين ١٤٠-٢١٥ مليون جنيه سنوياً (عدا فاقد الجلود).

المخلفات والعائد السنوي منها في حالة الاستفادة الكاملة (١٥ المجالس ٢٠٠٣)

نوع المخلفات	العائد السنوي (بالمليون جنيه)
١- الدم	٦,٠٠٠
٢- إعدامات المجازر	١,٠٠٠
٣- العظام	٧٣,٠٠٠ إلي ١٢٣,٠٠٠
٤- الأمعاء	١٠,٠٠٠ إلي ١١,٠٠٠
٥- القرون والحوافر	٣,٠٠٠
٦- الشعر	٢,٧٠٠
٧- المنفحة	٤,٠٠٠
الثروة الداجنة : طيور نافقة	٥,٠٠٠ إلي ٧,٠٠٠
طيور نافقة – السبلة	١,٠٠٠
السبلة	
مخلفات المجازر الآلية	٢٥,٠٠٠ إلي ٤٥,٠٠٠
معامل التفريخ	٢,٠٠٠ إلي ٢,٥٠٠
٩-الثروة السمكية	٩,٠٠٠ إلي ١٠,٠٠٠
١٠- الجلود	٥٠,٠٠٠
الإجمالي	١٩١,٧٠٠ إلي ٢٦٦,٢٠٠

المعالجة الإشعاعية لمركزات البروتين ذات الأصل الحيواني (16 Diaa 2000) :

تعتبر مخلفات السمك واللحم والدم، من المنظور الغذائي من أهم المواد الرخيصة نسبياً التي يمكن استخدامها لإمداد العلائق والتركيبات الغذائية للحيوانات بالأحماض الأمينية والفوسفور والفيتامينات وبعض العوامل المنشطة للنمو لذا فهي عموماً تعتبر أحد العناصر الأساسية في تركيب الأعلاف وذلك لإمدادها بنوعية جيدة من البروتين الحيواني الأمر الذي يتطلب التخلص من الميكروبات المرضية بها. وفي عام ١٩٨٢ أجري أول تعقيم لبعض المخلفات الحيوانية التي من أهمها مسحوق السمك واللحم والدواجن لتنقيتها من الميكروبات المرضية وغيرها وذلك باستخدام الإشعاع كوسيلة فعالة في التخلص من الميكروبات المرضية والحد من تكاثرها وبالتالي إطالة الفترة التخزينية لها دون حدوث تلف بها أو ارتفاع الحمل البكتيري بها نتيجة تكاثر الميكروبات أثناء فترة التخزين، كذلك أجريت الدراسة على التركيب الكمياوي والقيمة البيولوجية ومدي السلامة الصحية لاستخدام هذه المساحيق بعد التعريض، في تغذية الدواجن عليها وتتلخص النتائج المتحصل عليها في النقاط التالية :-

تشعيع مخلفات السمك واللحم والدم بالجرعات ٥، ١٠، ٢٠، ٥٠ كيلو جرام لم ينتج عنه أي تأثير ضار خاصة في المحتوي من الرطوبة والبروتين الخام والدهن الخام.

توصيات

من أجل توفير الأعلاف :

١- استخدام تكنولوجيا حفظ الأعلاف بالإشعاع لاطالة عمرها وتخزينها سليمة وآمنة أطول فترة ممكنة.

٢- تعظيم إنتاجية الأراضي القديمة من محاصيل العلف.

٣- استغلال مخلفات المحاصيل الزراعية ومخلفات التصنيع الغذائي في تغذية المجترات بعد تحسين قيمتها الغذائية مع إضافة المغذيات المحتوية على المولاس والأملاح المعدنية والفيتامينات.



٤- تحقيق الاستخدام الأمثل للمركزات لتقليل المنافسة الموجودة على المصادر الأرضية والمائية بين الإنسان والحيوان.

٥- حفظ الفائض من الأعلاف الخضراء شتاء للحصول على غذاء دائم طوال العام وذلك باستخدام تكنولوجيا حفظ الأعلاف بالإشعاع بعد معاملتها لدي صغار المربيين، وذلك لتقليل فرصة التلوث البيئي وسد الفجوة العلفية.

٦- تشجيع القطاع الخاص على الدخول في مجال إقامة وإنشاء المجازر الحديثة والمتطورة لخصخصة المجازر، مع تجهيزها بكل الوسائل المتاحة لتجميع المخلفات وتصنيعها أو نقلها إلي أماكن تصنيعها.

٧- إنشاء مصانع مخلفات حيوانية تلحق بمجازر عواصم المحافظات الكبيرة على أن تجهز بكل الوسائل والتجهيزات المتاحة لنقل مخلفات باقي مجازر المحافظة.

٨- تشجيع إقامة صناعات متطورة من المخلفات الحيوانية غير الصناعات التقليدية، مما يزيد قيمة العائد من تصنيعها ويخفض نسبة التلوث الناتج.

٩- ضرورة تحقيق تقدم إيجابي من خلال الاستفادة من نواتج الحيوان وخاصة محتويات الكرش، حيث تتوافر منها كميات كبيرة في المجازر تصل لأكثر من ٣٠ ألف طن سنوياً، وذلك بإدخالها بنسبة معينة في علائق الحيوانات والدواجن، مما يسهم في حل مشكلة غذاء الحيوان.

ملخص

تعاني مصر من فجوة غذائية في الأعلاف كغذاء للحيوانات مما يستدعي إيجاد إضافات جديدة للأعلاف والاستفادة من المخلفات الثانوية لمجازر اللحوم ومجازر الدواجن ومحلفات الأسماك يمكن أن تسد هذه الفجوة، ولضمان نقائها وتطهيرها من أي ميكروبات وأمراض يمكن أن تستخدم تكنولوجيا حديثة مثل حفظ مركزات الأعلاف (البروتين الحيواني)، بالإشعاع وقد ثبت عالمياً أن هذه الوسيلة سليمة وآمنة صحياً وتطيل فترة سلامة الأعلاف لمدة طويلة.

Abstract

Egypt has a great problem in animal feed. The meat, poultry, and animal protein feed is a convenient idea to solve this problem. To get a safe and healthy feeds we suggest the Radiation pasteurization of poultry, meat and fish feeds. All over the would this technology has proved successes and safe as a process to of treating animal protein feeds.

قائمة المراجع

١- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للمنتجات الثانوية للمجازر – المجالس القومية المتخصصة – شعبة الزراعة والري – ٢٠٠٠.

٢-الأهرام – المجلة الاقتصادية – خطة لتصنيع المخلفات الزراعية – ٢٣ فبراير ٢٠٠٤.

3- El behery, A. GW. Krutz, Z.A. El – Haddad and M. E- Ansary – 1997. Low – cost high efficiency protable Egyptian thresher. Agricultural mechanization in Asia, Africa and Latin America.

4- El – Haddad Z.A. 19922. Agricultural mechanization in Egypt: status and improvement potential. July 1992.

5- Identifying policy barriers for fishers development Agricultural policy reform program report WC 76 (1994).

٦- المجالس القومية المتخصصة – مستقبل الثروة الحيوانية والداجنة – ديسمبر ٢٠٠٠.

٧- تحديث الزراعة- إنقاذ المستقبل – أ.د زكريا عبد الرحمن ٢٠٠٢.

٨- الحداد، ز.ع . ٢٠٠٠، تدوير المخلفات الزراعية ثروة قومية. ندوة علمية عن الاستراتيجية العامة للاستفادة والتخلص الأمن من المخلفات الزراعية حفاظاً علي بيئة نظيفة، كلية الزراعة بمشتهر (قسم الإنتاج الحيواني).

9- El – sehrigi, A,Z. A. Elhaddad 1983, farm machinery manufacturing : Asystem Approach. Second international conference on production Engineering Design, control Dec.

١٠- المجالس القومية المتخصصة مستقبل الثروة الحيوانية والداجنة – ديسمبر ٢٠٠٠.

١١- الفاقد في الإنتاج الحيواني والدا جني والسمكي وطرق علاجه – المجالس القومية المتخصصة – شعبة التموين مايو ٢٠٠٣.

١٢- المجالس القومية المتخصصة – مستقبل الثروة الحيوانية والداجنة – ديسمبر ٢٠٠٠.

١٣- مجلس الشورى – الأهمية النسبية للثروة الحيوانية والداجنة في الاقتصاد القومي ٢٠٠٣.

١٤- المجالس المتخصصة، ٢٠٠٣.

15- Prof. Dr. M. Diaa El – Din H. farag, Radiation pasurization of poultry feed, head of food irradiation department. AEA, Egypt 2000.





نظام الإدارة المحلية في مصر
مقاربة في الإصلاح الإداري الشامل

إعداد
د. ماجد رضا بطرس
مدرس بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

تمهيد

نظام الإدارة المحلية في مصر عريق عراقة الدولة المصرية يحوى بداخله خصائص بيئته الجامعة بين البصمة المصرية وبين انفتاح مصر بحكم موقعها وشخصيتها على تجارب إدارية أخرى عديدة عبر زمان من خلال الاستعمار تارة والتفاعل الحضاري تارة أخرى. وينصب التركيز في هذه الدراسة على نظام الإدارة المحلية المصري الحالي والسبيل إلى إصلاحه بما يدعم جوانب القوة فيه ويهمش جوانب الضعف ويغذيه بالخبرة الداخلية والخارجية المستفادة في مجال الإدارة المحلية التي غدت دراستها من المجالات الحيوية في حقل العلوم السياسية بشكل عام والإدارة العامة بشكل خاص، حيث تتشابك وتتعقد الخيوط التي تنسج صفات المجال مع النظام السياسي للدولة وسياساتها العامة، والنظام الإداري المركزي، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل الديموجرافية، ودرجة الوعي والمشاركة الشعبية للسكان في المحليات. من هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة نظام الإدارة المحلية المصري بهدف اقتراح أساليب محددة لإصلاح الخلل في مكوناته ونمط تفاعله مع البيئة المحيطة لرفع كفاءة وفعالية تعبئة الموارد المحلية كأساس للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر. وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في التعرف على العوامل الفاعلة الداخلية والخارجية المؤثرة في فعالية نظام الإدارة المحلية المصري الراهن وآليات التفاعل فيما بينها وبيان كيفية توظيفها لإصلاحه. وتتبع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أبرزها:

- ما هي الخلفية والدوافع السياسية لقوانين وسياسات ولوائح الحكم والإدارة المحلية في مصر؟
- ما الوزن النسبي للاعتبارات السياسية مقارنة باعتبارات الكفاءة والفعالية في صناعة واتخاذ القرار في نظام الإدارة المحلية المصري.
- ما أنسب المداخل لإصلاح نظام الإدارة المحلية: المدخل الكلى أم المدخل الجزئي، وهل يكون إصلاحا متدرجا أم فوريا؟

وتتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي بتطبيق مدخل النظم الذي لا ينظر إلى إصلاح نظام الإدارة المحلية في مصر على أنه إصلاح إداري فقط بل على أنه في الأساس إصلاح سياسي. ويدور هذا المنهج حول المحاور السبعة التالية:

١- مدخلات النظام: يركز هذا المحور كمنطلق أولى له على معطيات النظام الإداري التي تشمل القانون المنظم للإدارة المحلية واللائحة التنفيذية له، والتنظيم والهيكل الإداري والقواعد واللوائح والإجراءات المنظمة للعمل داخله، والموارد البشرية والمالية المتوفرة للنظام، والموارد المادية من مباني وأثاث ومواد. وينظر إلي هذه المدخلات على أنها لا يمكن فصلها عن النظم الأخرى داخل المجتمع لأنها تمثل بيئة له تتأثر به وتؤثر فيه، فقانون الإدارة المحلية يعتبر في نفس الوقت أحد مخرجات النظام التشريعي المصري، والموارد البشرية هي أحد مخرجات النظام التعليمي سواء الجامعي أو قبل الجامعي.

شكر وتقدير:
يتقدم الباحث بعميق الشكر والعرفان إلى أ. د. على الحبيبى و أ. د. السيد عمر لما قدماه من مجهود جليل في مراجعة البحث وإسهاماتهما بأفكار بناءة في إعادة صياغة البحث ووضعه في هذه الصورة.



٢- **العمليات**: الأنشطة والوظائف والمهام التي يتم من خلالها تفاعل كل أو جل مدخلات النظام بأسلوب منظم. والإصلاح في هذا المستوى ينصب على مراجعة الوظائف الحالية للإدارة المحلية المصرية والتي تصنف على أنها وظائف تنظيمية Regulatory أكثر من كونها وظائف تنموية. (١)

٣- **مخرجات النظام**: تختلف مخرجات النظام طبقا لطبيعة النشاط الذي يتم في مرحلة العمليات، فغالبية المخرجات لنظام الإدارة المحلية تكون في صورة خدمات عامة أو تكون في بعض الأحيان سلع مثل التي تنتجها المشروعات الإنتاجية المحلية. ويفترض أن يتم تخطيط وتنفيذ مخرجات النظم في شكل مشروعات متناسقة لها جدول زمني مرحلي لتنفيذ كل مرحلة من مراحل المشروع.

٤- **الرقابة**: يحلل منهج الدراسة الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية على النظام. الرقابة الداخلية، أي الرقابة الذاتية، تختص بأداء كل مكون على حدة وعلى آلية عمل النظام ككل. وتختص الرقابة الخارجية بكفاءة النظام الإداري وفاعليته على الصعيد الكلي. وللرقابة الخارجية ثلاث أشكال، أولها الرقابة الرسمية المتمثلة في الهيئات والمؤسسات والأفراد خارج حدود النظام الإداري مثل الرقابة المركزية من الحكومة ومن هيئات مستقلة مثل الجهاز المركزي للمحاسبات والجهار المركزي للتنظيم والإدارة. والشكل الثاني من الرقابة الخارجية هو الرقابة الشعبية والتي قد لا تجد قنوات مفتوحة للتعبير عن شكواها عن طريق القناة الرسمية. والشكل الثالث للرقابة الخارجية هو الرقابة من الجمعيات غير الحكومية مثل جمعيات الحفاظ على البيئة والتي تعمل بشكل مستقل عن المؤسسات والهيئات الحكومية وان كانت على صلة وثيقة بالجماهير.

٥- **التغذية العكسية**: يرصد المنهج التحليلي الوصفي كل مكون من مكونات الرقابة الإدارية بكافة أشكالها، سواء كان داخليا أو خارجيا، ويحلل بيانات ومعلومات أداء كل مكون من مكونات النظام ونسب الإنجاز ونمط التفاعلات وكثافة تكرارها بين مكونات النظام. وبناء على تحليل البيانات والمعلومات السابقة، يتم تصحيح أي انحراف معياري في تطبيق القرار.

٦- **بيئة النظام** : يعنى المنهج التحليلي الوصفي برصد تأثير متبادل بين نظام الإدارة المحلية والبيئة المحيطة مثل البيئة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتكنولوجية والبيئة الدولية. وتختلف درجة تأثير كل بيئة على نظام الإدارة المحلية ودرجة تأثره بها طبقا لكثافة ونمط التفاعلات.

٧- **معايير تقويم النظام**: يوظف المنهج التحليلي الوصفي محصله الخطوات الست السابقة في قياس نجاح النظام عن طريق عدة معايير منها كفاءة وفعالية المخرجات وقدرة النظام على الاستجابة للمطالبات المحلية، ومرونته في التكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المحيطة كأساس لصياغة مقترحات لعلاج فجوات الأداء في كل مكون من مكوناته، واقتراح ما يلزم لضمان الإصلاح المؤسسي لنظام الإدارة المحلية المصري.

وتنقسم هذه الدراسة إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة، يتضمن التمهيد تحديدا لإشكالية الدراسة ومنهج معالجتها، ويدور المبحث الأول حول الإدارة المحلية والحكم المحلى في مصر منذ الستينيات، بينما ينصب المبحث الثاني على رصد أهم المعوقات التي تواجه نظام الإدارة المحلية في مصر ورسم خريطة للإصلاح الإداري الشامل. وتقدم الخاتمة تصورا أوليا لتطبيق المقترحات الإصلاحية التي تقدمها هذه الدراسة على خطة طرحت منذ عقد من الزمان.

المبحث الأول

مصر بين الإدارة المحلية والحكم المحلى منذ الستينيات

يرتكز مفهوم نظام الإدارة المحلية على المركزية السياسية واللامركزية الإدارية، في حين ينص مفهوم الحكم المحلى على نقل السلطات السياسية والإدارية إلى المحليات. والإشكالية الرئيسة التي يدور حولها هذا المبحث هي تجلية قابلية البيئة المصرية بثوابتها ومتغيراتها منذ الستينيات لواحد من خيارين: الحكم المحلى بما يرتبط به من لا مركزية سياسية، والإدارة المحلية بما قد تستدعيه من لا مركزية إدارية.

وتقتضى هذه الإشكالية التحليل على ثلاثة محاور هي: نظام الإدارة المحلية في مصر منذ الستينيات ودلالاتها ومضامينها ثم إشارة موجزة لمفهوم اللامركزية الإدارية كمفهوم محوري فيما يتعلق بإصلاح نظام الإدارة المحلية في مصر ثم وصف نظام الإدارة المحلية المصري بأبعاده الثلاثة: المؤسسي والرقابي والخاص بعملية صنع قرار الموازنات المحلية على التفصيل التالي:



١ - ١ - مصر بين الحكم المحلي والإدارة المحلية منذ الستينيات

ساد في مصر نظام الإدارة المحلية في مصر منذ عقد الستينيات من القرن العشرين، ولم تعرف مصر الحكم المحلي إلا بشكل عرضي ومبتسر. وهذه الظاهرة ناتجة عن تميز مصر بوجود تجانس عرقي واجتماعي وثقافي واقتصادي بين السكان وعدم وجود تباين مناخي عال بين أقاليمها الجغرافية وندرة العوائق الجغرافية بين أقاليمها الجغرافية مما يجعلها بحاجة إلى اللامركزية الإدارية دون تخطى ذلك إلى اللامركزية السياسية. فالحاجة إلى استبدال الإدارة المحلية بالحكم المحلي تظهر في بيئة تتصف ب: تعدد القوميات، والتباين الجغرافي والسكاني والاقتصادي، تستدعي الصيغة الفيدرالية للجمع بين أقاليم يستحيل بقاءها في وحدة سياسية دون ذلك. (٢) وتندرج مصر تحت تصنيف الدول البسيطة، أي الموحدة، التي تتوفر فيها وحدة السيادة حتى ولو لم تتحقق وحدة الإدارة في يد السلطة المركزية، أي توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية من ناحية وبين هيئات إقليمية أو مصلحيه مستقلة عن السلطة الأولى. (٣)

فالمعطيات الجغرافية والسياسية والديموجرافية في مصر تصب في صالح الإدارة المحلية التي تتحقق غاياتها عن طريق إتباع اللامركزية الإدارية بتفويض بعض السلطات الإدارية إلى هيئات محلية أو إلى هيئات مرفقيه مستقلة لها شخصيتها المعنوية ولها مواردها المالية الخاصة، تنتخب أعضائها وتمارس نشاطها في حدود اختصاصاتها التي يحددها الدستور أو القانون، ويكون لها حق رسم سياساتها المحلية وإنفاق مواردها بملء إرادتها، وحق المبادأة في تنفيذ مخططاتها المحلية على أن تخضع لرقابة السلطة المركزية بما لا يقيد نشاطها أو يمس استقلالها ولكنها لا تمارس أي نشاط تشريعي أو قضائي. (٤) وثمة معياران رئيسان لتحديد اختصاصات الأجهزة المحلية وتمييزها عن اختصاصات الأجهزة المركزية: معيار التوزيع بصفة عامة ومعيار تحديد الاختصاصات على سبيل الحصر. تبعا للمعيار الأول تقوم السلطات المحلية بالرجوع إما لقاعدة أو معيار عام يحدد صلاحيات السلطة المحلية بحيث تتضمن كل ما يتعلق بإدارة الخدمات العامة لمنطقة معينة، وإما بالقيام بأي اختصاص لا يرد نص قانوني بقصر أدائه على سلطة مركزية. (٥)

ويستفاد من خبرة محاولة استبدال نظام الإدارة المحلية بنظام الحكم المحلى في مصر في السبعينيات عمق تأثير المعطيات سالفة الذكر. فلقد ووجهت تلك المحاولة بالرفض رغم شكليتها وبدائيتها. وواكب صدور القانونين رقم ٥٧ لعام ١٩٧١ ورقم ٥٢ لعام ١٩٧٥ لإصلاح هيكل الإدارة المحلية وإعطاء سلطات أكبر إلى السلطات المحلية التحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي إلا أن عملية التحول كانت هشة لعدم اكتمال نضوج المؤسسات السياسية والإدارية الموكلة بإدارة هذا التحول. وتميزت تلك المرحلة بثورة التطلعات بعد انتصار مصر في حرب ١٩٧٣ التي أفرزت مطالبات عديدة مما أدى إلى انتكاسة سياسية بسبب عدم الرضا الشعبي عن الأداء الاقتصادي. وحاول الرئيس الراحل السادات إدخال مفهوم الحكم المحلى، ولكن محاولته لم تصادف قبولا لدى الأوساط الإدارية سواء المركزية أو المحلية. (٦)

وعرفت مصر نظام الحكم المحلى في صورته البدائية مع تطبيق القانون ٥٢ لعام ١٩٧٥ الذي تضمن إعطاء المحافظين سلطة رئيس الجمهورية في محافظاتهم وإنشاء مجالس شعبية محلية ذات اختصاصات واسعة ولكن دون سلطات تشريعية. ولم يكتب لتلك التجربة الرائدة النجاح والتطوير لعدة أسباب من أهمها: أولا: عدم توفر أركان الحكم المحلى الكامل من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة، حيث أن الاستقلالية المنقوصة للسلطات المحلية في مصر لم تسمح لها بإقامة نظام قادر على البقاء. ثانيا: لم يستخدم المحافظون السلطات الممنوحة لهم بموجب القانون لعده أسباب منها الخوف من المساءلة القانونية وعدم توفر الكوادر صاحبة المهارات والخبرات اللازمة لإدارة التعاملات الدولية مثل الاقتراض من دول أجنبية. ثالثا: لم يحاول النظام السياسي أن يغير الفكر الإداري والتنظيمي ليتمشى مع مقتضيات القانون الجديد مما حدا بالبيروقراطية ذات النزعة المركزية المفرطة إلى مقاومة وتعطيل التوجه إلى لا مركزية السلطة. ومن التحليل الأولى لتلك الأسباب نجد أنها متشابكة ووجود إحداها قد يؤدى إلى إفراز السببين الآخرين.

وحاول النظام الحاكم التعامل مع المعطيات السياسية السائدة في النصف الثاني من السبعينيات، وهى الغضب الشعبي من الأداء الاقتصادي الذي تفجر في صورة اضطرابات شعبية في يناير عام ١٩٧٧، بسياسة جديدة وهى تشديد القبضة على المجريات السياسية والإدارية في الدولة. وظهر أول إجراء لتفعيل تلك السياسة باختيار المحافظين

الموالين سياسيا للحزب الحاكم على أن يكونوا من السكان الأصليين للأقاليم لضمان قدر ما من التأييد الشعبي لهم، وتقوية سلطاتهم السياسية والإدارية كممثلين لرئيس الجمهورية في المحافظات بتفويضهم بسلطاته في محافظاتهم ومنحهم لقب "وزير"، مقابل تقليص بعض سلطات المجالس الشعبية المحلية. وتم تكليف المحافظين بوظيفتين لهما الأولوية وهما: ضمان الأمن العام والسياسي، والثانية: الأمن الغذائي في المحافظات وانتهى المطاف بالتخلي عن نظام الحكم المحلى الذي ولد مبتسرا والعودة إلى نظام الإدارة المحلية بصدور القانون ٤٣ لعام ١٩٧٩ بقرار جمهوري في العطلة البرلمانية. (٧) وخضع نظام الإدارة المحلية الإدارة المحلية لمدة خمسة وعشرين عاما لذلك القانون الذي لم يتثنى للسلطة التشريعية في مصر مناقشته أو الموافقة عليه.

وكرس ذلك القانون نظام "المجالس التنفيذية" لتقوية دور الحكومة في المحليات، وحدد العلاقة بين المجالس الشعبية المحلية وبين المجالس التنفيذية بأن تعطى الأولى توصيات لأنها صممت على أن تكون مجالس رقابية وليست مجالس لاتخاذ القرار على أن تكون للثانية كل السلطات التنفيذية وسلطة إعداد الموازنات. ونظر المشرع إلى الإدارة المحلية على أنها هيكل إداري واحد له مجلسين.

وأسند قانون رقم ٥٠ لعام ١٩٨١ بعض المسئوليات الإضافية إلى المجالس الشعبية المحلية وأعطى للمجالس المحلية سلطة تحصيل موارد محلية. وأنشأ هذا القانون المجلس الأعلى للإدارة المحلية الذي يتكون من المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء كآلية للتنسيق بين المحافظات ومناقشة الأفكار الجديدة في المحليات، ولم ينعقد هذا المجلس حتى تم حله رسميا. (٨)

ولم يقف الأمر عند حد التخلي عن تجربة الحكم المحلى، بل صدر القانون رقم ١٤٥ لعام ١٩٨٨ الذي يعتبر تراجعا عن تعميق اللامركزية الإدارية حيث عرف وحدات الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام الإداري المركزي وليست نظاما مستقلا للإدارة المحلية، وقوى الرقابة المركزية على المحليات خاصة في مجال إجراءات الصرف من الصناديق الخاصة للمحافظات وعمل مراجعة مركزية لأي طلب زيادة في الرسوم المحلية. وبالإضافة إلى ما سبق، شمل ذلك القانون ثلاث انتكاسات وهى: سحب حق الاستجواب من المجالس الشعبية المحلية، وسحب حق المجالس المحلية في فرض الرسوم المحلية، وقيام وزير الإدارة المحلية بالفصل في الخلافات في حال قيام مجلس القرية أو المدينة أو المركز بالاعتراض على قرار المحافظ. (٩) إلا أن هذا القانون أنشأ آليات للتنسيق بين وزارة الإدارة المحلية والمحافظين في شئون التخطيط والاستثمار وعملية الموازنة السنوية، بأن جعل وزارة الإدارة المحلية حلقة الاتصال بين المحليات ووزارة المالية. وتعد هذه الخطوة خطوة استراتيجية بعيدة المدى لإضعاف تحكم الوزارات المركزية الأخرى في المحافظات وترك تلك المهمة لوزارة الإدارة المحلية لتمكينها من التنسيق بين المحافظات. كما أدخل هذا القانون إجراء تقدم المحافظات بمقترح الموازنة إلى المجلس الشعبي للمحافظة للموافقة عليه، وقضى في حال عدم الموافقة عليه، برفع الأمر إلى وزارة الإدارة المحلية ثم إلى رئيس مجلس الوزراء مما يزيد من قوة وفعالية المجالس الشعبية المحلية.

١-٢- اللامركزية الإدارية كشرط للإصلاح الإداري: المفهوم والمضامين

يمكن النظر إلى اللامركزية من منظور المدخل المجتمعي على أنها ترتيب اجتماعي

يتسم بانتشار السلطة بعيدا عن الدولة السلطوية لتطبيق مفهوم الحكم الجيد Good governance والتي تعرف بأنها ممارسة السلطات الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة شئون الدولة على كل المستويات، أي أن اللامركزية تهدف إلى "التمكين" Empowerment للمواطنين والذي يصبح منطلقا للنجاح في كل مجالات الحياة ومنها الكفاءة والفعالية التنظيمية. أي أن جوهر اللامركزية أنها ترتيب تنظيمي وتمثل طريقة حياة سواء داخل المنظمة أو داخل المجتمع يتسم بانتشار السلطة التي تنظم العمليات والمهام. (١٠) ولتفعيل هذا المفهوم، يذهب بعض المحللين إلى أن الهدف الأسمى من اللامركزية هو أن يكون متخذ القرار قريبا ممن ينفذ عليه القرار وذلك بتقليل حجم الهوة وتقصير سلسلة الأمر بين متخذ القرار في القمة وبين من ينفذ عليه القرار في القاعدة لسرعة الأداء وتحديد عنصر المساءلة. (١١)

وتتعدد مداخل تعريف اللامركزية الإدارية وإن كانت جميعا تشترك في أساس مشترك هو تفويض: "هي نقل جزء كبير من السلطات والمسؤوليات والوظائف من المستوى القومي إلى المستوى المحلى. ولكي يكون هذا النقل ذا معنى فإن الأجهزة اللامركزية لابد أن يتوفر لها قانون محدد



وميرانيه خاصة، وسلطة توزيع الموارد على المهام المختلفة، وأن تتحد القرارات بواسطة ممثلي المواطنين" (١٢)

لتطبيق اللامركزية الإدارية بمعناها الواسع، يجب التفرقة بين ثلاث عمليات متفاوتة في مداها ونطاقها وهي "التنازل عن بعض السلطات" Devolution والتي تعني نقل بعض السلطات والمسؤوليات بشكل قانوني إلى هيئات محلية تتمتع بقدر من الاستقلال تجاه الحكومة المركزية. أما "تفويض السلطة" Delegation فينطوي على تحويل الحكومة المركزية بعض مسؤولياتها عن صنع القرارات وتنفيذها والقيام بوظائف محددة إلى منظمات شبه مستقلة، وبذلك تحتفظ الحكومة المركزية بحقوق منح ومنع السلطات والرقابة على تلك المنظمات. أما "عدم التركيز" Deconcentration فيقصد به توزيع الحكومة المركزية لمسئولية بعض الخدمات المحددة لفروعها في الأقاليم مع ملاحظة أن هذا الشكل لا يتضمن تحويل السلطة إلى المستويات الأدنى. (١٣)

ويؤدى نقل السلطات إلى خلق وتقوية نظام للإدارة المحلية عن طريق بناء وحدات إدارية شبه مستقلة إداريا وقانونيا وماليا عن الحكومة المركزية وذلك بناء على نصوص قانونية واضحة، ويرفض الممارسون في حقل الإدارة المحلية التفويض لأنه لا يعطى سلطة أصيلة مما يفسح المجال لإلغاء هذا التفويض أو تعديله وبذلك يحدث تضارب في اتخاذ القرارات. (١٤)

وللامركزية الإدارية مستويان: لامركزية إدارية كلية Macro administrative decentralization ولامركزية إدارية جزئية Micro administrative decentralization. وطبقا للمستوى الأول يتم توزيع تحويل بعض صلاحيات الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية عن طريق التفويض، أما المستوى الثاني، والذي يطلق علية أيضا "اللامركزية المرفقية أو المصلحية"، فيتم من خلاله توزيع بعض الصلاحيات الضرورية لتسيير المرافق العامة على مستويات إدارية أدنى عن طريق التفويض. (١٥)

ومن هذا المنطلق يمكن طرح ثلاثة تساؤلات رئيسة حول نطاق ومستوى اللامركزية الإدارية للحالة المصرية:

١- إلى أي مدى يمكن تحويل الأنشطة الوظيفية من المستوى المركزي إلى الهيئات المحلية ؟
٢- إلى أي مدى يمكن السماح للهيئات المحلية بتنمية مواردها المحلية بحرية ووجود موازنات مستقلة للمحليات ؟
٣- إلى أي مدى تسمح الحكومة بتفويض سلطة صناعة واتخاذ جميع القرارات التي تهم المحليات للمجالس الشعبية المحلية باستقلالية ومرونة بدون الرجوع إلى الحكومة المركزية ؟ (١٦)

وتفيد الخبرة التاريخية المصرية أن نظام الإدارة المحلية المصري يعرف أسلوبين من أساليب اللامركزية الإدارية وهما التفويض والانتشار ولكنه لا يعرف نقل السلطة إلى المحليات تمشيا مع عزوفه كما سلف القول عن مبدأ اللامركزية السياسية كأمر ينسجم مع طبيعة النظام السياسي المصري الراهن القائم على صيغة نظام الحكم البسيط المركزي. ومن الجدير بالملاحظة أن قانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ يستجيب لبعض بعض متطلبات تطبيق اللامركزية الإدارية من وجود شخصيات قانونية اعتبارية لوحدات الإدارة المحلية، ووجود نصوص قانونية محددة لنقل اختصاص الاعتمادات الواردة بالموازنة العامة للدولة الخاصة بمرافق الدولة إلى وحدات الإدارة المحلية . (١٧)

وتتمشى التجربة المصرية مع توجه يقيم نظام للإدارة المحلية على عنصرين فقط:

أولا: الشخصية المعنوية، أي تمتع نظام الإدارة المحلية باستقلال قانوني يميزها عن الإدارة المركزية، ويعترف لها بمصالح خاصة تؤديها للمستفيدين في الإقليم الذي تقوم عليه. ويترتب على منح الشخصية القانونية ما يلي:

- الاستقلال المالي للنظام.
- وجود جهاز إداري خاص مستقل عن الجهاز المركزي للدولة.
- أهلية اكتساب الحقوق، مثل حق التعاقد والتملك وقبول الهبات التبرعات، وتحمل المسئوليات.

وتبدأ الشخصية المعنوية لنظام الإدارة المحلية وتنقضي بموجب الدستور والقوانين.

ثانيا: احتفاظ السلطة المركزية بحق الرقابة على الإدارة المحلية وتقييدها بالنظام السياسي للدولة بأركانه التشريعية والقضائية والإدارية. وتوجد أربعة أوجه للرقابة وهي: الموافقة المسبقة أو التصديق على قرارات المجالس المحلية، أو التعليق أو توقيف سريان مفعول القرارات، أو إلغاء القرارات، أو قيام ممثل السلطة المركزية بالحلول محل الإدارة المحلية بالقيام بالعمل المطلوب منها في مجالات وشروط معينة. (١٨)



١-٣- نظام الإدارة المحلية في مصر:

تخضع الإدارة المحلية المصرية حاليا للقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له. فالقانون ٤٣ لعام ١٩٧٩ أصبح مجرد إطار عام لنظم وقواعد الإدارة المحلية لوجود العديد من التعديلات التي أدخلت عليه سواء بقوانين أو بأحكام المحكمة الدستورية العليا التي نصت على عدم دستورية بعض مواده. والقوانين التي أدخلت تعديلات على ذلك القانون الأساسي هي القوانين: رقم ٥٠ لعام ١٩٨١، ورقم ٢٦ لعام ١٩٨٢، ورقم ١٤٥ لعام ١٩٨٨، ورقم ٨٤ لعام ١٩٩٦. وأحكام المحكمة الدستورية العليا الصادرة في القضايا التالية:رقم ١٤ لسنة ٨ قضائية دستورية بتاريخ ١٥ ابريل لعام ١٩٨٩، ورقم ٢ لسنة ١٦ قضائية دستورية بتاريخ ٣ فبراير لعام ١٩٩٦، ورقم ٣٦ لسنة ١٨ قضائية بتاريخ ٣ يناير لعام ١٩٩٨. (١٩) وتعتبر تلك التعديلات المتعاقبة مبررا لإصدار قانون جديد يراعى التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي شملها التغيير طوال زمن يربو على ثلاثة عقود.

نظام الإدارة المحلية المصري الحالي نظام إداري لا مركزي ثنائي الشكل من حيث بنيته المؤسسية فهو يضم في كل مستوياته: مجالس رقابية شعبية، ومجالس تنفيذية حكومية. الأولى عبارة عن هيئات منتخبة مباشرة من المجتمع المحلى، والثانية تتكون من المسئولين التنفيذيين المحليين المسئولين عن إدارة الشئون المحلية وتقديم الخدمات العامة، أي أن النظام يشمل آلية الاستجابة للاحتياجات المحلية. ويذهب العديد من المسؤولين والممارسين في حقل الإدارة المحلية مثل اللواء مصطفى عبد القادر وزير الإدارة المحلية السابق واللواء فخر الدين خالد محافظ الدقهلية السابق إلى أن النظام الإداري الحالي لا يمكن تصنيفه على أنه نظام للإدارة المحلية بل "نظام محلي" حيث تدار بعض الخدمات مركزيا على اعتبار أنها خدمات ذات طابع سيادي من خلال مرافق مستقلة لا تخضع لإشراف ومتابعة المحليات. وحتى بالنسبة لممارسة مهام السلطات التنفيذية على فروع الخدمات من الملاحظ عدم خضوع هذه السلطات كاملة لاختصاصات المحافظ والمحليات حيث يوزع الإشراف عليها بين المحليات (الإشراف الإداري) والوزارات المركزية (الإشراف الفني)، وهو ما سيتم مناقشته في جزء لاحق من الدراسة. (٢٠)

تواجه الإدارة العامة في مصر منذ عقد التسعينيات في القرن العشرين عدة إشكاليات:

١- الحاجة إلى الرقابة والتحكم المركزي على عمليات تطبيق السياسات المتعلقة بالتنمية الوطنية. وفي المقابل تثور الحاجة إلى اللامركزية الإدارية لتحفيز المبادرات والمسئولية الجماعية وروح الابتكار المحلية.

٢- إشكالية الموائمة ما بين القيم الاجتماعية والسياسية التقليدية وبين متطلبات التطوير والتحديث مع عدم الإخلال في نفس الوقت بالموروث الاجتماعي والسياسي. أي إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقبولة اجتماعيا وثقافيا. ولا يمكن فصل التغيير السياسي عن التغيير الاجتماعي حيث أن التغير في السلوكيات السياسية قد يكون أعراضا لتغيرات في الاتجاهات الاجتماعية والمؤسسية. (٢١)

٣- صراع الاختيار ما بين الحفاظ على القطاع العام المسيطر أو الخصخصة، وهو الصراع الذي شهد صعودا وهبوطا طوال العقد الأخير.

١-٣-١- البنية المؤسسية لنظام الإدارة المحلية المصري

يتسم نظام الإدارة المحلية بهيكله المؤسسي المبين في الشكل (١)، بالسمات التالية:

أولا: الترابط المكثف بين الحزب الحاكم والمجالس الشعبية. فالحزب الحاكم يحرص على تقديم دعم قوى لمرشحيه في المجالس الشعبية المحلية، ويسيطر الحزب الحاكم على المجالس الشعبية المحلية لفوز أعضائه بما يربو على ٩٠% من مقاعد المجالس الشعبية التي تزيد عن ١١٧٠ مجلسا في المستويات التنظيمية المختلفة لنظام الإدارة المحلية. (٢٢)

ثانيا: التكامل الوظيفي بين الحكومة المركزية والمجالس التنفيذية المحلية والمجالس التنفيذية المحلية لا تنفرد بأي استقلال إداري، بل هي مندمجة Fused في النظام الإداري للدولة وهى بمثابة فرع تابع للسلطة الإدارية المركزية. (٢٣) ويشرف الوزير المختص بالإدارة المحلية على تنفيذ قانون الإدارة المحلية ويعتبر همزة الوصل بين الحكومة المركزية ونظام الإدارة المحلية التي تعتبر جزءا من الدولة. وتمارس الحكومة المركزية وهيئاتها المستقلة الرقابة على تشكيل وأعمال وقرارات السلطات المحلية إلى حد حل المجالس المحلية أو إيقافها وفقا للقواعد المنظمة لذلك. وتوجد مجالات عديدة للعلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات في مجالات

التمويل حيث تقوم الحكومة المركزية بتمويل جل أنشطة المحليات عن طريق التحويلات المركزية. وفي مجالات الخدمات العامة تقوم الحكومة المركزية بتقديم خدمات لا تستطيع السلطة المحلية القيام بها لاعتبارات اقتصاديات الحجم مثل الاستيراد والخدمات الإحصائية. (٢٤)

ثالثا: تعتمد ممارسة المركزية في المحليات إلى حد كبير على رغبة وقدرة المحافظين على ممارسة رقابتهم الإدارية على الوظائف العامة مثل الصحة والتعليم لأن المحافظ يرأس المجلس التنفيذي الذي يضم ممثلي الوزارات المركزية في المحافظات. وتلعب شخصية المحافظ ومهاراته دورا محوريا في تحديد دوره التنفيذي ودرجة المركزية التي تتمتع بها محافظته وبالتالي ممارسة صلاحياته التي كفلها له القانون. أي أن الواقع العملي يبرز حقيقة أن العوامل السابقة أهم من مجرد إصدار تشريعات لتحديد صلاحيات المحافظين. (٢٥) ومن الشواهد على ذلك تفويض وزير التربية والتعليم لصلاحياته الفنية إلى محافظ الإسكندرية منذ عام ٢٠٠٢، وقرار محافظ البحيرة بوقف تدريس المناهج المقررة في بعض المناطق التعليمية التابعة لمحافظته لفترة محددة لعقد فصول محو الأمية للطلاب في بعض المدارس في التعليم الأساسي.

ويتميز تصميم الهيكل المؤسسي لنظام الإدارة المحلية المصري بالصفات التالية:

١- تتميز الإدارة المحلية المصرية بنظام وظيفي أحادي يتميز بالطابع الهرمي في العلاقات بين وحداته. ويمكن تمثيل النظام الإداري لها بالوحدات المستقلة التي يربطها خط إداري وتنسق السلطة المركزية بين أنشطتها.

٢- تقسم الجمهورية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية يضم كل منها محافظة أو أكثر لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية على أن يكون لكل إقليم عاصمة. (٢٦)

٣- تقسم وحدات الإدارة المحلية إلى خمس مستويات إدارية: محافظات ومراكز ومدن وأحياء وقرى. (٢٧) عدد محافظات الجمهورية ستة وعشرون محافظة (منها أربعة محافظات حضرية هي القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس). وتوجد أربعة مدن رئيسة وخمسة وخمسون حيا. ويوجد مائة وثلاثة وستون مركزا وثمان مدن مركزية (الإسماعيلية وشبرا الخيمة والزقازيق والمنصورة وطنطا والجيزة وأسيوط وسوهاج) ومائه وتسعة وتسعون مدينة وتسعمائة وثلاثة وعشرون قرية. ويوجد ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وستون قرية تابعة، وما يربو على خمسة وعشرون ألف عزبة. (٢٨)

٤- يتم انتخاب مجلس شعبي محلي كل أربع سنوات، لكل وحدة من وحدات الإدارة المحليه في المستويات الإدارية الخمسة للرقابة على الأنشطة العامة المحليه والعمل كبرلمان محلي بدون الوظيفة التشريعية. (٢٩)

٥- يتم تعيين مجالس تنفيذية لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مع تخويلها اختصاصات تنفيذية واسعة ومحددة على اعتبار أنها الكفاءات الفنية التنفيذية لوضع الخطط المحلية موضع التنفيذ. وتعطي القراءة الأولية لصلاحيات المجلسين المنصوص عليها في قانون الإدارة المحلية (٣٠) الانطباع بأن المجالس الشعبية المنتخبة هي المجالس المهيمنة على مجريات الأمور في المحليات، ولكن الواقع العملي يوضح أن المجالس التنفيذية لها اليد الطولي في صناعة واتخاذ القرار على المستوى المحلي حيث أنها تمثل الحكومة المركزية في تنفيذ وإدارة السياسات التنفيذية في المستويات المحلية المختلفة. (٣١)

٦- تم إنشاء مجلس للمحافظين كبديل عن اللجنة الوزارية للإدارة المحلية برئاسة رئيس مجلس الوزراء للتنسيق بين المحافظات ومناقشة شئون الإدارة المحلية بشكل عام. (٣٢)

ويفرز نظام الإدارة المحلية العديد من التوترات والصراعات على السلطة والنفوذ بين النظام الإداري المحلي والنظام السياسي للدولة ككل، وبين موظفي الوزارات المركزية والموظفين المحليين، وبين أعضاء الحزب الحاكم وأعضاء الجمعيات المحلية، وبين المثقفين من أعضاء المجالس الشعبية المحلية والمزارعين غير المتعلمين. وتعتبر تلك التوترات نتاجا طبيعيا لعلاقات القوة التي يفرزها نمط اللامركزية الإدارية المأخوذ به في مصر الآن والسالف الإشارة إلى افتقاره إلى العمق والمؤسسية. ولا يمكن مجابهه تلك التوترات إلا بوجود إداري متمرس معين من السلطة المركزية قادر على التعامل مع الحساسيات المحلية ويمتلك مهارات سياسية واجتماعية رفيعة. ويعتمد نجاح اللامركزية إلى حد كبير على قدرة المؤسسات المحلية على أداء المهام الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وعلى مراعاة الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية المحلية لضمان مساندة المجتمع المحلي وقياداته للنظم الإدارية. (٣٣)





شكل (١) نظام الإدارة المحلية وتفاعلاته مع النظام السياسي في مصر

السلطة التنفيذية
مجلس الوزراء
السلطة التشريعية
مجلس الشورى
مجلس الشعب
الوزير المختص بالإدارة المحلية والأمانة العامة
مجلس المحافظين
الأقاليم الاقتصادية
المحافظون
المجلس الشعبي للمحافظة
المجلس التنفيذي للمحافظة
المجلس التنفيذي
المجلس الشعبي
المحافظة ذات المدينة الواحدة
المجلس الشعبي للمركز
المجلس التنفيذي للمركز
المدن ذات الطبيعة الخاصة
المجلس الشعبي للمدينة
المجلس التنفيذي للمدينة
الأحياء
المجلس التنفيذي
المجلس الشعبي
المجلس الشعبي للمدينة
المجلس التنفيذي للمدينة

المصدر (بتصرف):
على الصاوي. الإدارة المحلية: مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية. مكتبة نهضة الشرق. القاهرة. ١٩٩٥. ص ١٦٦.

١-٤- الرقابة في نظام الإدارة المحلية

تتعدد أشكال الرقابة في نظام الإدارة المحلية المصري طبقا للجهة المنفذة لعملية الرقابة إلى الرقابة المركزية والرقابة الداخلية والرقابة الشعبية والرقابة من الجمعيات غير الحكومية. ويبين شكل (٢) أنواع الرقابة.

١-٤-١- الرقابة المركزية

تهدف الرقابة من قبل الحكومة المركزية إلى ترسيخ مفهوم الدولة الموحدة البسيطة عن طريق وحدة الدولة



سياسيا وإداريا، بالإضافة إلى التأكد من تنفيذ المجالس المحلية لوظائفها المنصوص عليها في قانون نظام الإدارة المحلية والتأكد من مشروعية أعمال السلطات المحلية. وتقسم هذه الرقابة إلى ثلاثة أصناف فرعية: الرقابة التشريعية والرقابة الإدارية والرقابة القضائية.

الرقابة التشريعية:

يمارس مجلس الشعب هذا النوع من الرقابة بعدة صور على النحو التالي:

أ- إصدار قوانين الإدارة المحلية الخاصة بإنشاء الوحدات المحلية وتحديد اختصاصاتها ومواردها المالية وأساليب تشكيل مجالسها.

ب- حق حضور أعضاء مجلس الشعب لجلسات المجالس الشعبية المحلية وتقديم الاقتراحات والأسئلة وطلبات الإحاطة، دون أن يكون لهم صوت معدود عند اتخاذ القرار.

ج- تقديم تقرير سنوي إلى رئيس مجلس الشعب عن نشاط وإنجازات المجالس الشعبية المحلية.

د- اشتراط موافقة مجلس الشعب في حال إبرام أي قرض أو الارتباط بأي مشروع غير وارد في الخطة أو الموازنة، وكذلك اعتماد الموازنات المحلية التي هي جزء من الموازنة العامة للدولة.

هـ- إخطار مجلس الشعب بقرار حل المجلس الشعبي المحلى خلال أسبوعين من تاريخ صدوره.

الرقابة الإدارية:

تمارس السلطة التنفيذية الممثلة في مجلس الوزراء الرقابة الإدارية عن طريق الصور التالية:

أ- الرقابة على الأشخاص والتي تنقسم بدورها الرقابة على المجالس الشعبية المحلية وعلى أعضائها. فيحق لمجلس الوزراء حل المجالس أو إيقافها عن العمل بناء على توصية من الوزير المختص بالإدارة المحلية، ويقتصر تنفيذ هذا الحق على أسباب تقتضيها المصلحة العامة. ويحق كذلك لمجلس الوزراء تعيين رؤساء الوحدات المحلية كفرع من فروع الجهاز الإداري للدولة.

ب- الرقابة على الأعمال وتنقسم بدورها إلى عدة صور:

* وصاية مجلس الوزراء على مصادر موارد المحليات بالموافقة على الضرائب والرسوم والقروض المحلية، أو التصرف في الأصول المحلية، أو قبول المساعدات أو التبرعات التي تقدمها هيئات أو أشخاص أجنبية. ولتحقيق ذلك، يحق لممثل وزارة المالية في كل محافظة رقابة الموازنات المحلية ومراجعة حسابات المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها، وذلك بالإضافة إلى رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. ومن الجوانب الأخرى للوصاية المالية للحكومة المركزية حقها في الحلول محل الوحدة المحلية في إدراج مبالغ معينة في موازنات الوحدة المحلية.
* وصاية الحكومة المركزية على المحليات في مجال إنشاء وإدارة المشروعات المحلية حيث يحق لمجلس الوزراء تشكيل هيئة مشتركة لإدارة مشروعات ذات نفع عام تشترك فيها أكثر من وحدة محلية، وإعطاء الإذن بقيام بعض المشروعات المحلية حيث يجب عرض مشروعات خطط المحافظات بعد إقرارها من المجالس الشعبية المحلية على وزير التخطيط.
* وصاية مجلس الوزراء على قرارات المجالس الشعبية المحلية حيث يحق لمجلس الوزراء إلغاء بعض قرارات المجالس الشعبية المحلية.

الرقابة القضائية:

تمارس جهات قانونية وقضائية محددة الرقابة القضائية على الهيئات والقيادات المحلية كما هو محدد في الصور التالية:

أ- تختص محاكم الدولة في حالة الطعن في قرارات إسقاط عضوية أعضاء المجالس المحلية.

ب- تختص المحاكم الإدارية في الفصل في الطعون الانتخابية الخاصة بصحة العضوية في المجالس الشعبية المحلية.

ج- تختص المحاكم العادية في الفصل بين المنازعات التي تنشأ نتيجة الطعن في قرارات لجان التقدير المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية.

د- يختص قسم الفتوى بمجلس الدولة في حالة طلب الفتوى منه في أي شأن من شئون إدارة المحليات. (٣٤)

١-٤-٢- الرقابة الداخلية

تشمل الرقابة الداخلية (الذاتية) آليات الرقابة من مكونات داخلية لنظام الإدارة المحلية على المكونات الأخرى للنظام. وتقوم المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية بالرقابة الداخلية في الصور التالية:

أ- للمجالس الشعبية الحق في الإشراف والرقابة، من خلال اللجان وتقارير الأداء، على المجالس الأدنى. بالإضافة إلى ما سبق، يحق للمجلس الشعبي المحلى للمحافظة التصديق والاعتراض على قرارات المجالس الشعبية الأدنى واعتماد اللوائح الداخلية للمجالس الشعبية في نطاق المحافظة. (٣٥)



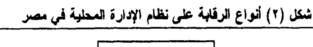
ب- يحق لكل عضو من أعضاء المجالس الشعبية للمحافظة أن يوجه أسئلة أو طلبات إحاطة لرؤساء الوحدات المحلية أو مساعديهم أو رؤساء المصالح والهيئات العامة في الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم. (٣٦)

١-٤-٣- الرقابة الشعبية

وتشمل الرقابة النيابية والمتمثلة في المجالس الشعبية المحلية والمكونة من أعضاء منتخبين بأسلوب مباشر من المواطنين للرقابة على أداء المحليات، بالإضافة إلى الرقابة الشخصية المباشرة من الأفراد على أداء وأعمال الهيئات المحلية وفعالينها في تنفيذ الخدمات العامة. ويعانى هذا النوع من الرقابة من انخفاض المشاركة الشعبية في الرقابة الشخصية أو في الإقبال على الانتخابات المحلية بسبب قلة وعى المواطنين بأهمية هذا النوع من الرقابة وفى الشكوك التي تحيط بنزاهة الانتخابات المحلية. (٣٧)

١-٤-٤- الرقابة من الجمعيات غير الحكومية

تشمل جمعيات الحفاظ على البيئة والتي تعمل بشكل مستقل عن المؤسسات والهيئات الحكومية، وإن كانت فلسفة إنشاء تلك الجمعيات تقوم على العمل بصلة وثيقة بالجماهير على مستوى القاعدة.


شكل (٢) أنواع الرقابة على نظام الإدارة المحلية في مصر

- الرقابة على نظام الإدارة المحلية
  - الرقابة الشعبية
  - الرقابة الداخلية
  - الرقابة المركزية
    - رقابة تشريعية
      - إصدار قوانين الإدارة المحلية
      - اعتماد الموازنات المحلية
      - تقديم تقرير سنوي عن نشاط وإنجازات المجالس الشعبية
      - حضور أعضاء مجلس الشعب لجلسات المجالس الشعبية
      - إخطار مجلس الشعب بقرار حل المجلس الشعبى
    - رقابة إدارية
      - الرقابة على الأشخاص
        - على الأعضاء
        - على الأعمال
      - الرقابة على الأعمال
        - الأعمال الايجابية
        - الأعمال السلبية
    - رقابة قضائية
      - قسم الفتوى بمجلس الدولة
      - المحاكم الإدارية
      - المحاكم العادية
      - محاكم الدولة
  - الرقابة من الجمعيات غير الحكومية

المصدر *(بتصرف)*: سمير عبد الوهاب. "العلاقات المركزية والمحلية وتأثيرها على الوحدات المحلية". منتدى السياسات العامة، الإدارة المحلية الفرص والتحديات، تحرير سلوى شعراوى جمعة، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ١٩٩٩، ص ١١-١٤)



١-٥- عملية صنع قرار الموازنات المحلية

تمر موازنة الدولة التي تشمل موازنات المحليات في عدة مراحل متداخلة:

اولا – منشور الموازنة (شهر نوفمبر)

ويصل منشور الموازنة الذي تصدره وزارة المالية إلى المحافظات في شهر نوفمبر. ويكون أمام الوحدات المحلية أقل من شهرين لاستلام وتوزيع مستندات الموازنة وتجهيز مقترحات الموازنة والحصول على موافقة المجالس الشعبية المحلية. وتقوم مديرية المالية في كل محافظة بتقديم منشور التعليمات إلى السكرتير العام للمحافظة أو في بعض الأحيان تقوم المديرية المالية بتوزيعه مباشرة على المدن والمراكز والأحياء والقرى.

ثانيا- وضع الموازنة على مستوى الوحدات المحلية (شهري ديسمبر ويناير)

تقوم المجالس التنفيذية في المراكز والمدن والأحياء والقرى بوضع الموازنات في الأبواب الأول والثاني والثالث ودراسة منشور وزارة المالية ومقابلة المسئولين عن المديرية المالية. وبعد ذلك يقوم رئيس الوحدة المحلية بمقابلة رئيس الوحدة المحلية الأعلى في المستوى التنظيمي للاتفاق على الأولويات. وعادة ما تقوم عملية وضع الموازنة على الموازنات السابقة بدون تقويم اقتصادي مبنى على أسس علمية. وفى العادة تحدد بنود المصروفات والإيرادات إما حسب تقديرات السنة السابقة أو طبقا لمتوسط تقديرات الثلاث سنوات الأخيرة أو على أساس معدل التضخم السائد في الدولة. ولا توجد مشاركة من جماعات المصالح المحلية في عملية وضع الموازنة وان وجدت تكون محدودة للغاية.

أما بالنسبة لبنود الموازنة فان باب أول الذي يشمل المرتبات والمكافآت يتم وضع أسسه في وزارة المالية ولا يتم تغييره إلا في أضيق الحدود على المستويات المحلية. أما الباب الثاني الذي يشمل مخصصات المصروفات الجارية والباب الثالث الذي يشمل الاستثمارات الرأسمالية فيتم فيها المفاوضات بين أطراف متعددة منها المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية وتتأثر بصلات أعضاءها مع الحزب الحاكم، وفى بعض الأحيان الضغوط المحلية التي تحتمها التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلى. وتعطى فترة زمنية محدودة تقل عن أسبوعين للمدن والقرى لوضع مقترح موازناتها والحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلى عليها. وتعتبر تلك المدة غير كافية لعمل دراسات جدوى أو دراسة الاحتياجات حيث أنة كثيرا ما يحجب القادة التنفيذيون المعلومات الفنية عن القيادات الشعبية أو يعرضوها بطريقة غامضة ويوزعون أضابير كبيرة قبل الاجتماعات يستحيل على القيادات الشعبية قراءتها واستيعابها أثناء الاجتماعات، بل أنه في بعض الأحيان ترسل الموازنة المقترحة بدون موافقة المجالس الشعبية المنتخبة لعدم توفر الوقت المتاح لذلك. (٣٨) أو لتهميش المجلس الشعبي المحلى مما يؤدى إلى قيام بعض المجالس الشعبية المحلية بتجميد نشاطها والامتناع عن عقد اجتماعاتها. ومثال على ذلك واقعة تجميد المجلس الشعبى المحلى لحى مصر القديمة والمعادى والبساتين لنشاطه في ١٩٨٨. (٣٩)

ثالثا- تجميع الموازنات وموافقة المجلس الشعبي للمراكز (منتصف يناير – نهاية فبراير)

تقوم المجالس التنفيذية المحلية للمراكز بتجميع موازنات القرى والمدن والأحياء ووضعها في موازنة المركز تمهيدا لموافقة المجلس الشعبي عليها. ويظهر في هذا السياق ممارسة سائدة في الوحدات المحلية بأن تضع الوحدات المحلية تقديرات جزافية مبالغ فيها المصروفات والإيرادات لوجود خبرات سابقة بأن وزارة المالية لا توافق إلا على صرف جزء هامشي من الموازنة المقترحة.

رابعا – وضع موازنة المحافظة (منتصف فبراير – الأول من مارس)

تصل مقترحات الموازنات من المراكز إلى السكرتير العام للمحافظة والمكتب المختص بالشئون المالية في المحافظة لوضع التوصيات اللازمة لوضعها في موازنة موحدة للمحافظة. ويقوم المجلس التنفيذي للمحافظة عن طريق اللجنة المالية المنبثقة من المجلس بمراجعة وتعديل وتنسيق المطالبات المالية للوحدات المحلية في مطالبة مالية مجمعة للمحافظة. وبعد وضع مقترح الموازنة للمحافظة ، يتم مناقشتها والموافقة عليها في المجلس الشعبي للمحافظة. ويقوم السكرتير العام للمحافظة بتقديم مشروع المحافظة إلى وزارة المالية على أن يرسل صورة من الباب الأول في الموازنة إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وإرسال صورة من الباب الثالث في الموازنة إلى وزارة التخطيط.

خامسا – تقديم الموازنة إلى وزارة المالية والمفاوضات معها (مارس – أبريل)

بعد تقديم موازنة المحافظة إلى وزارة المالية يتم عقد اجتماعات يتم فيها التفاوض على بنود الموازنة ويعتمد ذلك على التأثير السياسي والمناورات الإدارية أكثر من اعتمادها



على دراسات أو تحليلات فنية. وفى العادة لا توجد مقاييس محددة يتم من خلالها تقييم البرامج والمشروعات المطبقة والتي على أساسها يتم زيادة أو نقص أو قطع تمويلها. وتمارس وزارة المالية سلطة محدودة على الباب الأول والباب الثالث حيث تكون لوزارة التخطيط الكلمة العليا في الموازنة الاستثمارية، بينما تسيطر وزارة التنمية الإدارية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وقرار من مجلس الوزراء على بنود ومخصصات الباب الأول.

وتتسلم وزارة المالية موازنة الباب الأول من وزارة التنمية الإدارية وموازنة الباب الثالث من وزارة التخطيط على أن تقوم وزارة المالية بتقديم مشروع خطة الموازنة إلى مجلس الوزراء في النصف الأول من شهر ابريل تمهيدا لمناقشتها بين الوزراء في المجلس تمهيدا لإقرارها.

سادسا – موافقة مجلس الشعب (مايو ويونيو)

في العادة يكون أعضاء مجلس الشعب والشورى في المحافظة على علم بعملية وضع الموازنة وأطراف فاعلين بطرق غير مباشرة فيها في مراحلها الأولى لأن من حقهم حضور جلسات المجالس الشعبية المحلية والمشاركة في المناقشات بدون أن يكون لهم صوت معدود في اتخاذ القرارات. (٤٠) وفى منتصف شهر مايو تقدم وزارة المالية مشروع الموازنة إلى مجلس الشعب الذي يحيله بدوره إلى لجنة الموازنة لدراسته لمناقشته بصورة جماعية في النصف الأول من يونيو على أن يتم التصديق على مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة في الأول من شهر يوليو.

سابعا – مخصصات الموازنة وتوزيعها (يوليو – أغسطس)

تقوم وزارة المالية بصرف الموازنات في الأبواب الأول والثاني والثالث إلى المديرات المالية في المحافظات، والتي تكون أقل بكثير عن تلك المقترحة من قبل المحافظات. وتقوم وزارة التخطيط بالتوازي بصرف موازنات الباب الثالث. وفى المرحلة التالية تقوم كل محافظة بتوزيع المخصصات الخاصة بها على المستويات المحلية عن طريق السكرتير العام بعد موافقة المجلسين التنفيذي والشعبي المحلى.

وتتلقى مديريات وأقسام الخدمات في المحافظات والمراكز والمدن والقرى موازناتها مباشرة من الوزارات التابعة لها وليس عن طريق وزارة المالية مما يعطيها استقلالية كبيرة في اتخاذ قراراتها ويجعل ولائها الأول للوزارات المركزية وليس للسلطات المحلية مما يضعف التوجهات نحو اللامركزية الإدارية. وتؤدى عمليات الموازنة المزدوجة في هذه الحالة التي تتم بالتوازي إلى ازدواج الجهود في نظام الإدارة المحلية.

<u>١-٥-١- الاستقلالية المالية للمحليات</u>

بشكل عام، ينقسم الإنفاق المركزي في مجال التنمية المحلية إلى قسمين: يعرف الأول "بالمخصصات القطاعية" بأن تحول كل وزارة المخصصات إلى مديريات القطاع في المحافظات لتوزيعها في نطاق المحافظة. أما الشكل الثاني فيعرف بالمعونات الأجنبية (معظمها من المعونة الأمريكية) وتوجه إلى مشروعات محددة في مجالات الخدمات العامة أو البنية التحتية. والفرق الرئيس بين النوعين هو درجة مشاركة الأجهزة المحلية في تحديد كيفية الاستفادة من تلك المخصصات، فبينما لا توجد مشاركة في النوع الأول، تستشير الجهات المانحة المسؤولين المحليين في كيفية الاستفادة من تلك المخصصات بالنسبة للنوع الثاني. بالإضافة إلى ما سبق، فان توزيع "المخصصات القطاعية" يخضع لاعتبارات سياسية أكثر منها لاعتبارات عدالة توزيع المنافع على المحافظات أو الاعتبارات الديموجرافية. فبمعيار متوسط الإنفاق على كل مواطن، ينفق على المواطن القاطن في المحافظات الحدودية الحساسة سياسيا مثل سيناء (الشمالية والجنوبية) والبحر الأحمر وأسوان ومرسى مطروح ستة أمثال ما ينفق على مواطن محافظات الصعيد، بينما ينفق على المواطن في المحافظات الحضرية الرئيسة مثل القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس ثلث نظيره في المحافظات الحدودية الحساسة، وتتعدى تلك النسبة إلى السدس في محافظات الدلتا. (٤١)

ويقتضى تحليل هذا المؤشر الأخذ في الاعتبار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التالية:

١- تتراوح نسبة اعتماد المحافظات المختلفة على التمويل المركزي لتغطية موازناتها المحلية بين ٧٠-٨٠%، مما يجعل اعتماد المحليات على هذا المصدر شبه كامل.

٢- تعانى محافظات الوجه القبلي من تفاعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية من محدودية الأرض الزراعية مع وجود كثافة سكانية عالية مما أدى إلى جعل متوسط دخل المواطن في الصعيد أدنى من نظيره في محافظات الوجه البحري. وفي المقابل نجد أن معظم المحافظات الحدودية تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة سياحية وتعدينية وزراعية مع ضآلة الكثافة السكانية فيها.

٣- نتيجة لعدم التوزيع العادل للمخصصات المركزية بين المحافظات تفرز تلك السياسات التوزيعية تداعيات





اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة في المدى الطويل. من أهم تلك التداعيات الاجتماعية الهجرة من الجنوب إلى الشمال مما يؤدى إلى خلل في التوزيع السكاني بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية الأخرى مثل قلة العمالة الزراعية في الريف وتكدسها في القاهرة وقيامها بأنشطة اقتصادية هامشية. ومن التداعيات السياسية لتلك التفرقة إمكانية ظهور صعف الولاء والانتماء، وجعل الجنوب أرضا خصبة للإرهاب بسبب معاناته الاقتصادية والاجتماعية مما يضيف بعد الأمن القومي إلى المعادلة السياسية.

ويمكن تلخيص أوجه قصور عملية صنع قرارات الموازنة المحلية فيما يلي: عدم مراعاة عدالة توزيع المنافع والاعتبارات الديموجرافية بين الوحدات المحلية، وأنها غير مؤسسة على تقويم اقتصادي دقيق، ووضع التقديرات الجزافية لبنود الموازنة، والافتقار إلى الشفافية وذلك بعدم إتاحة الوقت والمعلومات الكافية بشأنها للمجالس الشعبية المحلية، وغياب المشاركة الشعبية، وازدواج الجهود، وهيمنة الحزب الحاكم على عملية وضع الموازنة المحلية.

المبحث الثاني

المعوقات ومرتكزات الإصلاح الإداري الشامل

يدور هذا المبحث حول محورين: تحديد أهم المعوقات الدستورية والتشريعية والتمويلية والبيروقراطية والخاصة بإدارة الموارد البشرية، ثم بيان أبعاد مفهوم الإصلاح الإداري الشامل ورسم خريطة لتطبيقه على نظام الإدارة المحلية المصري الراهن وذلك على التفصيل التالي:

٢-١- معوقات دستورية وتشريعية

٢-١-١- صلاحيات المحليات بين الأصالة والتفويض:

الصلاحيات المعطاة للسلطات المحلية هي سلطة مفوضة وليست أصيلة بمقتضى الدستور، أي أن السلطة المركزية يمكنها حجب سلطات وصلاحيات المحليات عن طريق تعديلها بقوانين تطرح الحكومة مشروعاتها على مجلس الشعب أو تصدر بقرارات جمهورية. وتنص المادة ١٦٢ من الدستور على أن يكفل القانون نقل السلطة إلى المجالس الشعبية المحلية تدريجيا دون أن يوضح آليات نقل السلطة أو الإطار الزمني المحدد لذلك مما أدى إلى بقاء الحال على ما هو عليه منذ صدور دستور عام ١٩٧١.

٢-١-٢- التمثيل النسبي لأعضاء المجالس المحلية:

تنص المادة ١٦٢ من الدستور على أن يكون نصف عدد أعضاء المجالس الشعبية المحلية على الأقل من العمال والفلاحين. ويخل هذا القيد بمبدأ المساواة في التمثيل النيابي لتخصيص مقاعد لفئة بعينها، فضلا عن غموض مفهوم العامل والفلاح. ويعتبر الباحث أن هذا القيد، وان كان يتمشى مع أسلوب انتخاب المجلس التشريعي ومع مقتضيات العدالة في حقبة الخمسينات من القرن العشرين إلا أنه ينسجم مع البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين، كما أنه قد تبين عدم جدواه في ضوء التجارب السابقة بالإضافة إلى أنه قد يفتح الباب أمام مطالبة فئات أخرى بالمعاملة بالمثل.

٢-٢- معوقات تمويلية

يواجه نظام الإدارة المحلية مجموعة من العقبات التمويلية الجوهرية من أهمها:

٢-٢-١- مركزية الإنفاق العام:

تسيطر الحكومة المركزية على جوانب الإنفاق العام، فطبقا لموازنة الدولة لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تقوم الحكومة المركزية والهيئات التابعة لها بإدارة استثمارات قيمتها سبعة أمثال ما تديره السلطات المحلية. وفي الباب الثاني للموازنة تدير السلطة المركزية ما يربو على ٧٨ مليار جنية من النفقات الجارية، في المقابل، لا يزيد ما تديره السلطات المحلية من النفقات الجارية عن ٢ مليار جنية فقط، أي بنسبة هامشية تقل عن ٢،٦%. (٤٢) ومما يضاعف تأثير المعوق السابق وصاية الحكومة المركزية على الموارد المحلية وذلك باستصدار تشريعات باستقطاع العديد من موارد الإدارة المحلية مثل التعديل الذي صدر في عام ١٩٨٨ الذي قيد سلطة المجالس المحلية في فرض الرسوم المحلية أو تعديلها وجعلها مشروطة بموافقة مجلس الوزراء.

ومما يكرس ظاهرة مركزية الإنفاق ضآلة موارد المحليات وعدم كفايتها لتغطية جوانب الإنفاق المتعددة حيث تصل الإعانة الحكومية إلى ما يزيد عن ٨٠% من إجمالي مواردها بالإضافة إلى أنه لا يمكن للمحليات رفع الرسوم المحصلة إلا بقرار من مجلس الوزراء. وتنصب التداعيات السلبية لتلك القاعدة على الوحدات المحلية ذات الإيراد المحدود، حيث تتباين إيرادات الوحدات المحلية ذات المستوى التنظيمي المتماثل تبعا للنشاط الاقتصادي والعوامل الديموجرافية الأخرى. وتؤدى العوامل السابقة مجتمعة إلى عدم استقلالية القرار المحلى وتبعيته بطريقة شبه مباشرة إلى الحكومة المركزية. (٤٣)



٢-٢-٢- عملية وضع الموازنات المحلية:

تعانى المحليات من وجود قصور في عملية وضع الموازنات المحلية حيث توضع الموازنات المحلية على أساس الموازنات السابقة بدون وجود تقويم اقتصادي مبنى على أسس موضوعية مما ينتج عنه وضع الوحدات المحلية تقديرات مبالغ فيها لمصروفاتها وإيراداتها. ومن المشكلات الأخرى في هذا السياق وجود عمليات الموازنة المزدوجة في المحليات حيث تتلقى مديريات الخدمات في المحليات موازناتها مباشرة من الوزارات التابعة لها وليس عن طريق وزارة المالية مما يضعف التوجه نحو اللامركزية الإدارية ويفضى إلى ازدواج جهود الموازنة في نظام الإدارة المحلية.

ومن أوجه القصور الظاهرة في تصميم الموازنات المحلية الفصل التام بين الموارد التي حصلتها المحليات والمصروفات المخصصة لتلك المحليات مما يضعف مرونة استخدام تلك الموارد حيث أنه من أساسيات وضع الموازنات توازن الموارد والمصروفات. ويفتح ذلك الطريق إلى سوء استخدام الموارد المتاحة، وعدم تخصيص نسبة من تلك الموارد إلى المصروفات لتنمية الموارد يؤدى في النهاية إلى عدم ترشيد المصروفات.

ومن مشكلات تصميم الموازنة المحلية وجود خلل في عناصر الموازنة المحلية ويكشف تحليل موازنات الإدارة المحلية عن خلل كبير في التوازن بين أبواب الموازنة الثلاثة حيث يستأثر الباب الأول (الأجور والمكافآت) بما يقرب من ٨٤% من إجمالي المصروفات المحلية بزيادة سنوية ٢١%. في المقابل تقل نسبة الإنفاق على الباب الثالث (الاستثمارات) عن ١١% في ١٩٩٥ من مجموع الإنفاق والذي انخفض بنسبة ٧٥% عنه في ١٩٧٨ مما يعطى مؤشرا مستقبليا خطيرا. (٤٤) وتمتد وصاية الحكومة المركزية على المحليات في إعدادها لمشروع الموازنة المحلية، حيث تعتبرها الدولة جزء من الموازنة العامة للدولة، ويتم تصعيد الموازنة المحلية إلى الأمانة العامة للإدارة المحلية والتي ترفعها بدورها إلى وزارتي المالية والتخطيط ثم إلى مجلس الشعب للتصديق عليها- كما تم تفصيله في الجزء الخاص بالموازنة المحلية في هذه الدراسة- وتمتد الوصاية المركزية في تقييد الصرف بين بنود الموازنة المحلية إلا بإذن خاص من الحكومة المركزية. (٤٥)

٢-٢-٣- موارد المحليات وفعالية إدارتها:

تتميز الموازنات المحلية بالاعتماد شبه الكامل على الإعانات والتحويلات المركزية والذي يخلق تبعية في الهياكل التمويلية المحلية للحكومة المركزية، مما يخل بمبدأ اللامركزية التمويلية للمحليات بالإضافة إلى إضعاف قدرة المحليات على خلق موارد محلية غير تقليدية. وقد تنشأ تلك المشكلة من الافتراضات التي قد يعتقد فيها مؤيدو المركزية أن قدرة الأجهزة المحلية محدودة في تعبئة الموارد مما يستدعى وجود حكومة مركزية قوية تقوم بتلك المهمة لاعتبارات اقتصاديات الحجم.

ومن المشكلات الأخرى في هذا المجال الاعتماد في إيرادات المحليات على مصادر غير مرنة مثل الضرائب على الأراضي الزراعية والتي تحتسب طبقا للقيمة الإيجارية للأراضي الزراعية على أن تتم إعادة تقويم القيمة الإيجارية كل خمس سنوات، بعد أن كانت تتم كل عشر سنوات قبل عام ١٩٩٠، وهى تعتبر أيضا مدة طويلة لوجود معدلات تضخم عالية مما يؤدى إلى ضعف الحصيلة الضريبية. والمشكلة الثانية في الضرائب على الأراضي الزراعية هي تفتت الملكية وتعقد عملية جمع الضرائب على المساحات المحدودة من الأراضي. (٤٦) لذا من الضروري أن تعتمد المحليات على ضرائب أكثر مرونة تعطى عائدا أكبر من العائد المحدود للضرائب على الممتلكات. وفى المقابل، يعتمد السواد الأعظم من الدول، بما فيها الدول الفيدرالية. على الحكومة المركزية لتحصيل الضرائب ذات الحصيلة المرتفعة مثل الضرائب على الدخل لكفاءة اقتصاديات التحصيل المركزية.

ومن المشكلات المتعلقة بالموارد المحلية التفرقة والتمايز بين المحافظات في سماح مجلس الوزراء لبعضها مثل الإسكندرية وقنا بفرض رسوم محلية لتنمية مواردها الذاتية، وفى المقابل لم يسمح المجلس للمحافظات الأخرى بفرض أي رسوم محلية مما أثر سلبا على التنمية المحلية لتلك المحافظات. من هذا المنطلق يثور تساؤل حول مدى تحقق مبدأ المساواة بين المواطنين في المحافظات المختلفة داخل دولة بسيطة وموحدة. (٤٧)

ومن الظواهر المحيرة في الإدارة المحلية المصرية وجود التناقض بين قلة المخصصات المركزية للمحليات وبين وجود ظاهرة عدم إنفاق جزء كبير من المخصصات المركزية أو المعونات الأجنبية. ومن الأسباب التي يسوقها المحللون لتلك الظاهرة أن بنود مخصصات الباب الثالث من مشروعات استثمارية لا يتم إنفاقها كما هو مخطط لضعف



إدارة المشروعات والإدارة المالية، وقلة عدد شركات المقاولات القادرة على تنفيذ تلك المشروعات الضخمة بكفاءة وفاعلية، ومحدودية الوقت بين الموافقة على صرف المخصصات وجداول التنفيذ، وتعقد الإجراءات للموافقة وصرف الاعتمادات، وتعدد جهات الرقابة والتفتيش على المشروعات مما يتطلب الاستجابة لعدد كبير من الاعتبارات التي قد تكون متناقضة في الأولويات والتوجه.

ويعتبر صندوق الخدمات والتنمية المحلى أكبر مصادر الدخل مرونة في المحليات، إلا أن سوء استخدام بعض المحافظات لأمواله في غير أغراضها الأصلية، بناء على تقارير من الجهاز المركزي للمحاسبات وتوصية بالرقابة على صرف مخصصاته، مثل استخدامه في المجاملات الاجتماعية في إعلانات التهنئة والمواساة أدى إلى وضعه تحت رقابة الوزير المختص بالإدارة المحلية طبقا للقرار الوزاري رقم ١٢٥١ لعام ١٩٨٨. (٤٨) وتعتمد فعالية استغلال أموال صندوق الخدمات والتنمية المحلى على أوجه إنفاق الأموال سواء كانت على مشروعات إنتاجية مدرة للدخل أو على أوجه إنفاق قصيرة الأجل مثل تغطية النقص في الأدوية أو تمويل شراء سيارات للمحافظة، وهذا يعتمد على توجهات محافظ الإقليم وأولويات سياساته ورؤيته الشخصية التي يتبعها للتعامل مع هذا المصدر.

ومن المشكلات الخاصة بترشيد إدارة موارد ومصروفات الموارد المحلية عدم ربط المنح والتحويلات المركزية بمؤشرات للجهود الذاتية في تحصيل الموارد المحلية، أي أن الحكومة المركزية لا تعطى أي حافز للمحافظة التي تجتهد في تحصيل موارد ذاتية، بل قد يحدث العكس بتحويل المخصصات من المحافظات ذات الكفاءة في تنمية الموارد المحلية إلى المحافظات التي يوجد بها أكبر عجز لفشلها في تحصيل موارد محلية كافية. أي أنه يجب أن تكون هناك علاقة مباشرة بين الكفاءة الإدارية المحلية في تحصيل الضرائب وحجم المعونات الحكومية وتنمية المصادر الضريبية. وتعتبر تنمية الموارد الضريبية المحلية من الأولويات التي يجب أن تأخذها المحليات في الاعتبار حيث أن مساعدة ممولي المحليات تعتبر من أساليب الاستثمار المتوسط والطويل المدى لضمان تقوية الاقتصاد المحلى من جهة وتعظيم الحصيلة الضريبية في المدى المتوسط والطويل. ويؤدى ذلك إلى زيادة اعتماد المحليات على المخصصات المركزية وقتل روح المبادأة لدى المحليات.

<u>٢-٣- المعوقات البيروقراطية</u>

من أهم هذه المعوقات:

<u>٢-٣-١- انعدام التوازن بين السلطات والمسؤوليات:</u>

يتسم نظام الإدارة المحلية في مصر بعدم توازن سلطات ومسئوليات المحافظين حيث يعتبر المحافظ على رأس السلطة التنفيذية المحلية وممثلا للحكومة المركزية في المحافظة ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى مرافق الإنتاج والخدمات بالمحافظة. في المقابل لا تتوافر للمحافظ السلطات اللازمة لتنفيذ العديد الوظائف الرئيسة لعدم وجود سلطات على الهيئات العامة أو بعض الخدمات العامة مثل الاتصالات أو الري أو الطرق الرئيسة، أو الأراضي الزراعية أو الترخيص ببناء المستشفيات أو المدارس لأن تلك الوظائف تدخل في اختصاص الوزارات المركزية. (٤٩) والسبب في ظهور المشكلة السابقة أن العلاقة بين الوحدات المحلية وأفرع الخدمات استشارية وغير رسمية مما يؤدى إلى عدم وجود مسؤولية مباشرة لتنفيذ الأعمال بالإضافة إلى انتفاء مبدأ المساءلة لأفرع الخدمات من جانب الوحدات المحلية. وعدم وجود عنصر المساءلة الشعبية للمسئولين التنفيذيين المحليين هو نتيجة لاعتبار الموظفين المحليين تابعين للوزارات المركزية أكثر من تبعيتهم للمحليات مما يضعف ولاءهم المحليات. (٥٠)

بالإضافة إلى ما سبق، يحمل المحافظون بالعديد من المسؤوليات في نطاق محافظاتهم رغم أن العديد من تلك المسؤوليات لا يتضمنها قانون الإدارة المحلية مثل المهام المتصلة بالاستثمار والمناطق الصناعية والتنمية البشرية والزيادة السكانية ومحو الأمية. وبأسلوب آخر، وكما ينكره أحد المحافظين الحاليين، أن المحافظين لا يعملون من خلال القوانين ولكن من خلال تعليمات رئيس مجلس الوزراء أو من مجلس المحافظين والتي ينتابها الاختلاف أو الاضطراب أو الإلغاء في العديد من الظروف. (٥١) البعد الثالث في هذا المجال أن ثنائية نظام الإشراف على الخدمات العامة (إداري من جهة المحافظة وفني من جهة الوزارات المركزية) تؤدى إلى ارتباك وغموض العمل مما يفضى بدوره إلى صراع بين المحافظين والوزارات. ويوضح الواقع العملي أنه نادرا ما يحاول المحافظون التدخل في أعمال المديريات التخصصية مثل الصحة ويتركونها لإشراف الوزارات المركزية.

<u>٢-٣-٢- سوء التقسيم الإداري للوحدات المحلية:</u>

أدى عدم توفر معايير تحديد الحجم الأمثل للوحدات المحلية مثل العوامل الديموجرافية والبناء الاجتماعي والموارد المالية والبشرية إلى عدم التكامل الاقتصادي داخل



الوحدات المحلية. (٥٢) وأدى ذلك أيضا إلى عدم التماثل بين المستوى الواحد من الوحدات المحلية وعشوائية إنشائها وتعديلها لقيامه على أسس غير موضوعية. ومن العواقب المترتبة على ذلك أيضا ظهور تشوهات في الهياكل التنظيمية وخلل في أداء وظائف الوحدات المختلفة.

من الصور الأخرى لسوء التقسيم الإداري تعدد المستويات الإدارية للوحدات المحلية بوجود تقسيم خماسي لها (المحافظات – المدن – الأحياء – المراكز – القرى) مما يؤدى إلى صعوبة التنسيق فيما بينها وتضارب الاختصاصات وتمييع المسؤوليات. (٥٣)

٢-٣-٣- ضعف التعاون والتنسيق بين المجالس المحلية:

تتسم العلاقة بين المجلسين الشعبي والتنفيذي بالغموض من حيث تمثيل الوحدة المحلية فرئيس المجلس الشعبي يمثل المجلس الذي يرأسه، بينما يمثل رئيس المجلس التنفيذي الوحدة المحلية. (٥٤) يؤدى ذلك الغموض إلى عدم التنسيق وازدواج في العمل بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية وخلق فجوة بين المجلسين تؤثر سلبا على فعالية الأداء التنفيذي والرقابي لهما مما يستلزم الدمج بين المجلسين لضمان التنسيق فيما بينهما.

٢-٣-٤- عدم الالتزام بمبدأ وحدة الأمر وتعدد مراكز اتخاذ القرار:

تتأثر القرارات الإدارية في الأجهزة والمؤسسات المحلية بتعدد وتعدد مصادر السلطة وكبر نطاق الإشراف للوظائف القيادية كنتيجة للمركزية الإدارية. ولا يقتصر مفهوم نطاق الإشراف في الإدارة المحلية في مصر على عدد المرؤوسين المباشرين كالمفهوم الإداري له بل يمتد إلى المرؤوسين غير المباشرين (علاقات العمل)، أي أنه كلما زاد عدد المرؤوسين المباشرين بدالة حسابية تزيد علاقات العمل (المرؤوسين غير المباشرين) بدالة هندسية. ورغم ما يفرزه أسلوب التقسيم الوظيفي في كل مستوى إداري من مزايا التخصص إلا أن ذلك يخلق في المحليات تشرذما وظيفيا في وحدات متخصصة تتنافس فيما بينها وتتستر وراء مصالح ضيقة مضحية بالأهداف والمصالح العامة للمنطقة المحلية. أما عند تحديد نطاق الإشراف للمحافظ فيجب النظر ليس إلى عدد علاقات العمل بل لمعدل تكرار وكثافة علاقات العمل الحقيقية مع الآخرين. وتؤثر علاقات العمل الكثيفة للمحافظ سلبا على أداءه لوظائفه الرئيسة من تخطيط ومتابعة التنفيذ. وفى العادة يشرف المحافظ على ثمانية عشر مديرا للأنشطة العامة كحد أدنى بالإضافة إلى ما يقرب من عشرة مديرين إدارة داخل ديوان المحافظة ويتطلب عمله الاتصال بهم جميعا بصورة يومية. وفى بعض الأحيان يفوض بعض المحافظين جزءا من سلطاتهم إلى السكرتير العام للمحافظة الذي يكون بدوره مثقلا بمهام عديدة مما يجعلهم يطالبون بإنشاء وظيفة مساعد محافظ. (٥٥)

ومن المشكلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بهذا المجال قيام رئيس المركز بوظيفتي رئيس المركز ورئيس المدينة التابعة لهذا المركز مما يجعله مثقلا بالمسؤوليات على نحو يؤثر سلبا على فاعليته وكفاءته الإدارية. لهذا يجب الفصل بين الوظيفتين واختصاص كل من الوحدة المحلية للمركز والمدينة برئيس وهيكل تنظيمي مستقل. (٥٦)

٢-٣-٥- ضعف التنسيق الرأسي والأفقي بين المستوى المركزي والمحلي:

لا يوجد نمط موحد يستخدم في الاتصال بين المستوى المركزي المتمثل في الوزارات المركزية والهيئات العامة من ناحية والوحدات الإدارية الدنيا في المحليات من ناحية أخرى حيث تتباين أنماط الاتصال من وزارة لأخرى حسب درجة اللامركزية التي تتبناها كل وزارة. وتتحكم الاعتبارات السياسية في درجة تفويض السلطة من الوزراء إلى المستويات الأدنى في المحليات وترتبط بمفهوم كل وزير للمسئولية الملقاة على عاتقه من قبل مؤسسة الرئاسة، فكلما أحس بهذه المسئولية الشخصية، كلما تردد في تفويض سلطاته حتى لا يسمح بأي انحراف عن السياسات المركزية. وتنتج عن ذلك مركزية عالية في صناعة واتخاذ القرارات، حتى القرارات التشغيلية منها. من ناحية أخرى يؤدى ضعف التنسيق الأفقي بين الوزارات على مستوى المحافظات والمراكز إلى ضعف التكامل بين أنشطتها على المستويات المحلية مما ينتج عنة ازدواج في الجهود وضعف الإنتاجية.

ومن نتائج ضعف التنسيق بين الجهات المركزية وطبقا للدستور وقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ المعدل واللوائح التنفيذية له وقرارات مجلس الوزراء تعدد الجهات المنوط بها الرقابة على أجهزة ومؤسسات الإدارة المحلية وتضارب توصياتها مما يؤدى إلى بطء الأداء وتعطيل العمل.

٢-٣-٦- تغلب الطابع الفني للنظام على حساب اعتبارات التنمية:

رغم وجود سياسة عامة وتوجهات استراتيجية للدولة باعتبار نظام الإدارة المحلية قاطرة التنمية في مصر، وبناء



علبه تغير مسمى وزارة الإدارة المحلية إلى وزارة التنمية المحليه، يعتمد النظام البيروقراطي المحلى على الالتزام بالقواعد واللوائح أكثر من كونه نظاما إداريا يركز على حل المشكلات المحلية وتحقيق أهداف الإدارة المحلية.

٢-٣-٧- عدم الالتزام بالموضوعية في إدارة المحليات:

يظهر التباين الكبير في أسلوب تطبيق السياسات المركزية في المحافظات المختلفة اختلاف مستويات التأثير المحلى على التنفيذ المركزي للمشروعات من محافظة إلى أخرى. ويلاحظ بعض المحللين أن المحافظات القريبة من العاصمة يكون لها تأثير أكبر على السياسات العامة بالمقارنة بالمحافظات البعيدة عن مركز اتخاذ القرار، وقد يرجع ذلك إلى الصلات الشخصية بين بعض المحافظين ومراكز اتخاذ القرار المركزي. (٥٧) ومما يزيد من حجم المشكلة عدم تحديد ووضوح اختصاصات الوحدات المحلية، وكذلك غموض علاقة الوحدات المحلية بالحكومة المركزية أو بين المجالس المحلية، مما يؤدى بالتالي إلى اعتماد الممارسات المحلية على العلاقات الشحصية لرؤساء الهيئات المحلية مع الوزراء في الحكومة المركزية. (٥٨)

٢-٤- المعوقات الخاصة بإدارة الموارد البشرية

يمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

٤-٤-١- تأثير التوجهات الاشتراكية:

تعانى المحليات، مثل باقي أجهزة الدولة، من تأثر نسبة كبيرة من قياداتها بالتوجهات الاشتراكية والفكر المركزي حيث أن معظم رموز القيادات العليا الحكومية مارسوا العمل العام في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إبان هيمنة الفكر الاشتراكي والتخطيط الشامل مما أدى إلى تحيزهم للمركزية الإدارية.

٢-٤-٢- الولاء المزدوج:

من المشكلات المزمنة في مجال إدارة الموارد البشرية في المحليات وجود ظاهرة الولاء المزدوج للموظف المحلى حيث أن عددا كبيرا من موظفي المحليات مازالوا تابعين للوزارات الأم. ومما يعمق تلك المشكلة أن نسبة كبيرة من موظفي المحليات ليسوا من أبناء دائرة الوحدة المحلية. ومن المؤكد أن تلك الظاهرة تؤدى في النهاية إلى ضعف إنتاجية موظف المحليات. ويوجد بعد إداري آخر لظاهرة الولاء المزدوج ألا وهو تغلب الولاء الداخلي لبعض العاملين للمنظمة ككل التي يعملون بها حيث توفر لهم الرضا النفسي والوظيفي. وفي المقابل توجد مجموعة من العاملين بالمحليات الذين لهم ولاء لقطاع محدد من المنظمة أكثر من ولائهم للمنظمة ككل لارتباطهم بمستوى تعليمي أو تحصصي معين مما يجعلهم منعزلين عن باقي أقسام المنظمة. (٥٩)

٢-٤-٣- عدم التوازن بين المسؤوليات والسلطات:

يشكو المسؤولون في المستويات الإدارية المتوسطة والعليا من عدم توازن السلطات والمسؤوليات، أي وجود مسؤوليات عديدة يقابلها سلطات محدودة. ويتطلب عمل تلك المستويات التنسيق والتعاون مع المستويات الأعلى وهو أمر عير متاح حيث أن النظام الإداري غير مصمم لتوفير تلك المطالب.

٢-٤-٤- التحيز في المكافآت وفرص الترقي ضد المحليات:

من المشكلات الإدارية التي تقابل إدارة الموارد البشرية عدم قدرة المسؤولين على مكافأة الأداء المتميز لموظفي المحليات لأن الترقي مبنى على الأقدمية والعلاقات الشخصية بينما المكافآت تحكمها نظم مالية جامدة مما يؤدى إلى ضعف دوافع المبادأة والحماس لدى موظفي المحليات لزيادة الإنتاجية وتحسين الأداء.

٢-٤-٥- الافتقار إلى الموضوعية في إدارة الموارد البشرية:

من المشكلات المعقدة التي تواجه إدارة الموارد البشرية الحكومية في مصر بشكل عام والمحليات بشكل خاص البطالة المقنعة حيث تعتبر نسبة موظفي الدولة إلى عدد السكان في مصر من النسب المرتفعة بالمقاييس العالمية. في عام ١٩٥٢ كانت النسبة ١،٢% وقفزت إلى ثلاثة أمثالها في ١٩٧٠، وزادت إلى ٦،٨% في ١٩٩٠ . وطبقا لمفهوم الإنتاجية الحدية للعمالة فإن ذلك يسبب مشكلات في إدارة الموارد البشرية. ولا يمكن التعامل مع تلك المشكلات بمعزل عن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدستورية التي حتمت التزام الحكومة في عهود سابقة بتعيين خريجي الجامعات في الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات العامة بصرف النظر عن الاحتياج أو الخلفية العلمية والمهارية للخريجين. ورغم جهود القائمين على الإدارة المحلية في تطبيق مفاهيم اللامركزية المالية والإدارية المتضمنة في القانون رقم ٥٢ لعام ١٩٧٥ بإعادة توزيع العمالة على المحافظات مما أدى إلى تخفيض نسبة موظفي المحليات في القاهرة إلى العدد الإجمالي للموظفين من ٣٢،٣% في ١٩٦٩ إلى ٢٢،٨% في ١٩٨٨، فان أعداد موظفي



المحليات تعتبر عالية بكل المقاييس. (٦٠)

وأدى الاتجاه السائد للحكومة المركزية بالاستئثار بالكفاءات المتميزة بالعاملين وتكديسهم في دواوين الوزارات إلى سوء توزيع العاملين بين الحكومة المركزية والمحليات والنقص في الكوادر المدربة للعاملين في المحليات مما يؤثر سلبا على أدائها. (٦١)

ومن المشكلات الأخرى الخاصة بإدارة الموارد البشرية عدم وجود نظام متكامل لوصع توصيف وظيفي أو وجود معايير علمية لتقويم الأداء أو نظام لإحلال الموارد البشرية في المحليات. ولوجود عوائق اجتماعية وثقافية في عملية المواجهة بين الرئيس والمرؤوس لتقديم المعلومات المرتدة عن تقويم الأداء بهدف تحسينه، يتم توجيه المعلومات للرئيس الأعلى لاتخاذ الإجراءات اللازمة مما يخلق فجوة اتصال بين الطرفين ويفرغ عملية تقويم الأداء من فحواها. (٦٢)

ومن عوامل ضعف فعالية الإدارة المحلية ضعف القيادات لعدم ارتكاز عملية اختيارهم على أسس موضوعية أو معايير وضوابط محددة، بل تعتبر المحليات في بعض الأحيان أماكن لتأديب بعض الموظفين وإبعادهم عن مواقع اتخاذ القرار.

٢-٤-٦- ضيق الأفق في تحديد المصلحة المحلية:

يتعرض موظفو المحليات إلى ضغوط متزايدة من القيادات المحلية لتكييف السياسات المركزية لتحقيق مصالح محلية ضيقة قد لا تؤدى في المدى الطويل إلى تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية. ولتحليل تلك الظاهرة، يجب عدم فصل البيئة الإدارية عن البيئة الاجتماعية والسياسية في المحليات. فالعلاقات الرسمية بين الكيانات الإدارية تعدل من خلال العلاقات غير الرسمية المبنية على التأثير الفردي والجماعي المستقى من الشخصية ومكانة العائلة والعلاقات السياسية والقدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات. وقد حاول الرئيس الراحل السادات أن يعين المحافظين من المحافظة التي ينتمون إليها، ولكن ثبت فشل هذا التوجه لتعرض المحافظين لضغوط سياسية واجتماعية عديدة من الأهل والأصدقاء تحد من دورهم الحيادي كحكام للأقاليم هدفهم الأسمى المصلحة العامة. (٦٣) وفى ١٤ فبراير ٢٠٠٤ أصدر وزير التنمية المحلية قرارا بعدم تعيين القيادات المحلية في موطنها الأصلي مع مراعاة عدم شغل القيادات المحلية للمناصب أكثر من خمس سنوات للسبب المذكور عاليه.

٢-٤-٧- استئثار الإدارة المركزية بفرص التدريب:

تعانى المحليات من عدة مشكلات خاصة بتنمية مهارات الموارد البشرية الخاصة بها منها: ضعف وقلة البرامج التدريبية المخصصة لموظفيها، وعدم تصميمها للتعامل مع المشكلات الواقعية، وعدم انتظامها يؤدى إلى ظهور فجوة في المهارات والقدرات الضرورية مما يؤدى إلى ضعف القدرة على إدارة التنمية في المحليات، بالإضافة إلى ضعف الخبرات في الكوادر المحلية لإدارة برامج تنموية محلية. ويزيد من قسوة المشكلة السابقة عدم المساواة في المعاملة الوظيفية بين العاملين في المحليات والعاملين في المواقع المركزية من حيث الحوافز المادية وفرص النمو الوظيفي يؤدى إلى ضعف الحافز للإجادة والتطوير الذاتي. ويؤدى ذلك إلى تشكك معظم القيادات المركزية في قدرة الجهاز الإداري المحلى على أداء الوظائف العامة وبالتالي مقاومتهم لتفويض السلطات إلى المحليات. ومن نتائج ما سبق ضعف مشاركة المستويات الإدارية الأدنى في عملية وضع الأهداف، وإلزامهم بالتنفيذ الحرفي لخطط لم يقدم لها شرحا كافيا مما يؤدى إلى ضعف التزامهم بالخطط والأهداف وشعورهم بالدونية وتميز سلوكهم واتجاهاتهم بالسلبية.

٢-٥- معوقات خاصة بالمشاركة الشعبية والتفاعل مع البيئة المحيطة

ترتبط سياسات الدولة بالتنمية البشرية على وجه الخصوص لتحقيق التنمية بالمشاركة لأن المواطن هو الطرف الأصيل في صنع وتلقى عوائد ونواتج التنمية. (٦٤)

٢-٥-١- العوائق الثقافية للمشاركة الشعبية:

وجود إرث تاريخي سياسي وثقافي من النظم السياسية، التي اعتادت على فرض القرارات على الشعب بدون مشاركة من المواطنين، لا يشجع المواطنين على المشاركة الشعبية. وأفرز هذا التراث فجوة عميقة في التواصل بين المواطنين والسلطات والهيئات المحلية التي لم تبذل أي جهود لسد تلك الفجوة. وأدت تلك العوائق الثقافية إلى تدنى نسبة الإقبال على ترشيح المواطنين لأنفسهم أو على المشاركة بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المحلية مما أدى إلى وجود العديد من الدوائر التي فاز بها الحزب الحاكم بالتزكية ووصول نسبة الإقبال إلى ٢٠% من جملة المقيدين في الجداول الانتخابية في انتخابات ١٩٩٧. (٦٥)

٢-٥-٢- عدم وجود آليات واضحة وفعالة للمشاركة:

عدم الاهتمام بخلق آليات واضحة للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار خاصة في مجالات حيوية مثل المشاركة في وضع الموازنة السنوية للمحليات. ومن المتعارف عليه أن فعالية المؤسسات المحلية في إدارة التنمية المحلية وأداء



الخدمات العامة مرهونة بقدرتها على التفاعل بنجاح مع البيئة المحلية المباشرة أو ما يعرف بايكولوجيا النظام المحلى والتي تعتبر جزءا من النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الوطني. (٦٦) وتفتقد الإدارة المحلية في مصر ديناميكية التفاعل مع البيئة المحلية والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويرجع الباحث ذلك إلى إغفال وضع الياب وأسس مؤسسية التفاعل بالإضافة إلى هيمنة المفاهيم البيروقراطية الجامدة للقائمين على المسئولين من مختلف المستويات في الإدارة المحلية. ويعتقد بعض المحللين أن من أسباب فشل العديد من السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاهل دور المؤسسات المحلية والمتطلبات الإدارية الضرورية لتطبيق تلك السياسات. (٦٧)

٢-٥-٣- ضعف الوعي الشعبي ومستوى التعليم:

تعانى بيئة الإدارة المحلية من ضعف الوعي الشعبي بمجالات المشاركة الشعبية المباشرة وغير المباشرة نتيجة لانعزال البيروقراطية المحلية واهتمامها بهدف أسمى هو إبقاء الوضع كما هو عليه، بالإضافة إلى لضعف المستوى التعليمي وغياب البعد الثقافي للمشاركة. بالإضافة إلى ما سبق يرى معظم المواطنين في الريف المصري أن الخدمات المقدمة من الحكومة المركزية هي خدمات عامة لهم الحق في استغلالها أكثر منها خدمات يجب أن يساهموا في إنشائها ويكونون مسئولين عن المحافظة عليها. هذا الشكل من ضعف الوعي العام بمفهوم المواطنة يؤدى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة المجتمعية في إنشاء وصيانة البنية التحتية للخدمات العامة. (٦٨)

الإصلاح الإداري الشامل

مفهوم الإصلاح الإداري الشامل هو وضع نظام متكامل ومتوازن مصمم على أن تكون داخله آليات مرنة لضمان إصلاح أي خلل يظهر في أي مرحلة من مراحل تشغيل النظام، وبدون أي تدخل فوقى. (٦٩)

ويقوم مفهوم الإصلاح الإداري الشامل على الدمج التكاملي بين أربعة أساليب للإصلاح الإداري وهي:

١- الإصلاح التنظيمي:

ويتم تبعا لهذا الأسلوب إصلاح قطاع واحد أو منظمة واحدة عن طريق إدخال مفهوم البناء المؤسسي أو بإدخال تقنيات لتحسين النظم الإدارية. ويتم إدخال تلك التعديلات عن طريق أساليب التطوير المؤسسي أو برامج تدريبية إدارية.

٢- إصلاح الخدمة المدنية:

ويتم التركيز تبعا لهذا الأسلوب على نظام الخدمة المدنية بأكمله عن طريق تغييرات هيكلية تنظيمية أو قواعد وسياسات العمل في التمويل وإدارة الموارد البشرية وتقنيات العمل لضمان التنسيق بين النظم المحلية والمركزية.

٣- تحسين تقديم الخدمة:

ويهدف هذا الأسلوب على رفع مستوى حساسية واستجابة المنظمات المحلية لمطالبات المستفيدين، وبذلك يركز الإصلاح في هذه الحالة على توفر وتوزيع وجودة السلع والخدمات المقدمة إلى المستفيدين. ويتم الإصلاح بإعادة هيكلة المنظمات المحلية بشكل يضمن تحقيق الهدف الأسمى لها وكذلك ضمان وجود المساءلة الشعبية للمسئولين المحليين.

٤- الإصلاح الهيكلي:

يمتد نطاق تأثير هذا الأسلوب إلى آفاق أوسع في الإصلاح بإدخال مفاهيم اللامركزية وتنمية الإدارة المحلية ومفاهيم الديمقراطية وإنشاء آليات للمشاركة الشعبية على النطاق الوطني.

ويرى الباحث أن إصلاح نظام الإدارة المحلية في مصر يجب أن يشمل الأساليب الأربعة للإصلاح لأنهم يشكلون مجتمعين مدخلا متكاملا للإصلاح، طبقا للظروف الواقعية لنظام الإدارة المحلية المصري الحالي. وكما ذكر مسبقا أن نجاح أي نظام للإدارة المحلية يعتمد على تقبل الشعب له ليعكس الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويسمح بالمشاركة الشعبية التي تعتبر ضمانة لنجاح أي نظام للإدارة المحلية. لذا يرى الباحث أن اجتهادات الخبراء والباحثين في مجال إصلاح نظام الإدارة المحلية أن تكون مجرد الخطوة الأولى بتقديم نموذج مقترح لإدارة النظام على أن يطرح على جهات البحث والدراسة مثل المجالس القومية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئات البحثية المتخصصة لاستطلاع الرأي وتعميقه قبل تقديمه إلى مجلس الشعب كمشروع قانون جديد للإدارة المحلية.

٢-٦- المقترحات الخاصة بإصلاح المدخلات

مقترحات إصلاح السياسات والهيئات الإدارية المحلية

٢-٦-١- نقل السلطات التنفيذية من الحكومة المركزية إلى المحليات:

المطالبة بأن ينص الدستور في أحد بنوده على وجود سلطات أصيلة للإدارة المحلية ووضع إطار زمني وآليات لنقل السلطة إليها، وحذف عبارة "يكفل القانون نقل السلطة



إليها تدريجيا" من المادة رقم ١٦٢ من الدستور المصري، والتي بسبب الصياغة الفضفاضة لها لم يتم نقل السلطة إلى المجالس المحلية منذ أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما.

٢-٦-٢- تعديل عدد وتشكيل المجالس المحلية:

دمج المجلسين الشعبي والتنفيذي في مجلس واحد لضمان فعالية التنسيق بين الأنشطة وضمان المساءلة الشعبية الفعالة للأجهزة المحلية، ويشكل على النحو التالي:

- العنصر الأول: أعضاء منتخبون ويكون لهم الأكثرية العددية ومنهم وكيل المجلس.
- العنصر الثاني: هم أعضاء مختارون بحكم وظائفهم التنفيذية والفنية
- العنصر الثالث: أعضاء مختارون يمثلون جميع فئات المجتمع يمثلون الأنشطة الاقتصادية والجمعيات التطوعية والدينية. (٧٠) ويأخذ الكيان الإداري الجديد اختصاصات كل من المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي بعد إعادة صياغتها.

أما بالنسبة لتشكيل المجالس فتوصي هذه الدراسة بإلغاء شرط أن يكون نصف عدد أعضاء المجالس المحلية على الأقل من العمال والفلاحين.

٢-٦-٣- سن قانون جديد لنظام الإدارة المحلية:

تتطلب المصلحة العامة سن قانون متكامل جديد للإدارة المحلية يراعى الإصلاحات المقترحة ومنها الاعتراف بوحدات الإدارة المحلية بأنها جزء من نظام مستقل للإدارة المحلية، وذلك بإلغاء القانون رقم ١٤٥ لعام ١٩٨٨.

-إعادة تفعيل المجلس الأعلى للإدارة المحلية حيث أن دوره محوري في الإصلاح ورسم سياسات عامة للمحليات تضمن التنسيق بين المحافظات المختلفة.

٢-٦-٤- المرونة في التقسيمات الإدارية للوحدات الإدارية المحلية:

تتطلب دواعي التنمية الاقتصادية والاجتماعية إعادة النظر في التقسيمات الإدارية الحالية والتي تنقصها مرونة الاستجابة للمتغيرات البيئية المتسارعة التوسع في إتباع نظام المدن أو الوحدات ذات الطبيعة الخاصة وإعادة النظر في قانون المدن ذات الطابع الخاص. ويتطلب ذلك أيضا إفراد القاهرة الكبرى بقانون جديد على غرار التجربة البريطانية يراعى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخاصة والمتفردة لهذه المنطقة. (٧١)

مقترحات إصلاح الهيكل التنظيمي:

٢-٦-٥- إعادة التقسيم الإداري والبناء التنظيمي لنظام الإدارة المحلية:

إعادة النظر في التقسيمات الإدارية والبناء التنظيمي لنظام الإدارة المحلية ومراعاة الكثافة السكانية ونوعية النشاط الاقتصادي الغالب حيث أن تقسيم المحافظات طوليا على ضفاف النيل قد ضاعف من تمسك المواطنين بالحياة والسكن في الوادي القديم. ويقترح أن يتم التقسيم الإداري للجمهورية ليشمل ثلاثة مستويات فقط هي: المحافظة — المدينة (أو الأحياء في المدن الكبيرة) — القرية ، بدلا من التقسيم الخماسي القائم.

٢-٦-٦- تبعية الخدمات العامة إلى الوحدات المحلية:

يجب أن تكون العلاقات الرسمية الرأسية هي أساس العلاقة بين الوحدات المحلية وأفرع الخدمات التي تعمل في نطاقها وذلك يتحقق بنقل التبعية الإدارية لأفرع الخدمات إلى الوحدات المحلية من الهيئات العامة وبعض الوزارات المركزية. ويتم تطبيق المفهوم السابق على النحو التالي:

- منح المحافظ سلطة الإشراف على كل ما يجرى في المحافظة بصرف النظر عن الجهة المنفذة سواء كانت قومية أو محلية.
- يتولى رئيس الوحدة المحلية مسئولية التخطيط والتنسيق والتوجيه والرقابة على أعمال إدارات الخدمات بدائرة الوحدة المحلية.
- يكون رئيس الوحدة المحلية هو الرئيس الأعلى لجميع العاملين الذين نقلت تبعيتهم الإدارية للوحدة المحلية. (٧٢)

- الحد من وصاية الوزارات على مديريات الخدمات من خلال الإجراءات التالية:

- نقل الموازنة الاستثمارية لمديريات الخدمات من ديوان الوزارة إلى المحافظات.
- نقل درجتي مدير المديرية ووكيل المديرية من ديوان الوزارة إلى المحافظات.
- تخصيص موازنة مستقلة لكل وحدة محلية تشمل جميع أوجه النشاط.

من المنطلق السابق، وتطبيقا لمفاهيم اللامركزية الإدارية على الوحدات القاعدية، تقترح هذه الدراسة إنشاء وحدة مرافق لكل قرية على أن تدار بالأسلوب التالي:

- تتولى وحدات المرافق أعمال التنظيم والمرافق داخل القرية.



- يتولى رئيس الوحدة المحلية للقرية القيام بأعمال التنسيق والتوصية والتوجيه والرقابة على أعمال وحدات المرافق وكذلك أعمال أفرع إدارة الخدمات بالوحدة المحلية.
- يعتبر رئيس الوحدة المحلية للقرية، والذي سيكون منتخبا انتخابا مباشرا من الشعب، الرئيس الأعلى للعاملين في نطاق الوحدة المحلية للقرية ممن نقلت تبعيتهم الإدارية للوحدة المحلية. (٧٣)

مقترحات إصلاح إدارة الموارد البشرية

٢-٦-٧- استقلالية نظم إدارة الموارد البشرية في المحليات:

يقترح بناء نظام مستقل لإدارة الموارد البشرية في كل محافظة في إطار سياسة عامة وطنية لإدارة الموارد البشرية في المحليات يتبناها المجلس الأعلى للإدارة المحلية. ويتم بناء على ذلك إعادة تنظيم الوزارات في ضوء نقل بعض اختصاصاتها وموظفيها إلى المحليات نقلا نهائيا تطبيقا للقانون الجديد. (٧٤)

٢-٦-٨- التوصيف العلمي للوظائف:

يجب وضع نظام للتوصيف الوظيفي لكل وظيفة طبقا للهيكل الإداري والتنظيمي يتمشى مع سلطات ومسئوليات كل وظيفة ويضمن التوازن فيما بينها. ويؤدى وضع توصيف وظيفي لوظائف الإدارة المحلية إلى تحديد السلطات والمسئوليات، وتفعيل عنصر المساءلة، وتفادى ازدواج المهام، وتقييم الأداء بناء على معايير علمية.

٢-٦--٩- المساواة بين العاملين في المحليات وفي الحكومة المركزية:

المساواة في المعاملة الوظيفية بين العاملين في المحليات والعاملين في الجهات المركزية والهيئات العامة من حيث المزايا المالية وإقرار الحوافز المناسبة لطبيعة العمل، بالإضافة إلى ذلك إفساح فرص الترقي الوظيفي للعاملين بالمحليات مثل نظرائهم في الوزارات والهيئات العامة. ويؤدى ذلك إلى زيادة الدافعية لدى الموارد البشرية في المحليات والى عدم سعيهم إلى الهروب من العمل في المحليات والانتقال إلى الحكومة المركزية.

٢-٦-١٠- تطوير مهارات الموارد البشرية:

عمل برنامج وطني لدراسة الاحتياجات التدريبية لكل وحدة محلية على كل المستويات التنظيمية بمقارنة الوظائف والتكليفات للمحليات، مع التوصيف الوظيفي لكل وظيفة، مع المهارات والقدرات الإدارية الواقعية لموظفيها. وتصبح تلك نواة لقاعدة بيانات يتحدد في ضوئها أساليب تطوير الأداء من برامج تدريبية منتظمة وأساليب تطوير أخرى. ولتفعيل البرنامج القومي يجب زيادة دور معهد تدريب المحليات، والنص على التدريب قبل التعيين في المناصب خاصة المناصب الرئيسة على كل المستويات، وينعكس ذلك على رفع مهارات وقدرات الموارد البشرية وكفاءتها وبالتالي على معدلات الإنجاز.

٢-٦-١١- التعاقد لشغل الوظائف المحلية:

يقترح تبنى نظام التعاقد في شغل الوظيفة المحلية لضمان المرونة سواء من ناحية المرتب أو الالتزامات الوظيفية ليكون عامل جذب للكفاءات النادرة التي تحتاجها المحليات لتطبيق الوظائف التنموية كمحور من محاور الإصلاح في المنظومة المحلية.

٢-٦-١٢- انتخاب القيادات المحلية:

من المشكلات المزمنة والتي تؤرق القائمين على الإدارة المحلية في مصر ضعف قيادات الوحدات الإدارية المحلية لوجود سياسة تعيين القيادات التنفيذية المحلية. لذلك يقترح الباحث اللجوء إلى انتخاب القيادات المحلية وبذلك يتم إفراز كوادر تتميز بالكفاءة والالتزام بحيث لا ترى التكليف بالقيادة مجرد وظيفة حكومية لتطبيق لوائح وقواعد إدارية، بل تعتبرها تكليف بتنمية المنطقة المحلية، وأن تكون المساءلة الشعبية في موضع أسمى من المساءلة الإدارية. ويتم ترشيح القيادات المحلية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقوم على الأسس التالية:

- الإعلان عن خلو وظائف رؤساء الوحدات المحلية التي تخلو من شاغليها لسبب أو لآخر.
- وضع معايير وضوابط يتم على أساسها التقدم لشغل الوظيفة مثل الخبرة والمؤهل والسن والقدرة على التعبئة الاجتماعية وتوجيه التغيير الاقتصادي، وممن لهم سمعة طيبة واحترام وتقدير أفراد المجتمع.

المرحلة الثانية :

يتم عقد انتخابات محلية لانتخاب المجلس المحلى وفى نفس الوقت لانتخاب القيادات التنفيذية المحلية على غرار ما يحدث في العديد من التجارب العالمية الناجحة في الإدارة المحلية والحكم المحلى.

وفي حال تعذر انتخاب القيادات المحلية بطريقة مباشرة، لاعتبارات قانونية أو لاعتبارات تنفيذية، فيقترح الباحث بديلا





آحر وهو إعطاء السلطة للمجالس المحلية الموحدة المنتخبة، طبقا للمقترحات الإصلاحية التي تقدمها هذه الدراسة، لاحتيار وتعيين الرؤساء التنفيذيين للوحدات المحلية لضمان تفعيل المساءلة الشعبية لرؤساء الوحدات المحلية.

مقترحات إصلاح هياكل التمويل المحلية

٢-٦-١٣- إعادة تصميم الموازنات المحلية:

- وجود موازنات محلية، تشمل إيرادات ومصروفات الكيان المحلى، في وثيقة منفصلة عن الموازنة العامة للدولة، حيث يعتبر التمويل بمثابة الأداة التنفيذية الفعالة لتطبيق اللامركزية على أرض الواقع لأنه لا وجود للامركزية حقيقية في ظل التبعية التمويلية الكاملة. ويجب أن توضع الموازنات المحلية في ضوء التوازن بين أولويات الحكومة المركزية التي تتمشى مع السياسات العامة للدولة وبين الاحتياجات المحلية، حيث تسيطر الأولويات المركزية على عملية الموازنة مع إغفال الاحتياجات المحلية.
- توضع الموازنات المحلية بناء على تقويمات اقتصادية واقعية على أسس علمية وليس بناء على متوسط الموازنات المحققة لسنوات سابقة. ويتحقق ذلك بتنمية مهارات القائمين على وضع الموازنات المحلية على الطرق العلمية لتقديرات الموازنة.
- إلغاء عمليات الموازنة الثنائية التي تنص على وجود موازنة منفصلة لمديريات الخدمات عن موازنات الوحدات المحلية والتي تضعف التوجهات اللامركزية للمحليات وتفرز ثنائية الولاء لموظفي المحليات بين الوزارات المركزية والسلطات المحلية.
- توازن مخصصات أبواب الموازنة المحلية (الأبواب من الأول للثالث) بحيث لا يستحوذ الباب الأول على معظم المخصصات مما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة المحلية، ويتم ذلك بزيادة مخصصات الباب الثاني والثالث في الموازنة المحلية بنقل إدارة الاستثمارات المحلية من وزارة التخطيط إلى المحليات، وبذلك يتم ضمان التوازن النسبي بين الأبواب الثلاثة للموازنات المحلية. ويجب في هذا المجال وضع معايير محددة لمخصصات بنود الباب الثاني (المصروفات الجارية) والباب الثالث (الاستثمارات الرأسمالية) حتى تكون المخصصات مبنية على أسس واضحة ومحددة. وإعطاء مرونة للمحليات في شكل نسب مئوية من بنود الباب الأول (المرتبات والمكافآت).

٢-٦-١٤- إعادة النظر في أسلوب توزيع المخصصات المركزية:

وضع معايير ديموجرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة ومحددة ومعلنة لتوزيع المخصصات المركزية على المحافظات لضمان التنمية المتوازنة بين أقاليم الدولة وتوزيع المنافع بصورة عادلة على المواطنين حتى لا تتدخل اعتبارات غير موضوعية في عملية توزيع تلك المخصصات المركزية، وكذلك وضع مقاييس لتقييم أداء المخصصات مثل نسبة الطلاب المتفوقين في كل مرحلة، أو معدل انتشار الأمراض، أو طول الطرق المرصوفة بمواصفات معينة. ووضع أهداف تنموية محددة وواضحة لاستغلال المخصصات المركزية ولها مدى زمني محدد يمكن تتبع نجاح المحليات في تحقيقها.

٢-٦-١٥- تنمية مصادر التمويل المحلية وتنويعها:

تنمية مصادر تمويل المحليات وتنمية الأوعية الضريبية غير المرنة عن طريق إعادة تقييم الضريبة على الأراضي الزراعية سنويا بدلا من النظام الحالي الذي يتم تقييمه كل خمسة أعوام. ويجب أيضا تنويع مصادر التمويل المحلية لتفادى مخاطر الاعتماد على مصدر واحد يخضع العائد منه للتقلبات الاقتصادية مما يؤثر سلبا على استمرارية برامج التنمية المحلية.

٢-٦-١٦- إعادة النظر في إجراءات الموازنة المحلية:

تقوم المديريات المالية في المحافظات بتوزيع منشور التعليمات مباشرة على الوحدات الإدارية للمحليات، بدلا من تسليمها للسكرتير العام للمحافظة مما يوفر الكثير من الوقت لتجهيز الموازنة وتوفير الأعباء الإدارية عن السكرتير العام للمحافظة. ومن الاقتراحات الأخرى في هذا المجال إفساح فترة زمنية أطول أمام الوحدات المحلية لوضع مقترح الموازنات وعرضها على المجتمع المحلى وعلى المجالس المحلية ومناقشتها باستفاضة.

٢-٧- المقترحات الخاصة بإصلاح وظائف الإدارة المحلية:

٢-٧-١- تحويل وظائف الإدارة المحلية من تنظيمية إلى تنموية:

مراجعة الوظائف الحالية للإدارة المحلية المصرية والتي هي في الغالب الأعم وظائف تنظيمية أكثر من كونها وظائف تنموية، مما أدى إلى ضعف مساهمة نظام الإدارة المحلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. لذا يجب وضع



أهداف استراتيجية لنظام الإدارة المحلية ويبنى على أساسها خطط بمستوياتها الطويلة والمتوسطة والقصيرة لتحقيق تلك الأهداف. بناء على تلك المنظومة من الخطط، يتم إعادة تصميم وظائف النظام بصورة تؤدى إلى تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو تحقيق التنمية المحلية. ويتم إعادة تصميم وظائف الإدارة المحلية بأن تصمم أنشطة نظام الإدارة المحلية علي شكل مشروعات متناسقة لها جدول زمني مرحلي يشمل المسئولين عن تنفيذ كل مرحلة من مراحل المشروع، على أن يبدأ الإصلاح بتجارب رائدة في محافظات معينة وتتم دراسة التجربة الأولية للاستفادة من نتائجها في التطبيق على المستوى الوطني. ومن البدائل التي يمكن تطبيقها لتفادى عائق عدم توفر اقتصاديات الحجم للمشروعات المحلية إنشاء مشروعات مشتركة consortia بين المجالس المحلية، أو دمج الوحدات المحلية التي تتشابه في اختصاصاتها وتتجانس مع بعضها، أو إنشاء هيئات مستقلة لتقديم خدمات عامة معينة. والهدف من الإتحادات هو دراسة المشاكل التي تخص الوحدات الأعضاء واقتراح الحلول المناسبة لها، وتبادل الآراء والخبرات والتجارب الناجحة للوحدات الأعضاء. (٧٥) ويتم تحقيق الأهداف التنموية عن طريق تفعيل لجنة التنمية المحلية على مستوى المحافظات لتنمية الاستثمار على أن تضم في عضويتها أعضاء المجالس المحلية، التي اقترحتها الدراسة، ومديري البنوك في المحافظات وممثلي غرفة التجارة في المحافظة، والنقابات والغرف الصناعية، وتنظيمات رجال الأعمال. (٧٦) وسيتم عرض نموذج تطبيقي لهذا المقترح تفصيليا في نهاية هذه الدراسة.

<u>٢-٧-٢- حصر الوظائف المركزية في المحليات:</u>

حصر الوظائف التي تؤديها الوحدات المحلية والتي تؤديها الوزارات والمصالح المركزية في المحليات لمنع ازدواج السلطات والمسؤوليات، ووضع لوائح لتفادى حدوث صراع حول السلطات في المستقبل.

٢-٨- المقترحات الخاصة بإصلاح الرقابة:

<u>٢-٨-١- حصر وتقليل جهات الرقابة المركزية:</u>

حصر الجهات التي لها حق مراقبة الوحدات المحلية، ودمجها في أقل عدد من المستويات الإدارية لمعاناة المحليات من تعدد جهات الرقابة وتضارب تعليمات تلك الجهات مما يشتت جهود المحليات بالإضافة إلى أن ذلك يعتبر انتهاكا لمبدأ وحدة الإشراف.

<u>٢-٨-٢- استخدام الموازنات المحلية كأداة للتقييم والرقابة:</u>

استخدام الموازنات المحلية كأحد أدوات التقييم والرقابة على أداء الأنشطة المحلية، بدلا من استخدامها فقط كأداة للتمويل. ولتحقيق هذا الهدف يجب تفعيل وحدة المعلومات في كل محافظة لإنشاء قواعد بيانات محدثة بانتظام عن كل الأنشطة والتسهيلات والموارد في المحليات لتستخدم في التخطيط والرقابة.

٢-٩- المقترحات الخاصة بإصلاح التفاعل مع بيئة النظام:

<u>٢-٩-١- وضع آلية للمشاركة الشعبية:</u>

العمل على إيجاد منهجية وآلية واضحة لتشجيع وتنشيط دور المواطنين من غير أعضاء المجالس الشعبية والتنفيذية في المشاركة بإيجابية في صنع قرار التنمية. والعمل على تسهيل الإجراءات التي تمكن أفراد الشعب من المشاركة في التعبير عن آرائهم ورغباتهم وصياغة قرار تنمية مجتمعاتهم وحل مشاكلهم. ويرجع العديد من خبراء الإدارة المحلية أن فشل العديد من المحاولات السابقة لإصلاح نظام الإدارة المحلية يرجع في الأساس إلى عدم وجود ديناميكية للتفاعل بين الجهاز الإداري للمحليات والبيئة المحيطة من جماعات المصالح والمواطنين، الذين ينظر إليهم على أنهم متلقي للخدمة وليسوا عملاء لهم حقوق يجب احترامها. (٧٧) وكخطوة مكملة يجب وضع النص القانوني الذي يضمن تنفيذ خطة المشاركة الشعبية التي تقرها الوحدات المحلية بفاعلية ومشاركة جميع العناصر في صياغة خطة التنمية المحلية.

<u>٢-٩-٢- تفعيل دور الأحزاب في حفز المشاركة الشعبية:</u>

مساهمة الأحزاب السياسية في إثراء العمل العام في نظام الإدارة المحلية عن طريق الوسائل التالية: (٧٨)

- استخدام الوسائل القانونية مثل حق اقتراح تعديل بعض أحكام قانون الإدارة المحلية، واقتراح تعديل بعض قوانين الضرائب والرسوم على نحو يوفر موارد مالية ذاتية للمحليات، وتقديم طلبات الإحاطة إلى الوزير المختص بالإدارة المحلية للوقوف على اتجاهات السياسة العامة المحلية والمعوقات التي تحد من انطلاقة نظام الإدارة المحلية، واللجوء إلى القضاء للطعن في القرارات المعيبة التي تصدرها أي من الهيئات المحلية.
- استخدام وسائل المشاركة الإيجابية مثل المشاركة في مناقشة مشروعات القوانين التي تطرحها الحكومة في هذا المجال، والمشاركة في اللجان النوعية المختصة التي



يحال إليها مشروعات القوانين، الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية والمحلية، وتبنى الأفكار الجديدة في شأن نظام الإدارة المحلية عن طريق إفراد مساحات خاصه بها للنشر في وسائل الإعلام الجماهيرية الخاصة بالأحزاب مثل الصحف الحزبية، وكذلك عقد مؤتمرات أو ندوات حزبية لمناقشة وبلورة تلك الأفكار الجديدة.

الخاتمة: تصور أولى لتعزيز القدرات التنموية لنظام الإدارة المحلية المصري:

يعتبر تعديل وظائف المطلبات أحد المحاور الرئيسة لعملية إصلاح نظام الإدارة المحلية من مجرد وظائف تنظيمية إلى وظائف تنموية في صورة مشروعات، لها مخرجات ونواتج محددة وتنفذ في إطار زمني محدد، تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الوطنية بشكل عام والتنمية الريفية على وجه الخصوص ولتفعيل هذا المقصد، حاول الباحث تطبيق المقترحات الإصلاحية في هذه الدراسة على أحد الخطط التي طرحت في النصف الأول من التسعينيات من قبل مشروع التنمية المحلية الثاني بمشاركة الأمانة العامة لوزارة التنمية المحلية للخروج بنموذج قابل للتنفيذ للتخطيط لمشروعات التنمية المحلية.

ويتكون برنامج عملية التخطيط للمشروعات التنموية من خمسة مراحل على النحو التالي: (٧٩)

صياغة الأهداف والسياسات

تقوم لجنة التنمية المحلية في كل محافظة، التي يقترح أن يرأسها المحافظ وعضوية السكرتير العام والسكرتير العام المساعد ومديري المديريات الفنية ومديري إدارات التنمية والتخطيط بالمحافظة، بالمهام التالية:

١- وضع السياسات والاستراتيجية العامة للتنمية في المحافظة.
٢- تحديد الأولويات للقطاعات والمناطق عن طريق وضع معايير الاختيار بين المشروعات تبعا للمنافع الاقتصادية المتولدة والآثار الاجتماعية والبيئية. وتشمل المنافع الاقتصادية تقنيات رفع الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة والوفورات الخارجية على البيئة المحيطة مثل تشييد الطرق. أما الآثار الاجتماعية فتشمل تحسين مستوى المعيشه والعدالة في الاستفادة من الخدمات العامة.
٣- تحديد الاعتمادات للمدن والقرى.
٤- إعداد بيان الإستراتيجية القطاعية.
٥- الإشراف على إعداد التقييم والخطط القطاعية.

الخطوة الثانية في المرحلة الأولى تتعلق بإرسال نتائج عمل لجنة التنمية المحلية إلى المجلس المحلى للمحافظة، والذي اقترحت الدراسة إنشاءه، لمناقشته والموافقة علية.

الخطوة الثالثة هي إرسال المقترح إلى المراكز المختلفة داخل المحافظة، على أن يقوم المجلس المحلى للمركز بالمهام التالية:

١- تقدير احتياجات المركز من طرق ومعدات دارجة
٢- اقتراح المشروعات المشتركة.
٣- إبلاغ القرى بالاعتمادات المقررة.
٤- مساعدة الوحدات القروية والمدن في إعداد الخطة.

تقدير الاحتياجات وتنمية المشروعات

وتتم هذه المرحلة على المستوى القروي، حيث يقوم المجلس المحلى القروي بأداء المهام التالية:

١- تقدير احتياجات القرية (ماعدا الطرق والمعدات الدارجة)
٢- تحديد أولوية المشروعات على ضوء استراتيجية القطاع.
٣- وضع مواصفات المشروع بناء على كتيبات الإرشادات الواردة من مستوى المحافظة والمركز.
٤- المشاركة في صياغة وتقييم المشروعات.
٥- إعداد الخطط متوسطة الأجل للمشروعات.

التقييم والمراجعة والدمج

في المرحلة الثالثة، تقوم المجالس المحلية في المراكز باستلام تقدير الاحتياجات وتنمية المشروعات من مستوى القرى تمهيد لتقييمه ومراجعته بالمهام التالية:

١- تقييم خطط المشروعات وإعداد الدراسات الخاصة بالجدوى الاقتصادية لها.
٢- مراجعة الخطط ماليا وفنيا.
٣- دمج مشروعات القرية في مشروعات مشتركة.
٤- تحديد واختيار مشروعات المناطق الأقل نموا والأكثر احتياجا.
٥- اختيار وصياغة المشروعات المركزية على مستوى المركز.
٦- دمج الخطط السنوية للوحدات المحلية والخطط طويلة المدى في خطط مراكز.

الإعداد النهائي

تقوم المجالس المحلية في المراكز برفع تقدير الاحتياجات وتنمية المشروعات على مستوى المركز إلى لجنة التنمية المحلية بالمحافظة، التي تقوم بدورها بأداء المهام التالية:



١- المراجعة الفنية والمالية لخطط المراكز.

٢- التنسيق بين خطط المراكز.

٣-الإشراف على دراسات الجدوى.

٤- إعداد خطط المشروعات على مستوى المراكز ومستوى المحافظة.

٥- اعتماد الخطط وتقديمها إلى الأمانة العامة ولجنة التنمية المحلية.

الاعتماد النهائي

تقوم لجنة التنمية الريفية في الوزارة المختصة بالإدارة المحلية بمراجعة المشروعات المقدمة من المحافظات وتقوم بالاعتماد النهائي لتلك المشروعات. وتقوم اللجنة بإعداد سياسات وإرشادات لبرنامج التنمية المحلية، والذي على أساسه يتم توزيع الاعتمادات المالية بين المحافظات المختلفة. ويوضح شكل (٣) نمط التفاعل بين المراحل المختلفة للبرنامج:

ويقترح الباحث أن يكون تبنى إصلاح نظام الإدارة المحلية المدخل الكلى لبناء "المؤسسية المحلية" بأسلوب مرحلي متدرج. وطبقا لهذا المدخل يقترح أن تتم إصلاحات سياسية بالتوازي مع تصميم وبناء نظام جديد للإدارة المحلية يراعى التفاعل المنظم مع المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية المعاصرة، على أن يصدر به قانون جديد يحظى بمناقشات مستفيضة ومتأنية ليس فقط في مجلسي الشعب والشورى، بل أيضا على المستويات الشعبية والاقتصادية والأكاديمية. ويؤكد الباحث الحاجة إلى تعديل الدستور المصري بما يتلاءم مع المتغيرات المتسارعة والتي ظهرت في الخمس والثلاثين عاما الماضية حتى تتسنى صياغة قانون مرن وفعال لنظام الإدارة المحلية. وأخيرا يستلزم أن يتم إصلاح موازى للنظام الإداري المركزي حيث لا يمكن فصل نظام الإدارة المحلية عن النظام الإداري للدولة في الأنشطة فيما بينهما.

شكل (٣) برنامج التخطيط لمشروعات التنمية المحلية

لجنة التنمية المحلية الريفية

المرحلة الأولى
صياغة الأهداف والسياسات

لجنة التنمية المحلية بالمحافظة
إدارة التنمية
إدارة التخطيط
الإدارات الفنية

المراكز
المجلس المحلي
إدارة تنمية القرية
إدارة التخطيط
الإدارة الهندسية

المرحلة الثانية
تقدير الاحتياجات
وتسمية المشروعات

المجالس المحلية بالقرى

المرحلة الثالثة
التقويم والمراجعة

المراكز
المجلس المحلي
إدارة تنمية القرية
إدارة التخطيط
الإدارة الهندسية

لجنة التنمية المحلية بالمحافظة
إدارة التنمية
إدارة التخطيط
الإدارات الفنية

المرحلة الرابعة
الإعداد النهائي

علاقة مباشرة ______

تغذية عكسية - - - -

المصدر (بتصرف): تخطيط المشروعات، الأمانة العامة للإدارة المحلية والمكتب الاستشاري كيمونكس، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٥.



الهوامش

1- James Mayfield. Local Government in Egypt.(Cairo: The American university in Cairo Press. Cairo, 1996). p. 269.

٢- صقر عاشور، الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن. (القاهرة، ١٩٨١). ص ٤٨٦-٤٨٩.

٣- أحمد عباس عبد البديع وآخرين. مبادئ علم السياسة. (القاهرة، ٢٠٠٣). ص ١١٢ -١١٣.

٤- على السيد الحبيبى وماجد رضا بطرس، الإدارة العامة. (القاهرة: مطبعة التقوى، ٢٠٠٣). ص ٨.

٥- ويلاحظ على الدول التي تأخذ بمعيار التوزيع بصفة عامة مثل فرنسا وألمانيا الاتحادية أن تطبيقها لهذه الطريقة يختلف حسب الشكل السياسي للدولة من دول بسيطة أو مركبة. أما المعيار الثاني فيتم بتحديد اختصاصات الأجهزة المحلية بقوانين تنص صراحة على ما يجوز لهذه الأجهزة مباشرته من مهام واختصاصات. ومن سلبيات المعيار الثاني إعاقة المجالس والهيئات المحلية عن ممارسة حق المبادرة في اقتراح وتنفيذ البرامج المحلية، وعجزها عن تكييف مهامها ووظائفها لتناسب الظروف والمتغيرات المحلية. وتتبع مصر هذا المعيار لتحديد الاختصاصات للمجالس والهيئات المحلية.

6- Nazih N. Ayoub. The State and Public Policies in Egypt. (London, ITHACA Press. , 1991), pp. 123-124.

7- Ibid., pp. 131-132.

8- James Mayfield. Op. cit., pp. 68-69.

٩- محمود شريف، اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة اللامركزية وقضايا المحليات. العدد الأول، ٢٠٠٤). ص ٢٣.

١٠- السيد عبد المطلب غانم، اللامركزية والتنمية الإدارية. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ٥٣-٥٩.

١١- محمود أباظة، اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة اللامركزية وقضايا المحليات. العدد الأول، ٢٠٠٤). ص ٣٧.

١٢- محمود شريف. مرجع سابق. ص ١٩.

١٣- حسن علوانى، اللامركزية في السياق المعاصر: الأبعاد والمحددات وإشكاليات التطبيق. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ٢٠-٢١.

و على الصاوي، الإدارة المحلية، مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية. (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥). ص ٤٦-٤٧.

١٤- محمود شريف. مرجع سابق. ص ٢٠.

١٥- حسن علوانى. مرجع سابق. ص ١٨-١٩.

16- James Mayfield. Op. cit., pp. 208-220.

١٧- قانون نظم الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية. (القاهرة: هيئة المطابع الأميرية، ٢٠٠٣). مادة ٣.

١٨- حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية. (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣). ص ٢٥-٣٢.

١٩- قانون نظم الإدارة المحلية. مرجع سابق. ص ٢٤٢-٢٧٧.

٢٠- فخر الدين خالد، الإدارة المحلية الفرص والتحديات. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد الثالث، ١٩٩٩). ص ٤٩. ومصطفى عبد القادر، اللامركزية والتنمية الإدارية. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ٥٨.

21- James Mayfield. Ibid., pp. V-1.

22- Nazih N. Ayoub. Op. cit., p. 137.

23- Rod Hague and Martin Harrop, Comparative Government and Politics. Palgrave , Hampshire, 2001. pp. 212-213.

٢٤- عادل رمضان الزيادى، الإدارة العامة. (القاهرة: مكتبة جامعة عين شمس، ١٩٩٥). ص ١٢٦-١٢٨.

25- James Mayfield. Op. cit., pp. 80-82.

٢٦- قانون نظام الإدارة المحلية. مادة ٧.

٢٧- المرجع السابق. مادة ١.

28- James Mayfield. Op. cit., p. 75.

٢٩- قانون نظام الإدارة المحلية. مادة ٣.

٣٠- المرجع السابق. المواد ١٢-٢٠.

31- James Mayfield. Op. cit., p. 106.

٣٢- قانون نظام الإدارة المحلية. ص ٨٦-٨٧.

33- James Mayfield. Op. cit., pp. 11-12.



٣٤- سمير عبد الوهاب، العلاقات المركزية المحلية وتأثيرها على الوحدات المحلية. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد الثالث، ١٩٩٩). ص ١٠- ١٤.

٣٥ قانون نظام الإدارة المحلية. المواد ١٣، ٤١، ٤٩، ٦١.

٣٦ قانون نظام الإدارة المحلية. مادة ١٩، ٢٠.

٣٧ ورقة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة لتطوير نظام الإدارة المحلية في مصر. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد الثالث، ١٩٩٩). ص ٦٧.

38- James Mayfield. Op. cit., p. 149.

٣٩- سمير عبد الوهاب. مرجع سابق عام ١٩٩٩. ص ٢٠-٢١.

٤٠- قانون نظام الإدارة المحلية. مادة ٢٤.

41- James Mayfield. Op. cit., pp. 179-180.

٤٢- محمود شريف. مرجع سابق. ص ١٦-١٧.

٤٣- ورقة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة لتطوير نظام الإدارة المحلية في مصر. مرجع سابق. ص ٦٦.

44- James Mayfield. Op. cit., pp. 173-175.

٤٥- ورقة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة لتطوير نظام الإدارة المحلية في مصر. مرجع سابق. ص ٦٧.

46- James Mayfield. Op. cit., p. 162.

٤٧- عدلى حسين ، اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة اللامركزية وقضايا المحليات. العدد الأول، ٢٠٠٤). ص ٣٣.

48- James Mayfield. Op. cit., pp. 191-200.

٤٩- سمير عبد الوهاب، اللامركزية والتنمية المحلية في ضوء التطورات المعاصرة. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ٩٠-٩١.

٥٠- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. القاهرة. أكتوبر ٢٠٠٠.

٥١- عدلى حسين. مرجع سابق. ص ٣٢-٣٤.

٥٢- محسن العبودى، دور الأحزاب المصرية في دعم الإدارة المحلية، دار النهضة العربية.القاهرة. ١٩٩٥، ص ٥٣.

٥٣- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. مرجع سابق.

٥٤- ورقة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة لتطوير نظام الإدارة المحلية في مصر. مرجع سابق. ص ٦٦.

55- James Mayfield. Op. cit., pp. 83-88.

٥٦- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. مرجع سابق.

57- James Mayfield. Op. cit., p. 230.

٥٨- سمير عبد الوهاب. مرجع سابق عام ٢٠٠١. ص ٩٢.

59- Nicholas Henry, Public Administration and Public Affairs. Prentice-Hall, Inc. New Jersey. 1999, P. 132.

60- James Mayfield. Op. cit., pp. 132-136.

٦١- محسن العبودى. مرجع سابق. ص ٥٤.

62- James Mayfield. Op. cit., p. 138.

63- Ibid, pp. 128-131.

٦٤- كمال المنوفى، اللامركزية والتنمية المحلية في ضوء التطورات المعاصرة. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ١٤.

٦٥- حسن علوانى، أزمة المشاركة وديمقراطية النظام المحلى. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد الثالث، ١٩٩٩). ص ٣٧.

٦٦- على الصاوي. مرجع سابق. ص ٥٥-٥٦.

67- James Mayfield. Op. cit., p. 48.

68- Ibid, p. 234.

٦٩- أحمد رشيد، إدارة التنمية للدول النامية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١١٥.

٧٠- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. مرجع سابق.

٧١- محسن العبودى. مرجع سابق. ص ٧٦.

٧٢- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. مرجع سابق.

٧٣- المرجع السابق.

٧٤- محسن العبودى. مرجع سابق. ص ٧٧- ٧٨.

75- Rod Hague and Martin Harrop. Op. cit., p. 214; **and**

سمير عبد الوهاب. مرجع سابق عام ٢٠٠١. ص ٩٣.

76- James Mayfield. Op. cit., pp. 268-271.

77- Ibid, p. 277.

٧٨- محسن العبودى. مرجع سابق. ص ٧٣-٧٧.

٧٩- تخطيط المشروعات، الأمانة العامة للإدارة المحلية والمكتب الاستشاري كيمونكس، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٥.





Proposed Interior Routing Simulation Model to increase Network Performance

Dr. Alaa El Din. M. El-ghazali*,

Dr. Mohamed. M. Eassa,**

Ahmed. M. Eassa***

Abstract

In this paper we discuss the routing protocols specially the interior gateway protocols. Moreover, this paper presents a proposed Interior Routing Simulator Program (IRSP). The IRSP depends on the concept of Critical Path Method (CPM) but some modifications are added to be suitable with the achieved goal.

This goal is represented in increases the network performance through the realize of these advantages: reduce the repeated data in each packet, reduce the number of frames thus high speed of data transmission, reduce amount of routing protocol traffic and more bandwidth available for carrying data traffic.

Keywords: Routing, Interior routing protocols, Link state protocol.

1. Introduction

The topic of routing has been covered in computer science literature for more than two decades, but routing achieved commercial popularity as late as the mid-1980s. The primary reason for this time lag is that networks in the 1970s were simple, homogeneous environments. Only relatively recently has large-scale internetworking become popular.

Routing involves two basic activities determining optimal routing paths and transporting information groups (typically called packets) through an internetwork. In the context of the routing process, the latter of these is referred to as packet switching. Although packet switching is relatively straightforward, path determination can be very complex.

Routing protocols use metrics to evaluate what path will be the best for a packet to travel. A metric is a standard of measurement, such as path bandwidth, that is used by routing algorithms to determine the optimal path to a destination. To aid the process of path determination, routing algorithms initialize and maintain routing tables, which contain route information. Route information varies depending on the routing algorithm used.

Routing algorithms fill routing tables with a variety of information. Destination / next hop associations tell a router that a particular destination can be reached optimally by sending the packet to a particular router representing the "next hop" on the way to the final destination. When a router receives an incoming packet, it checks the destination address and attempts to associate this address with a next hop.

Routing tables also can contain other information, such as data about the desirability of a path. Routers compare metrics to determine optimal routes, and these metrics differ de pending on the design of the routing algorithm used [1], [2], [3].

However, there are several obstacles, which need to be overcome so that the interior routing protocols due these functions in an efficient manner. These obstacles represented in large routing tables, high network traffic overhead, high convergence time, more difficult to configure.

---

* Associated professor of Computer & Information Systems - SAMS

** Associated professor of Computer & Information Systems – SAMS

*** Researcher



2. Routing Protocols

Routers within the Internet are organized hierarchically. They used for information exchange within autonomous systems are called interior routers, which use a variety of Interior Gateway Protocols (IGPs) to accomplish this purpose. The Routing Information Protocol (RIP) is an example of an IGP.

Routers that move information between autonomous systems are called exterior routers. These routers use an exterior gateway protocol to exchange information between autonomous systems. The Border Gateway Protocol (BGP) is an example of an exterior gateway protocol. [1], [9]

The routing protocols are broadly divided into two classes:

- Interior gateway protocols (IGPs)
- Exterior gateway protocols (EGPs).

2.1. Interior Router Protocol (IRP): -

IRP or Interior Gateway Protocols (IGP's) are protocols, which are managed within an Autonomous System. Some interior routing protocols include: RIP, OSPF, IGRP, and EIGRP.

1. Routing Information Protocols *(RIP)*

RIPs are one of the most widely used protocols that are available for networks. Xerox originally developed RIP. An advantage of RIP is that it is easy to use, although as the demand of more routers are needed to communicate over the internet and intranet, RIP automatically updates their routing tables every 30 seconds which is called dynamic routing. Updating causes an increase in traffic and uses up bandwidth. Small networks with few routers are suited best for RIP. Routes are determined by using distance-vector algorithms. TCP/IP and IPX support RIP. Information is routed through routers to update their internal routing tables. RIP calculates the distance from one node to another node by using hops. Hop count determines which are the best routes between routers. A maximum of 15 hops can be utilized by RIP. If the destination exceeds 15 hops, the packet is lost and the destination is considered unreachable. Another disadvantage to RIP is that it is limited to 512 bytes per packet. When larger packets are to be sent, they must be sent out in several RIP packets. [2], [10]

2. Open Shortest Path First (OSPF)

OSPF is a link-state routing algorithm. Link-state routing is more efficient than distant-vector algorithms and reduces the traffic present between networks. Several TCP/IP networks use OSPF. When determining the best route, OSPF considers the hop count, bandwidth, delays in delivering the packet, will the packet deliver to its destination reliably, how heavy the load is, what are the costs for delivery, and is the route secure. [2], [4], [10]

3. Interior Gateway Routing Protocols (IGRP)

IGRP were developed and are proprietary protocols from Cisco Systems, Inc. Cisco developed the protocol for very large networks. It is a distant-vector protocol, as is RIP, but has many advantages over RIP. It supports dynamic routing, although the administrator is capable of manually configuring its routers. Compared to RIP's routing pattern of finding the shortest route, IGRP chooses the best path, although takes into consideration the bandwidth, how heavy the traffic is over the network which determines if there will be any delays of the packet and will the packet arrive to it's destination reliably. In addition to it's benefits, the overhead is low and it's routing tables are updated every 90 seconds. With IGRP, the packets can transfer through 255 routers before the packet will be considered unreachable. [5]

4. Enhanced Interior Gateway Routing Protocol (EIGRP)

EIGRP is Cisco's improved version of IGRP. The benefit of EIGRP is it allows communications between link-state protocols and distance-vector protocols and supports extremely large networks. [6]

2.2. Exterior Router Protocol (ERP): -

For communication to exist between two autonomous systems, an ERP (often called Exterior Gateway Protocols) is required for trading information between routers. When communication exists between any routers the information is stored in the routers routing tables.



1. *Exterior Gateway Protocols (EGP)*
   EGPs make use of trading routing information with routers in other autonomous systems. They dismiss the use of calculating by exact metrics; instead they tend to use approximations. [7]
2. *Border Gateway Protocols (BGP)*
   BGPs are used to trade information between different autonomous systems. BGP's are related to EGP's, although they are more enhanced with their routing techniques. The capabilities and flexibility are more advanced and use considerably less bandwidth. They support internal and external routing protocols. Internal is communicating between two or more routers within the same autonomous system. External is communicating between two routers within two different autonomous systems. [8]

3. The proposed Model

Each router contains a link state database. The database contains information about interfaces at the router that are operable as well as status information about each neighbor to a router. Each router periodically sends a link state advertisements to provide information on a router's adjacencies or to inform others when a router's state changes. By comparing established adjacencies to link states, failed routers can be detected quickly. The database is the same for all participating routers.

The OSPF Hello protocol to acquire neighbors, which are routers with interfaces to a common network. The router sends hello packets to its neighbors and receives their hello packets. In addition to helping acquire neighbors, hello packets also act as keep lives to let routers know that other routers are still functional And all the previous operations are almost similar to what happens in OSPF operations.

Therefore all the following steps are different than OSPF Protocol where as in OSPF algorithm it uses Dijkstra algorithm but here we will use another algorithm, which will be discussed in the following parts. This algorithm find full shortest paths from one host computer to all other routers.

3.1. Decomposition diagram for Model: -

Figure (1) in the next page shows the decomposition diagram for routing model.

3.2. Link State Packet

When a router floods the network with information about its neighborhood, it is send to other routers a short packet called a link state packet (LSP)

Figure (2) shows the components of an LSP An LSP usually contains four fields.

1. The ID of the source node (usually router)
2. The ID of the destination node.
3. The cost.
4. The type of destination node (router or network).

ID. Source node	ID. Destination node	Cost	Type of destination node (router or network)

Figure (2): *Link state packets*

A router gets its information about its neighbors by periodically sending them a short greeting packet.

3.3. Other Packet messages

The information packet messages can be:

- Hello Packets
  These are used between routers to identify each other and establish common operating procedures.
- Database description packets
  These are used to enable routers to transmit a complete database of link states. Link states are expressed in terms of source and destination addresses.
  The individual link status information records are known as link state advertisements (LSA).
- LSP requests
  These enable a router to request specific link information from a neighbor.
- LSP Update
  At any time a router may transmit new link state advertisements.





The proposed Model

- 1.0 Create link state database
  - 1.1 Link State Packet
  - 1.2 Other Packet messages
    - 1.2.1 Hello Packets
    - 1.2.2 Database description packets
    - 1.2.3 LSP requests
    - 1.2.4 LSP Update
  - 1.3 Make links data in two directions mode
- 2.0 Calculate full path for each router
  - 2.1 Calculate full path for each router **(The proposed Algorithm)**
  - 2.2 Read links data from link state database
  - 2.3 Generate full path for each router
- 3.0 Create routing table

Figure (1): *decomposition diagram*

3.4. Link State Database

There are two types of nodes networks and routers. Arcs are the connections between a router and a network (router to network, network to router, router to router).

Cost is applied only to the arc from router to network or from router to router. The cost of the arc from network to router is always zero.

Imagine that all routers in our sample internetwork come up at the same time. Each router sends a greeting packet to its neighbors to find out the state of each link. It then prepares an LSP based on the results of these greetings and floods the network with it. Figure (3) shows this process for router A. Every router in the network performs the same steps as each comes up.





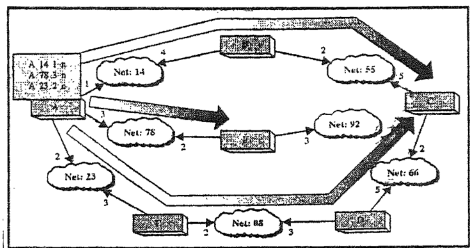


Figure (3): *Flooding of A LSP*

Every router receives every LSP and puts the information into a link state database. Table (1) shows the database for our sample internetwork.

Table (1) : *Link state database*

ID. Source node	ID. Destination node	Cost	Type of destination node (Router or network)
A	NET: 14	1	Network
A	NET: 78	3	Network
A	NET: 23	2	Network
B	NET: 14	4	Network
B	NET: 55	2	Network
C	NET: 55	5	Network
C	NET: 66	2	Network
D	NET: 66	5	Network
D	NET: 08	3	Network
E	NET: 23	3	Network
E	NET: 08	2	Network
F	NET: 78	2	Network
F	NET: 92	3	Network

Because every, router receives the same LSPs, every router builds the same database. It stores this database on its disk.

3.5.Make links data in two directions mode

This algorithm requires that every router make a copy of all the links should be done but vice versa by shifting the ID. Source node with the ID. Destination node, and this only in case the type of the destination node is network as a result that the cost in this case is equal zero. Table (2) shows the link state database.

After that, router uses this database to calculate its routing table. If a router is added to or deleted from the system, the whole database must be shared for fast updating.

3.6. The Algorithm

This algorithm is a link state protocol (LSP) and Interior Protocol; it takes the actual state of the network link into account when creating routing tables and calculating routing decisions. This means that each router maintains link status information and this is exchanged between routers wishing to build routing tables.

The algorithm fills routing tables with a variety of information Destination / full path to the final destination. Each router uses the same



algorithm and the same link state database to calculate its own shorted paths and routing table these are different for each router.

The algorithm find the optimum path in a network that is means to find a path with a minimal cost, considering factors like time, security and quality of the received data.

In This algorithm, cost refers to weighted value based on a variety of factors, such as security levels, traffic, or the state of the link and the cost is calculated as we mentioned before as the same way of calculating the metrics in the IGRP protocol.

Each router must apply this algorithm to calculate its routing table. The algorithm calculates the shortest path between source node and all destination nodes.

The following are the necessary steps for this algorithm:

1. Make a list of all the networks that data could be send to it, through link state database especially the specific column which is could *type of destination node ID* provided that" the type of destination node = Network."
2. After making the list, the shortest path is found among the routers itself and each network in the list. But the way used to calculate the path depends on a known method in the field of operations researches, which is CPM, but some modifications are added to it to be suitable with the proposed algorithm.
3. These paths are stored in a routing table.

Table (2): *Link state databases after change*

ID. Source node	ID. Destination node	Cost	Type of destination node (Router or network)
A	NET: 14	1	Network
A	NET: 78	3	Network
A	NET: 23	2	Network
B	NET: 14	4	Network
B	NET: 55	2	Network
C	NET: 55	5	Network
C	NET: 66	2	Network
D	NET: 66	5	Network
D	NET: 08	3	Network
E	NET: 23	3	Network
E	NET: 08	2	Network
F	NET: 78	2	Network
F	NET: 92	3	Network
NET: 14	A	0	Router
NET: 78	A	0	Router
NET: 23	A	0	Router
NET: 14	B	0	Router
NET: 55	B	0	Router
NET: 55	C	0	Router
NET: 66	C	0	Router
NET: 66	D	0	Router
NET: 08	D	0	Router
NET: 23	E	0	Router
NET: 08	E	0	Router
NET: 78	F	0	Router
NET: 92	F	0	Router





3.7. Routing Table

Normally after finding the full path as each packet goes out of the router can be known with its full path till it reaches the destination node. Each router uses the same algorithm and the same link state databases to calculate its own routing table but the routing tables are different for each router. Table (3) shows the routing table for router A: -

Table (3) Routing table for Router A

ID. Destination node	The path	Cost of path
NET: 14	A	1
NET: 78	A	3
NET: 23	A	2
NET: 55	A / B	3
NET: 66	A / B / C	5
NET: 08	A / E	4

4. Requirements for the algorithm

There are many requirements for applying this model such as:

1. More storage capacity in the routers, as the link state database was duplicated in size in comparison with the known protocol OSPF.
2. Increasing the processor speed of the routers and that is for sophisticating the used algorithm and from another way increasing the storage capacity needs fast processors for managing the memory and a speed search process that affect on the rapidity of creating routing tables.

5. Discussion

There are three points that will be viewed in the following and it makes this algorithm work in a good way and habituate with the autonomous system that work in it: -

1. Encapsulation Header
2. Rerouting Process
3. Sending the data out the autonomous system

5.1 Encapsulation Header

Encapsulation means placing a Header in the data field of other messages. As data is sent using the Internet model the control information is added to the start of the packet as passed from the lower levels, these control blocks are called Headers. As the packet is passed up from the lower level the current level treats it as one block of data ignoring the control information and this is known as encapsulation.

But there must be some characteristics like that the outside frame size is 6 KB, this is for 3 reasons which are:

1. There is no any packet that its size is more than 6 KB.
2. The space of header is very suitable to put the full path.
3. In the header of the frame we can put the full path instead of put the repeated data (Ex. Destination address, Source address).

There are three types of data in Header of the Frame:

1. The shortest path between source node and destination nodes can get them from the routing table.
2. Counter: it forms the number of the nodes which is presented in the routers established for a path and can be calculated easily.
3. Destination network address

The path is placed as a whole, the address of the routers which represents the path is written, and we can put break by this symbol "/". The counter represents number of the nodes forming the path and it is decremented by one when the frame passes on each router in the path.





Processing Flowchart: -

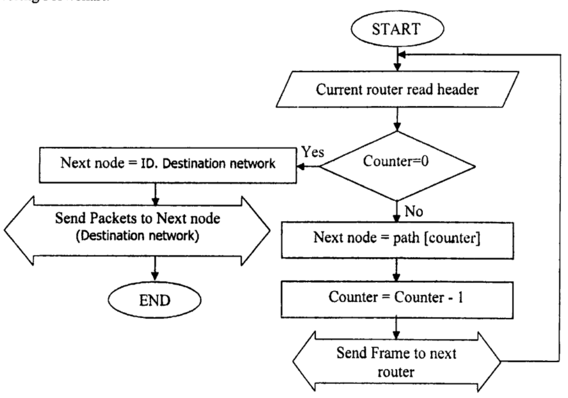


Table (4) Comparative study

5.2 Rerouting Process

There is a probable problem which is when any of the routers existing in the shortest path falls, the explorer router for this drop will make rerouting process in which it searches on its routing table for the shortest path of the destination network and therefore it identifies a new counter without changing the data of the packets.

5.3 Sending the data out the autonomous system

Incase the data was sent to the network outside the autonomous system then the router responsible for sending these data will calculate the path by default for the external router or the external gateway and this by using the same algorithm as the external node is known to all internal routers as its responsible for sending the data between autonomous systems and in this case only we can attach the autonomous systems no. to the frame head.

6. Comparative study

Table (4) compares between the proposed model and the two main important interior routing protocols.

7. Conclusion

The use of an IRSP realizes a lot of advantages that overcome the obstacles face the former interior routing protocols. These advantages are reducing the repeated data in each packet and put these data once in the header of the frame therefore obtaining large numbers of packets, reduce the number of frames thus high speed in data transmission, placing the full path in the header and this is the essential factor that realize many advantages which are Speed and privacy. As related to speed notice in the case of OSPF, each router in the network checks the destination address then according to this it searches inside the routing table to identify the next router and the same operation is repeated when the packet reaches the next router and so on. But with this algorithm each router looks at the header of its frame and so identifies the next router easily. The privacy realize since the router is the main factor that determines the path for each destination node. so, link state databases can be changed whereas a whole router or link can be deleted and this algorithm take this in its consideration and doesn't affect it concerning performance. Additional advantages related to this algorithm are reduces





amount of routing protocol traffic, minimizes network convergence time, each router also knows the complete network connectivity, more network bandwidth available for carrying data traffic. According to these previous advantages the performance of the network and data transmission increase.

References

1. Cisco Systems, Routing Basics, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/routing.htm", 2002.
2. Behrouz A.Forouzan, Data Communications and Networking, 2nd Edition, McGraw-Hill Book Companies, Singapore, 2000.
3. Microsoft Press, Networking Essentials plus (MCSE), Third Edition, Washington, 2000
4. Cisco Systems, Open Shortest Path First, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/ospf.htm", 2002.
5. Cisco Systems, An Introduction to IGRP, "http://www.cisco.com/warp/public/103/5.html", 2004.
6. Cisco Systems, Introduction to EIGRP, "http://www.cisco.com/warp/public/103/1 html", 2003.
7. Dozent, Exterior Gateway Protocol "http://www.ba-stuttgart.de/~schulte/htme/55146.htm"
8. Cisco Systems, Border Gateway Protocol, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/bgp.htm", 2003.
9. Keith Williamson, IP Routing Protocols, "http://www.williamson.cx/iprouting/iprouting.html", 2003.
10. Udaya Shankar, et al, Performance Comparison of Routing Protocols Using MaRS: Distance-Vector Versus Link-State, ACM Sigmetrics/Performance'92, June 1992.

Appendix 1 (Program Interface)

Main Screen

```
ROUTING PROGRAM
---------------

By

Dr.Mohamed Mounir Eassa
Dr.Alaa El-ghazaly
Ahmed Mohamed Mounir
```

Network Data Screen

```
Network Data
------------

How many Node ---> 13

How many Link ---> 13
```




Conformation Screen

```
Are You Sure There are ( 13 ) Nodes and ( 13 ) Links in Your Network ?
        1- yes                       2- NO
              (Enter no.of your choose)
                     ======> 1_
```

Nodes Data Screens

```
                         Data Of Nodes no.1
                         ==================

        Enter Name of Node ====>  A
       ------------------------------------
        Enter Type of Node ?
        1- Router                    2- Network
              (Enter no. of your choose)
                     ======> 1
```

Repeated until nodes data ends

Note Screen

```
                         Data Of Nodes
                         =============

                         NOTE :-
                                YOU must be enter data of links in
                                one direction becuse the program
                                make it in two direction directly
                                in the next step. _
```



Links Data Screens

```
                              Data Of Nodes
                              =============

1- A (Router).  ,   2- C (Router).  ,   3- E (Router).  ,   4- NET14 (Network).
 ,   5- NET23 (Network).  ,   6- NET55 (Network).  ,   7- NET66 (Network).  ,
8- B (Router).  ,   9- D (Router).  ,   10- F (Router).  ,   11- NET78 (Network
).  ,   12- NET88 (Network).  ,   13- NET92 (Network).  ,
================================================================================

                            Data Of Link no.1
                            =================


            Enter number of Starting Node ======>   1

            Enter number of Ending Node ======>   4

            Enter Cost of The Link ======>   1_
```

Repeated until links data ends

Router Number Screen (which routing table is calculating for it)

```
                     The calculation of Routing Table
                     ================================

       Enter number of Node to calculat Routing Table ======>   1_
```

Links data Screen (to make all links data in two direction mode)

```
                              Data Of Links
                              =============
================================================================================

Link ID         Starting Node   Ending Node
=======         =============   ===========
 14                  4              1
--------------------------------------------------------------------------
        The Cost of The link from network to router is always = 0    _
```

Repeated until make all links in two direction mode





Note Screen

```
The Linkes now in two diraction mode....

Press any key...._
```

Link State Database Screen

```
Link State database
===================
*********************************************************************************
Data Of Nodes
-------------
1- A    2- C    3- E    4- NET14    5- NET23    6- NET55    7- NET66    8- B
9- D    10- F    11- NET78    12- NET08    13- NET92
*********************************************************************************
Link ID        Starting Node    Ending Node    Weight
=======        =============    ===========    ======
 1                  1               4          1.000000
-----------------------------------------------------------------
 2                  1               11         3.000000
-----------------------------------------------------------------
 3                  1               5          2.000000
-----------------------------------------------------------------
                        Press any Key........
_
```

Repeated until end Links data

Conformation Screen

```
Are You want to change data of links ?
1- yes                      2- NO
      <Enter no. of your choose>
            ------> 2_
```



Routing table Screen

```
                The Routing Table for Router A ( 1 )
                --------------------------------------

Destinattion                             The Path
============    ===========================================================

   NET14        A ====> END                    , Weight = 1
-----------------------------------------------------------------------------
   NET23        A ====> END                    , Weight = 2
-----------------------------------------------------------------------------
   NET55        A ====> B ====> END                    , Weight = 3
-----------------------------------------------------------------------------
   NET66        A ====> B ====> C ====> END                    , Weight = 5
-----------------------------------------------------------------------------
```

Repeated until end Paths data

Conformation Screen

```
              Do You Want To Run This Program Again ?
               1- yes                       2- NO

                      <Enter no. of your choose>
                              ======> 2_
```

Appendix 2 (Abbreviations)

BGP	*Border Gateway Protocols*
CPM	*Critical Path Method*
EGPs	*Exterior gateway protocols*
ERP	*Exterior Router Protocol*
IGPs	*Interior gateway protocols*
IGRP	*Interior Gateway Routing Protocols*
IRSP	*Interior Routing Simulator Program*
LSA	*Link state advertisements*
LSP	*Link state protocol*
OSPF	*Open Shortest Path First*
RIP	*Routing Information Protocol*



Building an Agent -based Search Engine

Fathy E. Eassa* **Nasser Al Biqami****
Abdulfatah Mashat* **Sakher Ghanem***
* King AbdulAziz University, Jeddah, Saudi Arabia
** UMM AL-Qura University, Makkah, Saudi Arabia
E-mail: Feissa@hotmail.com

Abstract

The use of the Internet has exploded in recent years with the appearance of the World-Wide Web. In this paper, we show how current technology deals with searching method, and what mobile agent gives to the users. The agent-based search engine has been developed and applied to retrieve information from different Islamic web sites.

This paper introduces an agent-based search engine. This search engine is used to retrieve information from different Islamic web sites. This search engine is a mobile agent which can roam a distributed system or the internet to collect information. This agent-based search engine can be sent to a single site or to multisites at the same time.

1. Introduction

Mobile agents are computational software processes capable of roaming wide area networks (WANs) such as the WWW, interacting with foreign hosts, gathering information on behalf of its owner and coming back home having performed the duties set by its user.[1,2]

Mobile Agents provide a number of benefits:

- Reduced communication costs: there may be a lot of raw information that need to be examined to determine their relevance. Transferring this raw information can be very time-consuming and clog of the networks. Imagine having to transfer many images just to pick out one. It is much more natural to get your agents to "go" to that location, do a local search/pruning and only transfer the chosen compressed image back across the network.
- Limited local resources: the processing power and storage on the local machine may be very limited (only perhaps for processing and storing the results of a search), thereby necessitating the use of mobile agents.
- Easier coordination: it may be simpler to coordinate a number of remote and independent requests and only collate all the results locally.
- Asynchronous computing: you can set off your mobile agents and do something else and the results will be back in your mailbox, say, at some later time. They may operate when you are not even connected.
- It provides a natural development environment for implementing free market trading services. New services can come and go dynamically and much more flexible services may co-exist with inferior ones, providing more choices for consumers.
- A flexible distributed computing architecture: mobile agents provide a unique distributed computing architecture which functions differently from the static set-ups. It provides for an innovative way of doing distributed computation.
- Lastly, mobile agents represent an opportunity for a radical and attractive rethinking of the design process in general. Following on from the latter, it turns the conventional design process on its head, and some truly innovative products should/would emerge out of mobile agent technology. [1, 2]

There are Some Challenges of mobile agents that researchers have to deal with them like:

- Transportation: how does an agent move from place to place? How does it pack up and move?
- Authentication: how do you ensure the agent is who it says it is, and that it is representing who it claims to be representing? How do you know it has navigated various networks without being infected by a virus?
- Secrecy: how do you ensure that your agents maintain your privacy? How do ensure someone else does not read your personal agent and execute it for his own gains? How do ensure your agent is not killed and its contents core-dumped?
- Security: how do you protect against viruses? How do you prevent an incoming agent from entering an endless loop and consuming all the CPU cycles?





- Cash: how will the agent pay for services? How do you ensure that it does not run amok and run up an outrageous bill on your behalf?
- Performance issues: what would be the effect of having hundreds, thousands or millions of such agents on a WAN? [2, 3]

When any body wants to search for anything on the Internet he will use search engines. These search engines at this time have doing the job but Agent System is the best solution for these problems. Table 1 is given some problems with search engine and its solution by Agent System.

	Search Engine	Agent System
1	Search based on keywords given by a user. This means that user must put keywords in correct spelling and order or it will cause too many or too little results.	More intelligently it can enable to search on related topic and also correct user keywords if necessary.
2	Some times search engine cannot reach because it's busy or down.	It's on user computer, So it's available to the user at any time.
3	Information On Internet is very dynamic. Sometimes search result referee to information that is moved to other place or not exists.	Its able to scan Internet for newly available information about topics that user interested in.

Table (1)

2. The agent-based search engine

Figure (1): The design of Agent-based search engine



As shown in Figure (1), the search engine consists of many agents: interface Agent, Main Agent, URL Agent, Query Agent and URL Query Agent.

Interface Agent: This Agent receives a user Query (keyword and topic) and sends it to Main Agent.

Main Agent: This Agent receives the user Query from interface agent and sends it (keyword and topic) to URL Agent. URL Agent searches in the URL database to return the locations which contain information about the Query. After that, the Main Agent sends the URLs to the Collaboration.

Collaboration: creates multi mobile agents and sends them to URL's that received from Main Agent. These agents (multi mobile agents) are intelligent to search at URL's sites and give a rate for each result, so when they come back to collaboration they can be easily ordered by their rates.

Query Agent: An intelligent Mobile Agent that can go to the destination and search for the Query and go back with results.

URL's Agent: This Agent is used to search the Internet about new URL's that contain information about Islam and Hajj, and stores them in URL's Data Base and return the result to Main Agent. This agent has intelligent so it can make more searches for new topics and URL's at what user always asked for.

URL's Data Base: This Database contains URL's data. The schema of the URL Table is described in Table (2).

id	URL	Keyword	Category	Sub Category	Date Added
1	http://www.kaau.edu.sa/	Science Collage	Learning	University	15-5-2003

Table (2)

3. The detailed design of Agents

We use the interaction diagram tool to design the agents in details. The interaction diagram consists of blocks (represented by vertical lines), functions (represented by rectangles), and messages (represented by horizontal arrows).

3.1 Interface Agent Interaction Diagram

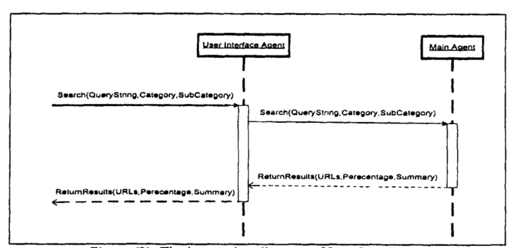


Figure (2): The interaction diagram of Interface Agent

The Design for user Interface Agent is illustrated by an Interaction Diagram as shows in Figure (2). User Interface Agent receives a function call from a user this function *Search (QueryString, Category, and SubCategory)*. User Interface Agent will send a message to Main Agent, the message is *Search (QueryString, Category, SubCategory)*. After Main Agent finishes it's job it returns results to User Interface Agent which return result to the user *ReturnResults (URLs, Percentage, Summary)*.



3.2 Main Agent interaction diagram

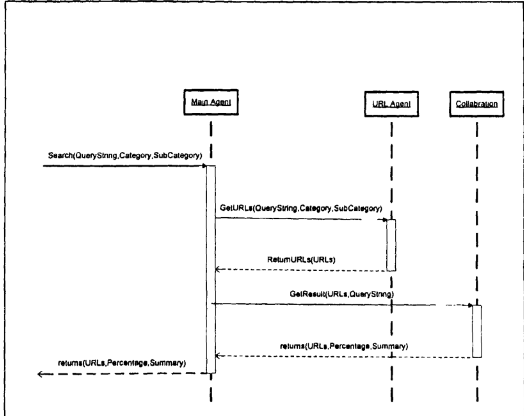


Figure (3): The interaction diagram of Main Agent

Main Agent receives a call from User Interface Agent: *Search (QueryString, Category, SubCategory)*, Main Agent will call URL Agent by the function *GetURLs (QueryString, Category, SubCategory)*. After that URL Agent returns the results to Main Agent. Also, Main Agent will call function *GetResult(URLs, QueryString)* in Collaboration which returns the *Returns (URLs, Percentage, Summary)* to Main Agent and Finally, Main Agent Sends them to User Interface Agent.

3.3 The interaction diagram of Collaboration

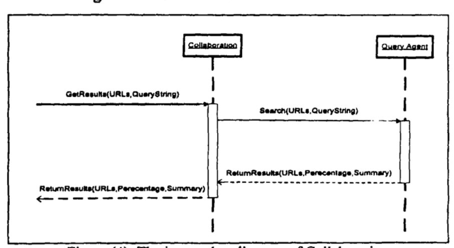


Figure (4): The interaction diagram of Collaboration



Collaboration is a Part of Main Agent. It receives a function call *GetResults (URLs, QueryString)* from Main Agent and then Collaboration will send Multi Query Agent by *Search (URLs, QueryString)* function. Finally every Query Agent returns its result to Collaboration which it returns the final result to Main Agent.

3.4 The URL Agent interaction diagram

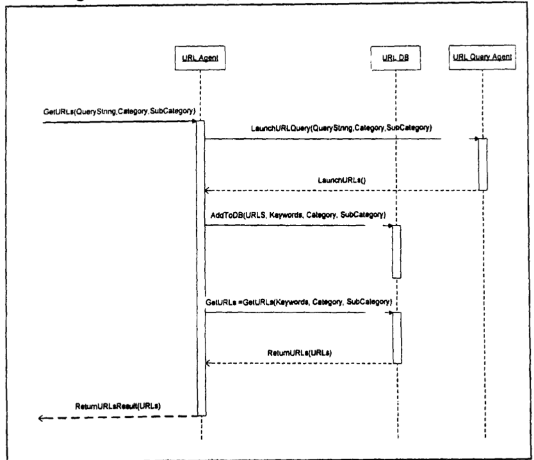


Figure (5): the interaction diagram of URL Agent

URL Agent receives a function call *GetURLs(QueryString, Category, SubCategory)* from Main Agent then URL Agent will call the function *LaunchURLQuery (QueryString, Category, SubCategory)* which it sends Multi URL Query Agent to get URLs for QueryString. After that URL Agent will add URLs results to URL Database. Finally, URL Agent will *GetURLs (QueryString, Category, SubCategory)* from database and send them to Main Agent.

4. The Agents implementation

All agents has implemented in java programming under the control of CONCORDIA Server. The following is a simple of agents code.





```
// Static Model


public class URL_Agent
{

      private string[] URLs;

      private string[] URLsFound;

      public string GetURLs(string QueryString,
                            string Category,
                            string SubCategory)
      {
            URL_Query_Agent URLQA=new URL_Query_Agent();
            URLsFound = URLQA.LaunchURLQuery();

            URL_DB URLDB=new URL_DB();
            URLDB.AddToDB(URLsFound,Keywords,Category,SubCategory);

            URLs = URLDB.GetURLs(Keywords,Category,SubCategory);

            return URLs;
      }

}// END CLASS DEFINITION URL_Agent

// Static Model


public class URL_DB
{

      public void AddToDB(string[] URLS,
                          string Keyword,
                          string Category,
                          string SubCategory)
      {

      }

      public string[] GetURLs(string Keywords,
                              string Category,
                              string SubCategory)
      {

      }

}// END CLASS DEFINITION URL_DB
```





```
// Static Model


public class URL_Query_Agent
{

      // This will launch the Agent to search in the internet for New
Locations about the Querystring with specific category and
subcategory
      public string[] LaunchURLQuery(string Keywords,
                                                string Category,
                                                string SubCategory)
      {

      }

}// END CLASS DEFINITION URL_Query_Agent
```

Conclusion :

There is an increase of amount of information available on the WWW. This information increases the complexity of locating relevant information. Complexity shows the need for improved search engine. Intelligent mobile agents are the best way to improve search and, making them active personal assistants. Therefore, this paper introduced an agent-based search engine. This search engine has been developed based on software agent technology. This search engine consists of many agents, some of them are stationary and others are mobile.

The search engine is implemented in Java programming language under the control of CONCORDIA Agent Server.

References

[1] F. Eassa, "Recent Trends in Software Engineering", Al-Azhar University, Survey Paper 2001.

[2] Hyacinth S. Nwana," Software Agents: An Overview", Cambridge University Press, 1996.

[3] David Kotz and Robert S. Gray, "Mobile Agents and the Future of the Internet", Thayer School of Engineering Dartmouth College, 1999.

[4] Bin Ling, Colin Allison and Kecheng Liu, "An Agent-Based knowledge sharing model for information retrieval on the internet", 2001.

[5] W. Brenner, R. Zarnekow, H. Witting "Inteeligent Software Agent Foundation and Application", 1998.

[6] David Kotz and Robert S. Gray, "Mobile Agents and the Future of the Internet", 2001

[7] *Jeffrey M. Bradshaw*, "Software Agents", 1997.

[8] David Chess, Colin Harrison, Aaron Kershenbaum and T.J. ,"Mobile Agents: Are They a Good Idea?", IBM Research Report, 1994.

[9] Maite Lopez-Sanchez, Francisco Martin, Juli Garcia, Xavier Canals, Xavier Drudis, Ignacio Ruiz, Antonio Reyes, White Paper "Agent Communication Inside an Internet Search Engine", ISOCO, 2000.

[10] Bjorn Hermans , "Intelligent Software Agents on the Internet", First Monday, 1997.

[11] D.J. Grey, P. Dunne, R.I. Ferguson, "Searching the WWW with Multiple Mobile Agents ",2000.





السيد الأستاذ الدكتور/ علي لطفي محمود لطفي

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

ورئيس مجلس الوزراء ومجلس الشورى الأسبق

- الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي أستاذ جامعي أصيل، أسهم في صياغة نظرية اقتصادية للتنمية في الدول النامية تستند إلى الديموقراطية أساسا لإمكان تحقيق التنمية، وضرورة البدء بإقامة البنية الأساسية مع تحقيق النمو المتوازن، والتحرر من القيود التي تكبل اقتصاديات الدول النامية، ولم نغفل التركيز على الجانب الإداري في عملية التنمية .

وذلك عندما أصدر مجموعة من الدراسات الاقتصادية التي انطلقت من هذه الرؤية، بدأت بكتابة "مؤشرات التخلف الاقتصادي" ١٩٦٥، "ومشكلات التصنيع في الدول النامية" ١٩٦٦، و "مشكلات التمويل في الدول النامية" ١٩٦٧و "التنمية الاقتصادية"١٩٧١، و "دراسات في تنمية المجتمع" ١٩٧٢، وهي المؤلفات التي كان لها تأثيرها الممتد لأنها أرست دعائم فكر اقتصادي جديد، بل إنه صاحب الفضل في وضع أول كتاب باللغة العربية عن "الاقتصاد الرياضي والقياس" ١٩٧٢، وهو يقع في خمسمائة صفحة من القطع الكبير، أضيف إليه ملحق يتضمن تعريبا لجميع المصطلحات الخاصة بالاقتصاد الرياضي والقياس .

وما لبث أن اتبع ذلك كله بعدد وافر من البحوث والدراسات الاقتصادية؛ التي تضع حلولا لمشكلات الواقع الاجتماعي وتناقضاته في الدول النامية بعامة، وفي مصر بخاصة .

ولم ينس في كل ما كتب الاعتماد على أصول البحث الأكاديمي، والقيم العلمية الراسخة واستقراء المصادر والمراجع والأصول، وهي سمات الأستاذ الجامعي الجاد الذي يحرص على تأصيل منهج علمي موضوعي .

ظل الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي محتفظاً بتلك السمات طوال فترة اشتغاله بالعمل العام، وزيرا؛ ثم رئيسا لمجلس الوزراء؛ فرئيسا لمجلس الشورى، إذ كان حريصا على الالتقاء بطلابه، يبثهم فكره ويوجههم علميا ويشرف على بحوثهم ودراستهم الجامعية .

فقد بدأ حياته معيدا بكلية التجارة جامعة عين شمس ١٩٥٧، ثم مدرسا بقسم الاقتصاد بها منذ مارس ١٩٦٤ حتى إبريل ١٩٦٩، وأستاذا مساعداً في الفترة بين مايو ١٩٦٩ وفبراير ١٩٧٥، كما أشرف على أكثر من ثلاثين رسالة للماجستير في الاقتصاد، وعشر رسائل للدكتوراه، إلى جانب اشتراكه في مناقشة كثير من الرسائل في مختلف الجامعات المصرية .

يضاف إلى ما سبق رؤيته المقارنة التي تتبدى في بحوثه ومقالاته، ساعد عليها حصوله على الليسانس في العلوم الاقتصادية من كلية التجارة جامعة لوزان بسويسرا ١٩٦٠، ثم دبلوم إدارة المنشآت الاقتصادية من نفس الجامعة ١٩٦١، وحصوله على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من ذات الكلية والجامعة ١٩٦٣، ومما يحمد للأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي أنه بُعَيد تركه منصب رئيس الوزراء لم يطلب إلا العودة إلى الجامعة حيث يمارس دوره الطليعي الأكاديمي من خلال اتصاله الدائم بالطلاب واستمراره في الإشراف على الرسائل والبحوث التي يعدها الباحثون والدارسون تأكيدا لما يؤمن به وتواصلا للرسالة التي بدأها معيدا ثم مدرسا ثم أستاذاً مساعداً فأستاذا، نشر له حوالي أربعون بحثا باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية في مجالات الاقتصاد، وأشرف على حوالي ٤٥ رسالة ماجستير وحوالي ٢٣ رسالة دكتوراه، واشترك في مجالات الحكم على الرسائل حوالي ٥٠ رسالة ماجستير وحوالي ٣٥ رسالة دكتوراه .

** ولا ينفصل عطاؤه العلمي الذي أشرنا إليه عن جهوده الوطنية الملحوظة في ميدان العمل العام، وميدان التطبيق العملي لخدمة الأمة والجماعة والوطن، إذ وجدت آراؤه

وفكره النظرية مجالها للتنفيذ، مما يؤكد أنه لم يكن ممن يعزلون أنفسهم عن الواقع ويعيشون في محيط الفكر الخالص والنظريات المجردة، وإنما استهدف إفادة المجتمع بما يؤمن به، وأخذ في محاولة تطبيق بعض مبادئ العدل الاجتماعي وإرساء بعض دعائم السلام الاجتماعي حتى لا تبدو الفوارق الطبقية واضحة ومدمرة للبناء الاجتماعي السليم .

تجسد ذلك بشكل لافت عندما عين السيد الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي وزيرا للمالية في الفترة بين ١٩٧٨-١٩٨٠ .

كان تركيزه خلال تلك الفترة على وضع سياسة مالية سليمة تسعى إلى وضع حدٍ لعجز الموازنة العامة للدولة من حيث أنه السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار وهو ما يعاني منه المواطنون، وتوصل إلى ذلك بترشيد النفقات العامة وزيادة موارد الدولة؛ مما تطلب اتخاذ خطوات إيجابية لمحاربة الإسراف والتبذير وكل النفقات غير المنتجة؛ مثل شراء السيارات الحكومية والسفر للخارج والإعلانات التي أطلق عليها سيادته إعلانات النفاق والاحتفالات المظهرية المبالغ فيها .

وفي هذه الفترة واجه بموضوعية وجدية وحزم ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك عن طريق حصر المجتمع الضريبي على الطبيعة؛ مما أسفر عن اكتشاف ما يقرب من نصف مليون ممول ليست لهم ملفات ضريبية، كما عمل على نشر الوعي الضريبي وتطوير العمل لمصلحة الضرائب وتبسيط الإجراءات والتشريعات الضريبية، بل إنه بدأ في إدخال نظام الحاسب الآلي، وفي تدريب العاملين بجهاز الضرائب، واختيار أفضل العناصر لشغل المناصب القيادية .

وشهدت مصلحة الجمارك تطويرا شاملاً يستند إلى أسس علمية، من ذلك مثلا إعداد وصدور تعريفة جمركية جديدة وإدخال الحاسب الآلي، وما شابه ذلك .

ولا يخفى بعد هذا كله أنه كان أول وزير مسئول يواجه أصحاب الدخول الطفيلية؛ وغيرهم من الذين استفادوا من سياسة الانفتاح اللا إنتاجي دون أن يؤدوا حق المجتمع .

وما تجدر الإشارة إليه أنه لم يفد من المنصب الوزاري بما يحقق مصالح شخصية ومادية، ولكنه تصدى لقوى باطشة قادرة – مادياً – على تطويع أي قرار والحيلولة دون تطبيقه عليه، ذلك لأنه وضع "الوطن" و "المواطن" في الصادرة من همومه اليومية ومسئولياته التنفيذية الدائمة .

••• ولم يحد الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي عن تلك المبادئ التي كشف عنها دوره أثناء عمله وزيرا للمالية، وكان قد أصَّـلها وقنَّن لها في رحاب الجامعة عندما رأس مجلس الوزراء فيما بين ١٩٨٥-١٩٨٦ .

ومن أهم ملامح سياسته في تلك الفترة:

١- إعداد برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي أشادت به المنظمات الدولية، يتضمن الإجراءات التي تسمح بزيادة الإنتاج، وعلاج الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات، والتصدي للمشكلة السكانية .
٢- وضع خطة متدرجة لتوحيد سعر الصرف للجنيه المصري في مقابل العملات الأجنبية، وقد تم تطبيق المرحلة الأولى من هذه الخطة بنجاح .
٣- تشجيع الاستثمار لزيادة الإنتاج وللقضاء على ظاهرة البطالة، وفي هذا الصدد تم إنشاء مكتب بوزارة الصناعة يعطي الترخيص خلال أسبوع واحد، كما تم إنشاء مكتب لتلقي شكاوى المستثمرين ألحق بالأمانة العامة لمجلس الوزراء في محاولة جادة لتيسير أعمال المستثمرين .
٤- إتباع نظام جديد للحد من المديونية، وذلك باشتراط أن تكون القروض للمشروعات الإنتاجية فقط، وأن تلتزم الجهة المقترضة بسداد القرض وفوائده .
٥- ترشيد الدعم، وذلك بالبدء في تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي حتى يفيد منه غير القادرين فقط .
٦- حظر استيراد أي مشروع تشجيعا للصناعة الوطنية، وارتبط ذلك بأن يكون الاستيراد محدداً بما لا ينتج محلياً بعدما تبيَّن وجود وفرة من المنتجات المحلية .
٧- تطوير الأجهزة الحكومية التي تقدم خدمات للمواطنين، وذلك في إطار خطة خمسية تستهدف: إنشاء مكاتب نموذجية للشهر العقاري، والمرور، ومكاتب التموين، والسجل التجاري ... الخ .

يضاف إلى ما سبق أن السيد الأستاذ الدكتور علي لطفي قد اتخذ خطوة متطورة نحو إشراك المواطنين في أسلوب



الحكم تأكيدا لمبادئ الديموقراطية، وذلك بإنشاء بنك الأفكار وهي تجربة وجدت صدى طيبا لدى الجماهير، ولم يكن يغفل الآراء والأفكار والشكاوى التي تنشرها الصحف اليومية والأسبوعية، كما يفعل عادةً كبار المسئولين، وإحالة ذلك إلى الوزراء المعنيين، وإنما كان حريصاً على الإطلاع عليها والرد الإيجابي وإيجاد الحلول الواقعية لها .

وليس من شك أن دوره إبان رئاسته لمجلس الوزراء يضيف إلى إسهاماته الوطنية والاجتماعية والاقتصادية مما لا يمكن إغفاله عند التأريخ للوزارات المصرية طوال فترة الثمانينيات والسبعينيات من هذا القرن .

**** ويتابع الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي عطاؤه من أجل الوطن دؤبا مخلصاً؛ مؤمناً متفانياً، وهو الذي بدأ إسهامه الاجتماعي الجماهيري في الثالثة والأربعين من عمره عندما عين وزيرا للمالية، ومنذ ذلك الحين وهو دائم الحرص على أداء دورٍ مهم في حياة مجتمعه، فقد اختير بعد رئاسته لمجلس الوزراء مباشرة رئيسا لمجلس الشورى ١٩٨٦-١٩٨٩، وانطلاقا من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه مجلس الشورى في تعميق الديموقراطية قام بدراسة أخطر القضايا التي يعاني منها الناس ويضطرب بها الواقع السياسي والاجتماعي في مصر، مما كان له انعكاسه المباشر في إصدار عدد من القوانين الخاصة بالتركات والاستثمار والمخدرات وتلوث البيئة ومياه النيل وحياة الطفل المصري، كما أن المؤسسات العلمية والتنفيذية أفادت من تقارير المجلس في شتى الجوانب ومختلف الميادين .

ولما كانت الصحافة الحرة هي الركن الأساسي للديموقراطية؛ فإنه اهتم اهتماما ملحوظا بكل ما يتصل بها من حيث الإصدار والتعدد وتنوع الاتجاهات وعدم المصادرة والمعاونة المالية .

ففي ظل هذه الفترة وافق المجلس على إصدار التراخيص لجميع الصحف والمجلات القومية والحزبية بما يزيد عن خمسين ترخيصا، وشجع المجلس إصدار الصحف والمجلات في أقاليم مصر المختلفة، وهذا في حد ذاته إحياء لدور شهد ازدهارا ملموسا في حياتنا الصحفية، كما خصص المجلس جوائز سنوية للصحفيين المتميزين، ودعم المؤسسات الصحفية المتعثرة حتى تصبح قادرة على أداء دورها، وأقام المجلس عددا من الدورات التدريبية للصحفيين والإداريين والعمال بالمؤسسات الصحفية، حدث هذا لأول مرة في مصر، وأتاح فرصة السفر للعاملين بها؛ كي يتعرفوا إلى ما وصلت إليه ...

ووضع خطة لإنشاء متحف للصحافة المصرية يضم نماذج لها تؤرخ لبدايتها ومراحل تطورها وروادها وأبرز أعلامها .

ويضاف إلى كل ذلك فالأستاذ الدكتور علي لطفي نال جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٩٣ ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام ١٩٩٦ ونيله أوسمة من فرنسا والسويد، ويتولى حاليا رئيس مجلس إدارة المركز الاستشاري والمالي والاقتصادي، ورئيس جمعية الصداقة المصرية الكويتية ، بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، فضلا عن كونه أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس .

ومن ثم فإن الدور الإيجابي الفعال الذي تحددت معالمه فيما سبق للأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي في مختلف المواقع العلمية والوزارية والتنفيذية والرئاسية : أستاذا جامعيا، ووزيرا للمالية، ورئيسا لمجلس الوزراء، ثم رئيسا لمجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة .

واللجنة السياسية للأحزاب هو الذي دفع بمركز البحوث والمعلومات إلى جعله شخصية هذا العدد الخاص بمجلة البحوث الإدارية بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية بل وترشيح سيادته لجائزة مبارك العلمية من قبل الأكاديمية هذا العام، وكذلك ترشيحات بعض الجامعات الأخرى لسيادته لهذه الجائزة تكريما له على العطاء الكبير الذي أداه لوطنه ولأمته العربية .



البحوث الادارية :

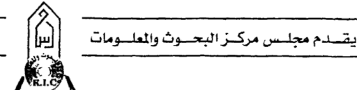
مجلة دورية ربع سنوية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الادارية ، وتعنى بنشر البحوث النظرية والتطبيقية والميدانية التى تثرى العلوم الادارية فى المجالات التنموية المتعلقة بالتدريب والبحوث والأستشارات . والادارة العامة والمحلية كما تعنى بالمجالات التعليمية المتعلقة بالحاسب الآلى ونظم المعلومات . إدارة البنوك ، التأمين ، إدارة الفنادق والسياحة ، إدارة المنشآت البترولية والطاقة ، وإدارة الأعمال الدولية . بما يشجع تطويرها واثراء النقاش وتعميق الاتصال مع التأكيد على أهمية الابداع والابتكار واحترام التعدد الفكرى والمنهاجى .

وترحب المجلة بإسهامات الباحثين فى المجالات السابقة من خلال بحوث محكمة ، ملخصات الرسائل الجامعية ، مقالات ، تراجم ، مراجعات وعروض نقدية للكتب ، ندوات ومؤتمرات ، أحدث الفتاوى والأحكام الادارية والتشريعات فى مجال العلوم الادارية ، وأحدث إصدارات الكتب فى هذه المجالات .

قواعد التحكيم والنشر :

- أن تكون ذات علاقة وثيقة بأهداف مجلة البحوث الإدارية .
- تنشر المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على ألا يكون البحث قد سبق نشره أو مقدماً للنشر لدى جهات أخرى . ويرجى الإقرار بذلك ضمن خطاب توجيه البحث إلى رئيس التحرير .
- يراعى كتابة الموضوع على الحاسب الآلى ببرنامج Microsoft word مع إرسال نسخة على قرص ممغنط Floppy Disk ويقدم البحث مطبوعاً على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والآخر .
- يشار إلى الهوامش والمراجع بالأسلوب الآتى:
  - بالنسبة للكتب : أسم المؤلف . عنوان الكتاب (مكان النشر : أسم الناشر . تاريخ النشر) . رقم الصفحة أو الصفحات .
  - بالنسبة للمجلات : أسم كاتب المقال ، عنوان المقال ، أسم المجلة ، رقم العدد وتاريخه ، رقم الصفحة أو الصفحات .
- تطبع الجداول والرسوم البيانية فى صفحات مستقلة مع بيان رقم وعنوان كل منها . ويشار فى أسفل الجدول إلى مصدره ، ويشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث .
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التى لايتجاوز تاريخ إصدارها عامين ويراعى فيها :
  - ألا يزيد حجم المراجعة عن ١٠ صفحات على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والآخر .
  - أن تتناول المراجعة عرض وتحليل ونقد لإيجابيات وسلبيات الكتاب من حيث : الأفكار والمنهج والمصادر والنتائج .

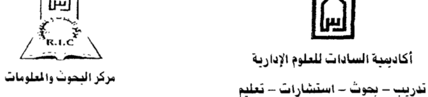
  وتستهل المراجعة بالأسم الكامل للمؤلف ، وعنوان الكتاب (مكان النشر ، أسم الناشر . تاريخ النشر) وعدد الصفحات .
- يراعى فيما يتعلق بنشر تقارير عن المؤتمرات ، والمنتديات العلمية ، والنشاطات الأكاديمية ، أن يذكر : مكان الندوة وزمانها ، وأبرز المشاركين فيها ، وأهم ماجاء فى الأوراق والتعقيبات .
- يرفق الباحث بياناً بسيرته العلمية ، وعنوانه ، ورقم الهاتف والمحمول والفاكس ، وعنوان البريد الألكترونى إن وجد .
- ترسل المجلة البحث إلى التحكيم على نحو سرى ، وتقوم المجلة بإخطار صاحب البحث المقبول للنشر . وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر سواء كانت هذه التعديلات شكلية أو موضوعية ، جزئية أو شاملة . أما الأبحاث التى لاتقبل للنشر فلا ترد لأصحابها .
- يقوم الباحثون بسداد قيمة الرسوم المستحقة نظير تكاليف التحكيم والنشر لادارة المجلة وهى ١٠٠ جنيه للأبحاث المحكمة فقط أما المجالات الأخرى فتنشر مجاناً .
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .



يقدم مجلس مركز البحوث والمعلومات جائزة تشجيعية للمساهمات العلمية المتميزة

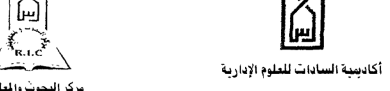


جمهورية مصر العربية



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

تدريب – بحوث – استشارات – تعليم



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، محكمة

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان: ....

هاتف: .... فاكس: .... محمول: ....

E-Mail : ....

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
١- جمهورية مصر العربية:	١٠٠ جنيه مصرى	٤٠ جنيهاً مصرياً
٢- الدول العربية والأجنبية:	٦٠ دولاراً	٢٠ دولاراً

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسيمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية – كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢
لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

البريد الالكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقترحات وشكاوى ....
....
....
....

عدد خاص

مركز البحوث والمعلومات

الإطار العام للأنشطة والخدمات

تتعدد خدمات مركز البحوث والمعلومات التي يقدمها للباحثين العلميين وطلبة البكالوريوس والدراسات العليا والشركات والمؤسسات والهيئات والمنظمات المختلفة انطلاقًا من رسالته فى المشاركة والتفاعل مع قضايا المجتمع ودعم القرار على مستوى الوحدة والمستوى القومى وفى ضوء هذه الاستراتيجية يمارس الأنشطة والخدمات البحثية التالية:

١ - **نشاط البحوث العلمية الممولة والتعاقدية:** وتقوم بهذا النشاط وحدة البحوث العلمية.

٢ - **نشاط بحوث التسويق ودراسة الأسواق المحلية والعربية:** وتقوم به وحدة بحوث السوق المحلية والعربية.

٣ - **نشاط تقييم الأداء والمشروعات ودراسة الجدوى وإعادة الهيكلة والتأهيل للأيزو:** وتقوم به وحدة تقييم المشروعات، ودراسة الجدوى، وإعادة الهيكلة.

٤ - **نشاط المؤتمرات والندوات والملتقيات وورش العمل:** وتقوم به وحدة المؤتمرات، والندوات، وورش العمل من خلال التعامل مع المشاكل الإدارية والاقتصادية على مستوى الوحدات والمستوى القومي والبحث في الحلول العلمية والعملية لها.

٥ - **نشاط مجلة البحوث الإدارية:** وهي مجلة علمية مُحَكَّمة دورية ربع سنوية وتقوم به وحدة مجلة البحوث والتصحيح اللُغوى.

٦- **نشـاط الإصـدارات والبحوث الاسـتطلاعية والترجمة والنشر:** ويتم من خلال وحدة متخصصة لذلك.

٧ - **نشاط التحليل الإحصائى:** من خلال الاستشارات الإحصائية والحزم البرمجية الحديثة SPSS,MINITAB لتقديم الدعم للباحثين على مختلف مستوياتهم من أجل إعداد البحوث والتعامل مع البيانات، وتحليلها إحصائيا على مستوى البكالوريوس ، والدراسات العليا.

٨ - **نشاط الخدمات البحثية وقواعد البيانات:** من خلال وحدة قواعد بيانات متضمنة: رسائل الماجستير والدكتوراة ومجلة البحوث الإدارية وبحوث مشروعات تخرج طلاب كلية الإدارة، والبحوث الإدارية، والاقتصادية بالإضافة إلى تقديم الخدمات البحثية المتكاملة لطلبة الكلية، والدراسات العليا، والباحثين العلميين على اختلاف درجاتهم العلمية.

هذا ويقدم مركز البحوث والمعلومات جميع المعلومات عن الأنشطة والخدمات البحثية من خلال موقع المركز على الإنترنت بالتعاون مع: قواعد بيانات الشبكة القومية للمعلومات، وقواعد بيانات القوات المسلحة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والجامعة الأمريكية، وشبكة الجامعات المصرية.

٩ - **نشاط وحدة التصحيح اللغوى:** حيث تقوم بتدقيق رسائل الماجستير والدكتوراة والعضوية والزمالة التي تناقش بالأكاديمية، وكذلك الأبحاث المُحكَّمة لمجلة البحوث الإدارية تدقيقاً لغوياً، وهناك اتجاه للخروج بهذه الخدمة البحثية إلى الجامعات المصرية بل والجامعات العربية والإسلامية.



مع تحيات

أ.د/ عبدالمطلب عبدالحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات